

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي  
الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر  
دراسة سوسيولوجية تحليلية -إحتجاجات غرداية نموذجاً-

إشراف البروفيسور:

رمينة أحمد

إعداد الطالب:

بشينة عبد الغني

السنة الجامعية: 2015/2014

# إهداء

- إلى والدي الكريمين: الحاج علي وفتيمة، اللذين تعبوا كثيرا لأجلي، وتمنيا لي التوفيق والنجاح والهناء بدعائهما المخلص.
- إلى زوجتي العزيزة ريم، التي تعبت وسهرت معي في إعداد فصول هذه الرسالة، وشجعتني بكل حرارة حبها لي.
- إلى ولدي الكريمين: أحمد عدنان وعلي حسين.
- إلى إخوتي الأعزاء: هشام، جابر، بدرالدين، يوسف، إسماعيل، عبد الواحد.
- إلى أخواتي العزيزات: ريم، زهيرة، حواء.
- إلى كل أهلي وأقربائي بالعيون، الطارف، عنابة، الجزائر وقسنطينة.
- إلى أستاذي ومعلمي السيد موالى سليمان، الذي قادني إلى دروب الإرتقاء والساداد.
- إلى أصدقائي الأعزاء الذين ساندوني بكل صدق وإخلاص.

إلى كل هؤلاء أهدي لهم ثمرة بحثي وإجتهادي

# تشكرات

أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى أستاذي البروفيسور رميته أحمد الذي تعلمت منه الكثير منذ عدة سنوات، والذي ساندني كثيرا وشجعني وإستفدت من خبرته الطويلة في حقل السوسولوجيا، فلا يسعني إلا أن أعبر له عن إمتناني الخالص لآرائه القيمة ومساعدته العلمية الثمينة.

والشكر موصول إلى كل أساتذتي بقسم علم الإجتماع بجامعة عنابة وجامعة بوزريعة "الجزائر 2"، على تكويني، وعملهم الدؤوب في سبيل العلم.

كما أشكر كثيرا كل من ساندني في بحثي من الأصدقاء الطيبين في م ج إ ات، م م ع، م ع م ت.

## الفهرس

الصفحة	العنوان
02	إهداء
03	تشكرات
04	الفهرس العام
10	فهرس الجداول
11	<b>الفصل الأول المنهجي</b>
12	مقدمة
15	الإشكالية
19	فرضيات البحث
20	تحديد المفاهيم
20	الدراسات السابقة
23	أسباب إختيار الموضوع
24	أهداف الدراسة
24	الإقتراب النظري
25	الجانب المنهجي
25	المنهج المستخدم
26	أدوات جمع البيانات
26	صعوبات البحث
26	الجانب النظري
31	الجانب التحليلي
32	<b>الفصل الثاني التفسير السوسيو تاريخي للحركات الإجتماعية</b>
33	مقدمة

34	المبحث الأول: ماهية الحركات الإجتماعية
34	تعريفها
35	خصائص الحركة الإجتماعية
37	أنواع الحركات الإجتماعية
38	مراحل الحركات الإجتماعية
39	المبحث الثاني: الحركات الإجتماعية والعنف
46	المبحث الثالث: إنتشار الحركات الإجتماعية
46	01- الحركات الإجتماعية والوضع الإقتصادي والإجتماعي
47	02- الحركات الإجتماعية والإعلام
49	المبحث الرابع: السياقات التاريخية لتطور الحركات الإجتماعية
49	مقدمة
51	01- محاولات الإبتكار في القرن 18
53	02- إبتكار الحركات الإجتماعية في القرن 19
56	03- إنتشار الحركات الإجتماعية في القرن العشرين
61	04- الحركات الإجتماعية في القرن الواحد والعشرين
63	الخاتمة
65	الفصل الثالث سوسيولوجية الدولة والمجتمع في الجزائر
66	مقدمة
67	المبحث الأول: في المجتمع والدولة
67	أولاً: المجتمع
67	تعريف المجتمع
68	تطور المجتمعات وأنواعها
68	01- المجتمعات ما قبل الحديثة

68	أ- مجتمعات الصيد وجني المحاصيل
69	ب- مجتمعات الزراعة والرعي
69	ج- مجتمعات المدن والحضارات
69	02- المجتمعات الحديثة
70	أشكال الروابط الإجتماعية في المجتمع
72	ثانيا: الدولة
72	تعريف الدولة
72	خصائص الدولة
73	الدلالات التفسيرية لتكون الدولة
74	01- ابن خلدون وعصبية الملك
78	02- جون جاك روسو: نظرية العقد الإجتماعي للدولة
80	03- كارل ماركس وصراع الطبقات
81	<b>المبحث الثاني: السياقات التاريخية للمجتمع والدولة في الجزائر</b>
82	01- المجتمع في الجزائر
85	02- الدولة في الجزائر
85	أ- دول وممالك ما قبل الفتح الإسلامي
87	ب- دول وممالك ما بعد الفتح الإسلامي
92	<b>المبحث الثالث: التفكير الاستعماري الفرنسي للمجتمع والدولة في الجزائر</b>
93	01- التفكير السياسي
94	02- التفكير الإجتماعي
95	03- التفكير الإقتصادي
97	04- التفكير الثقافي

100	المبحث الرابع: الحركات الإجتماعية المقاومة للمشروع الإستعماري
101	01- خصائص وأهداف الحركات الإجتماعية المقاومة
103	02- الحركات الإجتماعية الجزائرية المقاومة للإحتلال الفرنسي
103	01-02- الحركات الإجتماعية المقاومة 1830-1919
103	2-1-1- حركات المقاومة الشعبية
104	أ- حركة الأمير عبد القادر 1832-1847
106	ب- حركة الباشاغا المقراني والشيخ الحداد 1871
108	2-1-2- حركات الإصلاح الديني
111	2-2- الحركات الإجتماعية المقاومة 1919-1962
111	2-2-1- الحركة الوطنية
115	2-2-2- الحركة الإجتماعية الكبرى: ثورة أول نوفمبر 1954 وإعادة الدولة الوطنية
120	خاتمة
122	الفصل الرابع سوسيولوجية الحركات الإجتماعية الإحتجاجية في الجزائر
123	مقدمة
124	المبحث الأول: الدولة الوطنية وإنعكاسات التنمية
124	01- بناء الدولة الوطنية وإنعكاسات التنمية
125	المخطط الثلاثي (1967-1969)
127	المخطط الرباعي الأول (1970-1973)
129	المخطط الرباعي الثاني (1974-1978)
129	المخطط الخماسي الأول (1980-1984)
129	المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
130	الإصلاحات الإقتصادية (1988-1992)
131	الإصلاحات الإقتصادية التكميلية
131	برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)
132	برنامج دعم النمو (2005-2009)
132	البرنامج الخماسي (2010-2014)
132	02- الإنعكاس الإقتصادي للتنمية
134	03- الإنعكاس الإجتماعي للتنمية

138	04- الإنعكاس الثقافي للتنمية
140	<b>المبحث الثاني: سوسيولوجية الحركات الإجتماعية الإحتجاجية</b>
141	01- خصائص الحركات الاجتماعية الإحتجاجية في الجزائر
142	02- أنواع الحركات الاجتماعية الإحتجاجية
143	01-02- الحركة الاجتماعية العمالية
149	02-02- الحركة الاجتماعية الثقافية
152	03-02- الحركة الاجتماعية الدينية
155	المرحلة الأولى: عصر النخب (1962-1966)
156	المرحلة الثانية: عصر السرية (1966- 1980)
157	المرحلة الثالثة: عصر العلنية (1980- 1989)
159	04-02- الحركة الاجتماعية الطلابية
160	01-04-02- الحركة الاجتماعية الطلابية قبل 1962
161	02-04-02- الحركة الاجتماعية الطلابية بعد 1962
163	05-02- الحركة الاجتماعية النسوية
165	<b>المبحث الثالث: الفرصة السياسية والعنف المقدس</b>
166	01- المطالب الإجتماعية وأزمة إنتقال الدولة والمجتمع
168	02- إنتفاضة 05 أكتوبر 1988 وفكرة الجيل
172	03- إنتفاضة 05 أكتوبر 1988 والفرصة السياسية
175	04- الحركة الإجتماعية الدينية والعنف المقدس
180	<b>المبحث الرابع: العنف الإجتماعي ورهانات الدولة</b>
181	01- مطالب التغيير وممارسات العنف
184	02- الدولة والمجتمع في مواجهة عنف الحركات الإجتماعية الإحتجاجية (الحركات الإسلامية نموذجا)
187	03- الحركات الإجتماعية وأزمة الإنتقال للمجتمع المدني
189	04- الأنماط الجديدة للحركات الإجتماعية الإحتجاجية في الجزائر
191	خاتمة
192	<b>الفصل الخامس تحليل الخطاب الصحفي "إحتجاجات غرداية"</b>
193	مقدمة
194	<b>المبحث الأول: تحليل الخطاب الصحفي</b>
194	01- قضية أسباب إحتجاجات غرداية
194	01-01- أطروحة أسباب أزمة غرداية وشروط حلها
196	02- قضية أزمة هوية مفتعلة
197	01-02- أطروحة انتهاج فرنسا سياسة "فرق تسد" لتمزيق وحدة الشعب الجزائري
199	02-02- أطروحة توظيف فرحات مهني لاحتجاجات غرداية دوليا

202	03-02- أطروحة تهميش الشيخ بيوض كمرجع ديني في الجزائر
204	03- قضية السلطة وإحتجاجات غرداية
204	01-03- أطروحة الإستغلال السياسي لإحتجاجات غرداية
206	02-03- أطروحة فشل السلطة والمجتمع المدني في معالجة الإحتجاجات بغرداية
208	03-03- أطروحة التشخيص الخاطئ لمعالجة أزمة غرداية
210	04- قضية معالجة إحتجاجات غرداية
210	01-04- أطروحة دور العلماء في إعادة التعايش في غرداية ونبذ الفتنة
212	02-04- أطروحة الوحدة الوطنية في نظر العلماء الإباضيين
215	03-04- أطروحة الشروط الموضوعية لحل أزمة غرداية
217	المبحث الثاني: تحليل القوى الفاعلة في خطاب جريدة الشروق اليومي بشأن ظاهرة إحتجاجات غرداية
217	01- التصور الخاص بغرداية
217	01-01- التصور الخاص بسكان غرداية في خطاب جريدة الشروق اليومي
219	02-01- التصور الخاص بالشيخ بيوض في خطاب جريدة الشروق اليومي
220	03-01- التصور الخاص بالإباضيين في خطاب جريدة الشروق اليومي
221	02- التصور الخاص بالجزائر
221	01-02- التصور الخاص بالسلطة في خطاب جريدة الشروق اليومي
223	03-02- التصور الخاص بالهيئات الوطنية والمجتمع المدني في خطاب جريدة الشروق اليومي
225	03- التصور الخاص بالمرضين على التفرقة والفتنة
227	خاتمة
229	الخاتمة العامة
230	الإستنتاجات
233	قائمة المراجع
234	التوصيات

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
126	جدول رقم 01 يبين توزيع الإستثمارات على القطاعات الإقتصادية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969).	01
128	جدول رقم 02 يوضح قيمة الإستثمارات خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني: الوحدة ملايين الدنانير.	02
130	جدول رقم 03 يوضح قيمة الإستثمارات خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني: الوحدة ملايين الدنانير.	03
134	جدول رقم 04 يبين تطور الديون الخارجية الجزائرية (1986-1995) الوحدة: مليار دولار.	04
146	جدول رقم 05 يبين لنا تقسيم الإضرابات الكمي والنسبي حسب القطاع القانوني.	05

# الفصل الأول المنهجي

## المقدمة

يعد المجتمع الجزائري من المجتمعات الإنسانية التي عرفت ديناميكية في سيرورته التاريخية، لعدة عوامل مختلفة، وهو ما أنتج المجتمع الحديث منذ بداية القرن السادس عشر، في بيئة جغرافية قد تحددت فيها المعالم السياسية للدولة الجزائرية حتى يومنا هذا، والتي كانت مهيبة الجانب في محيط إقليمي ودولي تعرضت فيه مجتمعاته إلى تغيرات سوسيوثقافية وإقتصادية، أثرت فيما بعد على الجزائر من خلال تعرضها للإحتلال الفرنسي سنة 1830.

شهدت الجزائر خلال سنوات الإحتلال ثورات ومقاومات شعبية رفضا للإحتلال الذي واجههم بكل أساليب القمع والقتل والتعذيب، ومع بداية القرن العشرين، وبروز حركة وطنية سياسية إستطاعت أن تعبر عن وعي مجتمعي بضرورة مقاومة الإحتلال بأساليب جديدة، نتيجة تأثر النخب الوطنية بالتيارات الفكرية والسياسية الدولية.

بعد مجازر 08 ماي 1945، حدثت تفاعلات وحراكات سوسيوسياسية هامة على مستوى المجتمع الجزائري، دفعت به إلى تفجير ثورة أول نوفمبر 1954، كتعبير اجتماعي متراكم لرفض الاستعمار، المستغل لأبناء وثورات هذه البلاد.

بعد الإستقلال، وأمام هشاشة البنية التحتية وإنعدام المرافق العامة وإنشغال الطبقة السياسية ببناء الدولة، ظهرت مطالب جديدة عبرت عن بعض التناقضات في الحركة الوطنية قبل إندلاع الثورة التحريرية، هذه المطالب أخذت في بعض أشكالها المطالبية حركات مسلحة، كالتمرد العسكري الذي قاده حسين آيت أحمد سنة 1963، والتمرد الذي قاده العقيد محمد شعباني سنة 1964، ومحاولة الانقلاب العسكري التي قادها العقيد الطاهر الزبيري ديسمبر 1967، هذه التمردات وإن كانت عسكرية في عملياتها، إلا أنها حملت معها بعض الولاءات من المجتمع، وكانت أطيافه ميدانا لكل تلك المحاولات ضد جهاز

السلطة، مما انعكس ذلك في المخيلة الشعبية، واستمر في الترسخ كقناعات فردية أو جماعية، حتى إذا ما عمّ التوتر في العلاقة بين الدولة والمجتمع خلال عقد الثمانينات، بسبب فشل العقد الاجتماعي، ظهرت المطالب الاحتجاجية لحركات اجتماعية عديدة: ثقافية، دينية، عمالية، طلابية...، بعدما كانت الحركة العمالية قد مهدت لها في عقد السبعينات، وانتشرت ظواهر جديدة في الشوارع والساحات العامة، والتي دلت على حدوث ديناميكية في المشهد السوسيوسياسي للمجتمع الجزائري.

عرفت بذلك بلادنا قيما اجتماعية وسلوكات تعبيرية جديدة، ومطالب تعددت أنواعها، حملتها تلك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية من داخل الأحياء الشعبية في المناطق الحضرية حيث كان جيل الشباب الفاعل الرئيسي فيها، واستلهمت بعض الحركات الدينية (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) صور الثورة الخمينية، مما حدا بها لاستغلال موجة الانتفاضة الشعبية في 05 أكتوبر 1988 وتحريف المطالب التي حملتها تلك الحركة الاحتجاجية إلى مطالب سياسية تحت غطاء ديني، دفع ذلك الحراك والتغير الاجتماعي السريع بالدولة إلى تبني تعددية سياسية سنة 1989، نتج عنها أكثر من 60 حزبا، تعددت مشاربها الإيديولوجية ومطالبها السياسية والاجتماعية، وبعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية سنة 1991 الذي فازت به "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وعدم إجراء الدور الثاني بداية سنة 1992، زادت حدة العنف الذي مارسته الجماعات الإسلامية المسلحة ضد الدولة والمجتمع، والذي طرح تساؤلات حول مشروع "الفييس" للدولة والمجتمع معاً في حالة فوزها بالسلطة؟

إننا بهذه المقدمة، إنما نستقرئ عوامل ظهور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، كرسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، وكظاهرة حملت عدة قيم للمجتمع وما زال نشاطها ينبض بالشوارع والأحياء والمدن والقرى الجزائرية، وإن تعددت المطالب والأهداف، وإن اختلفت أعمار وجنس المشاركين فيها، إلا أنها مازالت

تشكل مجالاً خصبا للدراسات السوسيولوجية، ذلك أن محاولة تحديث المجتمع الجزائري في ظل تغيرات العولمة، وبروز عوامل اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية ودينية، قد تؤثر على تلك الاستراتيجيات المرهونة بظواهر التفكك والعنف في العمران البشري، وتغذيها الأجيال المهمشة والفاقة لمعاني وتراتيبات الحياة السليمة في مجتمعها، وتساهم بذلك في تنمية الشعور بالاستلاب وفقدان الهوية المشتركة، ومنه خلخلة البنى الاجتماعية والاقتصادية لدولة حديثة العهد بالاستقلال، تشترك فيها الكيانات الاجتماعية المتوافقة على اقتسام الربيع سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة، ومنه تفتيت عوامل نشوء الحداثة والديمقراطية، واللجوء إلى الاحتجاج المقرون بمظاهر وعروض العنف، مع ما تحمله قيم هذه الأشكال التعبيرية للسلوك من إشكاليات للتطور والتمدن الحضاري، في ظل عولمة زاحفة على الهويات والاجتماع البشري لجميع الدول والأجناس.

نحاول في بحثنا هذا دراسة سوسيولوجية الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية بالجزائر من خلال دراسة وصفية تاريخية تحليلية للحركات بالجزائر مع التركيز بالتحليل لظاهرة الإحتجاج بمدينة غرداية التي طبعت سلوكات عديد الفئات بالمدينة في الفترة الزمنية من نوفمبر 2013 إلى جانفي 2014، ونتجت عنها آثار على العمران البشري، لذا فقد قسمنا في هذا الإطار بحثنا إلى:

**الفصل الأول:** وهو فصل منهجي يحتوي على مقدمة، الإشكالية مع التساؤلات والفرضيات أسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة، تحديد المفاهيم، الدراسات السابقة وصعوبات البحث.

**الفصل الثاني:** وهو فصل نظري، يتناول التفسير السوسيوثقافي للحركات الاجتماعية.

**الفصل الثالث:** ويتناول سوسيولوجية الدولة والمجتمع في الجزائر.

**الفصل الرابع:** ويتناول سوسيولوجية الحركات الاجتماعية الإحتجاجية بالجزائر.

**الفصل الخامس:** وهو فصل تحليلي للخطاب الصحفي الذي يتناول إحتجاجات غرداية.

## الإشكالية

"خرجت الجزائر من حرب تحريرية طويلة وذات نتائج عميقة، من حيث القضاء على النخبة السياسية والثقافية للمجتمع، في الوقت نفسه الذي أفرغ فيه الريف من الملايين من سكانه الأصليين الذين توجهوا نحو المدن الكبرى"<sup>(1)</sup>، حمل بذلك استرجاع الدولة الوطنية وتحقيق الاستقلال، تغييرات عديدة في بناها الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية، كان منها اختيار نموذج الاشتراكية "كمفهوم تقدمي بمحتواه الاقتصادي والاجتماعي"<sup>(2)</sup> وكإيديولوجية ضمن الجغرافيا السياسية التي تحكم العالم في تلك الفترة.

كان خيار النموذج الاشتراكي قد حدد منذ انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، وجُعل هدفاً لتحقيقه وبناء المجتمع الجزائري عليه بعد تحقيق الاستقلال الوطني، وهو طرح مضاد للقوى الإمبريالية الرأسمالية في العالم التي تعتمد على استغلال الشعوب وخيراتها، فتم تكييف الاشتراكية كمشروع مع خصوصيات المجتمع الجزائري المسلم، لتحقيق تنمية شاملة بالبلاد في عديد الميادين كالصناعة والزراعة والثقافة... حيث جعلت منها بعد سنوات من الاستقلال قاعدة اقتصادية هامة، تمتلك ديناميتها الذاتية بعيداً عن الضغوط والتأثيرات السلبية للرأسمالية العالمية.

أدت تلك الإستراتيجية إلى ظهور دينامكية في المجتمع الجزائري رغم طابعه الريفي وعدم تأهيله في عديد ميادين التنمية، تلك الوضعية جعلت من العمال البسطاء وذوي التأهيل الضعيف لدى المعمرين - سابقا - يحتلون مسؤوليات في أجهزة الدولة الحديثة، بعد سنوات قليلة من الاستقلال، لغياب ذوي الكفاءات المسيرة لشؤون التنمية الوطنية، خاصة مع إتباع الدولة سياسة التأميم للشركات الأجنبية، وتطبيق المخططات الرباعية لتحقيق

1- سموك، علي، المشكلة التوزيعية وعلاقتها بالعنف في المجتمع الجزائري، في أ.د. محمد عبد الله المطوع، مجلة شؤون إجتماعية (الإمارات العربية المتحدة: طبع جامعة الشارقة، عدد 99، خريف 2008) ص، 189.

2- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني سنة 1976، ص، 13.

الأهداف الكبرى للتنمية التي كانت تصبو إليها الجزائر، في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي كان يشهدها المجتمع، بهدف الانتقال به إلى مجتمع منتج مكتفٍ ذاتياً، مع تعزيز نفوذ الدولة ومراقبتها للمشروع وأدوات إنتاجه.

بدأت بوادر فشل هذا المشروع في الظهور منذ عقد السبعينات، فظهرت ملامح الاختلالات البنيوية في شكل التنمية التي اعتمدها الدولة، لضعف التأهيل العلمي للعمال مع الآلات التكنولوجية الحديثة، وفشل الثورة الزراعية وضعف مردوديتها، كغياب الوعي لدى الفلاحين بالأهداف الحقيقية لها، مع حرمانهم من أراضيهم التي دافعوا عنها لقرون ضد الغزاة، "وعجزت هذه التجربة عن إطلاق ديناميكية اجتماعية وثقافية، تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التقانة الحديثة وتحقيق تراكم معرفي ومهاري... حيث تجسد الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات"<sup>(1)</sup>، إضافة إلى الاعتماد في المداخل على الريع النفطي (98 % من قيمة الصادرات) دون تحقيق مداخل أخرى فعالة في الاقتصاد الوطني، أدى ذلك بصورة عامة إلى بروز إختلالات إقتصادية عميقة وتناقضات إجتماعية مرتبطة بها.

ومع ازدياد تفاقم الفشل الاقتصادي بداية عقد الثمانينات، دفع بالدولة إلى تبني سياسة إعادة الهيكلة بتفتيت المؤسسات الصناعية الكبرى إلى وحدات صغيرة، مع إعادة النظر في سياسة تأمين الأراضي الزراعية، فاتجهت بذلك إلى الاقتصاد الليبرالي بالانفتاح أكثر على القطاع الخاص، وازدادت معدلات الإنفاق العام بازدياد الاستهلاك غير الرشيد، فتقلصت الموارد المالية للدولة بصورة محسوسة، ومع ازدياد النمو الديمغرافي، وكساد اليد العاملة لعدم توفر مناصب الشغل، ازداد انخفاض معدل إنفاق الدولة على السلع والخدمات، وظهرت الندرة في المواد الغذائية بأسواق الفلاح بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة

1- عنصر، العياشي، سوسولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999) ص، 226.

1986، لتدني أسعار البترول في السوق العالمية، وازدادت حدة الإضرابات المطلوبة للحركة العمالية عما كانت عليه في السبعينات، ففي سنة 1988، سجل "1933 إضرابا مقابل 648 إضراب سنة 1987"<sup>(1)</sup>، وهو ما يفسر حدة المطالب الاجتماعية التي طرحها العمال سيما بعد الأزمة الاقتصادية وتدني أسعار البترول، الشيء الذي انعكس على الاقتصاد الوطني في جميع ميادينهِ وتخصصاته.

تزامن ذلك كله مع العودة القوية للحزب ومنظماته الجماهيرية، وهو ما شكل صراعاً بين النخب المعربة والمفرنسة، بغية السيطرة على المجتمع حسب أفكار وتوجهات كل طرف، "هذه الصراعات التي كان من نتائجها الفعلية ازدياد تقوقع الدولة وضعفها، في نفس الوقت الذي ازدادت فيه بعداً عن المجتمع الفعلي"<sup>(2)</sup>، وانتشرت بذلك ظواهر جديدة في المجتمع الجزائري كظاهرة السوق السوداء، التسرب المدرسي، ارتفاع معدل البطالة، سلوكات دينية لشباب متأثرين بالحركات الإسلامية المشرقية، مخيمات صيفية تدريبية للمتدينين، احتلالات لعديد الأحياء السكنية الشاغرة من قبل المواطنين، ناهيك عن الشروخ الاجتماعية الذي عجزت الدولة/ الحزب عن إيقافه ومعالجته.

أدى هذا التمايز والتفاوت الاجتماعي الجديد في المجتمع الجزائري، إلى تراكمات وانحرافات سرعان ما أخذت "تتعمق وتتجذر وتتراكم أكثر، والحركات الاجتماعية نفسها تتدعم وتتوسع وتتجذر، بسبب عدم إشباع الحاجات الأساسية وبلورة حاجات جديدة، والمطالبة بالتغيير والمشاركة في صنعه، وأمام هذا الوضع، بدأت الدولة البيروقراطية بالابتعاد أكثر فأكثر عن المجتمع الذي بدا هو نفسه يعرف حركات اجتماعية واسعة ومتعددة الأشكال والمضامين، مثل الانتفاضات الحضرية، الربيع الأمازيغي في منطقة القبائل سنة 1980، والحركات الطلابية في سنة 1982، أحداث قسنطينة وسطيف سنة

---

1- جابي، عبد الناصر، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية (الجزائر: طبع بالرهان الرياضي الجزائري، 2001) ص،53.  
2- نفس المرجع، ص،20.

1986، وأحداث أكتوبر 1988، وأحداث جوان 1991<sup>(1)</sup>، تلك الانتفاضات الشعبية الاحتجاجية كانت "تمهيداً للعنف الذي عمّ العلاقة بين المجتمع والدولة والذي تجسد بحجم أكبر في أكتوبر 1988 وبداية التسعينات تحت أشكال وتعبيرات سياسية أخرى غلب عليها الطابع الديني والقيمي فيما بعد"<sup>(2)</sup>، واستمرت تلك العلاقة المتوترة بين المجتمع والدولة، والتي تظهر من خلال حركات الإحتجاج العديدة سيما منذ بداية الألفية الثالثة: احتجاج على السكن، الكهرباء، التعليم، الصحة، البطالة...، وانتقلت الإحتجاجات إلى مستوى من المطالب لم يعهدها المجتمع الجزائري، حينما إندلعت إحتجاجات مدينة غرداية 2013، والتي مست الهوية الوطنية.

هذا هو موضوع إشكاليتنا: "الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر" دراسة سوسيولوجية تحليلية-إحتجاجات غرداية نموذجاً-، كظاهرة متعددة الأطياف بنيوية المسار، ندرسها في الجزائر من خلال علاقاتها المتعددة والمتصلة بالعرمان البشري زمانا ومكاناً، من خلال "جيل الشباب" الذي قاد ويقود هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وهو جيل اقتحم "العمل الجماهيري المعارض بكثافة نادرة"<sup>(3)</sup>، بعدما أصبح مجالاً للاهتمام من قبل السياسي، هذا الجيل المتمركز خصوصاً في المدن الجزائرية ذات الكثافة السكانية العالية، المهمش والعاطل عن العمل، والذي ساهم بقوة في الثلاثة عقود الأخيرة من تاريخ الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر في رسم هوية الإحتجاج بالجزائر، ويعد تاريخ 05 أكتوبر 1988، تاريخ أكبر انتفاضة للحركات الاجتماعية في الجزائر المستقلة حتى اليوم، والذي اتسم بأعمال عنف ضد مؤسسات الدولة/ الحزب ورموزها، كتخريب قسّمات جبهة التحرير الوطني، وأسواق الفلاح، "وقد كان هذا الحدث بتجلياته العنفية، دلالة أكيدة على حجم الكبت نتيجة التهميش والإقصاء المتراكم، وغياب التأطير العقلاني لحركية

1- سموك، مرجع سابق، ص، 193.

2- جابي، مرجع سابق ، ص، 21.

3- جابي، عبد الناصر، الجزائر: الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية (الجزائر): منشورات الشهاب (2008) ص، 105.

المجتمع الجزائري السياسية والاجتماعية"<sup>(1)</sup>، استمرت تلك الحركات الاجتماعية عقب نهاية الثمانينات في الاحتجاج حتى بعد فشلها في التكفل بالمطالب المجتمعية، وعجزها عن استغلال المؤسسات السياسية المنتخبة، ولجؤها إلى الدين والعنف كأشكال تعبيرية خلال عقد التسعينات وبداية الألفية الجديدة حتى حاضرننا، مع الدوران حول نفس المطالب: السكن، الكهرباء، الماء، وأخطرها مع إحتجاجات غرداية: الهوية.

- والسؤال الرئيسي الذي نطرحه في هذه الإشكالية: لماذا تلجأ الحركات الاجتماعية الإحتجاجية في الجزائر إلى تبني أشكال تعبيرية تعادي وتهدد الدولة الوطنية؟ .

- لماذا لا تتخذ هذه الحركات الاجتماعية أشكالاً تعبيرية أكثر عقلانية؟ ولماذا يستمر فيها الاحتجاج؟

- هل للوضع السياسي الاجتماعي أثر على دينامية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية؟ أم أن فكرة الجيل هي التي تحدد قوتها من ضعفها؟

- لماذا لم تنجح تنظيمات المجتمع (زوايا- أعيان- عروش- جمعيات) في مدينة غرداية كنموذج للدراسة في تغيير الطرح الهوياتي لحركات الاحتجاج بها؟

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية: "تتبنى الحركات الاجتماعية في الجزائر الاحتجاج والعنف كشكل تعبيرى لها، وكعدائية للدولة لتحقيق المطالب، كظاهرة عميقة وممتدة تاريخيا في المخيال الإجماعي للمجتمع الجزائري".

الفرضيات الثانوية

1- تعتبر تجربة الحركات الاجتماعية في العالم دافعا لنشاط الحركات الاجتماعية الإحتجاجية في الجزائر.

---

1 - سموك، مرجع سابق، ص.197.

2- ترتبط الممارسة الاحتجاجية بالمخيل الاجتماعي لفئات واسعة من الشعب عن الدولة الجزائرية الممتدة في التاريخ.

3- تجسد الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر قيم سلوكية لجيل ما بعد الإستقلال.

### تحديد المفاهيم

**الحركة الاجتماعية:** هي "عمل جماعي يهدف إلى تأسيس نظام جديد للحياة"<sup>(1)</sup> وتعتمد في تأسيسها للنظام الجديد على تعبئة مواردها والتي تكون صفة ملازمة لها، كالحركات الثورية، العمالية، الدينية، الاحتجاجية.

**الحركة الاحتجاجية:** "هي فعل إعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة ومحدودة وملحة الوجود، فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظومة التنظيم الاجتماعي"<sup>(2)</sup>.

وفي تعريفنا الإجرائي للحركات الاجتماعية الاحتجاجية موضوع بحثنا فهي "مشروع لجماعات متحدة في الهوية والعمل لتحقيق مطالب ورؤية جديدة للعيش بأساليب تحدث ارتباكاً في المجتمع الذي ننتمي إليه".

### الدراسات السابقة

1- عبد الناصر جابي: الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية(الجزائر: طبع بالرهان الرياضي الجزائري، 2001)

تناول الباحث في هذا المؤلف تاريخ الحركة العمالية في الجزائر بدء من نشأتها قبل الاستقلال، والهجرة التي قام بها آلاف الجزائريين إلى فرنسا بحثا عن مورد رزق في

---

1 -Raymond Boudon et Autres : Dictionnaire de Sociologie (France : impression Bussière, 2005) p.159

2 - أشتي، فارس، الحركات الاحتجاجية في لبنان: بين السياسي والاجتماعي، في عمرو الشوكي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر- المغرب- لبنان- البحرين)، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011)، ص 151.

بلد الإستعمار ليصبحوا هناك عمالا رغم الأجر الزهيد، كما بين دور الحركة العمالية بعد الاستقلال في التكفل بتسيير المصانع والإدارات بعد رحيل المعمرين الأوربيين، وقد تبلورت ظروف العمل الجديدة، معطيات سوسيواقتصادية دفعت بالحركة العمالية إلى الاحتجاج ضمن الحركة النقابية، وكذا شن إضرابات مطلبية، حيث شكلت تلك الحركة خزان للحركة الاجتماعية الاحتجاجية التي شهدتها البلاد خلال عقد الثمانينات، كتعبير عن فشل سياسات الدولة التنموية.

يعد الكتاب مرجعاً في فهم ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي تشهدها الجزائر حتى اليوم، مع الممارسات العنيفة التي تنتهجها أثناء الاحتجاج.

**2- عبد الناصر جابي: الجزائر: الدولة والنخب دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية (الجزائر: منشورات الشهاب، 2008)**

تناول الباحث في هذا المؤلف سوسيولوجية الدولة، النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والمجتمع المدني في الجزائر، وهي قضايا شغلت عدة باحثين سيما أثناء الأزمة التي عرفتها الدولة بعد الانتقال إلى التعددية السياسية، وما تبع ذلك من انقسامات وشروحات مجتمعية خطيرة، كادت تعصف بالدولة الوطنية، وتناول الباحث في الكتاب مشاركة جيل ما بعد الاستقلال ومساهمته القوية في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، والممارسات التي تبناها ضد المشروع السياسي الاجتماعي للدولة، بعد حرمانه من الحقوق التي يراها مشروعة له، والكتاب يعد كذلك مرجعا هاما لفهم الأجيال والحركات الاجتماعية في الجزائر.

**3- عبد الناصر جابي: الإنتخابات، الدولة والمجتمع (الجزائر: دار القصة للنشر، 1998)**

يعالج الباحث في هذا الكتاب، سوسيولوجية الانتخابات في الجزائر وعلاقتها بالحركات الاجتماعية والنخبة، بما تحمله هذه الفئة من مميزات وملامح الريف والمدينة في الدولة، إلى حين اعتلائها مناصب مسؤولية بواسطة صناديق الاقتراع، كما يتناول الأبعاد

الاجتماعية والسياسية للأزمة في الجزائر بعد أحداث 05 أكتوبر 1988، ومآلاتها على الدولة والمجتمع.

#### 4- عبد الناصر جابي وآخرون: الحركات الاجتماعية في العالم العربي، نسخة الكترونية

تناول الباحثون بإسهاماتهم في هذا الكتاب الحركات الاجتماعية وتأثيرها في بناء القوى الاجتماعية من خلال التوافق أو الصراع الاجتماعي، دون السعي إلى إحراز السلطة السياسية أو امتلاك المؤسسات السياسية التقليدية في الدول العربية، وهو يشير كذلك إلى دور الحركات الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع في الوطن العربي وكذا على الحكومات والدول.

#### 5- فريد زهران: الحركات الاجتماعية الجديدة

تناول الباحث في مؤلفه متى وأين بدأ استخدام مصطلح الحركات الاجتماعية في العالم، وظروف نشأتها وعلاقتها بالأحزاب السياسية والجيل، مع رصد أهم الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر، وتتبع عوامل نشأتها وبنيتها التنظيمية.

#### 6- سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط2، 1999)

تناول هذا المؤلف الجماعي خلفيات وأبعاد الأزمة في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، والمآلات التي أعقبت ذلك، حيث درس الباحثون من زوايا مختلفة أبعاد تلك الأزمة، مع إعطاء تصورات لسيناريوهات الخروج منها بأطروحات تقترب من الواقع الاجتماعي الجزائري.

#### 7- سموك علي، المشكلة التوزيعية وعلاقتها بالعنف في المجتمع الجزائري، في أ.د. محمد عبد الله المطوع، مجلة شؤون إجتماعية (الإمارات العربية المتحدة: طبع جامعة الشارقة، عدد 99، خريف 2008)

تناول الباحث في مقاله مشكلة توزيع الثروات في الجزائر والأشكال التي تتخذها عبر مسارات متعددة في هيكل الدولة، والذي يؤدي حسبما يرى الباحث بالذين لا ينالون حقوقهم منها إلى انتهاج العنف كتعبير في سلوك المجتمع الجزائري الممتد في تاريخه الطويل، وهو مقال يعالج كذلك أسباب وعوامل نشوء الحركات الاجتماعية، وكذا أسباب العنف السياسي اعتمادا على دراسات سابقة لباحثين آخرين، وهو بذلك يعد مرجعا هاما في موضوع بحثنا من حيث التوافق في معالجة الحركات الاجتماعية والعنف في الجزائر.

8- *Erik Neveu : Sociologie Des Mouvements Sociaux (France : La Découverte, 2002)*

تناول الباحث في مؤلفه، سوسيولوجية الحركات الاجتماعية، من خلال تنظيمها، هيكلتها وتعبئة مواردها، وطابعها الهجومي المكون لهويتها، وعلاقتها بالنسق السياسي، مع وضع الصعوبات التي تعترض فهمها ودراستها الاجتماعية منها وكذا الرهانات السياسية.

### أسباب اختيار الموضوع

يرجع أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى سببين أحدهما ذاتي والآخر موضوعي.

**فأذاتي:** يتعلق برغبة الباحث في معرفة دور وأثر الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في المجتمع، عوامل نشوءها ومجالات نشاطها وكذا علاقتها بالعنف من خلال تتبع هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري وتفسيرها سوسيولوجيا، سيما وأنها قد تبلورت بشكل واضح من خلال نضالات الحركة الوطنية قبل إندلاع الثورة وخلال سنوات التحرر، وكذا بعد الإستقلال، ومحاولة لفهم إحتجاجات مدينة غرداية كنموذج للتحليل، ومدى تأثيرها على النسيج الإجتماعي، سيما مع معايشة الباحث لإحتجاجات عديدة، مع ما يمثله العنف من تهديد للأفراد والمؤسسات، وفقدان للمعاش والأمن.

**والموضوعي:** يتعلق بمحاولة التفسير النظري لظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، وذلك بتتبع مسارها التاريخي، وعلاقتها بعلم الاجتماع السياسي.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة تفسير ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر وأشكالها التعبيرية الرمزية من خلال العروض التي تقوم بها.
- تفسير دور الجيل في تنشيط هذه الحركات وقيادتها.
- تفسير العلاقة بين الإحتجاج لنيل المطالب - الإجتماعية، السياسية، الثقافية، الإقتصادية وغيرها- وتبني العنف كوسيلة لتحقيقها.
- تفسير كيفية تعبئة هذه الحركات الاحتجاجية ومدى فشل أو نجاح تنظيمات المجتمع في مسابرتها أو مواجهتها.
- تفسير طبيعة إحتجاجات غرداية ومدى تأثير ذلك على الهوية الوطنية.

### **الإقتراب النظري**

تعد الحركات الاجتماعية أحد الظواهر الاجتماعية سيما الإحتجاجية منها الأكثر إنتشارا في المجتمعات البشرية في جميع دول العالم، وعلم الإجتماع لم يهمل بالدراسة هذه الظاهرة، لذلك فقد عمد الباحثون السوسيولوجيون إلى دراستها وتتبع عوامل حدوثها، والبحث في أسبابها بما يخدم حاجة البحث الإجتماعي، عبر نظريات عديدة، وبالنظر لتعاضم أدوارها في العقود الأخيرة، نتيجة عدة عوامل، كعجز المؤسسات الحكومية على التصدي للمشكلات والتحديات الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، أو الأزمة الإقتصادية العالمية 1986 و2008، أو مشكلات التجارة العالمية وتأثيرها على أسواق رأس المال، والتي كانت لها إفرزات إجتماعية سيئة، كما تدل من جهة أخرى عن عزوف المواطنين عن العمل السياسي أو غير مكثرئين به، لذا كانت تعتمد ممارسات الحركات الاجتماعية

على الاحتجاج كتعبير عن أزمات في المجتمع، عجزت المؤسسات الرسمية عن التكفل بها، في دراستنا لهذا الموضوع : "الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر" دراسة سوسيولوجية تحليلية -إحتجاجات غرداية نموذجاً"، فإن معالجتنا واقترابنا النظري للموضوع سيكون من خلال **نظرية الفعل الاجتماعي** التي تفسر الحركات الاجتماعية، من خلال أفعال الفاعلين المشكلين للحركات الإجتماعية.

## الجانب المنهجي

### أ/ المنهج المستخدم:

نستخدم في بحثنا "الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر" دراسة سوسيولوجية تحليلية -إحتجاجات غرداية نموذجاً"، ثلاثة مناهج: **المنهج الوصفي** الذي يعد أحد أهم مناهج علم الاجتماع والذي يصف الظاهرة السوسيولوجية من كل جوانبها ويحيط بالعوامل التي أدت إلى حدوثها.

و**المنهج التاريخي**، الذي يعد كذلك أحد المناهج الهامة في علم الاجتماع، إذ "لا نستطيع فهم حاضرنا ما لم نتعرف على ماضيها ولا نستطيع أن نفهم الكثير من الظواهر التي نمارسها في حياتنا اليومية، ما لم نعرف مصدرها والعوامل التي أدت إلى ظهورها، والمنهج التاريخي هو الذي يساعدنا في الحصول على هذه المعلومات"<sup>(1)</sup>، والمنهجين يحاولان تفسير ظاهرة الحركات الاجتماعية الإحتجاجية من خلال وصف الظاهرة والإحاطة بالعوامل المسببة لها، مع تتبع ذلك في تاريخ المجتمع الجزائري.

و**منهج تحليل الخطاب الصحفي** الذي يقوم بتحليل وفك شفرة الخطاب من أجل فهمه، وفي بحثنا سنقوم بتحليل الخطاب الصحفي المتمثل في مواد الرأي بجريدة الشروق اليومي، قصد تحليل ظاهرة إحتجاج مدينة غرداية.

---

1- نفس المرجع، ص، 206.

ب/ أدوات جمع البيانات: تعتبر ظاهرة الحركات الاجتماعية الإحتجاجية ظاهرة معيشة وملاحظة في جميع الأوقات، لذا أعتمد في البحث جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات والبيانات لتصنيفها وتحليلها وتفسيرها، كما أعتمدت تقنية الملاحظة بالمشاركة للظاهرة في المجتمع، لجمع عدد كبير من المعلومات حولها.

**صعوبات البحث:** ككل بحث اجتماعي، فإن بحثنا هذا لم يخل من صعوبات إعترضت الباحث خلال الدراسة، ومن الصعوبات:

➤ صعوبة الفصل بين الاجتماعي والسياسي أثناء دراسة الحركات الاجتماعية في الحالة الجزائرية.

➤ تداخل عوامل عديدة في تفسير الظاهرة وأسباب لجوء المحتجين للعنف.

➤ صعوبة الحصول على المعلومات سيما الأكاديمية المتعلقة بالبحث.

### الجانب النظري

تعتمد الدراسات السوسيولوجية في تفسيراتها على النظرية الاجتماعية باعتبارها "الموجه العلمي للباحثين عند إجراء تحليلاتهم ودراساتهم النظرية المجردة أو الميدانية في نفس الوقت"<sup>(1)</sup>، وهو مطلب يحتاج إلى كثير من الدقة والتحكم في المنهج والرؤية السوسيولوجية للموضوع المدروس، و"إلى قيمة الأسئلة التي تطرحها النظرية؟ وما هي الأسئلة التي نستطيع أن نطرحها على النظرية"<sup>(2)</sup> حتى تساعدنا في فهم موضوع دراستنا، إذ "الوظيفة الأساسية للنظرية متعلقة بتأويل كل ما نستطيع كشفه والاتفاق عليه من الوقائع"<sup>(3)</sup>.

---

1- عبد الرحمن، عبد الله محمد، النظرية في علم الاجتماع: النظرية الكلاسيكية (مصر: دارالمعرفة الجامعية 2006)ص،5.

2- كريب، إبان، ترجمة: د.غلوب، محمد حسين، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ( الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1999)ص،29.

3- نفس المرجع ص،30.

وكل بحث اجتماعي، قد تتشابه مواضيع دراسات حقله السوسيولوجية، بتباين ظواهره وحاجة كل منها إلى نظرية تفسرها، مستقلة بذلك عن الظواهر الاجتماعية الأخرى كذلك في المنهج والأدوات، فضلا عن قدرة كل باحث في ذات الظاهرة وتميزه عن غيره في استخدام أدوات التحليل السوسيولوجي واستخلاص النتائج، إذ يفترض فيه "أن يكون قادرا على التحرر من الظروف الشخصية المباشرة"<sup>(1)</sup>، فتطور التفكير السوسيولوجي يحتاج بذلك إلى اتخاذ نظرة واسعة ومخيلة اجتماعية ثقافية.

و"علم الاجتماع معني بدراسة الحياة الاجتماعية والجماعات والمجتمعات الإنسانية، إنه مشروع مذهل وشديد التعقيد لأن موضوعه الأساسي هو سلوكنا ككائنات اجتماعية، ومن هنا فإن نطاق الدراسات الاجتماعية يتسم بالاتساع البالغ، ويتراوح بين تحليل اللقاءات العابرة بين الأفراد في الشارع من جهة، واستقصاء العمليات الاجتماعية العالمية من جهة أخرى"<sup>(2)</sup> لذلك كانت حقول التخصص في علم الاجتماع عديدة، بتعدد الحياة الاجتماعية التي يعيشها الإنسان ويحيا في ظلها تحت أنواع عديدة من الحكومات والدول فكان حقل علم الاجتماع السياسي متعدد الظواهر، متنوع النظريات التفسيرية لها، كذا الأدوات المنهجية المستخدمة فيه، ونحن في دراستنا هذه "الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر" دراسة سوسيولوجية تحليلية-إحتجاجات غرداية نموذجاً"، إنما قد اخترنا إحدى ظواهر هذا التخصص من علم الاجتماع، للدراسة السوسيولوجية والاعتماد على التفسير النظري الملائم لها، فالحركات الاجتماعية في سياقها السوسيو تاريخي قد تناولتها عدة دراسات إجتماعية، ساهمت في بلورة التصور النظري الممكن لها والتي من بينها **نظرية الفعل الإجتماعي**.

نعتد في مقاربتنا النظرية لدراسة هذه الظاهرة، نظرية الفعل الإجتماعي، والتي من بين روادها تالكوت بارسونز وآلان تورين.

يرى بارسونز أن "أساس الفعل الإجتماعي يكمن في العواطف، وإذا كان الأفراد يسلكون بطريقة رشيدة، فإنهم يسخرون عقولهم لخدمة الأهداف التي تملئها عليهم عواطفهم،

<sup>1</sup> - غدنز، انتوني، ترجمة د. الصياغ، فايز، علم الاجتماع (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط 1، 2005)ص، 48 .

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص، 47.

والتي تكون في الكثير من الأحيان محاولة لتحقيق السيطرة على الآخرين، وفي هذه الحالة فإن أنسب الوسائل دائماً ما تكون **العنف والخداع** وهو الذي يؤدي إلى تحويل المجتمع إلى حالة من **الحرب**"(1).

يشير بذلك مفهوم الفعل الاجتماعي عند بارسونز إلى "كل أشكال السلوك البشري التي تحركها وتوجهها المعاني الموجودة في دنيا الفاعل، وهي معاني يدركها الفاعل ويستدمجها في ذاته...، ولذلك فإن الفعل الاجتماعي لا يمكن أن يتم إلا إذا توافرت عدة عناصر: **الفاعل والموقف والرموز** التي من خلالها يتم التواصل داخل الموقف، و**المعايير** التي توجه سلوك الفاعل وتضبطه"(2).

يعكس تعريف بارسونز للفعل، البعد الجماعي والاجتماعي الذي يميز النظرية العامة من حيث أن الفعل يتكون "من البنى، والمسارات التي من خلالها يعبر البشر عن نوايا دالة يجسدونها بنجاح متفاوت في وضعيات ملموسة. يتطلب التعبير الدال مستوى رمزياً أو ثقافياً من التمثل والمرجعية، كما تستلزم النوايا وتأثيرها الملموس المعتبر معاً توجه نسق الفعل-الفردى أو الجماعى- نحو تعديل علاقته بالوضعىة أو بالمحيط، في الإتجاه المرغوب فيه"(3).

اعتمد بارسونز في وضع النظرية العامة للفعل الاجتماعي على "الوظائف الأولية الأربعة... المشكلة للنموذج النظري المحلل لأي نسق فعل:

- وظيفة الإبقاء على نماذج المراقبة (pattern maintenance) والتي تؤمن استقرار النماذج الثقافية....

- وظيفة الإندماج الداخلي لنسق الفعل التي تنسق بين وحداته (أفراداً أو جماعات)،

---

1- زايد، أحمد، علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية(مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2006) ص، 103.  
2- نفس المرجع، ص، 105.  
3 - دوران، جان بيار، فايل، روبير، ترجمة طواهرى ميلود، علم الاجتماع المعاصر (لبنان: دار الروافد الثقافية، ط 1، 2012) ص، 209.

- وظيفة تحقيق الغايات الجماعية التي تعرف أهداف نسق الفعل برمته وأهداف أجزائه،
- وظيفة تكييف نسق الفعل (وعناصره) مع الظروف الشاملة للمحيط (بالأخص الفيزيائية، أي الخارجية عن حقل الفعل الاجتماعي)"(1).

إن إهتمام بارسونز بدراسة الفعل الاجتماعي، تفسره حاجة البحث السوسيولوجي لحل مشكلة النظام، وبما أنه "يمكن النظر إلى الحركات الاجتماعية على أنها أشكال من الفعل الجمعي الذي يهتم بتحقيق تحولات جوهرية في بعض جوانب النظام القائم في مجتمع من المجتمعات"(2)، فقد عكف آلان تورين على دراسة تلك الحركات إنطلاقاً من سوسيولوجية الفعل الاجتماعي والتي "لا تعد سوسيولوجية قيم، ولكنها دراسة لوضع قيم، باعتبارها توجيهات معيارية للفعل، والتي يجب ألا تكون خارجها، بل مستنبطة منها، حيث يستطيع بذلك الفرد ويعمل مزدوج أن يبنى موضوعاً ويفرض سلطته عليه، ليعبر عن فعله الاجتماعي"(3).

يعتبر تورين أن سوسيولوجية الفعل الاجتماعي هي "تعبير عن رفض منهجي لإستعمال أي مفهوم مباشرة يلتصق بالحقيقة الاجتماعية، وخاصة ترجمة أفعال الأفراد والمجموعات"(4)، فهي "لا تنطلق من البناء أو المجتمع كقوة إدماج، بل كفرد فاعل في المجتمع، فالأمر لا يتعلق بالذاتية ولكن بذوات لفاعلين اجتماعيين أو ممثلين يستجيبون لحركة اجتماعية"(5) التي يعبر بها الفاعلون عن ذواتهم في مواجهة ضغط وقهر المؤسسات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية.

يعتمد تورين في تحليله للفعل الاجتماعي على نسق الفعل التاريخي، ذلك أن "أي شكل من الفعل الاجتماعي يجب مراعاته بالنظر لإشكالية موضوع التاريخ"(6) الذي "أختير كنقطة بداية وضرورة مزدوجة للإبداع والمراقبة والذي يترجم علاقات العمال مع

1- نفس المرجع، ص، 199.

2- غدنز، مرجع سابق، ص ص، 722-723.

3 - Touraine, Alain, sociologie de l'action (paris: Editions du Seuil, 1965)p,67.

4 - Op. Cit : p.534

5 -Jacques Boucher, Les mouvements sociaux Réflexion à partir des théories de l'action collective et de le régulation in : mouvement sociaux,p,22.

[www.crisis.uqam.cauploadfilespublicationsetudes...et](http://www.crisis.uqam.cauploadfilespublicationsetudes...et) 9003.pd

6 - Touraine, Op. Cit : p.533

وظائفهم، هذا ما يجعل القول أن الأفراد يقودهم البحث عن الرقي والحرية، التنمية الاقتصادية والديمقراطية الإجتماعية"<sup>(1)</sup>.

يتبنى آلان تورين في تحليله للفعل الإجتماعي والذي هو مجموع أفعال الفاعلين المشكلين للحركات الإجتماعية، منها ما يجمع بين الملاحظة بالمشاركة والمنهج التاريخي، عن طريق تحديد تصرفات الفاعلين عبر مراحل زمنية مختلفة خلال نشاطاتهم العديدة في حياتهم اليومية وخلال نضالاتهم في الحركات الإجتماعية سيما عند تقديمهم لعروضها المطلوبة بالإحتجاجات في الساحات العامة والشوارع تعبيراً منهم عن مبادئ الحركة الثلاث كما يرى تورين: مبدأ الهوية، ومبدأ التعارض، ومبدأ الكلية.

إن الفعل الإجتماعي الذي يقوم به كل فاعل له إمتداد تاريخي، أي تاريخ الحركة في حد ذاته، الذي يستلهم منه بقية الفاعلين طرق التعبير عن برامج الحركة في مواجهة المؤسسات، بالضغط عليها لتلبية مطالبهم، وتمتد تلك الأفعال لعقود مما يكسبها بعداً تاريخياً لتصبح فيما بعد نسقاً تاريخياً يساعد حسب تورين على تحليل الفعل الإجتماعي ومعرفة موضوعه السوسيولوجي.

---

<sup>1</sup> -Op. Cit : p.142

## الجانب التحليلي: يشمل:

جريدة الشروق اليومي: وهي يومية وطنية خاصة ناطقة باللغة العربية:

- ✓ تعد الجريدة الوطنية الأولى الصادرة باللغة العربية من حيث الإنتشار والمقروئية.
- ✓ مقربة إلى الجناح الديمقراطي، ذات توجه عروبي يميل لبعض الأحزاب السياسية.
- ✓ تعتمد على عدد من المكاتب والمراسلين في عدد من ولايات الوطن والخارج.

## الفترة الزمنية:

تمتد فترة الدراسة من تاريخ إندلاع الإحتجاجات والصدمات في مدينة غرداية في الفترة الممتدة من 01 نوفمبر 2013 حتى 31 جانفي 2014، هذه الفترة أخذت كعينة للدراسة نظرا لاستمرار الإحتجاجات في المدينة.

## الاطار الموضوعي:

ويشمل النصوص الصحفية في مواد الرأي (المقال الافتتاحي، المقال التحليلي، المقال العمودي) داخل الخطاب الصحفي الجزائري، وذلك باستخدام الحصر الشامل للخطاب الصحفي الذي تناول ظاهرة احتجاجات غرداية في جريدة العينة الشروق اليومي.

## الفصل الثاني

التفسير السوسيو تاريخي للحركات الإجتماعية

تتمأسس الحركات الاجتماعية كتنظيمات شاملة متعددة المصالح والأفراد المنضوين فيها، وتتفاعل حسب البيئة الاجتماعية السياسية الموجودة فيها، وإن كان وجود الدولة ضروري لذلك، فلا يمكن تخيل حركة اجتماعية في بيئة قبلية تحكمها الأعراف والتقاليد، ولا تعرف من النظم والقوانين شيئاً، ذلك التماسس وإن كان يأخذ أشكالاً عديدة – كما سيتبين لاحقاً في هذا الفصل عبر المسح التاريخي – فقد يتمظهر من أثر أشكال الصراع السياسي بين أطراف فاعلين في المجتمع، أو عبر رفع المطالب إلى السلطات بعد أداء فئات اجتماعية مهمشة أو تقع على أطراف النظام الاجتماعي لعروض إحتجاجات في الشوارع، تعبر بها عن عدم رضاها عن واقعها.

إن أشكال الحركات الاجتماعية الإحتجاجية، وإن كان بحشد الآلاف من الناس في الشوارع من أجل تغيير واقع ما، فإن ملامح ذلك غير دائمة للمشهد السياسي الذي تكونت فيه تلك الحركة، أي أن البناء الاجتماعي متعدد التغيرات، وما قد يفعله الأفراد من تحركات وهبات شعبية في زمن ما، قد لا يحدث بالضرورة في زمن آخر، وهو ما يفسر نمو وخبوء الحركات الإحتجاجية في الدول والمجتمعات، وإن عبر كذلك عن حدة الصراعات الاجتماعية وتقلصها في المجتمع.

## المبحث الأول: ماهية الحركات الاجتماعية

تعددت الدراسات حول مفهوم الحركة الاجتماعية وتصنيفاتها، سيما في القرن العشرين مع بروز حركات التحرر الوطني، حركات العبيد، الحركات النسوية، حركات البيئة، الحركات الإسلامية، الحركات العمالية والنقابية...، وقد وضع العلماء والمفكرين تعاريف عديدة للحركة الاجتماعية.

**تعريفها:** "يشير مصطلح الحركة الاجتماعية إلى الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم"<sup>(1)</sup> وهي أيضا: "مؤسسة جماعية تهدف إلى سن نظام جديد للحياة"<sup>(2)</sup>، كما يعرفها إريك نوفو Erik NEVEU بقوله: "الحركة الاجتماعية هي تعبئة النساء والرجال حول الآمال، العواطف والمصالح، وهي كذلك وصفة ممتازة حتى نضع للنقاش الرهانات الاجتماعية لبحث قول العدل واللاعدل، كما أنها مناسبة أحيانا لتحريك المجتمع والسياسة للتسجيل في الذاكرة الجماعية، وإعطاء معلم قطعي لجيل"<sup>(3)</sup> ويعني بها تشارلز تلي "مجموعة خاصة ومتصلة ومتطورة وتاريخية من التفاعلات والممارسات السياسية"<sup>(4)</sup>، "فمصطلح «الحركات الاجتماعية» مستعمل في جملة من المعاني:

- 1- معنى المسارات/ السيرورات البالغة التنوع،
- 2- معنى الشمول المميز لأكثر معالم الحياة الاجتماعية أصالة وإبداعا/ نشاطا، إلا أن الحركة الاجتماعية يمكن تشكلها حول "مصالح" يدافع عنها أو يحرض الناس للتحرك نحوها"<sup>(5)</sup>.

1- غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006) ص، 394.

2-Boudon, Raymond et autres, Dictionnaire de Sociologie (France : impression buissière, 2005)p159.

3-NEVEU, Erik, Sociologie Des Mouvements Sociaux (France : La Découverte,2002) p 03.

4- تلي، تشارلز، ترجمة: وهبة، ربيع، الحركات الاجتماعية 1768-2004 (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2005)ص، 44.

5- خليل، خليل أحمد، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع (بيروت: دار الحداثة، ط1، 1984) ص، 95.

تشير هذه التعاريف إلى أن الحركة الاجتماعية هي جهد جماعي أو تعبئة الأفراد من أجل تغيير أو تحريك المجتمع من حالة إلى أخرى، يهدف إلى وضع نظام جديد له وفق مصالح تلك الحركة، وفي إطار من التفاعل بين أفرادها، إن ذلك يجعل لها هوية تميزها عن غيرها وخصائص تعرف بها.

### خصائص الحركة الاجتماعية

"تمثل الحركات الاجتماعية في جميع الحالات الشكل الأكثر فعالية وقوة وتأثراً في المجتمع"<sup>(1)</sup>، والمعنى العام الناشئ حولها بذلك مجموع من الاحتجاجات تتباين درجات شدتها وفعاليتها من مجتمع إلى آخر، كما تتمايز في أشكالها وحجمها وأنواعها ومجالات نشاطها، وحدة الصراع والعنف مع الفاعلين الآخرين في البناء الاجتماعي والسياسي وهي تفرض بذلك منذ نشأتها جملة من المطالب والاحتجاجات والشعارات تميزها عن غيرها.

كما اعتبر آلان تورين أن "الحركة الاجتماعية تتكون من ثلاث عناصر: 1- الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة، 2- الصراع ضد منافس، 3- الرؤية المشتركة التي تتقاسمها الحركة مع منافسها"<sup>(2)</sup>.

أي أنها "تجمع ثلاث أنواع من المطالب: برنامج، هوية، ومكانة"<sup>(3)</sup>، هذا ما يجعلها تتميز عن باقي المنظمات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، إضافة إلى أنها :

✓ حركة مضادة : بدفاعها عن المطالب التي ترفعها كرفع أجور العمال، معارضة قانون، الدفاع عن الحقوق ....، كل تلك الحركات الجماعية تجعلها تتصارع مع مصالح أطراف أخرى وتتنازع معهم، فتغير الأشياء يحدث الصراع بين الطرفين المتضادين وإن باللجوء إلى العنف.

1- غدنز، انتوني، ترجمة الصياغ، فايز، علم الاجتماع (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط2005، ص1، 487.

2- Guy Vaillancourt, Jean, Mouvement ouvrier et mouvements sociaux : l'approche D'Alain Touraine. Note critique (Montréal : Revue cahiers de recherche sociologique, N° 17 ? 1991) p.217.

3 - تلي، مرجع سابق، ص، 52.

- تتميز الحركات الاجتماعية بقدرتها على "النشاط في الهامش الذي تسمح به الحكومة من الواجهة القانونية بالنشاط فيه، في أماكن وأوقات معينة داخل البلاد"<sup>(1)</sup>، وهي بذلك عكس الحركات السرية المتخفية في ممارساتها من السلطات.

- تعتمد الحركات الاجتماعية على التعبئة الأولية للفاعلين والمراوغة، "واستعمال حيل اجتماعية ممأسسة كالإعلام، السجون، الانتخابات، البرلمان، المجلس البلدي،... وبواسطة الأفعال الاحتجاجية تنتج كذلك مسرحا مميزا: إنه مسرح الصراعات الاجتماعية من خلال الإضرابات الاحتجاجات، المقاطعة وحملات الرأي"<sup>(2)</sup>.

- يعد التفاعل المستمر أحد أهم مميزات الحركات الاجتماعية، ويشمل إنتاج "التفاعل ثلاثة مكونات أساسية، تكوينية كتفاعل "له معنى"، وتكوينية كنظام أخلاقي، وتكوينية كتفعيل لعلاقات قوة معينة"<sup>(3)</sup>، فالجماعات في تكوينها، تتأسس بتفاعلات أعضائها الذين رغم إنتمائهم لها، تتباين مصالحهم ومستويات دوافعهم، مما يخلق داخل الجماعات والحركات فكرة الصراع، فالصراع قائم بين الحركات والضع الذي تتنافس معه من أجل التغيير، "وترتبط فكرة الصراع ارتباطا وثيقا بفكرة المصالح والتي تفترض مسبقا منطقيا "الحاجات" التي يستحضرها الفاعلون في عملية التفاعل"<sup>(4)</sup>.

- تعتمد الحركات الاجتماعية على الديناميكية في نشاطها وسيورتها في المجتمع، حتى الأعضاء الجدد المنتمين إليها، يكتسبون تلك الخاصية، هذا ما يساعد في اعتماد الحركات على آلية الاحتجاج والعنف ضد المنافس، سيما في غياب أطر نظامية لممارسة الاحتجاج، ذلك أن أي من "الجماعات التجمعية يمكن لها توفير الوسائل لتنظيم الاحتجاج التعبيري والعنف"<sup>(5)</sup>.

---

1 - غدنز، مرجع سابق، ص، 487 .

2 - Neveu ,Op.Cit,pp,17,18.

3 - غدنز، انتوني، ترجمة محي الدين، محمد، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع : "نقد ايجابي للاتجاهات التقليدية في علم الاجتماع" ( مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2000 ) ص، 212.

4 - نفس المرجع، ص، 234.

5 - غير، تيد روبرت، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، لماذا يتمرد البشر (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص، 469.

- تعتمد الحركات الاجتماعية في نشاطها على منهجية العمل السلمي والعنيف، وذلك حسب الأطر التي يكون فيها نشاطها ضد المنافس، فكما تقدم عرائض ومطالب (حركة المقاومة الهندية) بطريقة سلمية، يمكن أن تلجأ إلى الاحتجاج والعنف (حركة زاباتيسستا).

## أنواع الحركات الاجتماعية

تتنوع الحركات الاجتماعية حسب تواجدها في المجتمع، وقدرتها على التعبئة والتأثير في المنافس/الخصم، وهي بذلك تنقسم حسب السوسيولوجيين إلى عدة أنواع منذ ظهورها حتى الآن، وتصنف حسب ظهورها وتطورها إلى:

"حركات اجتماعية كلاسيكية: تقوم قبل كل شيء على إعادة توزيع الثروات التي تعد المنفذ للوصول إلى مواقع القرار.

حركة اجتماعية جديدة: تتبنى المقاومة كآلية للتحكم الاجتماعي، ووضع فضاءات مستقلة عن الدول، كفضاءات مضادة لها تعبر عن استقلالية الاجتماع الخاص بتلك الحركات، التي تتواجد تحت هذين الصنفين أنواعا عديدة منها:

1- حركات إصلاحية: تسعى إلى تغيير بعض المعايير (غالبا المساواة) أو تشجع بعض قواعد العقاب.

2- حركات راديكالية: تسعى إلى تغيير قيم النظام تغييرا جذريا عكس الحركات الإصلاحية.

3- حركات إبتكارية: تسعى إلى وضع بعض المعايير والقيم.

4- حركات محافظة: تسعى إلى المحافظة على المعايير والقيم الموجودة.

5- حركات السلام: والتي ترى أنها تبقى في تضاد مع حركات "العنف".

6- حركات العنف: وهي الحركات المسلحة<sup>(1)</sup>.

## مراحل الحركات الاجتماعية

يحتاج ابتكار حركة اجتماعية مثلما يرى سميلسر Smelser إلى "حدث مميز"، سواء كان الحدث فردياً أو جماعياً، وقد اخترعت عدة حركات حول شخصية "القائد"، التي جذبت كاريزميته عديد الأعضاء والمنضوين تحت مبادئ الحركة التي أسسها، سيما أن عملية التجنيد فيها تكون ب : 1- تجنيد الأفراد حول الهدف الأول والمثالي للحركة، 2- التجنيد على أساس نجاحات الحركة.

تشجع الأزمات الاجتماعية الأفراد على إبداء مواقفهم الراضية لسياسات الحكومة ومناهضتها، ما يدفعهم إلى رفض البناءات الاجتماعية القائمة، ويعبر بذلك انتمائهم للحركات الاجتماعية عن سخطهم ورغبتهم في التغيير، بإحداث آليات مضادة جماعية داخل الحركة في صراعهم مع "الأخر" الضد، ذلك أن الحركات تصنع هوية واحدة جامعة لكل أعضائها، حتى يكون التفكير فيها بعقلية "نحن"، ويمكن أن نميز ثلاث مراحل في مسار تكوين الحركات الاجتماعية:

(1)- المرحلة الأولى: "تعتمد على شخصية مؤسسها وما يتمتع به من جاذبية وقدرة على التعبير والإقناع"<sup>(1)</sup> فعلية إلهام الجماهير تحتاج إلى تلك الشخصية الكاريزماتية، التي ترى فيها محرك عملية التغيير في المجتمع، والدافعة إلى الحراك الاجتماعي بكل أشكاله.

(2)- المرحلة الثانية: "تتحول الحركة الاجتماعية إلى ما يسمى بالتنظيم الرسمي لجماعة الأفراد"<sup>(2)</sup>، تتعدد فيه الفئات التي ينشطون فيها، وإن كان هانز بيتر كرايزي يقترح أن "بناء فضاء تلك التنظيمات يكون مرتبطاً بالحركات الاجتماعية عن طريق متغيرين رئيسيين: 1- درجة مشاركة الأعضاء، إذ يمكن أن ينتقلوا إلى النضال الأشد تطرفاً في غياب أي مشاركة أخرى، 2- المتغير الثاني يتعلق بتوجيه التنظيم المعني، إذ يستطيع أن

1- موسوعة مقاتل [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)

2- نفس المرجع

يحدد هدفا خاصا أو أساسيا للعمل ضد السلطات العمومية أو الخاصة حتى يدافع عن مطلب" (1) .

(3)- المرحلة الثالثة: "تتميز بالتوسع والتنوع، وبهذا تصبح أكثر تماسكا وتتخذ أشكالا متعددة من التنظيم"(2)، تزيد من قدرة مجابهاتها لخصومها، وتفاعل أعضائها وتتعدد بذلك شبكاتها وفروعها.

### المبحث الثاني: الحركات الاجتماعية والعنف

يدل اسم "الحركات الاجتماعية" في أدبيات علم الاجتماع عموما، على ديناميتها وعدم ثباتها، أي أن تحركاتها متواصلة في المجتمع الذي تتواجد به زمانا ومكانا، تلك الخاصة التي تتميز بها رغم اختلاف أعضائها من حيث المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، يطرح دائما وبصورة مستمرة انشغالات السوسيولوجيين حول قدرتها على الاستمرار في النضال ضد خصومها دون كلل أو ملل، وتجنيد لها لفئات واسعة من الجماهير وتنظيمهم وتعبئتهم في الأوقات المناسبة.

إن فهم عملية تعبئة الحركات الاجتماعية للأعضاء "المناضلين" وقدرتها على النشاط في الزمان والمكان الذي تريده، يكون بدءا بعملية "التكوين المعنوي" للمناضلين الجدد الذين يتم رفع معنوياتهم لمواجهة التحديات التي يفرضها الخصم ضد الحركة، تلك "العملية المعنوية" التي ينفذها الموجهون في الحركة باستمرار، تشكل دائما مصدر إلهام وطاقة روحية ضد المشاعر المحبطة التي قد تعتري نفوس الأعضاء، سيما المنتمين الجدد، ذلك أن منهم من قد ينسحب من الحركة لمجرد إخفاقات تتعرض لها.

تبرز عملية التوجيه والتكوين المعنوي للمناضلين، أهمية اكتساب طاقة روحية ومشاعر عالية في مواجهة التحديات المفروضة على الحركة، وهنا تحديدا تظهر بشكل لافت "الهوية الجماعية" لمناضلي الحركة في أوقات الاحتجاجات والنضالات، ككتلة

1-Neveu, op.cit, p27.

2- موسوعة مقاتل www.moqatel.com

اجتماعية موحدة، رغم اختلاف أساليب وأدوات النضال، والتي تتعدد أشكالها حسب ظروف مواجهات الحركات الاجتماعية لخصومها، إذ أن ذلك يكسب مناضليها احترافية في الأداء وتماسكا في الهوية، وخبرة يستفيد منها الأعضاء الجدد تمكنهم من المساهمة في استمرارية حملات الحركة النضالية.

- إن اهتمام علم الاجتماع السياسي بالنضالية قد حدده منذ زمن طويل بأرضيتين:
- 1- "أنه أثنى على التطوع في الأحزاب السياسية، سيما المثبتة على عمل موضوعي لمحددات النضال مثل القانون الاجتماعي والألفة الزوجية،
  - 2- بينما أبدى اهتماما قليلا بالتطوعات ذات الطابع الجمعياتي، كما أنه يبدي حذرا شديدا تجاه الخبرة المكتسبة للمناضلين من خلال أعمالهم اليومية والتي من خلالها يترجمون إنجازاتهم"<sup>(1)</sup>

تكسب الحركات الاجتماعية مناضلين جدد، بالانخراط أو التطوع أو التجنيد، فكلما كان لأحد الأفراد علاقات وصدقات مع مناضلي الحركات الاجتماعية، ازداد احتمال انضمامه إليها ومشاركته في نضالاتها، بيد أن تلك المشاركة تختلف من عضو لآخر، إذ أن هناك من الأعضاء من يناضلون بكل حزم وإصرار لإرساء قواعد الحركة الاجتماعية وترسيخ مبادئها، والظفر بمجالات اجتماعية جديدة، في حين أن هناك من الأعضاء من هم مستسلمون لا يعملون بنفس المشاعر النضالية للفئة الأولى، في هذه الحالة يمكن أن تتبين الحالة النضالية لأعضاء الحركات الاجتماعية، أي كيف تم تجنيدهم؟ هل خوفهم على مسارهم المهني أهم من نضالات الحركة؟ أم أن انتمائهم إليها مجرد طموح عابر يعبر عن قناعات؟.

" إن أحسن فهم للنضالية، يتضمن: في التفكير اليومي، فهم نسج العلاقات وبعيد الأعمال المؤدية للانخراط، فابتداء من عمل حول الأحزاب، سيكون دانيال غاكسي (1977) أحد الأوائل الذين وضعوا نظرية حول الممارسة النضالية، وانطلاقا من نموذج أولسن OLSON، اهتم غاكسي بوضع قائمة – جديدة بأشكال النضالية- للتحريصات

---

1 - Neveu ,op.cit ,p76.

المختارة التي يمكن أن يأتي من خلالها حزب بـ: مناصب مسؤولية، أعمال دائمة لكن كذلك اكتساب ثقافة رأسمال اجتماعي يمكن من امتلاك مردودية مهنية، مواقع للرؤية من حيث أنه خبير في المنظمة وإضافة إلى الاستفادة من الأرباح المالية، بين غاكسي أن المناضل يستفيد كذلك من الاندماج الاجتماعي"<sup>(1)</sup> بعدد أشكاله ومجالاته، كما أن الحركات الاجتماعية تستفيد خلال الأزمات الاجتماعية من انخراط أعضاء جدد، وتمارس نفوذا كبيرا على منخريها، بما لها من قوة الأفكار والمعتقدات، وجعلهم يخضعون لها وينقادون لأوامرها، فإذا ما قامت بحملات المطالب، استعملت التهيج والتحريض والاحتجاج، إضافة إلى تدريب مناضليها على استعمال تقنيات نضالية أثناء وقوع الأزمات والصراعات تعبر عن درجة الوعي والإدراك الذاتي في صفوفهم لمصالح الحركة، وعن تضامنهم وقدرتهم على مواجهة خصومهم وفق أدبيات الحركة، وتقوية الروابط الشعورية بينهم، وإضفاء معاني حقيقة للنضال على العمال التي يقومون بها خلال المواجهات، درءا لمشاعر الإحباط التي قد تصيب نفوس بعض المناضلين، فإذا ما عجزت تلك التقنيات في الدفاع عن مصالح الحركة ومطالبها، تحولت إلى أساليب نضالية عنيفة، فرغم أن كل مجتمع به أشكال متعددة من الصراعات، ودوافع عديدة للنزاعات، فإن فهم نفسية الجماعات والحشود يؤدي إلى فهم النفسية اللاشعورية واللاواعية التي تكون عليها، وهي نفسية تسيطر على أعضاء الحركات الاجتماعية، فتقلص إدراكهم وتدفعهم إلى اعتماد الأساليب العدوانية أثناء وقوع الصراعات والمواجهات ذلك أن "الروح التي تسيطر على أعمال الناس وشعورهم، تعمل على تقلص الوعي الفردي، وانصهار الشخصية لدى كل فرد، لأنها تركز أساسا على مفهوم "اللاوعي أو اللاشعور" من جانب الفرد"<sup>(2)</sup>، ففهم العوامل المؤدية إلى تلك النفسية يؤدي حتما إلى كشف مجالات النفسية العدوانية لدى مناضلي الحركات الاجتماعية، وإلى إستكناه الظروف والدوافع المؤدية إلى تلك الروح النضالية العنيفة، "ودراسة الاندفاعات العدوانية المحركة التي توقظ النزوات والأفكار، والتي تجعل من جماعة ما، جماعة عدوانية في وقت معين، ومن ثم نتساءل لمعرفة ما إذا كانت هذه الاندفاعات مرتبطة ببعض التغيرات التي تطرأ على بني المجتمعات المدروسة"<sup>(3)</sup>.

1 - Neveu ,op.cit, p78.

2 - لويون، غوستاف، ترجمة: زغلول باشا، أحمد فتحي، روح الاجتماع (الجزائر: موضع للنشر، 2007) ص، 1.

3 - نفس المرجع ، ص، 13.

فكل حركة اجتماعية تحمل في ثناياها مشروعا للتغيير، فإذا ما عجزت عن تأمين مناضليها وإشباعهم بالقيم والمبادئ التي تبني المجتمع في شتى المجالات، وإحداث التغيير المنشود الذي يساهم في تطور الحياة الاجتماعية، فإن احتمال فشل مشروعها يبقى قائما، مما يزيد من فرص الحرمان والتذمر في صفوف مناضليها، إضافة إلى أن عديد المشاركين في الاحتجاجات منهم قد تكون لهم "دوافع منفعية فضلا عن الدوافع العدوانية، فهم يعتقدون أن لديهم فرصة علاج بعض سخطهم من خلال العنف"<sup>(1)</sup>.

إن تبرير الدوافع المنفعية بانتهاج العنف في نضالات الحركة، يجد تبريرات أخرى كغياب قنوات رسمية للاحتجاج، مما يجعله أقرب الوسائل في تفسير نجاحات عدة حركات اجتماعية، في حملاتها ضد الحكومات والأنظمة، إلا أن ذلك لا يقدم سوسيولوجيا التفسير الحقيقي للواقع الاجتماعي الذي تعيشه المجتمعات، إذ أن ليس كل تغيير يوجب الانتقال إلى العنف وإلى عنف أشد منه، "فالعنف بصفة عامة يفني البشر والسلع، ونادرا ما يعزّزهم"<sup>(2)</sup> وكما يرى آلان توران فإن كل "حركة اجتماعية يجب أن يكون لديها رؤية واضحة ومشروع تغيير في مواجهة خصمها، حتى تملك بذلك هوية تميزها عن غيرها، هوية تستمدّها من مشروعها وليس من احتجاج عابر"<sup>(3)</sup>، فكل حركة اجتماعية تجدد نفسها إنما لتستمر في الوجود، وليستمر مشروعها ونضالها، وإذا ما استسلمت لغلو المشاعر والعنف، فإنها تعجز عن السيطرة عن الحالة الشعورية التي تصيب مناضليها والتي تدفعهم إلى التطرف في المشاعر والأعمال المترتبة على الحركة، ذلك أن "غلو مشاعر الجماعة وبساطتها، يجعلانها لا تعرف الشك ولا التردد، وتزداد شدة المشاعر غلوا على الأخص في الجماعة المؤلفة من أفراد غير متشابهين لفقدان تبعة الأعمال من بينهم"<sup>(4)</sup>.

إن اعتماد الحركات الاجتماعية في نضالاتها واحتجاجاتها على العنف، له علاقة بالغلو والتطرف على مستوى الأفكار والمشاعر، كما بينت ذلك الدراسات السلوكية المذكورة آنفاً، وهو حالة شعورية تصيب المناضلين لاعتقادهم الصواب وأن غيرهم على

1 - غير، مرجع سابق، ص، 362.

2 - نفس المرجع، ص، 39.

3- Neveu ,op.cit ,p68.

4 - لوبون، مرجع سابق، ص، 52.

خطأ، فيكون إنتاج الأفكار على مستوى الحركة دافعا للتغيير ولو بالعنف، وهي الحالة التي تكون عليها الحركات الاجتماعية الراديكالية أو الثورية، وإن كان للحركات الثورية المناهضة للاستعمار أفكار وأعمال أخرى لأجل تحرير الشعوب من الاحتلال أو العبودية، ذلك أنها حركات مقاومة إذا ما فشل مشروعها الاجتماعي والسياسي السلمي، تحولت إلى النضال العنفي في إطار الصراع بين مشروعين وفئتين متناقضتين من حيث الأفكار والأهداف والمصالح، فالحركات الثورية، كما يرى كارل ماركس، على ارتباط بوعي الفاعلين الاجتماعيين، وإدراكهم للتناقضات الموجودة التي تدفعهم إلى الثورة لتشكيل النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد.

تستغل الحركات الاجتماعية الفضاءات الاجتماعية والسياسية، الاقتصادية، الثقافية والدينية، من خلال الوظائف التي يشتغل فيها مناضلوها، لتزيد من حدة املاءاتها ومطالبها ضد الحكومات، فإذا ما عجزت عن تحقيقها، استعملت وسائل الإكراه والعنف والاحتجاج والاعتصام، وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، والقيام بأعمال مسلحة لترهيب النظام والقواعد التي يستند إليها، وأمثلة ذلك في التاريخ عديدة، كحركة روبسبير التي أسقطت الملكية في فرنسا وأنت بأول جمهورية سنة 1789، حركة زاباتيسا وغيرها، إن تلك الأعمال الصادرة عن الحركات الاجتماعية، تدل في معنى من المعاني على القوة التي تتمتع بها في مواجهة خصومها، والتي بها تستطيع أن تقوم بتعبئة المناضلين، وحشد الجماهير، وإحداث تغييرات في بنى المجتمع، كما يشير ذلك "مصطلح القوة في أكثر معانيه إلى القدرة التحويلية للفعل الإنساني"<sup>(1)</sup>، بمعنى أن "الطاقة التحويلية للفعل الإنساني هي قدرة الفاعل على التدخل في سلسلة من الوقائع بحيث يفضي هذا إلى تغيير مسارها"<sup>(2)</sup>، مثلما تناول ذلك كارل ماركس في كتاباته عن القدرة التحويلية للفعل الإنساني من خلال مفهوم العمل، الذي يغير من خلاله الإنسان بيئته وعالمه الموجود، وإذا انطلقنا من سؤال زيمل Simmel "كيف يمكن أن يكون المجتمع ممكنا؟"، أي كيف يمكن أن نتفق على المجتمع بمكوناته المختلفة حتى يمكن أن تكون الحياة الاجتماعية فيه ممكنة وإقامة الدولة ممكنا،

1 - غدنز، مرجع سابق، ص، 219.

2 - نفس المرجع، ص، 220.

وضمان الأمن للأفراد ممكنا، فالحياة عبارة عن ممارسات اجتماعية فيها مصالح وصراعات، وتوافقات وتضادات، لذا "لا يمكن للقوة أن تعالج كمكون إشكالي لمصالح متعارضة لجماعات مشتركة في الفعل الاجتماعي"<sup>(1)</sup>، فإننتاج الحياة الاجتماعية وإعادة إنتاجها إنما تتم وفق توافقات أفراد المجتمع ومكوناته، رغم تعارض المصالح ووجود الصراعات، إلا أن الممارسات الاجتماعية اليومية، تعبر عن حالة التضامن العضوي فيه، بين عديد فئاته، فإذا كانت الحركات الاجتماعية تحمل مشروع تغيير المجتمع، سلما أو عنفا، فإنها تستمد كذلك تلك الطاقة والأفكار من أعضائها ومناضليها، الذين يسهمون بمشاركتهم في نضالاتها بيبث روح التغيير في أوصالها، بأعمالهم وأفعالهم التي يقومون بها من أجل استمرارية ديناميكية المجتمع وحيويته، إذ أن "بذور التغيير كامنة في كل فعل يسهم في إعادة إنتاج أي شكل منظم للحياة الاجتماعية"<sup>(2)</sup>.

إن جدية "القوة" إذن وعلاقتها بقوى التغيير أو النظام في المجتمع، وبعيدا عن تجاذبات المدارس الفكرية السوسيولوجية التي تناولت هذا المفهوم، فإن الأهم من ذلك الديالكتيك كله أن "القوة" تحفظ مصالح جماعات في المجتمع على اختلاف تمثيلها وحجمها فيه، وباعتبار أن المجتمع هو الإنجاز المميز في التاريخ البشري، فإن الوحدات الإنسانية التي ينتجها إنما يتحكم فيها "بالقوة" المفسرة سواء بالنظام أو وسائل الإكراه، لذلك كان وجود الحركات الاجتماعية في حلبة الصراع السياسي والاجتماعي، دافعا لزيادة "قوتها" وإملاء مطالبها، وتعبئة مواردها، واكتساب مواقع جديدة تؤهلها للعمل حتى في ظل الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهي بذلك إنما تكسب قيما جديدة، للقوة والمركز والهيبة بين خصومها، وفي بحثها عن منابع القوة من خلال حلقات الصراع والأزمات الاجتماعية، فإنها تزيد من تقوية نفوذها في المجتمع، حتى تُمكن مشروعها للتغيير بأليات نابعة من فكر ومنهج الحركة.

إن التغيير وإن كان في ثناياه "قوة" فكر وأدوات الحركة، فإنه يعبر عن طموحات الأفراد ورغباتهم، حتى لو كان عنيفا في تجلياته، رغم أن تماسك بني المجتمع وأنظمة غاية

---

1 - نفس المرجع، ص، 206.

2 - نفس المرجع، ص، 211.

الإنسان في وجوده، فإذا ما أحس الأفراد بالظلم وساد الاستياء، زاد السخط والحرمان "وبما أن لدى الساخطين نزعة أساسية للعنوان، في حال تساوي كل الأمور الأخرى، فإن من المحتمل أن تبدو العقائد التي تبرر العنف أكثر ملائمة، وبالتالي تصبح أكثر انتشاراً"<sup>(1)</sup> والواقع أن التحليل السوسيولوجي لعنف الحركات الاجتماعية، ليس تبريراً لها، بل لأن العنف "أسوأ ما فيه هو أنه يستهلك البشر وضحاياه مادياً، وممارسيه عقلياً، بتعويدهم على العنف بوصفه وسيلة الحياة وغاياتها"<sup>(2)</sup>، وتكون حدته أكثر في الجماعات حينما ترفع شعارات العدوان أثناء الاحتجاجات والمظاهرات، مما يزيد عداؤها للنظم السياسية والاجتماعية، سيما إذا كان الواقع الاجتماعي به رواسب تبرر أصل القيام بالعنف، ومسوغات تدفع الأفراد للتعبير بهوية الجماعة المشتركة في واقع الحياة الاجتماعية التي تعيشه والمتفاعلة والمتجانسة في القيم بالنزوع للعنف الجماعي، فأفراد أي جماعة اجتماعية على وعي تام وإدراك كامل بطموحاتهم، وانتمائهم للحركات الاجتماعية لا يلبي فقط طموحاتهم المادية في مشروع التغيير الذي تتبناه الحركة، بل إن قيم القوة والمركز والأمن تمثل دوراً مهماً في سلم حاجاتهم مثلما يرى ماسلو Masslou، وعجز الحركة عن تلبيةها وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لأعضائها والمشاركة في الفعل السياسي من أجل التغيير، يدفعهم للصراع والتمرد، وهم بتشكيلهم لنسيج الحركة الاجتماعية وتفاعلهم مع البيئة التي ينشطون فيها، إنما يجددون نشاط الحركة ويجعلونها فعالة بالتحركات والاعتصامات وممارسة وسائل الإكراه ضد السلطات، ذلك أنه إذا "بدأت الحركات في الاختفاء، فسوف يدل اختفاؤها على أنه وسيلة رئيسية لمشاركة عامة الناس في السياسة العامة آخذة في الزوال"<sup>(3)</sup>، فالحركات الاجتماعية في مظهرها، تعبر عن تلك الاحتجاجات والتمردات والوقفات وأعمال الانتقام باستخدام العنف، وهي بتلك التجليات إنما تؤكد سيادة الشعوب في التعبير عن مواقفها من الممارسات السياسية، ومدى الاستفادة من فرص الديمقراطية.

1 - غير، مرجع سابق، ص، 319.

2 - نفس المرجع، ص، 535.

3 - تلي، مرجع سابق، ص، 37.

## المبحث الثالث: انتشار الحركات الاجتماعية

### 1- الحركات الاجتماعية والوضع الاقتصادي والاجتماعي

مما لا شك فيه، أن أي حركة اجتماعية لها منطلقات فكرية ومبادئ عملية، يقوم عليها مشروعها للتغيير في المجتمع، إذ لا بد أن تكون لها رؤية واضحة وأهداف محددة تعمل على تجسيدها، وأصل قيامها بالتغيير هو النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يدفع الأفراد للتعبير عن رضاهم أو سخطهم منه وبدرجات متفاوتة، فحالتى الرضا والسخط ومن خلال ملاحظات السوسيولوجيين، يعدان أحدا عوامل التمرد والاحتجاج التي يقوم بها الأفراد كتعبير عن حالتهم الشعورية تجاه أوضاعهم المعيشية، فحالات الحرمان التي يتعرض لها الأفراد مثلا تدفعهم للمطالبة بتحقيق حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والضغط على الحكومات بالمشاركة في حملات الحركات الاجتماعية حتى يكون لاحتجاجهم وتمردهم معنى نضاليا، ليس لتأمين حاجاتهم فقط، وإنما إعطاء قيمة للعمل الذي شاركوا من أجله وإبراز دور الحركة في إدارة عمليات التفاوض لتحقيق التوزيع العادل للعوائد الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

يؤدي الوضع الاقتصادي والاجتماعي دورا بارزا في نمو الحركات الاجتماعية وتطورها، فانكماش الاقتصاد وندرة المواد والسلع وغلأ الأسعار، يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للطبقة الكادحة، فتحدث الاضرابات المطالبة برفع الأجور، ومع تسريح العمال، تزداد حالات الاغتراب وتنهار القيم الاجتماعية للمجتمع كقيم، التضامن، فتستمر في هذا الوضع الهش للمجتمع الحركات الاجتماعية كقوة اجتماعية بديلة بتنظيمها حملات الوقفة ضد النظام، وتشديد حملات الاحتجاج والاضرابات والاعتصامات وصولا لحالات العنف ضد رموزه، فالعنف يستمر كلما وجد هناك السخط الاجتماعي والاقتصادي لدى أفراد المجتمع.

كان بذلك العنف مولدا لعديد التمردات والثورات التي أطاحت بالأنظمة السياسية في تاريخ المجتمعات البشرية (كما سيأتي بيانه لاحقا) كالثورة الفرنسية 1789 والثورة الروسية 1917 والثورة الصينية 1949 .

إن جهد الحركات الاجتماعية - وإن اتصف بالشمول - فهو يستمر في إحساس الجماهير بعدم الرضا من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحادة، المؤثرة على حياتهم المعيشية والتي تغير كثيرا من سلوكياتهم وقيمهم، في مثل هذه الظروف والأزمات، يكثر أتباعها المتدمرين والساخطين وتشتد حدة المطالب ضد الحكومات، ذلك أن هشاشة الوضع والكساد الاقتصادي يساعدان الحركات الاجتماعية على جذب المزيد من الأعضاء وتوسيع الحملات المناهضة للنظم، فكثير منها يهتم بالإصلاح والتغيير دون الحصول على السلطة السياسية، فحالة كحالة الاحتقان الاقتصادي التي تصيب المجتمعات والدول والتي من مظاهرها: بطء معدلات النمو وانهايار العملة الوطنية، وتسريح العمال، وتفشي البطالة، وارتفاع معدل التضخم، والتي ينجم عنها آثار اجتماعية سيئة (كالانحراف، السرقة، التشرد...)، تشجع على بروز حركات اجتماعية جديدة سيما العمالية منها، وقد تساعد هشاشة الوضع الاقتصادي على ظهور الاحتجاج في كل مصنع وشركة، مما يزيد في تنمية الوعي الجماهيري، بمصالحهم وإدراكهم لأساليب المطالبة بحقوقهم.

## 2- الحركات الاجتماعية والإعلام

عبر مراحل تطورها، اعتمدت الحركات الاجتماعية على وسائل عديدة لنشر خطاباتها وإيصال أفكارها لعامة الجماهير، فمن اللقاءات الجانبية وأحاديث الطرقات إلى الاجتماعات مع القادة الملهمين، شكل نقل رسائل تلك الأحاديث إلى مناطق أخرى أهمية كبيرة في توسع وانتشار الحركات الاجتماعية، ومع التطور الصناعي والحدائي، تطورت وسائل الإعلام وحلت محل الكراسات والملصقات وأصبحت الجريدة مثلا عاملا مهما لجذب أعضاء جدد، بتعريفهم بفكر الحركة وأهدافها، وقد لعبت الإذاعة منذ نشأتها، دورا مهما في ترابط وتمازج أفكار الجماهير وتوحد العديد منها في إطار نضالي واحد، "فمنذ مطلع الحركات الاجتماعية الأولى بالقرن التاسع عشر فصاعدا، قامت الصحف والمجلات والكراسات السياسية ووسائل أخرى من الإعلام المطبوع، بحمل وتوصيل رسائل الحملات والإعلان عن أنشطة حركية قادمة، وقامت أيضا بتقييم هذه الأنشطة وقدمت تقارير إخبارية

عن نجاحها أو إخفاقها<sup>(1)</sup>، ويمارس بذلك النشاط من الحركات الاجتماعية، نشاط كبيراً من خلال الاتصال بال جماهير عبر وسائل الإعلام، سيما الإذاعة والتلفزيون، اللتان تلقيان إقبالاً جماهيرياً كبيراً من حيث الاستماع والمشاهدة، وفيهما إضافة إلى الانترنت والهواتف النقالة، يمارس النشاط تأثيراً كبيراً على المتلقين بعرض برنامج الحركة وأهدافها، وإبراز مصالحهم، وأثر دفاع الحركة عنها، مع إبداء التأييد لما تقوم به من صراعات ضد خصومها من أجل تغيير القيم والمعايير التي تنشدها في المجتمع.

"فالحركات الاجتماعية بحاجة إلى إشهار: مثل الإعلام، الحجة الشعبية والضوضاء أيضاً"<sup>(2)</sup>، حتى تثبت أنها فاعل في المشهد السياسي الاجتماعي بالمجتمع، وأنها أداة لتغيير الأوضاع والقيم فيه، وهي ليست مرتبطة بالإعلام لدرجة وثيقة، بل تستمر سواء به أو بدونه، وإن كان دوره ينحصر في إيصال أدبيات الحركة النضالية وممارستها اليومية من أجل التغيير، بيد أن الإعلام يغذي كذلك الحركات الاجتماعية ويزيد من ترابطها وتنسيق أعمالها وتحركاتها وتعبئة مناضليها، إذ تكفي إشارة إعلامية واحدة من أحد النشاطات بالإذاعة أو التلفزيون أو الانترنت اليوم لتنظيم حملة أو اعتصام، أو القيام بمظاهرة أو احتجاج أمام مقر حكومي، أو مؤسسة اقتصادية، وهو بذلك يشكل قناة اتصال سريعة لأداء حملات الحركات الاجتماعية، وتتعدى اليوم، مع بروز حركات اجتماعية جديدة في إطار العولمة سرعة الاتصال بين مختلف الناشطين في الحركات حدود دولة واحدة، بل أصبحت هذه كحركات اجتماعية معولمة وأمثلة ذلك عديدة: كالحملات ضد منظمة التجارة العالمية، وحملات التضامن ضد احتلال العراق، وحملات التضامن مع "غزة"، إذ استطاع الإعلام توحيد انشغالات نشاط الحركات الاجتماعية في أنحاء العالم وتبادل المعارف والخبرات بينهم وكيفية التعامل مع وسائل القمع، مما سهل من توحيد أساليب الحركات الاجتماعية في مواجهة الخصوم، وزاد التصوير الفوتوغرافي والبت المباشر للحملات من تجسيد تلك الحركات كضحايا للقمع البوليسي في عديد المظاهرات والإعتصامات التي شنتها.

---

1 - نفس المرجع، ص، 176.

2 - Neveu, Op.Cit, p19.

إن دور الإعلام في تنسيق جهود الحركات الاجتماعية والتعريف بها وبرنامجها، قد يصنع حالات تضامن معها نتيجة حملات الردع التي يتعرض لها النشطاء في عديد الحملات، مما يجعل الرأي العام الوطني أو الإقليمي أو العالمي يبدي حالات تعاطف ومساندة لتلك الحركات، وهو ما يجعل من دور الحركات الاجتماعية في تغيير القيم والمعايير في المجتمع ومن ثم بناء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، مدعوما من رأي ومشاعر وتعاطف الجماهير، وبذلك الرسائل الإعلامية فإنها تكسب جمهورا من المنتقدين، ما يفتأ يتحولون إلى مناضلين ونشطاء فاعلين بالحركة، يزيدون في عروض حملاتها وبشاركون في صراعها من أجل التغيير.

#### المبحث الرابع: السياقات التاريخية لتطور الحركات الاجتماعية

##### مقدمة

إن المتأمل في تاريخ الدول وسير المجتمعات، والمتفحص في عوامل قيامها ونهضتها، وأسباب انتشارها، وزوال حكومات بحكامها ومجيء آخرين، ليجد من أسباب ذلك "قوة اجتماعية" وراء تغيير بنى المجتمع وقيمه ونظمه، وأنماط تسييره لتلك القوة مستمرة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يكونون نواة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، ويثورون ضد أنواع الظلم الاجتماعي والقمعي والحرمان، ويسعون دائما لتغيير أوضاعهم الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وإن اصطبغت حركاتهم بالطابع الثوري أو الديني...، فإن مطالبهم عبر الأزمنة التاريخية إنما تجلي الحقيقة عن واقع عيش مجتمعاتهم، وتبيان أثر الطبقة والعبودية، وكذا عدم مشاركتهم في تسيير شؤون حكم دولتهم.

تعددت بذلك أشكال وأنواع الحركات الاجتماعية في العالم القديم، واختلفت معها برامجها وعروض وقفاتها وحملاتها ومطالبها، ودرجة تأثيرها في الرأي العام للجماهير، حتى وإن لم تكن تلك الحركات الاجتماعية بتلك المسميات في ذلك الزمن وبالتجليات ودرجة الوضوح عما هي عليه اليوم، إلا أنها عبرت عن آراء النشطاء والجماهير كحادثة حرق أهالي روما لمدينتهم احتجاجا على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في

عهد حكم الإمبراطور نيرون عام 64م، حيث دام ذلك الحريق 09 تسعة أيام والتهمت النيران 10 أحياء من أصل 14 بالمدينة، وفي العالم الإسلامي، شهدت المدينة المنورة عام 35 للهجرة حركة احتجاجية ضد الخليفة عثمان بن عفان استمرت شهرين، وتم فيها حصاره في بيته ومنع الماء والأكل عنه، وحجة المحتجين، أنهم وجدوا في سيرة حكمه اختلاف عن الخليفين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وتوليته بني عمومته للمناصب الحكومية، وانتهت تلك الحركة الاحتجاجية باستشهاد الخليفة عثمان بن عفان، كما شهدت مكة والمدينة والعراق والشام في فترات لاحقة احتجاجات وتمردات وثورات سياسية واجتماعية، كثورة عبد الله بن الزبير ضد الأمويين على الخلافة، وثورة الزنوج العبيد بالبصرة احتجاجا على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية السيئة، والحركة الاحتجاجية التي قادها سلطان العلماء المعز بن عبد السلام ضد حكم المماليك في مصر والتي انتهت ببيعهم عبيدا في سوق الرق، كما كثرت الحركات الاحتجاجية ضد حكم الأتراك في البلاد العربية، نتيجة تردي أوضاعهم الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية، كثورة ابن الأحرش والثورة الدرقاوية في القرن التاسع عشر بالجزائر واللتان عبرتا عن حجم معاناة الجزائريين، وتعرضهم للقهر والحرمان ومصادرة الأراضي والاضطهاد.

فالحديث عن الحركات الاجتماعية الإحتجاجية في الوطن العربي وإن اختلفت في ملامحها عن مثل تلك الحركات في أوروبا، فلأن البلاد العربية والعالم الإسلامي قد شكلا أزيد من 1000 عام قلب العالم ومحور الحضارة فيه، وبما كان يشكله من قوة حضارية واقتصادية واجتماعية، وباحتكاك الأوروبيين مع العرب والمسلمين، نقل إليهم العديد من المعارف والعلوم، ما أهلهم بعد فترة العصور الوسطى إلى تبوء قيادة العالم واستعمارها، بعد أن نالت بلادهم العديد من الإصلاحات بدءا بانحدار الإقطاع وتفجير الثورة الصناعية، مما حدا بشعوب الغرب إلى زيادة مطالبها والاحتجاج على سياسات الحكومات وعرضها الإصلاحات التي تراها مناسبة لتطلعاتها.

## 1- محاولات الابتكار في القرن 18

بدأت معالم النهضة في أوروبا خلال القرن 18، بعد خروجها من دوامة العصور الوسطى، وبدأت معها علامات التحديث والثورة الصناعية، ومن خلالها تغيرت الحياة الاجتماعية باتجاهها نحو بناء المدن العصرية وشق الطرقات واستعمال العربات وبرز قوة الدول، بقواتها العسكرية الحديثة المدججة بالبارود وآلات البخار لقطع المسافات البعيدة(سيما القوات البحرية)، وسيطرت بذلك على حياة الشعوب حالة من التصنيع لم تشهدها من قبل، واتسعت نطاقات الدولة الوطنية لتصطدم مع دول أخرى مما ساد في أوروبا ساحات الحرب لعقود طويلة، وكانت بريطانيا في ذلك الزمان قلب أوروبا والعالم، لما اتسمت به من قوة في الاقتصاد والاجتماع والحرب، لذلك كانت بدايات الثورة الصناعية في أوروبا نابعة منها، وساهم تحديث الحياة فيها لظهور مطالب في المجتمع الانجليزي لم تكن موجودة في المجتمعات الأوربية، حيث مهدت تلك المطالب إلى ظهور الحركة الاجتماعية في إنجلترا ومستعمراتها كأمریکا "على خلفية من تغيرات سياسية واقتصادية عميقة، وقد ميز هذه التغيرات: الحرب والحركة البرلمانية والرسمية والحركة البروليتارية"<sup>(1)</sup>.

تعد تلك العناصر الأربعة محركاً لبروز الحركة الاجتماعية، فمن حيث أن "الحرب" تزيد من المدفوعات وتشل قدرة الحكومة على توفير رفاهية الشعب، فقد كلفت في أوروبا وفي أمريكا الشمالية بريطانيا وباقي الدول الأوربية ميزانيات باهظة، أدت إلى رفع المطالب وتذمر الناس من تبعاتها الاقتصادية خصوصاً، وزادت الحركة المطالبة بظهور الإصلاح البريطاني ويلكز، الذي رفع مطالب الإصلاحات البرلمانية، والتي دعمها بمطالب ثورة 1689، واتسعت بذلك الحركة الشعبية الويلكزية واتخذ ويلكز لنفسه كراسة سياسية يعبر فيها عن آراء الحركة والنضال ضد الاستبداد، حتى أنه في عام 1774 أصبح "متحدثاً رئيسياً لصالح القضية الأمريكية وأثناء السنوات المريرة للحرب الثورية"<sup>(2)</sup>.

أدت تلك المطالب الإصلاحية إلى زيادة حق التصويت والتمثيل النيابي لعدة فئات من المجتمع، وأدى التطور الصناعي في بريطانيا وأوروبا عامة على جعلها قلب العالم من حيث حركة رؤوس الأموال والثروة القادمة من المستعمرات في شتى أرجاء المعمورة،

1 - تلي، مرجع سابق، ص، 75.

2 - نفس المرجع، ص، 64.

وبرزت فئة جديدة في المجتمع الغربي توصف "بالتجار الرأسماليين" المالكين للثروات في ما وراء البحار، والذين مهدوا بدورهم سياسة استعمار البلدان، وأضحوا بذلك من أهم الفئات المؤثرة في الحياة السياسية لدولهم خاصة بريطانيا إبان القرن 18 الثامن عشر وحتى التاسع عشر، لما لهم من قوة التأثير في اتخاذ القرارات وقدرتهم على تعبئة الرأي ضد الحكومة سيما في المستعمرات، وقد كان تأثير الحركة البروليتارية في بريطانيا وأمريكا الشمالية جلياً، من حيث امتلاك العمال للأراضي واستئجارها، وظهور فكرة العمل المأجور كحتمية للثورة الصناعية وبداية زوال الحرف، وبروز طبقة البروليتاريا في المصانع والورشات والأراضي وهو ما سمح لهم بفرض أنفسهم على الساحة السياسية والمشاركة فيها.

كانت هذه العوامل مجتمعة مقدمة لتغيرات في المجتمع البريطاني والأوروبي عامة، تغيرات عميقة في البحث ومنهج الحياة ودافعا لقمع السلطات الحركات المطالبة المنادية بتحسين الأوضاع المعيشية وظروف العمل في المصانع، وزيادة حق التصويت في الانتخابات، فاقترنت جهود الإصلاح بالأفكار الدينية المتحررة من قبضة الكنيسة الكاثوليكية لتشكل بذلك بداية نشوء الحركات الاجتماعية، حيث كان من شعارتها رفع "خوذة الحرية"، واستعمال اليافطات، والخروج إلى الشارع في تجمعات جماهيرية وتقديم التماسات للحكومة بشأن مطالبهم، واستمر ذلك حتى العقد الثاني والثالث من القرن 19 حيث "أخذت ذخيرة تحركات الحركات الاجتماعية في الانفصال على أشكال أقدم من التأييد الرمزي أو العارضة مثل الإنارات بالقوة، والموسيقى الفظة وأغاني المناجاة والسطو على المنازل"<sup>(1)</sup> هذه الاستعراضات للحركة الاجتماعية، إنما تمثل تحولا كبيرا في رؤية المجتمع للتغيير وبأي الأساليب يحدث، ذلك ما تجلى في قيام الثورة الأمريكية 1775 والتي تعد كحركة اجتماعية مميزة، بمقاطعتها للسلع البريطانية وتقديم الالتماسات ومناهضة الرق والاعتماد على الأسلوب الثوري للتخلص من السيطرة البريطانية وشهادات نهاية القرن 18 قيام الثورة الفرنسية 1789، والتي تعد حدثا هاما في التاريخ الاجتماعي والسياسي الأوروبي، والتي هي عبارة عن حركة اجتماعية واسعة استطاعت أن تحدث انقلابا في قيم المجتمع

---

1 - نفس المرجع، ص، 84.

الفرنسي والأوروبي عامة، بفعل النضال السياسي والاجتماعي للجماهير، والتي غيرت كثيرا من العلاقة بين مختلف الطبقات لتتأثر بذلك مؤسسة الحكم والاقتصاد، وقد كانت أعمال المفكرين والسوسيولوجيون دافعا ورافدا لتلك الحركة الاجتماعية الكبيرة، والتي امتدت إلى أوروبا والعالم، وشكلت مرجعا في النضال وحقوق الإنسان، وبرزت آثارها وأفكارها مع الحروب النابليونية حتى بداية القرن 19.

## 2- ابتكار الحركات الاجتماعية في القرن 19

تعد حالة الحركات الاجتماعية الفرنسية من أشهر الحركات في أوروبا وأكثرها زخما من حيث حدوثها ونشاطها وتفاعلها وجاذبيتها تجاه الحركات الأخرى مثيلاتها، فبعد حركة 1789 والتي فجرت الثورة وأسقطت الملكية، سرعان ما أعادت فرنسا الملكية بعدما أصبحت جمهورية، فزاد الظلم الاجتماعي والقهر السياسي، حتى اندلعت ثورة اجتماعية أخرى سنة 1848 بليون LION ونصبت الجمهورية الثانية، وقد حملت الحركة الاجتماعية الجديدة نفس مظاهر الحملات السابقة من حملات التفاعل والمسيرات والاعتصامات رغم حملات القمع التي تعرضت لها من السلطات الملكية، وقد حملت مطالب الديمقراطية والحقوق التي أتت بها ثورة 1789، كحق التصويت في الانتخاب، كما دعمت هذه الحركة خلال عقدين حتى 1868 مطالب الحركة العمالية، إذ مع تطور الحركة الصناعية وتردي أوضاع العمل وشروطه الفيزيائية، حملت مطالب العمال نداءات والتماسات إلى أرباب العمل لتحسين ظروف عملهم، ومع استمرار عدم الاهتمام بهم تصاعدت وتيرة الاعتصامات وشن الإضرابات حتى حصولهم على حق تنظيم الإضراب من طرف الدولة سنة 1868، واستمرت الاتحادات العمالية والنقابية بالعمل الدؤوب والصراع لتحصيل الحقوق والامتيازات من أرباب العمل رغم سياسة القمع المفروضة عليهم.

وقد " كان الأول من مايو عام 1890 تدينا لسلسة من المظاهرات السنوية للعمال في ليون، وقد خرج حوالي 15 ألف من العمال من أجل ذلك العرض الدولي الكبير الأول لتضامن العمال"<sup>(1)</sup> وانتشر بذلك تأثير الحركة الاجتماعية الفرنسية على باقي

1 - نفس المرجع، ص، 102.

الحركات الاجتماعية الأوروبية، ففي بلجيكا، كانت الأحداث التنزعية في البلاد (المقسمة بين الناطقين بالفرنسية والهولندية) تشير إلى قوة الحركة العمالية بإضراباتها ومسيراتها، خاصة وأن كارل ماركس قد عاش زمنيا - قبل خروجه - في بلجيكا، مما جعل العمال يطالبون بتطبيق الاشتراكية، وأرست بذلك الحركة الاجتماعية العمالية البلجيكية دعائمها خلال القرن 19 بعروض الوقفة والمسيرات والاعتصامات والإضرابات على غرار الحركة الاجتماعية العمالية الفرنسية، وقد ساعد انفتاح السياسة الديمقراطية عمل النشطاء سيما مع تنظيم العمل الدولي، وقد كانت الحالة البريطانية مشابهة لحالتي فرنسا وبلجيكا، فقد نشطت الحركة الاجتماعية العمالية فيها خلال القرن 19، وتبنت الميثاق الذي صاغته وسميت به ( الحركة الميثاقية) للمطالبة بحقوق العمال في التصويت وكذا بتبني الإصلاحات البرلمانية لتحسين الحقوق المدنية للفرد الانجليزي باختلاف فئاته، وقد ابتدأت هذه الحركة سنة 1838 ولم يمض أكثر من عقد من الزمن في عقد المؤتمرات وتنظيم المسيرات حتى تفككت بفعل ضغط وقمع الحكومة البريطانية واعتقال ناشطيها، إلا أن تنوع مطالبها وقدرتها على التعبئة وجمع التوقيعات، جعل منها حركة اجتماعية مؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية البريطانية خلال القرن 19 و20 وكذا بالنسبة لباقي الحركات والجمعيات المنبثقة بعدها، وقد انتقل تأثير الحركة الاجتماعية البريطانية إلى أمريكا الشمالية، إذ نشطت بها عدة حركات اجتماعية، سيما مع توسع البلاد وضم أراضي جديدة وتشكيل الاتحاد الفدرالي وسن قوانين خاصة بكل ولاية، كما نشطت حركة مناهضة الرق، وأصبحت من أنشط الحركات الاجتماعية بها، والذي تم إلغاؤه تحت وطأة الحملات وعروض النشطاء ببعض الولايات دون أخرى، كما زاد الاتصال وتبادل المعارف بين نشطاء تلك الحركات، في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها مجتمع جديد كالمجتمع الأمريكي مما زاد من المطالبة بالحقوق وإثبات الذات بابتكار وسائل جديدة للاحتجاج .

تبدو الحركات الاجتماعية من خلال هذا السرد التاريخي متشابهة في خصائصها، بيد أنها تختلف من بلد لآخر، لاختلاف الثقافة وطبيعة المجتمعات، كما تختلف كذلك في أصل نشوئها ومطالبها ودرجة ثباتها ومواجهتها لخصومها، ولكن ما علاقة الحركات الاجتماعية بالديمقراطية؟ تجيبنا المعطيات التاريخية للدول الأوروبية خلال مسيرتها

الإصلاحية أن تلك الحركات سابقة عن أي تحول ديمقراطي، لأن حملاتها متعلقة بمطالب فئات واسعة من المجتمع، وحسب نوع المطالب التي ترفعها سواء كانت مطالب سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، غير أن التحولات الديمقراطية التي حدثت خلال القرنين 18 و19 بأوروبا، أملت بها بصفة خاصة ظروف الثورة الصناعية وتوسع المجتمع، وتنامي الحقوق المطالبة بها، لتحسين ظروف الحياة وضرورة الانفتاح مع شيوع الأفكار التنويرية التي أزالت عهد الإقطاع والكنيسة، وإن كانت هذه التطورات قد صنعت دولا أوربية متطورة، إلا أنها جعلت منها بلدانا استعمارية، قامت باحتلال دول وشعوبا أخرى وهو ما يطرح تساؤلا آخر: ما علاقة الحركات الاجتماعية بالاستعمار؟.

لم تشر المادة التاريخية إلى وجود حركات اجتماعية ناهضت سياسة الاستعمار تجاه دول ومجتمعات غير أوربية، بل هناك من المفكرين الذين نظروا لتلك الحركات أيديا تلك السياسة واعتبروها "فعلا حضاريا" ككارل ماركس في مدحه للاستعمار الفرنسي بالجزائر، وعلى الطرف الآخر فقد شنت مقاومات شعبية مناهضة للاستعمار، كمقاومة الأمير عبد القادر بالجزائر، وإن كانت مقاومات مسلحة فإنها في طبيعتها تعد حركات اجتماعية مسلحة، استنفذت تقديم الالتماسات إلى سلطات الاحتلال وعرائض الاحتجاج على وضعهم، فتحولت إلى العمل النضالي من أجل التحرير، ولعل من أبرز الحركات الاجتماعية وأشدها تأثيرا في المجتمع والسياسة خلال القرن 19 "الحركة العمالية"، وعلى اختلاف استراتيجياتها، فقد توحدت حول مطلب الهوية العمالية بعدما دشنت الثورة الصناعية عهدها بتضحيات الطبقة الكادحة، فانتشر البؤس والحرمان في أوساط الشغيلة، وساءت ظروف عملهم، حتى بدأ الوعي النقابي والنضالي يتسرب إلى عقولهم، فنشطت بذلك المطالبات بشن الإضراب والقيام بالإعتصامات داخل أماكن العمل وخارجها، واستطاعت الحركة العمالية مع تنظيم العمل الدولي أن تكسب حقوقا للعمال لم تكن موجودة أصلا، وتغلغلت الأفكار النضالية خاصة مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، سيما مع ظهور الأفكار الماركسية والتي أكسبت الحركة العمالية حماسا كبيرا ومعنى للنضال.

### 3- انتشار الحركات الاجتماعية في القرن العشرين

يعد القرن العشرين أكثر القرون بروزاً وأهمها لانتشار الحركات الاجتماعية فيه وابتكارها، حيث لم تخل دولة من دول العالم، إلا ونمت بها حركة اجتماعية، وقد زادت عوامل كالإعلام في ذلك الانتشار، إضافة إلى تقارب الثقافات وتوحد رؤى البشرية في المطالب، وسرعة انتقال المعلومات، ما سهل بروز حركات اجتماعية ذات اهتمام مشترك، وإن اتسمت تلك الحركات في القرن 19 بنضالات العمال ضد الرأسمالية التي قضت على المجتمعات الزراعية التقليدية في أوروبا، وعوضت ذلك بمجتمعات صناعية تحكمها علاقة الأجر، إضافة إلى ظروف العمل السيئة والمهينة، مما دفع بالثقافات والاتحادات العمالية لمواجهة أرباب العمل، بشن الإضرابات وعقد اعتصامات في المصانع، كما زاد انتشار الأفكار الماركسية في وعي الطبقة الكادحة غير المالكة لوسائل الإنتاج، وكان شعار كارل ماركس "يا عمال العالم اتحدوا"، محفزاً لمواجهة أرباب المصانع والبورجوازية الرأسمالية وهو ما ترجمته الثورة البلشفية في روسيا 1917، بتحقيقها هدف العمال في إقامة أول دولة اشتراكية تحكمها البروليتاريا، وانتشرت أفكار تلك الثورة العمالية وايدولوجيتها في أنحاء العالم، وانبتقت من خلالها حركات اجتماعية عديدة تحمل المبادئ الشيوعية كما الأحزاب والجمعيات والنوادي، وقد حملت بذلك تلك الحركات تغيرات جوهرية في البنى الاجتماعية والسياسية لعدة مجتمعات، ما فتئت أن أصبحت سياستها موجهة لخدمة الطبقات الكادحة والمحرومة.

كان الاستعمار الغربي قد هيمن على كل القارات، ووقعت مجتمعاتها الزراعية والبدائية في قبضة الآلة الرأسمالية المحركة لقوى الاستعمار والمستغلة لثروات تلك البلدان وسكانها، وقد كان من البديهي أن تنتقل إلى المستعمرات من ثقافة المستعمر وأدوات إنتاجه وخصائص اجتماعه وسياسته وعمرانه... عديد الأشياء منها، وقد كان نقل إليها منه الإيدولوجيات والأفكار الإصلاحية، وتأثر المستعمرون بالحياة الأوربية الحديثة واندمجت فئات منهم فيها، شكلت النخبة التي أسست الجمعيات والنوادي والأحزاب وقادت الانتفاضات والمظاهرات ضد الاستعمار، وكان العمال في طليعة الجماهير التي قادت تلك

الحركات الاجتماعية للمطالبة بالاستقلال، بعد أن مارس الاحتلال ضدهم التمييز في المصانع والأراضي، إذ كانوا يتقاضون أجورا زهيدة أقل بكثير من العامل الأوربي، وكما يرى انجلز فإن "البروليتاريا ليست فقط طبقة معذبة، وإنما الوضع الاقتصادي المذل التي تعانيه يدفعها دون رادع إلى الأمام ويجبرها على النضال من أجل تحريرها النهائي ونضالها هذا تساعد به نفسها"<sup>(1)</sup>، للتخلص من قهر الرأسمالية الاستعمارية، وقد شكلت الاتحادات النقابية قوة ضغط على المستعمرين بعدما تشبعت بالأفكار الماركسية، فمزجت مطالبها العمالية بالمطالب الوطنية، وقادت التمردات وحالات العصيان المدني، وانتشرت جهود التعبئة وكثرت الحملات السرية والعنيفة التي تدعو إلى مقاومة الاستعمار، وقد تميزت بذلك الحركات الاجتماعية التحررية إلى نوعين: سلمية كحركة هنداس غاندي في الهند، وعنيفة كحركة هوشي منه في الفيتنام، وقد خلفت الحرب العالمية الثانية موجة من الانتفاضات والتمردات في المستعمرات دلت على النشاط الفعال للحركات الاجتماعية التحررية، والتي أكسبت تلك الشعوب استقلالها، وقد ساهمت تلك الحركات بما إكتسبته من خبرة في التعبئة والتوعية والحملات، من مساعدة الدولة الناشئة المستقلة حديثا في إدارة شؤونها، والتي كان لزاما عليها كدولة نامية الانضمام لأحد المعسكرين في إطار الحرب الباردة، وفي إطار تحصيل نموذج التنمية لما يتوافق وتطلعاتها.

عرفت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حالة من الرخاء الاقتصادي وانتشار قيم الاستهلاك في المجتمع الغربي، أثرت على نمط حياة الغربيين وتغيير مفاهيمهم للقيم والمبادئ التي درجوا عليها، إضافة إلى تسلط النظم السياسية التي خلفتها الحرب الكونية وتحولها إلى أنظمة بيروقراطية، مما خلق صراعات اجتماعية انتهت ببروز موجة من الحركات الاجتماعية "الجديدة" مهمتها مثلما عبر عنها آلان تورين، "الكشف عن القوى والصراعات الاجتماعية التي تعمل في هذا النمط الجديد من المجتمع، والذي مازال من الجدة والحدثة بما لا يسمح بإدراك طبيعته ومشكلاته، إنه الصراع الطبقي الجديد بين هيمنة

---

1 - بدون مؤلف، ترجمة د. شلهوب، طنوس، من تاريخ الحركات الاجتماعية والفكر الاجتماعي: مجموعة مقالات، أكاديمية العلوم السوفياتية معهد التاريخ العام(بيروت: دار الفارابي، 1987) ص 17.

جهاز السيطرة، وبين أولئك الذين يملكون بخبرة التغيير"<sup>(1)</sup>، فابتداءً من عقد الستينات نمت الحركات الاجتماعية في الدول الغربية وغيره وتوسعت، وقد تناولت في حملاتها وبرامجها ومطالبها عديد القضايا في المجتمع ومن أهمها:

## 1- الحركات الاجتماعية الطلابية

تعد هذه الحركات من أهم الحركات الاجتماعية، وذلك لدورها الحيوي في استقطاب نخبة المجتمع الأوروبي للنضال ضد برامج الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ابتدأت هذه الحركة في ماي 1968 بفرنسا، وانطلقت جموع الطلبة من الجامعة مكتسحة الأزقة والطرقات، ولم يغيب عنصر العنف في تلك الحركة الاجتماعية، بحرب الشوارع مع قوات الشرطة والتناوش معها وإقامة المتاريس في الطرقات مما شل الحياة العامة، تلك الحركة رغم أنها لم تحدث ثورة إلا أن الفعل والإدارة الثورية كانا موجودين لدى أعضائها، كما أنها لم تسيطر على النظام القائم، بل كانت كما يصفها آلان تورين: "حركة ماي هي نوع جديد من صراع الطبقات، هذه الحركة أكثر من أي عمل جماعي آخر خلال العشرينات الأخيرة، كشفت وأسست الصراع الاجتماعي الأساسي لمجتمعنا"<sup>(2)</sup>، فرغم أن الوضعية الاقتصادية لم تكن سيئة بفرنسا، إلا أن أزقتها وشوارعها اكتست بجموع الطلبة ثم سرعان ما انضمت إليهم باقي منظمات المجتمع كالحركة العمالية، لذلك "فحركة ماي لم تعلن فقط عن أزمة عميقة للدولة، بل قامت بالانتفاض ضد الدولة، باسم المجتمع، باسم الشعب، بمعنى أُعْطِيَ للتغيير"<sup>(3)</sup>، وهي بذلك قد فجرت أزمة للمجتمع الغربي، وأظهرت التناقضات الكامنة الموجودة فيه، كما أن ثورتها إنما جاءت ضد بيروقراطية الدولة وتكنوقراطيتها، ذلك أن ما خلفته الحرب الكونية من مؤسسات لم تعد تلبي طموح الأفراد خاصة الشباب، بعد التغييرات الاجتماعية والثقافية التي حدثت، وبدلت المفاهيم والقيم لدى الإنسان الأوروبي بصفة عامة .

---

1 - تلي، مرجع سابق، ص، 152.

2-Touraine, Alain, Le Communisme Utopique : le mouvement de mai 1968(France : Editions du Seuil, 1972) p15.

3 - Op.cit, p 273.

حلت بذلك الحركة الاجتماعية الطلابية كمظهر جديد من مظاهر الحياة الاجتماعية السياسية في أوروبا، واعتقد كثير من المحللين والسوسيولوجيين أن "الحركات الاجتماعية الجديدة" التي وجهت نحو الاستقلال، والتعبير عن الذات، ونقد المجتمع ما بعد الصناعي<sup>(1)</sup> قد عوضت الحركات الاجتماعية "القديمة" التي اهتمت بقضايا العمال وفئات أخرى، كما امتد تأثير الحركة الاجتماعية الطلابية من فرنسا إلى عدة بلدان أوروبية وأمريكية، وأقام الطلبة في الجامعات انتفاضات خاصة، "ففي كندا أقامت، كل جامعة تقريبا انتفاضتها الخاصة، وشن أربعون ألف طالب من الكيبك إضرابا عاما من أجل دولة اشتراكية مستقلة"<sup>(2)</sup>، وأظهرت تلك الاحتجاجات والانتفاضات قمع الدول الأوروبية، سيما وأن الحركات الاجتماعية الجديدة قد تبنت بعث "هوية" ما بعد المجتمع الصناعي والسعي لإقامة مجتمعات مدنية، "إذ وعلى خلاف الحركات السابقة التي دارت حول المصالح وكانت أهدافها انتزاع السلطة والمنافع من النظام القائم، جرت الحجة وقتها على أن الحركات الاجتماعية الجديدة المتمركزة حول الهوية أعادت تشكيل الإطار الحقيقي للحياة الاجتماعية"<sup>(3)</sup>، وبعد عشرين من انتفاضة الطلبة في فرنسا، ثار طلبة بلدان الكتلة الشرقية للمعسكر السوفياتي، وعلى إثر تحولات عام 1989 ضد الأنظمة الشيوعية، أدت انتفاضة الطلبة إلى تبنيها من قبل الشعب حيث أصبحت تلك الحركات حركات شعبية أطاحت بالنظام في رومانيا مثلا واعتقال وإعدام زعيمه شاوسيسكو، كما اعتصم الطلبة بساحة "تيان آن مين" الشهيرة بالصين مطالبين ومقدمين التماسات إلى رئيس الحكومة، مما أدى إلى تدخل الجيش لتفريقهم بالقوة وقتل المئات منهم.

## 2- الحركة الاجتماعية المناهضة للرق والتمييز العنصري

نشطت هذه الحركة في أمريكا وجنوب إفريقيا، حيث عانى العبيد السود في أمريكا من آثار الرق، بحرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية، وقد شنت الحركات الاجتماعية منذ القرن 19 حملات لإلغائه نجحت في بعض الولايات دون الأخرى وقد لاقى السود في أمريكا تمييزا واضحا من طرف البيض، حتى لو لم يكونوا عبيدا: في المدرسة، النقل،

1 - تلي، مرجع، سابق، ص، 151.

2 - نفس المرجع، ص، 150.

3 - نفس المرجع، ص، 153.

الصحة، مناصب العمل...، حيث قاد مارتن لوثر كينغ مطالب السود في حملات شعبية واسعة، وأثار اغتياله موجة من العنف في أحياء ومدن السود، مما دفع بنظام الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت الضغط الشعبي إلى تسوية حقوقهم بإلغاء نظام التمييز العنصري، كما تم إلغاء هذا النظام بجنوب إفريقيا سنة 1990 بعد حملات شعبية كبيرة وحركات مسلحة، أنهت نظام الأبارتيد، وجعلت فرص المساواة الاجتماعية قابلة للتحقق.

### 3- تحولات نهاية القرن العشرين

بنهاية القرن العشرين، حدثت تحولات عميقة في مجتمعات دول العالم أهمها عام 1989، إذ أن نضال الحركات الاجتماعية لإرساء الديمقراطية، وتحقيق مطالب العمال وفئات أخرى بعد هذا المسح التاريخي لقرنين من الزمن، قد بين في نهاية القرن العشرين، أن الدول التسلطية لم تزدهر فيها كثيرا تلك الحركات، لغياب الأطر المشروعة لممارسة الحملات وعروض الوقفة، ولغياب المقرطة كجزء أساسي في المشهد السياسي والاجتماعي لتلك الدول، وقد كانت للأزمات الاقتصادية تأثير كبير على الدول الاشتراكية، وبظهور ملامح انهيار الاتحاد السوفياتي، ظهرت حركات اجتماعية عديدة ساهمت في التعبئة الشعبية لصالح التغيير، وفي ظل التدهور الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول، أصبحت الحركات الاجتماعية متاحة والحملات الشعبية ممكنة ومن أهم تلك الحركات:

أ- **الحركات الاجتماعية القومية:** "بالرغم من أن المطالب الأولى للحركات الاجتماعية السوفيتية ركزت على الإصلاح السياسي والاقتصادي، فإن المطالب القومية سرعان ما أصبحت سيدة الموقف"<sup>(1)</sup>، بحيث استثمرت شعوب أوروبا الشرقية والبلقان والقوقاز حتى عام 1992، في إبراز قوميتها بعنصر الثقافة والهوية الخاصة بها، وقد حملت مطالبها الشعبية، برامج الانفصال والاعتراف بها ككيانات اجتماعية لها خصوصياتها الاثنية كما حملت المظاهرات والاعتصامات والمناوشات ملامح العنف ضد الأقليات التي تطالب بالانفصال والاستقلال كحرب البلقان بين صربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا.

1 - نفس المرجع، ص، 162.

**ب- الحركات الاجتماعية الدينية:** انتشرت الحركات الاجتماعية الدينية خصوصا في الوطن العربي، وقد شكل الفكر الوهابي والإخواني مرجعية فكرية لأغلبها، كما كان الجهاد الأفغاني دافعا لعدد الحركات للانتشار، ومناوئة الأنظمة الحاكمة، وتبني العنف في برامجها وحملاتها واعتصاماتها كما حدث في الجزائر ومصر وسوريا...، وقد أثر عنف الحركات الاجتماعية الدينية بالوطن العربي، على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بتلك البلاد، ذلك أن مشاريعها التنموية كانت عقب حصولها على الاستقلال الوطني، مما كان لزاما إتباع النموذج الرأسمالي أو الاشتراكي الشيء الذي دفع بتلك الحركات إلى رفضه وتبنيها للعنف والفوضى ضد الدولة.

#### **4- الحركات الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين**

رسخت الحركات الاجتماعية نفسها خلال القرن العشرين، وقد كان احتلال الباستيل في باريس خلال الثورة الفرنسية 1789، وتحطيم جدار برلين 1990 أبرز حدثين للحركة الاجتماعية الأوربية، وفي ظل تنامي الاقتصاد العالمي وسيطرة الرأسمالية الجديدة بشركاتها المتعددة الجنسيات، ظهرت الفروق بين الدول الغنية والفقيرة، سيما أن تلك الدول الفقيرة قد شهدت حروبا وصراعات طائفية وعسكرية، راح ضحيتها الآلاف من السكان، وبينت بوضوح هشاشة تلك البلدان في وجه العولمة التي مست جميع القطاعات بدءا بالاقتصاد، الثقافة، السياسة... مما كون جبهة دولية للحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة.

شنت الحملات ضد العولمة الرأسمالية أي ضد منظمة التجارة العالمية التي تتحكم فيها الدول الصناعية الثمانية الكبرى، وقد سعت الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة مواصلة "صعودها وتطوير أدواتها، لا سيما بعد أن حررت وثيقة ميلادها الرمزية في مظاهرات سياتل 1999 التي تندد باجتماع الجمعية العمومية لمنظمة التجارة العالمية، ثم مظاهرات واشنطن 2000 ضد اجتماع صندوق النقد الدولي، ومن بعدها مظاهرات جنوة 2001 ضد قمة الثمانية الكبار، وغيرها من المظاهرات التي اكتمل نضوجها في المنتدى

الاجتماعي الأوربي بفلورنسا عام 2002 التي ضمت مظاهراته النهائية العديد من التنظيمات النضالية والمطلبية"<sup>(1)</sup>.

أدى تدويل الحركات الاجتماعية إلى اتساع دائرة المستهدفين، سيما في العالم الثالث الذي طالته الأزمة الاقتصادية وهو ما شكل حملة دولية من الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني أطلق عليها "يوبيل 2000" هدفها حض الدول الصناعية الكبرى على إلغاء ديون العالم الثالث، وكان "يوبيل" لندن أشد الحملات من حيث التعبئة الشعبية والمشاركين، لم تكن بذلك تلك الحملات إلا خاصية من خصائص التنظيم المحكم للحركات الاجتماعية "فمنذ المنتدى الاجتماعي العالمي عام 2003، تم اتخاذ القرار بتثبيت شبكة للحركات الاجتماعية تقوم بتسهيل التبادلات بين الحركات الاجتماعية، ويمكنها أن تلعب دورا هاما لتفعيل الحملات المطلوب القيام بها"<sup>(2)</sup>، وقد حققت تلك الحملات بعد شد وجذب مع الدول الكبرى، بإلغاء ديون الدول الأشد فقرا في العالم.

لقد بينت تلك الحملات أهمية التدويل للحركات الاجتماعية في ظل العولمة الراهنة والتي جعلت من المجتمعات الإنسانية مجتمعا واحدا في ظل الاتصالات الحديثة واستخدام الرقمنة، ما سمح بتقليص الفجوات بين شعوب الأرض وتوحد مشاعر سكانها في كثير من المواقف، وما الحملات الدولية لمحاربة الفقر في العالم والأمراض كالسيدا والكوليرا، وحملات الإعانات الدولية ضد الكوارث الطبيعية، والحملات المناهضة للحرب وغيرها، لتدل على تلك الأهمية التي تحتلها الحركات الاجتماعية في المشهد الدولي اليوم.

---

1 - أجيون، كريستوف، ترجمة كامل، طارق، العالم لنا: العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006) ص، 04.

2 - نفس المرجع، ص، 206.

## الخاتمة

يعد الفعل الاجتماعي ممكنا لدى الجماهير، بوعي أو بدونه، لتشكله في أبسط جزئيات الحياة الاجتماعية اليومية، وإن كان الفعل المباشر أشد وضوحا من خلال الصراعات الموجودة بين العمال وأرباب العمل، إلى حلقات الصراع السياسي، ولعل الأهم في ذلك هو الفاعل الاجتماعي الذي يقود عملية التغيير في إطار تجدد الحياة الاجتماعية، بحركيتها وثباتها بما يؤدي إلى إحداث توازنات المصالح فيها.

إن عمل الفاعل الاجتماعي المتضمن التغيير إنما تؤطره الاحتجاجات والحملات التي يقوم بها، في صراعه لتأكيد المطالب وتحسين شروط الحياة، وقد تبين من خلال هذا المسح التاريخي والعرض السوسيولوجي، أهمية ودور الحركات الاجتماعية في عملية التغيير وتحقيق المطالب، بعروض الوقفة وتقديم البرنامج وتوافر حملاتها ضد الجهة المستهدفة، وعلى اختلاف أنواعها ومسببات حدوثها وانتشارها، ونجاحها وفشلها، فإنها ظلت فاعلا رئيسيا في المشهد السياسي والاجتماعي لعدة قرون، لقد ظلت بذلك رغبة الإنسان في ممارسة الاحتجاج ضد اللامساواة والطبقية، والعبودية، والحرب، وغيرها من مظاهر الظلم الاجتماعي، دافعا لاستمرار رغبته في استعمال وسائل تتيح له استرداد حقوقه ومواجهة خصومه ولو باستعمال العنف، وقد كانت بذلك الحركات الاجتماعية إحدى وسائله دوما في المواجهة والنضال، وتأكيد خصوصيته الذاتية والثقافية وإثباتا لهويته، وهو ما يؤكد تشابه الحياة الاجتماعية بين المجتمعات الإنسانية، وتناقل خبراتها ومعارفها بين الكائنات البشرية، فنشاط الحركات الاجتماعية المستمر في هذا القرن، قد تواجهه قضايا المجتمع الدولي بصفة عامة المعقدة والأكثر تحديا وصعوبة، فمفاهيم كالديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمواطنة، إنما تتطلب دائما وباستمرار تضحيات في سبيل تحقيقها والدفاع عنها، وتكثيف عمليات التعبئة لنشر قيمها ومبادئها، ذلك أن "المجتمعات والأفراد تتأثر لنفسها من الدولة على ساحة العنف"<sup>(1)</sup>، وإذا ما ترعرعت أركان الدولة، تتهاوى معها دعائم بنى المجتمع وتفقد مصداقيتها ويغيب عنها عنصر الأمن الحافظ لقوتها وتشغل مساحات وقطاعات واسعة، لا يستطيع الفاعلون الاجتماعيون ملؤها، وهو ما ينتج

---

1 - بادي، برتران وسموتس، ماري كلود، ترجمة خليل، سوزان، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006) ص، 94.

عنه "الإرهاب"، فبعد ما كانت الحركات الاجتماعية منتشرة بحملاتها ووقفاتها في المشهد السياسي الاجتماعي لإملاء مطالبها وتحقيق برامجها، يزداد خطر حدوث الإرهاب في المساحات الشاغرة لفقدان الدولة قوتها، وإغلاق عمليات الممارسة السياسية في ظل الديمقراطية، وهو ما يؤدي إلى انتشار الفوضى، ويهدد بصفة عامة الوجود الإنساني في كل مكان.

## الفصل الثالث

### سوسيولوجية الدولة والمجتمع في الجزائر

## مقدمة

يعد الاجتماع الإنساني أرقى التجمعات في هذا العالم، لتميزه بالعقلانية وترشيد موارد الطبيعة واستغلالها في خدمته، وهو قديم قدم الوجود البشري على البسيطة، ومختلف في طبيعته لتعدد العلاقات وتشعبها، والنظم التي تحكمه وتسيطر على تحركاته في الأقاليم المتواجد بها، فمن البطون والعشائر والأفخاذ تشكلت القبيلة، ومن مجموع القبائل تشكلت الكيانات الاجتماعية في القرى والمدن، ومنها تشكلت الدول، وتعددت أنواعها من ملكيات وإمبراطوريات وسلطانيات وإمارات....

لقد كان الخوف من الطبيعة هاجسا أمنيا للإنسان، ودافعا للتجمع البشري لأجل مقاومتها والتغلب عليها، وقد كانت عوامل نشأة المجتمعات سواء البدائية أو حتى الحديثة إنما لممارسة الفعل الإنساني في الطبيعة وتحويلها، وفق التصورات الذهنية والمعتقدات الدينية، وتكوين الدول وبناء الحضارات، وإن كان التمايز في الوجود الإنساني ضرورة فقد تمايزت بذلك أيضا الدول والحضارات التي نشأت، ولم تكن الوحدة الاجتماعية للوجود الإنساني سببا في وحدة تلك الدول والحضارات، بل عامل حرب وعدوانية تجاه بعضها، ولم يكن ذلك إلا أن العنف متولد في طبيعة الإنسان وخاصة من خصائص سلوكه.

فالوقائع الاجتماعية العديدة عبر التاريخ الإنساني، تبين أن كثيرا من المجتمعات والدول حتى وإن عمرت لقرون، قد سقطت بهزائم وعوامل داخلية وخارجية، وإن من أهم عوامل سقوطها "آلة الحرب"، والحرب تزيد للدولة الأقاليم الجديدة والسكان من مجتمعات شتى، كما أنها تزيد بذلك في ملكيتها لوسائل وعلاقات الإنتاج، من هنا كانت الملكية أصلا للعنف لأنها أصلا للتنافس الحيوي بين الجماعات والأفراد، تحقيقا للاكتفاء الذاتي من المعاش وما يتبعه في مقومات الحياة، وهي أصلا للعنف لأنها تسوغ للدولة امتلاك سلطة فرض الطاعة والولاء وممارسة القهر على الأفراد، وحياسة ملكيات تدافع عنها بجهاز قوي يحميها من عدوانية الجماعات والأفراد.

وقد عرفت الجزائر منذ القدم تكون المجتمع، وقيام عدة دول مارست نظما سياسية عديدة، حيث نستقرئ في هذا الفصل سوسيولوجية تكون الدولة والمجتمع على أرضها.

## المبحث الأول: في المجتمع والدولة

إن استقرار المجتمعات وظهور الدول الحديثة هو أسمى ما وصلت إليه الإنسانية اليوم، في ظل التكنولوجيا وسهولة الحياة لتوفر المواد وتصنيعها، وظهور أنماط جديدة من التعاملات الاقتصادية مما سهل تعاون البشرية في تغلبها على الطبيعة، لتعدد الإستهلاكات اليومية سواء للطاقة، الغذاء أو عند حدوث الكوارث...، وهي عوامل زادت في أنسنة المجتمعات والدول، وظهور قيم جديدة للاجتماع البشري، قيم تصاغ بأساليب متميزة وإيقاعات عديدة حسب السلوك الذي يكون بين الأفراد في تعاملاتهم اليومية، وعلاقات المصالح التي تجذبهم فتحدد المسارات التي يسرون وفقها، والتي تتشكل من خلالها الفوارق الاجتماعية بينهم الدالة على مستوى الوعي لكل فرد، ولكن قبل الخوض في هذا الطرح المعرفي لعلم الاجتماع السياسي: ما هما المجتمع والدولة؟.

### أولاً: المجتمع

تعدد المصطلحات التي تشير إلى المجتمع من قبل العلماء والمفكرين، في وصفهم للوحدات الاجتماعية، بنعتها بالجماعات والتجمعات والنسق والتنظيم الاجتماعي أو ما يطلقون عبه بالمجتمع المحلي، وهي تسميات وإن تعددت فإنها تشير إلى تجمعات و متحدات في فضاء معين، ولكن ما هو المجتمع؟.

**تعريف المجتمع:** المجتمع هو "نموذج مثالي يتضمن مجموعة خصائص الوحدات الاجتماعية"<sup>(1)</sup> أي أنه "نسق من العلاقات المتداخلة التي يرتبط بها الأفراد بعضهم ببعض"<sup>(2)</sup>، وهي علاقات متبادلة بينهم كذلك، إذ أن كل علاقة اجتماعية تشكل بالتالي حسب تحليل جان بياجيه Jean piaget " كلا قائما في ذاته، منتجا طبائع جديدة ومحولا الفرد في بنيته الذهنية، ثمة إذن استمرارية من الفعل المتبادل القائم بين شخصين إلى الكلية المتشكلة عبر مجمل العلاقات بين أفراد المجتمع نفسه"<sup>(3)</sup>، وتتنظم تلك العلاقات بين الأفراد بثقافة

1 - غيث، محمد عاطف ، قاموس علم الاجتماع (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006) ص، 183.

2 - غدنز، انتوني، ترجمة: الصياغ، فايز، علم الاجتماع (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005) ص، 79.

3 - دوفرجه، موريس، ترجمة: حداد، سليم، علم اجتماع السياسة (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2، 2001) ص، 12.

معينة ومتميزة، إذ "لا يمكن أن توجد ثقافات من دون مجتمع، كما أن المجتمعات بالمنطق نفسه، لا يمكن أن توجد من دون ثقافات، فالثقافة وحدها هي التي تحولنا إلى بشر وترتقي بنا إلى المستوى الإنساني"<sup>(1)</sup>.

## تطور المجتمعات وأنواعها

يعد الشكل الذي وصلت إليه المجتمعات الإنسانية اليوم، هو نتيجة طبيعية لتطورها عبر مراحل التاريخ المختلفة، رغم التغيرات الهائلة التي حدثت وتحدثت في بناها الاجتماعية وذهنية أفرادها، وهي تغيرات واجب حدوثها، لأن نسب الثبات والاستقرار تتفاوت من مجتمع لآخر، لكثرة العوارض وتبدل المعاش والثروة أو نقصانها، زيادة على تماس المجتمعات واتصالها ببعضها البعض، مما يخلق فضاءات للتبادل الثقافي المعرفي بينهم، ومنه فقد تعددت وتنوعت التصنيفات السوسولوجية للمجتمعات وذلك بحسب تطورها، وحجمها وكثافتها ودرجة امتلاكها للأرض، ونستطيع أن نميز تصنيفين هاميين لها: مجتمعات ما قبل الحديثة ومجتمعات حديثة.

**1- المجتمعات ما قبل الحديثة:** نشأت هذه المجتمعات منذ آلاف السنين، وتشكلت من جماعات متحدة تشترك في خصائص ثقافية معينة وتربطهم آليات طبيعية للتضامن، حيث ما زالت بعض أشكالها موجودة إلى اليوم في أدغال إفريقيا ونهر الأمازون ومناطق أخرى من العالم، وبالمسح التاريخي للاجتماع البشري فإن تلك المجتمعات هي:

أ- **مجتمعات الصيد وجني المحاصيل:** نشأت هذه المجتمعات وترعرعت منذ بدء الخليفة على الأرض وانتشرت فيها، حيث كانت تعتمد في معيشتها على صيد الحيوانات والسمك بأدوات بسيطة صنعت من الخشب والحجارة، إضافة إلى جني المحاصيل التي توفرها الطبيعة في نباتاتها وأشجارها كالثمار والغلل، والشكل العام لهذه المجتمعات هو القبيلة، التي تضم عددا صغيرا من العائلات، نسبة التفاوت الطبقي وعدم المساواة ضئيلة فيها، وملكية وسائل الإنتاج مشاعة، يغلب عليها الذهنية الدينية وممارسة الشعائر والسحر، كما أن هذه المجتمعات البدائية لا تهتم بجمع الثروة، بل تكفيها الحاجيات الأساسية.

1 - غدنز، مرجع سابق، ص، 79.

**ب- مجتمعات الزراعة والرعي:** في مراحل تاريخية لاحقة، طورت بعض مجتمعات الصيد من أساليب معاشها، انتقالاً من الصيد إلى الزراعة والرعي، حيث اكتشفت فلاحه الأرض وبذرها على ضفاف الوديان والأنهار، كنهـر دجلة والفرات والنيل...، كما دجنت الحيوانات من أبقار وابل وأغنام ودجاج... ولم يعد القنص ونصب الفخاخ كأسلوب معقد للعيش، وبدأت بذلك "مجتمعات الصيد والالتقاط بالتحول من جمع النباتات التي تنمو في الغابات إلى النشاط الزراعي المنتظم المستقر، وشاع استعمال الحدائق والمزارع البيئية، واستخدام أدوات الحفر والري لتأمين احتياجاتها الغذائية... ونظراً لأن هذه المجتمعات لم تكن مضطرة إلى الانتقال والهجرة، فقد تميزت حياتها بنوع من الاستقرار، وشاعت بينها تقاليد تملك الأصول المادية"<sup>(1)</sup>.

**ج- مجتمعات المدن والحضارات:** قبل حوالي 6000 سنة، بدأ التباين الاجتماعي في الظهور بين المجتمعات الزراعية التي تحول بعضها بفضل عوامل جديدة إلى مجتمعات المدن والحضارات على ضفاف الأنهار والبحار، لقد أدى بناء المدن إلى تمدن الإنسان، وبظهور الكتابة تفاوتت المجتمعات ونمت من خلالها الحضارات، التي دعمتها التجارة في بلاد الرافدين، النيل، الصين، اليونان وروما...، مما أدى إلى ازدهار الآداب والفنون والعلوم وانتشار الأديان سيما السماوية وتأثيرها على المجتمعات من حيث الأخلاق والقيم والذهنيات، كما تميزت هذه المجتمعات بظاهرة الحروب وغزو بعضها البعض وتدمير عدة حضارات على أيدي أخرى واستيعابها لشعوب عديدة.

**2 - المجتمعات الحديثة:** رغم الإبداع العلمي والحضاري الذي وصلت إليه مجتمعات المدينة والثراء الذي حققته وتحولها إلى إقطاعات سواء في أوروبا أو العالم العربي الإسلامي أو الصين، إلا أن ما عجزت عن تحقيقه هو "التصنيع"، لقد تميزت المجتمعات الحديثة منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر (18م)، بصناعة الآلات والأسلحة وما شابه لتطور المجتمع وحدثته، وامتلاكه الثقافة التي أهلته ليغير شكل الحياة الاجتماعية برمتها، فقد اخترعت آلات الطباعة، والعربات، والكهرباء، وأجهزة الاتصال والتصوير،

---

1 - نفس المرجع، ص، 94.

وأدوات الحرب...، وارتقى الإنسان عما كان سائدا في المجتمعات القديمة في القيم والمعارف ومراتب الحياة، وتجاوز الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، كما تجاوزت بعض هذه المجتمعات الإنتاج الصناعي إلى ما بعد الصناعة باعتمادها على المعرفة كمصدر أساسي للدخل، ويطلق عليها « post industrial societies ».

لقد نما الاجتماع السياسي في المجتمعات الحديثة وظهرت الإيديولوجيات المؤثرة في حياة الناس وتوجهاتهم، ولعل أكثر المفاهيم تأثيرا مفهوم "الأمة"، وهو ما أدى إلى ظهور الدولة القومية ذات حدود جغرافية واضحة المعالم، تضم جماعات متحدثين في اللغة والأعراف والتقاليد، الشيء الذي شجع على ظهور ثقافة كل أمة، حيث عبرت كل ثقافة عن خصوصية كل مجتمع "أمة"، أو درجة امتلاكها وفهمها للثقافة الحديثة، والتي تحدد بواسطتها درجة رقي وتقدم كل "أمة"، كما شهدت كذلك المجتمعات الحديثة في إطار الحدائث، تقسيما على درجة التطور الثقافي والصناعي، إذ نجد هناك ثلاثة عوالم: فالعالم الأول وهو "الغرب"، حيث تملك تلك المجتمعات تطورا كبيرا في الصناعة وشؤون الحياة، وتوصف بالرأسمالية الليبرالية، لتطبيقها في تنظيم شؤون الحياة، والعالم الثاني وهي الدول الاشتراكية التي طبقت نظام الشيوعية كمنهاج لتسيير شؤونها في الاجتماع والاقتصاد والسياسة...، أما العالم الثالث، فهو العالم النامي والذي ما زالت مجتمعاته على درجة من التخلف الصناعي والتكنولوجي، وهي مجتمعات ذات طابع تقليدي أكثرها كان مستعمرا من الغرب، ويغلب عليها الطابع الريفي والزراعي.

### أشكال الروابط الاجتماعية في المجتمع

إن دراسة ومعرفة المجتمعات ما قبل الحديثة أو الحديثة، ليجلي لنا حقائق عن بناها وأنساقها الاجتماعية والسياسية، والتغيرات التي حدثت فيها، والتحويلات التي طرأت عليها، وقد اهتم عدد من السوسيولوجيين بالروابط التي تشد المجتمع بعضه إلى بعض، وتمنعه من الفوضى وممارسة أشكال العنف، تلك الروابط تتدعم بالتضامن بين المكونات العديدة

للمجتمع، حيث "يمكن الحفاظ على التضامن، عندما يندمج الأفراد بنجاح في مجموعات اجتماعية، وتنظم حياتهم مجموعة من القيم والعادات المشتركة"<sup>(1)</sup>.

لقد "استعمل دوركهايم مفهومي التضامن الآلي والتضامن العضوي انطلاقاً من تفسيره لتطور المجتمعات الإنسانية، فالتضامن الآلي ميزة للمجتمعات التقليدية، وهو نوع من التضامن وجد للتشابه الحاصل بين الأفراد، بينما التضامن العضوي، فهو ميزة للمجتمعات الحديثة، ويقع على أساس مبدأ الاختلاف الاجتماعي"<sup>(2)</sup>، أي أن التضامن يقع في المجتمعات على أساس "التشابه الفيزيائي أو التشابه اللغوي أو التشابه في السن، أو التشابه في الجنس، أو التشابه في العادات أو التشابه في الإقامة المحلية أو التشابه في المعتقدات...، على العكس يؤدي تقسيم العمل إلى تضامن عقلائي قائم على الترابط المتبادل بين أشخاص المجموعة الواحدة، الذي تكون مهامهم متكاملة"<sup>(3)</sup>.

يؤدي التضامن إلى وحدة المجتمع وتماسكه واستقراره، سيما في المجتمعات الحديثة، التي كثر فيها التخصص في المهام وتقسيم العمل، واعتماد فئات على أخرى، لاستمرار العمليات الإنتاجية وتبادل المنافع، إضافة إلى تعدد أنماط الحياة، مما خلق صعوبات جمة، لا يمكن التغلب عليها إلا بواسطة التضامن، وفي ظل تنامي العولمة فقد تعدى مفهوم التضامن في المجتمع الواحد إلى مفهوم "التضامن العالمي" بين الشعوب، فحدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات العارمة وموجات البحر "التسونامي" المدمرة، قد خلقت آلياً أنواعاً من التضامن بين مجتمعات العالم لتخفيف الأخطار والمصائب.

---

1 - نفس المرجع، ص 64-65.

2 - Rymond Boudon et Autres, Dictionnaire de Sociologie (France : La Rousse, 2005) p222.

3 - دوفرجيه، مرجع سابق، ص، 48.

## ثانياً: الدولة

يشغل الاجتماع السياسي للمجتمعات الإنسانية أهمية بالغة في الدراسات السوسيولوجية، لتعدد مواضيعه وظواهره المتعلقة أساساً بالسلطة، "وتدل السلطة على مقدرة الأفراد والجماعات على إبراز مصالحها أو همومها حتى في الحالات التي يواجهها أفراد أو فئات أخرى بالمعارضة، وتتضمن السلطة أحياناً استخدام القوة التي تمثل عنصراً أساسياً في جميع العلاقات الإنسانية بما فيها العلاقات بين المستخدمين والمستخدمين"<sup>(1)</sup>، ورغم أن تلك السلطة قد ظهرت لدى رؤساء القبائل والكهنة، ورغم تعدد ألقاب من يمارسها كالأمير والشيخ والملك والإمبراطور...، إلا أن شكل من يفرض تلك السلطة على الأفراد بالقوة والقهر ويدينون له بالولاء والطاعة، تبقى هي الدولة.

## تعريف الدولة

"يشير مصطلح الدولة إلى مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليماً معيناً وترابطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه"<sup>(2)</sup>، والدولة بذلك هي كائن اجتماعي ذو أنساق متعددة، وضرورة لحفظ المجتمع من الاضطرابات والفوضى والفتن، فحاجة الأفراد إلى الأمن والدفاع عن النفس والممتلكات، جعلهم يخضعون لسلطة قاهرة، تمارس عليهم السيادة المطلقة وتركز السلطة لديها، أي أنها "بصفة عامة تعتبر كبناء مكمل للتغيير، في إطار الوظيفة الأساسية لصياغة وتفصيل أهداف جماعية"<sup>(3)</sup>.

**خصائص الدولة:** تختلف خصائص الدولة عن بعضها البعض قديماً وحديثاً، حسب درجة تقدم مجتمعاتها والاعتراف الدولي بها اليوم، إذ أن هناك من الدول الناشئة لا تنال قبولا دولياً بها، كما أن هناك مجتمعات لم تستطع تشكيل دولها لغياب الأبنية الاجتماعية والسياسية الضرورية لذلك، حيث أنه "تتم عادة مأسسة أبنية الدولة في القوانين والنظم الرسمية، وذلك من شأنه أن يعمل على استقرار توقعات بعض المحكومين حول سلوك

1 - غدنز، مرجع سابق، ص، 467.

2 - غيث، مرجع سابق، ص، 433.

3- Boudon et Autres, op cit, p 88.

بعضهم، وبما أن التوقعات ضرورية لكل أشكال التفاعل الاجتماعي، فإن أبنية الدولة تجعل من وجود مجتمع جديد أمراً ممكناً<sup>(1)</sup>.

## وخصائص الدولة هي:

**1- السيادة:** وهي "السلطة السياسية أو الأخلاقية للدولة، أو القوة العليا النهائية التي يدعمها القانون، وتمارس الدولة سيادتها أو سلطتها العامة إما عن طريق القوة أو الاتفاق أو باستخدامهما معاً"<sup>(2)</sup>.

**2- الإقليم:** تمارس الدولة الحديثة سيادتها في إقليم معين، تكون حدوده واضحة المعالم ومتفق عليها بين الدول، وإقليم الدولة بذلك هو البر والبحر والجو.

**3- السكان:** أو الأمة، أي مجموع الأفراد المنتمين لوحدة اجتماعية مشتركة في اللغة، الدين، القيم والعادات والهوية، وتمارس عليهم الدولة سلطتها.

**4- السلطة:** وهي مجموع القوانين والنظم التي تدير بها الحكومة لشؤون الدولة وتضبط بها المجتمع الذي يدين لها بالولاء والطاعة، "ويعتبر وجود نظام سياسي مركزي الشرط الأول لبناء دولة ذات سيادة، فهو حتمي لضمان اضطلاعها بالدور الذي يسند لها القانون"<sup>(3)</sup>.

**الدلالات التفسيرية لتكون الدولة:** شغلت الدولة الفكر الإنساني منذ القدم، وقد تناولها بالدراسة والتحليل عدد من المفكرين والفلاسفة، حتى اصطبغت الأعمال الاجتماعية بالفلسفية والعكس كذلك، ومن أعمال هؤلاء نجد أفلاطون، أرسطو، الغزالي، الفارابي، هوبز، مكيافيلي، لوك وغيرهم، ويتعين لوجود الدولة "أن يكون المجتمع السياسي قد وصل في تطوره إلى الحد الذي يسمح بتحقيق أمرين أساسيين:

---

1- ونت، الكسندر، ترجمة د. العتيبي، عبد الله جبر صالح، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 2006) ص، 286.

2 - غيث، مرجع سابق، ص، 431.

3 - بادى، برتران وسموتس، ماري كلود، ترجمة: خليل، سوزان، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006) ص، 27.

**أولهما:** أن يكون الاستقرار قد عمق الشعور بالتضامن بين أفراد هذه المجموعة البشرية، حيث يتم انصهارهم في وحدة بشرية لها ذاتيتها المتميزة عن غيرها من الوحدات الأخرى المجاورة. **ثانيهما:** أن يتطور التنظيم السياسي والاجتماعي للمجموعة البشرية بحيث يقترب قدر الإمكان من الحد الذي يسمح بوجود نظام شبه دائم ومستمر لظاهرة السلطة السياسية<sup>(1)</sup>.

**1- ابن خلدون وعصبية الملك:** يعد ابن خلدون أول من كتب في العمران البشري بصفته علما يبحث في "الأعراض الذاتية التي تلحق الاجتماع البشري، أي في الظواهر الاجتماعية، ومن ثمة فإن مبادئ البرهان في علم العمران ستكون قضايا تجريبية اكتسبت يقينها من الحس والعقل معا، أي بالمشاهدة والتكرار"<sup>(2)</sup>، والتي بنى عليها ابن خلدون تفسيراته لعوارض العمران وما يستجد فيه من الأحداث والنوازل.

بين ابن خلدون أن "الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم "الإنسان مدني بالطبع"، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران"<sup>(3)</sup>، لأن قدرة الإنسان الواحد على تحصيل المعاش والدفاع عن النفس أقل عندما لا يكون منتميا لجماعة، "ثم إن الاجتماع إذا حصل للبشر، وتم عمران العالم بهم، فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض، لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم"<sup>(4)</sup>، "فالاجتماع مجال لازدحام الأغراض وتضارب الأهواء، ولا بد من الذي يقوم بالأمر ويضع الحد"<sup>(5)</sup>، بين الجميع، ويردع الناس بذلك ويفرض سلطته الاجتماعية والسياسية عليهم، أي "يكون ذلك الوازع واحدا منهم، يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة، حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، وهذا هو معنى الملك"<sup>(6)</sup>، الذي يفسره بالدولة وهي

---

1- مهنا، محمد نصر ، في النظم الدستورية والسياسية ( مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2005) ص،162.  
2- الجابري، محمد عابد ، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة : معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2001، 7) ص،105 .  
3- ابن خلدون، عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون ( الجزائر: موفم للنشر، 2007) ج1، ص، 75.  
4- حرب، علي، التأويل والحقيقة : قراءات تأويلية في الثقافة العربية (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ط1985، 100) ص، 100.  
5 - ابن خلدون، مرجع سابق، ص 77.  
6 - نفس المرجع، ص، 78.

قمة الاجتماع البشري السياسي، ولما كانت حاجة المجتمع إلى سلطة قاهرة تضبط أمور حياته، كان منشأ الدولة أو الملك ضروري في تجليات العمران، وانتقال الإنسان من حال إلى حال.

"لقد تصور ابن خلدون إذن العمران البشري على أساس أن الدولة هي المحور الذي تدور حوله شؤون الاجتماع والهيكل الذي يقوم عليه نسج الحياة الاجتماعية"<sup>(1)</sup>، وتتنظم به حاجات المجتمع، ويتنازل فيه الأفراد بالولاء والطاعة لسلطتها، وهو يعبر عن تطور العلاقات الاجتماعية فيما بين أبنية المجتمع حتى يتكون الملك، وتسود نظمه وسلطته، وقد قسمه ابن خلدون إلى ثلاثة أنواع: "الملك الطبيعي وهو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة، والسياسي هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية"<sup>(2)</sup>، ولكن كيف ينشأ هذا الملك؟.

يفسر ابن خلدون نشأة الملك/ الدولة بنظرية "العصبية"، والتي يبني عليها أعماله في شرح نشأة الدول وزوالها، أي أن "الغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك"، فالعصبية هي التي تشد أفراد القبيلة وتطغى على شعورهم للدفاع عن أنفسهم وإقامة ملكهم، وهي بذلك "رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية معاً، تربط أفراد جماعة ما، قائمة على القرابة، ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد: كأفراد أو كجماعة"<sup>(3)</sup>، أي أنها حالة تضامنية تعطي الأفراد القدرة على مواجهة الصعاب والأعداء، وتنمي لديهم اللحمة والنصرة على المكان الذي يتواجدون به، فيدفعون عنه تهديدات الأعداء ومخاطرهم.

ومؤدى ذلك أن نظرية ابن خلدون تفسر العصبية كمنشئة للدولة/ الملك، بمعنى أن العصبية تستأثر بإعلان قيام الملك باتجاه أفراد في المجتمع منتمين لنفس الرابطة اللغوية والقومية فوق إقليم معين، كما قد تساعد تلك العصبية عصبية أخرى في ذلك، إما

1 - الجابري، مرجع سابق، ص، 119.

2 - ابن خلدون، مرجع سابق، ص، 401.

3 - الجابري، مرجع سابق، ص، 168.

"استبدادا" لتغلبها عليهم أو "مظاهرة" خوفا من بطشها وعدوانها، فالدولة إذن هي "الامتداد المكاني والزمني كحكم عصبية ما"<sup>(1)</sup>، وتتجلى آثار ذلك الحكم في نوع الدولة، إذ أن هناك من حيث امتداد العصبية في المكان "نوعين: دولة خاصة ويقصد بها عصبية خاصة في إقليم معين تابع لحكم عصبية عامة تمتد سلطتها إلى أقاليم عديدة فتشكل هكذا الدولة العامة"<sup>(2)</sup>، أما من حيث امتداد العصبية في الزمان فيوجد "صنفين: دولة شخصية: وهي حكم شخص واحد من أهل العصبية صاحبة الملك والرئاسة، وهي محدودة زمنيا بمدة حكم هذا الشخص، والصنف الثاني هو الدولة الكلية، وهي مجموع الدول الشخصية التي ينتمي أصحابها إلى عصبية واحدة خاصة كانت أو عامة"<sup>(3)</sup>.

ولما كانت العصبية منشئة للدولة، فإن تطورها وبقائها خاضع للدورة العصبية فيها، إذ يقرر ابن خلدون أن "الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص"، إذ لا تعدو في الغالب ثلاثة أجيال أي 120 سنة، وإن كان هذا التقرير خاص بالدولة العربية الإسلامية منذ نشأتها في صدر الإسلام إلى عصر ابن خلدون، لما شاهده وخبره عن أحوال تلك الدول التي نشأت بدعوات دينية في الغالب ثم زالت، إذ من أسباب زوالها ضعف العصبية الحاكمة وانتقال الملك إلى عصبية أقوى منها، تكون من أهل بيت الملك أو أقربائه، وفي ذلك بيان عن أطوار الدولة منذ انتقالها من خشونة البداوة إلى رقة الحضارة.

إن نظرية العصبية لابن خلدون المفسرة لقيام الدول واندثارها، قد قابله تفسير لأعمارها المحددة بثلاثة أجيال، "فالدولة تنتقل في أطوار مختلفة وحالات متجددة، ويكتسب القائمون بها في كل طور خلقا من أحوال ذلك الطور لا يكون مثله في الطور الآخر، وحالات الدولة وأطوارها لا تعدو في الغالب خمسة أطوار:

**الطور الأول:** طور الظفر بالبغية وغلب المدافع والممانع، والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة السالفة قبلها.

1 - نفس المرجع، ص. 211.

2 - نفس المرجع، ص. 211.

3 - نفس المرجع، ص. 212.

**الطور الثاني:** طور الاستبداد على قومه والإنفراد دونهم بالملك، حتى يقر الأمر في نصابه، ويفرد أهل بيته، بما يبني من مجده.

**الطور الثالث:** طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك.

**الطور الرابع:** طور القنوع والمسالمة.

**الطور الخامس:** طور الإسراف والتبذير، وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم<sup>(1)</sup>، والهرم إن كان طبيعياً أمكن إصلاحه، وإن كان بضعف عصبية ومفسدة لمقدرات الدولة، أصابها في كيانها وانتزع منها عوامل البقاء، يقول صاحب المقدمة "في كيفية طرق الخلل للدولة: اعلم أن مبنى الملك على أساسين لا بد منهما: فالأول الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند، والثاني بالمال الذي هو قوام أولئك الجند، وإقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال، والخلل إذا طرق الدولة، طرقها في هذين الأساسين"<sup>(2)</sup>، والواقع أن فساد الدولة ووهنها وضعفها وزوال ملكها، هو نتيجة لعوامل موضوعية اجتماعية واقتصادية وسياسية...، تتسرب إلى أوصالها وكيانها، فيعمها الانحطاط، ويجمع ابن خلدون تلك العوامل التي تضعف الدولة وتذهب بها إلى "الحضارة" وهي "غاية للعمران ومفسدة له ومؤذنة بخرابه"، أي أن الدولة لما تتقدم بها الأطوار من البداوة وتصير لديها مقومات الحضارة، فإن حياة الخشونة والتقشف الذي عرفته في أولها، يزول مع مرور أطوارها برقة الحضارة التي يكثر فيها الترف والبذخ، والفنون التي تفسد أخلاق سكانها، مما يضعف همتهم في القيام بأمر الدولة والدفاع عنها، مما يسمح ب بروز عصبية أخرى أكثر حزماً على القيام بأمر الملك، فتستجد الدولة بها ويصيرها إلى العصبية الناشئة وهذه هي "الدورة العصبية" لقيام الدولة، البدوية في أولها، ثم سرعان ما تتحول إلى رقة الحضارة، فيصيبها ما أصاب الدول قبلها.

1 - ابن خلدون، مرجع سابق، ص ص 367-368-369.

2 - نفس المرجع، ج2، ص، 173.

## 2- جون جاك روسو: نظرية العقد الاجتماعي للدولة

يعتبر جون جاك روسو (1712-1778) أحد فلاسفة عصر الأنوار، كما يعد من أوائل علماء الاجتماع في أوروبا، ويعني عصر الأنوار، الحركة العلمية النشطة التي أخرجت أوروبا من عصر القرون الوسطى، المظلمة التي تحالفت فيها الكنيسة مع الإقطاع، فطمست المعرفة، وخربت العقول باللاهوتيات ومنحت المقربين المؤمنين بسلطتها صكوك الغفران، وقد قاد ظاهرة التنوير فلاسفة ومفكرين، هدفهم نشر العلم والمعرفة بين أوساط الشعب، وإصلاح الأنظمة الملكية الفاسدة وكسب الحقوق المدنية، أي التحرر من اضطهاد العصور المظلمة وثقلها، وإقامة نظام اجتماعي سياسي جديد.

وضع روسو كأحد المفكرين الاجتماعيين التنوير بين - نظرية عامة حول المجتمع والدولة، في سياق الإصلاحات التي ينشدها لأوروبا، وقد أسماها بنظرية "العقد الاجتماعي" وإن كان طوماس هوبز وجون لوك قد عالجا تلك النظرية، إلا أن المقاربة النظرية الاجتماعية التي وضعها روسو قد بينت بوضوح ثنائية الإنسان "المواطن" و "المجتمع المدني"، وكيفية نشوء الدولة منهما.

ينطلق روسو في فهم الإنسان في حالته الطبيعية التي وجد عليها، ثم ما تلبث أن تتحول تلك الطبيعة إلى اللامساواة والتفاوت، مما يؤدي إلى تشوه في القيم التي يتمتع بها، فالتفاوت "في الجنس البشري نوعين: أحدهما طبيعيا فيزيويا، وثانيهما هو ما يمكن تسميته بالتفاوت الأدبي أو السياسي"<sup>(1)</sup>، ولكن هل يمكن قيام المجتمع في ظل ذلك التفاوت والتشوهات الأخلاقية للإنسان؟.

عالج روسو هذا الإشكال المعرفي انطلاقا من انتقال إنسان "الطبيعة إلى إنسان "الإنسان"، أي تحقيق الإنسان الاجتماعي المدني، وتجسيدها للمساواة الطبيعية التي تعبر عن الحالة الاجتماعية الأولى للإنسان، التي دمرتها ظهور الملكية الخاصة، إنها "الصدفة المشؤومة التي أخرجت الجنس البشري من الحالة السعيدة للمجتمع المبتدئ، لارتباطه بتكاثر الحاجات الذي يميز الإنسان الاصطناعي، إنها المنافسة والمزاحمة والتعارض في

1 - روسو، جون جاك، ترجمة: غانم، بطرس، أصل التفاوت بين الناس ( الجزائر: موفم للنشر، 2007) ص، 31.

المصالح بين الغني الذي يغتصب والفقير المستغل من قبله، إنها الرغبة السرية لدى كل فرد في تحقيق منفعته على حساب الآخرين"<sup>(1)</sup>، غير أن تلك اللامساواة لم تمنع من إقامة المجتمع باتجاه أفراده لحاجاتهم للتعاون والدفاع وحفظ النظام بسن القوانين، والاحتكام إلى سلطة، في هذه اللحظة التاريخية عندما يقرر الأفراد ذلك، فذلك يعد اتفاقاً حسب روسو وتعاقداً بين الأشخاص لإقامة المجتمع كجسد اجتماعي ثم الجسد السياسي.

إن نظرية "العقد الاجتماعي" أو "الميثاق" لدى روسو، إنما "يؤسس شعباً قائماً برؤسائه أو دونهم وإرادة عامة لا تتجزأ أولاً وتنقل، ولا يمكن التنازل عنها، أي أن العقد الاجتماعي، يشكل كائناً جديداً، لكن له إرادة مستندة إلى القاسم الأعظم بين المصالح، أو مستندة إلى ما يجب أن تكون عليه الإرادات"<sup>(2)</sup>، التي تشكل بتعاقدتها وتحالفها الأنا المشتركة، وهي قدرة اجتماعية تنشئ المجتمع والدولة، بعدما ما ساد التنازع، وتسن القوانين التي يقوم عليها المجتمع السياسي، لحفظ الأمن والنظام، ففي ذلك العقد ينتازل جميع الأفراد عن حقوقهم وحريرتهم من أجل الدولة المزودة بالنظم والشرائع، وبالمقابل فإنهم يتمتعون بحقوقهم كمواطنين، أحرار ومتساوون في "دولة الشعب" التي ينشدها جون جاك روسو، والتي تتمتع بالإرادة العامة على الإكراه والقهر لضبط الحياة الاجتماعية العامة، وبالسيادة لمزاولة نشاطها كجسم سياسي ذو مؤسسات تقوم عليها، ويميز بذلك روسو "بين ثلاثة أشكال للحكم: الديمقراطية عندما يمارس «كل الشعب أو الجزء الأكبر من الشعب السيادة»، والارستقراطية «عندما تمسك بالسيادة أقلية»، والملكية أخيراً، عندما يكون الحكم مركزاً «في أيدي حاكم واحد، يستمد كل الحكام الآخرين سلطتهم منه»"<sup>(3)</sup>.

---

1 - شوفالبييه، جون جاك، ترجمة: صاصيلا، محمد عرب، تاريخ الفكر السياسي: من المدنية الدولة إلى الدولة القومية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 4، 1998) ص، 481.  
2 - بشارة، عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2000) ص، 115.  
3 - برو، فيليب، ترجمة: صاصيلا، محمد عرب، علم الاجتماع السياسي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1998) ص، 172.

### 3- كارل ماركس وصراع الطبقات

يعد كارل ماركس أحد فلاسفة القرن التاسع عشر ومفكره الاجتماعيين، وقد ساهم بأطروحاته في بلورة الفكر الاجتماعي العالمي وصياغته وفق رؤية تطويرية من حيث نظرية الصراع، التي أسس بها الفكر الماركسي ونموذجه للمجتمع والدولة ولفهم الطرح الماركسي واستعراضه، لا بد من فهم الخلفية الفكرية لماركس، فقد تأثر منذ نشأته بالفلسفة المثالية الألمانية، سيما فلسفة هيغل، والتي رد عليه فيها من خلال نقد المادية الجدلية، حيث يرى ماركس أن "وجود الناس الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم، وليس وعيهم هو الذي يحدد وجودهم"، كما تأثر عند رحيله لفرنسا بالاشتراكية الفرنسية في كتابات سان سيمون وانضم إلى الحزب الشيوعي ببليجا، وعند نفيه لإنجلترا، زاد تأثره بالفكر الاقتصادي السياسي الحر.

أثرت هذه الخلفية الفكرية في أطروحات كارل ماركس، ومن خلالها صاغ نظريته حول صراع الطبقات والتي تعد في صميم النموذج الماركسي في دراسته للمجتمعات الإنسانية، وتعد "قضية الصراع، قضية أزلية موجودة منذ القدم في كل المجتمعات البشرية، حيث كانت تنقسم هذه المجتمعات بصفة مستمرة إلى طبقة تملك وأخرى لا تملك"<sup>(1)</sup>، كما تبنى ماركس المنهج التاريخي في دراسته لتطور المجتمعات البشرية، التي انتقلت من مرحلة المجتمعات القبلية ذات الملكية الخاصة نتيجة تقسيم العمل وبرز طبقة العبيد، إذ كان ظهور الملكية الخاصة سببا في تحول المجتمع إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة الإقطاع والتي سادت فيها سلطة النبلاء لتحكمهم في الأراضي وأدوات الإنتاج، ومع نمو الحاجات الاقتصادية وعدم قدرة الإقطاع على تلبيتها، وبرز الحركة العلمية التنويرية بدأت طبقة البورجوازية في الظهور، لتعلن ميلاد عهد الرأسمالية، ونهاية العهد الإقطاعي الزراعي أي نشوء مجتمع الرأسمالية بقيم وأفكار جديدة تحضرية، ذلك أن تفجر الثورة الصناعية قد أحدث قطيعة مع العالم القديم بنشوء حياة عصرية مادية، إيديولوجيتها المنفعة وأساسها العمل المأجور.

1 - عبد الرحمن، عبد الله محمد، النظرية في علم الاجتماع: النظرية الكلاسيكية (مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006) ص، 398.

كان ماركس شاهدا على تطور هذا المجتمع وناقدا لاستغلال الرأسمالية للعمال، التي تؤدي إلى الاغتراب، والذي من سماته الصراع الطبقي بين "طبقة تملك وسائل الإنتاج الأساسية وتحتكر فائض القيمة وطبقة تستخدم في العمل لا تقبض غير الأجر القليل الذي هو دائما أقل مما تستحقه لأن الفارق يمثل فائض القيمة الذي تحتكره الطبقة المالكة"<sup>(1)</sup> والتي تبحث دائما عن "قوة العمل" لاستغلالها وتحقيق الأرباح في إطار الحرية الاقتصادية ونشوء الأسواق وظهور الإنتاج السلعي، مما سمح كذلك بنشوء الدولة الرأسمالية الحديثة، التي تديرها البرجوازية لخدمة مصالحها وتتحكم في الطبقات التي لا تملك شيئا، وهي الطبقات التي تشكل البنية التحتية للدولة التي ترتفع عليها بنية فوقية تمثل النموذج الرأسمالي، ويؤكد كارل ماركس أن "كل نموذج إنتاج ينتج البنية القانونية والسياسية والإيديولوجية، هذه البنية التي تعتبر ضرورية لبقائه واستمراريتها"<sup>(2)</sup>، وفي ظل صراع الطبقات تتطور الدولة وتزداد سيطرتها على وسائل الإنتاج، كما يزداد العداء بين الطبقات بسبب التقسيم الاجتماعي للعمل، في هذا المنظور، يرى كارل ماركس أنه يجب على طبقة البروليتاريا أن تستمر في نضالها حتى تقضي على الاستغلال، ولن يكون ذلك إلا بالثورة ضد البرجوازية، حيث أن "الرأسمالية تحمل بذور فنائها" مثلما يوضح ماركس، فسيطرة البروليتاريا على وسائل الإنتاج يجعل الدولة وسيلة للقضاء على الاستغلال وتحقيق المجتمع الشيوعي، فإذا ما تحققت تلك الرؤية الماركسية تزول الدولة تدريجيا وتختفي معها كل أدوات القهر والاستغلال، ويسود النظام الشيوعي في المجتمع الذي يشترك جميع أفرادها في وسائل الإنتاج.

## المبحث الثاني: السياقات التاريخية للمجتمع والدولة في الجزائر

خضع إنتاج المجتمع والدولة في الجزائر إلى عدة عوامل وتغيرات اجتماعية، ساهمت في نشوئها عبر مراحل تاريخية وحقب زمنية عديدة، كما عرفا تداخل عوامل

1 - ملحم، حسن، التحليل الاجتماعي للسلطة ( الجزائر: منشورات دحلب، بدون تاريخ) ص، 83.

2 - نفس المرجع، ص، 88.

مختلفة في تكوينهما كالاحتلالات الأجنبية والفتوحات الإسلامية، والهجرات الجماعية للقبائل، والحروب الدموية التي غيرت كثير من المناطق الجغرافية والمعاليم الديموغرافية، والتي استمرت لسنوات، مما أنتج المجتمع والدولة في الجزائر بخصوصية معينة.

**1- المجتمع في الجزائر:** "إن إنتاج المجتمع أو صياغته هو الإنجاز البارح لأعضائه"<sup>(1)</sup> وهو بذلك يعبر عن اتحاد الأفكار والمشاعر والرؤى لتكوينه، في ظروف وشروط مادية، واجتماعية وثقافية مختلفة، يشترك أفرادها في ذلك الإنجاز المميز بتضامن أعضائه واندماجهم في مجموعة من القيم والمعايير المعبرة عن ثقافة خاصة بذلك المجتمع، وفق هذه النظرة السوسولوجية، كان إنتاج المجتمع الجزائري مثل بقية المجتمعات الإنسانية الأخرى خاضعا لشروط التطور الذاتي عبر مراحل تاريخية عديدة وفي بيئات جغرافية مختلفة ويعرف المجتمع الجزائري بمجتمع البربر أو الأمازيغ، وهم "سكان المغرب القديم، ملأوا البساتن والجبال من تلولة وأرياضه وضواحيه وأمصاره، يتخذون البيوت من الحجارة والطين ومن الخوص والشجر، ومن الشعر والوبر، ومكاسبهم الشاة والبقر والخيل في الغالب للركوب والنتاج، وربما كانت الإبل من مكاسب أهل النجعة منهم شأن العرب، ومعاش المستضعفين منهم بالفلاح ودواجن السائمة ومعاش المعتزين أهل الإنتاج والإطعان في نتاج الإبل وظلال الرماح وقطع السابلة، ولباسهم وأكثر أثاثهم من الصوف، ولغتهم من الرطانة الأعجمية متميزة بنوعها، وهي التي اختصوا من أجلها بهذا الاسم"<sup>(2)</sup>.

واختلف الناسيون والمؤرخون في أصل البربر، حيث يذكر ابن خلدون ذلك بقوله: "قال علي بن عبد العزيز الجرجاني النسابة في كتاب الأنساب له: لا أعلم قولا يؤدي إلى الصحة إلا قول من قال إنهم من ولد جالوت"<sup>(3)</sup>، وهو الملك الذي كان عليهم، قتله النبي داوود عليه الصلاة والسلام في معركة، قال تعالى: "ولما برزوا لجالوت وجنوده قالوا ربنا أفرغ علينا صبرا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين فهزموهم بإذن الله وقتل داوود جالوت وءاتيه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض

1- غدنز، انتوني، ترجمة محي الدين، محمد، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع: نقد ايجابي للاتجاهات التفسيرية في علم الاجتماع ( مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2000 ) ص، 210.

2 - ابن خلدون، مرجع سابق، ص، 181.

3 - نفس المرجع، ص، 182.

لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين"<sup>(1)</sup>، كما يذكر النسابة أيضا أن البربر من ولد حام بن نوح، وقد فرّ إلى بلاد المغرب لما اسود وجهه من دعوة أبيه، وينتهي ابن خلدون هذا الاختلاف بقوله: "والحق الذي لا ينبغي التعويل على غيره في شأنهم أنهم من ولد كنعان بن حام بن نوح، كما تقدم في أنساب الخليفة، وأن اسم أبيهم مازيغ وإخوتهم أركيش وفلسطين"<sup>(2)</sup>.

نشأ المجتمع البربري واشتد نسيجه الاجتماعي بإنتاج قبائل عديدة كهوارة وزناتة ومصمودة وصنهاجة ومغيلة وكتامة...، وقد لعبت هذه القبائل وغيرها في بروز شخصية المجتمع البربري عبر العصور، المتميزة بالأنفة والحمية و"حب الحرية"، كما أدت دورا تاريخيا في الدفاع عن هذه الخصوصية الذاتية ومميزاتها الثقافية ضد الغزاة، ورغم مجاورة البربر للأمم كالفينيقيين، وتعرضهم لعدد الاحتلالات، والتغيرات الاجتماعية فقد ظلت تلك الشخصية متأصلة راسخة فيهم وقد ازدادت ثباتا بدخول العرب الفاتحين للبلاد وقيامهم بنشر الإسلام، مما أعطى بعدا حضاريا وروحيا لتلك الشخصية المحورية في عمليات فتح الأندلس وأوربا إضافة إلى تأثيرهم بالعرب الفاتحين وبصفتهم وأخلاقهم ودرجة الشبه معهم، مما سهل عملية اندماج المجتمعين معا، وتكوينه للمجتمع الجزائري ذو الخصائص المتعارف عليها اليوم، نتيجة المصاهرة والتأقلم في البيئة الجغرافية للوطن، مما أدى إلى تكوين ثقافة مجتمعية خاصة بهذا المزيج الاجتماعي الجديد، وإن لم تكن اللغة الأمازيغية عائقا بين أهلها والعرب الفاتحين، لتعلم الأمازيغ اللغة العربية للقيام بأنواع العبادات الإسلامية، وكأداة تفاعل في الحياة الاجتماعية اليومية كالمعاملات التجارية والقضائية والسياسية، ذلك أن لغتهم "التيفناغ" ظلت لغة صامتة غير مكتوبة، وإن كانت لها أحرفا غير مكتملة، وقد كانت تتكلم بها القبائل الأمازيغية بشتى لهجاتها في الساحل والهضاب والصحراء، وتفاعلت بها في إنتاج هويتها وثقافتها لقرون عدة، وبها تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات المجاورة أو المحتلة، كما استعمل أهلها لغات المجتمعات الأخرى في التعاملات والكتابة وإدارة شؤون الحكم بدءا من تعلم اللغة الفينيقية إلى اللاتينية والعربية... الخ، فيوبا الثاني كانت له مؤلفات بالإغريقية واللاتينية في الآداب والفنون

1 - سورة البقرة، آية : 248-249.

2 - ابن خلدون، مرجع سابق، ص، 190.

(الموسيقى والتمثيل)، والقديس أوغسطين ألف كتاب "مدينة الله" باللغة اللاتينية، كما ألف أبوليوس أول رواية في التاريخ "الحمار الذهبي" باللغة اللاتينية، وإن دل ذلك فعلى شغف الأمازيغ بالكتابة والتأليف وإن كانت بلغة غيرهم.

إن تأسس الهوية الجزائرية قد مر عبر اختلاف مكونات عديدة في المجتمع، وفي الفضاء الجغرافي الذي أثر على الإنسان الجزائري ومزج فيه خصوصيات شخصيته وأنيته عبر التاريخ، واستمر ذلك التأثير من خلال العلاقة الجينية التي لازمته بأرضه، إذ كان ولازال شديد التعلق بها، يحن إليها في كل زمان ومكان، ويدافع عنها بشراسة ضد الطامعين والغزاة، رغم الهجرات القسرية التي مورست ضده، مما زاد ترسخا بأرضه، فكانت جبالها وصحراؤها ملاذا آمنا خلال الحروب، ورغم غلبة عدة أمم للمجتمع الجزائري إلا أنه حافظ على استقلالته وخصوصيته الهوياتية وجنسيته التاريخية، بل استطاع أن يستوعب تلك الأمم وغيرها من الهجرات البشرية التي حلت بأرضه، وقد حافظ على تلك الهوية من الانسلاخ في هويات الأمم لما في ذلك من الهوان والذل وفقدان معالم الشخصية والانحلال، بل زاد حفظه عليها وتأكيدده على تلك الخصوصية وصونا لها، بمجيء الإسلام، إذ قدم ثلاثة رجال أمازيغ على عمرو بن العاص بمصر "ليعلموه بدخولهم الإسلام، فأرسلهم إلى الخليفة عمر بن الخطاب الذي اضطر إلى اتخاذ ترجمان، لأنهم لا يعرفون اللسان العربي فسألهم عن أصلهم فقالوا له: نحن من ذرية مازيغ فأكرمهم عمر وولاهم قيادة جماعات بلادهم"<sup>(1)</sup>، كما زاد اعتناق الأمازيغ الإسلام باتصال أمير مغراوة صولات بن وزمار بالخليفة عثمان بن عفان سنة 25هـ الذي استقبله "بحفاوة وأقره على الملك وكلفه بنشر الإسلام بين قومه"<sup>(2)</sup>، حيث كان يمتد سلطان مغراوة من الشلف إلى تلمسان، مما ساهم في عمليات الفتح واعتناق بقية القبائل الأمازيغية للإسلام، وتشكيل جيش فتح الأندلس بقيادة طارق بن زياد، بذلك برزت الهوية الجزائرية وتمعلمت في فضاءها الجغرافي، وأكسبت الاجتماع الإنساني فيه الأنفة والقوة والشجاعة والإباء، وتجلت خصالتها في الأخلاق الحميدة وحسن السجية والكرم وقبول الآخر والانسجام معه إن لم غازيا، وهو

1 - أبو رزاق، أحمد بن محمد، الأدب في عصر دولة بني حماد (الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش، 2007) ص، 41.

2 - أبو عمران، الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة (الجزائر منشورات دحلب، 2007) ص، 285.

ما أدى إلى فرض قواعد اجتماعية تضبط التعاملات الفردية بين الأفراد، الشيء الذي تكونت من خلاله الكيانات السياسات في المجتمع الجزائري بدءا من ماسينيسا حتى الدولة الوطنية.

## 2- الدولة في الجزائر

"إن الضرورة في الاجتماع الطبيعي لنوع الإنسان، تدعو إلى المعاملات واقتضاء ضرورات المعاش وحاجياته، ومن لوازم ذلك تولد المنازعات في اختصاص كل يد بما تمد إليه، لما في الطبيعة الحيوانية من الظلم والعدوان بمقتضى الغضب وأنفة القوى البشرية، وذلك مفض إلى المقاتلة المؤدية إلى سفك الدماء، وإتلاف النفوس، وكل ذلك مؤذن بانقطاع النوع وانحلال شمل اجتماعه، وقد اقتضت حكمة العناية به أن يحفظ من محذور ذلك بوازع، لاستحالة البقاء بعد وضع الشرائع والسياسات المصطلح عليها إلا بنصبه، وهو السلطان المانع بقهر يده الغالبة مما يؤدي لوقوع ذلك المحذور"<sup>(1)</sup>.

شهدت الجزائر وجود الدولة عبر مراحل التاريخ لوجود أسباب الاجتماع السياسي، وإن سادت فترات انقطع فيها اتصال الدولة لتعدد الثورات والإحتلالات الأجنبية للبلاد، كما كانت تحركات القبائل وهجراتها بسبب الحروب ونقص المعاش سببا في تقلص واتساع حدود الدولة وانتقال مركزها من المدن إلى مراكز حواضر أخرى لانتقال الجماعات وحركيتها، وإن دل ذلك فعلى دينامية المجتمع الجزائري وحيويته، وروح التجدد لديه، بعوامل ذاتية نابعة من خصوصيات هويته وثقافته الوطنية، ويمكن عرض مراحل تكون الدولة الجزائرية بفاصل تاريخي هام وهو الفتح الإسلامي للبلاد، إذ سادت قبله ممالك أمازيغية لم يكن الدين عاملا أساسيا في تأسيسها، أما ما قام بعده من دول وممالك وسلطانيات، قد خضع للتذهب والولاء الديني حتى 1830م.

أ- **دول وممالك ما قبل الفتح الإسلامي:** إن الهدف من هذا المسح التاريخي للدولة في الجزائر قبل الفتح الإسلامي، هو تتبع نشوء الاجتماع السياسي وتحليل العوارض التي لحقته

1 - أبو عبد الله ابن الأزرق، تحقيق د. النشار، علي سامي، بدائع السلك في طبائع الملك، ج 1 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 2006) ص ص، 67، 68.

وأدت إلى تغير العمران البشري في الأقاليم التي وقعت تحت سيادته، وفهم حركية المجتمع في ظل أنظمة اجتماعية سياسية لا ترق إلى مستوى أنظمة المجتمع القرطاجي والروماني في الحضارة والعظمة، إلا أنها نافستها وظلت قائمة بإرثها العريق.

- مملكة ماسينييسا: "لم تظهر بالوطن البربري دول عظام وملوك فخام إلا عندما أخذ الطمع يدفع روما لامتلاك وطنهم، واصطدمت بقرطاجنة، فحينما دبّ الهرم في دولة قرطاجنة ونخرت أعظمها من حروب اليونان والرومان، أراد البربر أن يحفظوا استقلالهم"<sup>(1)</sup> فأسسوا ممالك كمصليا التي حكمها ماسينييسا ابن غولة، الذي صادق الفنيقيين وأعانهم في حروبهم، فلما خذلوه، تحالف مع روما وقاوم أصدقائه القدامى وحارب نفوذهم في بلاده لمدة 50 سنة، كما استغل ماسينييسا الحروب البونيقية "فعمل على توسيع مملكته بضم بعض المستعمرات القرطاجية تحت سلطته حيث أراد بذلك أن يتخلص من أي تأثير أجنبي، وكان طموحه هو أن تكون نوميديا مستقلة وتحت حكمه"<sup>(2)</sup>، فرغ شعار: "إفريقيا للإفريقيين". شيد ماسينييسا مملكته واتخذ سيرتا (قسنطينة) عاصمة لها، وهي تعد أول نموذج للدولة الجزائرية، فأرسى دعائمها وكوّن جيشها، وجنّد السكان لخدمة الزراعة والصناعة، وعقد الاتفاقيات التجارية مع قرطاج وروما وإسبانيا والإغريق.

تطور فكر الدولة لدى ماسينييسا ونما لديه واجب الدفاع عن شوكة الأمازيغ، سيما وأنه كان محاربا في صفوف الدولة القرطاجية والرومانية، وقد شاهد قوة الاجتماع السياسي ليهما الممثل في مجلس الشيوخ ومؤسسات الدولة المنتخبة والمسيرة لها، ومدى تنظيم الجيش المدافع عنها، فعزا ذلك لديه أن يظل الأمازيغ أتباعا لقرطاج أو روما، كما أن الفتن الداخلية والثورات التي شهدتها المجتمع، كان من الممكن إخمادها بقوة سلطان قاهر وتدبير سياسي محكم، لما في طبيعة الإنسان من الاحتكام إلى القوانين وطاعة الأمر، لذلك كانت حصة مملكة ماسينييسا من البقاء كبيرة في مواجهة الأعداء ورعاية شؤون الرعية وتخطيط العمران وإزالة الفتن وقد ترسخت دعائمها بجهود يوغرطة القائد الثوري.

1 - الميلّي، مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج1 (الجزائر: دار الكتاب العربي، 2007)، ص، 214.  
2- Amar Amour, Résumé de l'histoire de l'Algérie (Algérie: Edition RAIHANA, 2007) p, 34.

- **مملكة يوغرطة:** دافع الملك يوغرطة عن استقلال الوطن النوميدي ببراعته وبأسه، وحافظ على حدود مملكته ضد أطماع الاستعمار الروماني، وقد كان بارعا طيلة 07 سنوات في محاربة جيوش روما بابتكار أسلوب قتالي جديد وهو أسلوب "الكرّ والفرّ" حتى تخوم الصحراء، لإنهاك قوات أعدائه وتشتيتهم وإبعادها عن مراكز المدن وحواضر العمران التي كانت هدفا لتلك القوات بقصد تخريبها، وتحطيم مقومات الدولة فيها.

كانت تلك الحركة الاجتماعية الثورية التي قادها يوغرطة في أقاليم المملكة تأسيا بماسينييسا، لضمان أمن دولته وشعبه ورغم حجم العنف والدمار الذي بثه الرومان إلا أن ذلك لم يثن عزم يوغرطة في تعاملاته السياسية والاقتصادية وتحالفاته العسكرية في ظل الصراع المرير مع قوة روما الاقتصادية والعسكرية، وهو ما يبين بجلاء السلوك السياسي البارع الذي كان ينتهجه في إدارة شؤون الدولة وحل أزمات الصراع مع كبار مسؤولي روما وقواد جيشها والولاء لشعبه والدفاع عنه "بهمة" أمازيغية قوية.

وبموت يوغرطة، سيطر الرومان على مملكته وقسموها بين ملوك تابعين لهم، وانتقلت مركز الدولة إلى العواصم الجديدة كهيبون (عنابة) عاصمة يوبا الأول، ويول(شرشال) عاصمة يوبا الثاني، ورغم جهود ملوك نوميديا في إرساء معالم الحضارة ونشر العلم والعمران، وإقامة الحواضر، إلا أن رغبة روما كانت في استعمار البلاد وتحطيم مقومات الملك وإزالة المعالم النوميديّة منها، فاستولت على الوطن الجزائري في مدة 88 سنة أي منذ 46 ق.م حتى 42 م.

## ب- دول وممالك ما بعد الفتح الإسلامي

بدأ انتشار الإسلام في مكة وسط بيئة سياسية اجتماعية اقتصادية ودينية رافضة له، ومع توسعه في القبائل العربية "قامت الدولة الإسلامية في المدينة برئاسة الرسول صلى الله عليه وسلم لمدة عشر سنوات، وضع الرسول الأسس والدعائم للدولة الإسلامية وأوجد الروح التي تسيطر على الحياة السياسية"<sup>(1)</sup> وتحفظ الدين الجديد وترقى بالاجتماع البشري

1- شرف، محمد جلال، نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1982) ص، 23.

وأعقب مسيرته الخالدة الخلفاء الراشدين، إذ وسعوا حدود الدولة بفتح الأمصار وفرض القواعد السياسية والاقتصادية المنظمة لسلوك الرعية، "لكن مصطلح الدولة لم يأخذ مفهومه السياسي المحدد في الأدبيات السياسية الإسلامية إلا بعد مرور قرون عديدة على قيام المجتمع الإسلامي الأول، فاستخدم علماء المسلمين الأوائل مصطلح دار الإسلام أو الأمصار للإشارة إلى الأقاليم التابعة للسلطة الإسلامية، كما استخدموا مصطلحات الخلافة أو الإمامة أو الولاية للدلالة على الهيئات السياسية المركزية للأمة، وكان أول من أدخل مصطلح الدولة إلى الكتابات الفكرية، المؤرخون المسلمون الذين وظفوا مصطلح الدولة لتمييز السلطة السياسية للتنظيمات القبلية القوية التي استطاعت السيطرة على مؤسسات السلطة"<sup>(1)</sup>، فبانقضاء دولة الخلافة جاء تأسيس دولة الملك الأموي ثم العباسي...، وأصبحت ممارسة السياسة في القبيلة أي أن "العقل السياسي كممارسة وإيديولوجيا وهو في الحالتين ظاهرة جمعية، إنما يجد مرجعيته في المخيال الاجتماعي"<sup>(2)</sup> الذي هو جملة من التصورات والدلالات والقيم في القبيلة، فتحول دولة الخلافة إلى دولة ملكية أو سلطانية، إنما تحدده قوة القبيلة وعصبيتها وهو نموذج ينتشر في كل البلاد المفتوحة إسلامياً وساد فيها هذا النموذج السياسي للدولة سيما مع تنقل القبائل العربية إلى الأمصار الجديدة وتملكها باسم الدعوة إلى العقيدة الدينية السلطة فيها، ذلك أن "ما يميز القبيلة كتشكيلة اجتماعية متنقلة في المكان أنها جماعة لم ينفصل فيها السياسي عن الاجتماعي وعن الاقتصادي، ولم ينفصل فيها الفرد عن الجماعة ولكن حالما تتوطن يصبح المكان جزءاً منها ومن ولاءاتها المنصهرة في وحدة واحدة عند تنقلها"<sup>(3)</sup>.

كانت ثنائية القبيلة/الدعوة، تحمل مضمونا سياسيا اجتماعيا في شكل الدولة الإسلامية التي تأسست في الأمصار والولايات التي فتحتها، وقد عالج هذا المضمون كثير من المؤرخين والفلاسفة المسلمين كابن الربيع والفارابي والغزالي والماوردي، "لكن مفهوم

1- صافي، لؤي، "الدولة الإسلامية بين الإطلاق المبدئي والتقييد النموذجي" في: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001) ص، 117.

2- الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2000) ص، 16.

3- بشارة، عزمي، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط2007، 1) ص، 114.

الدولة لم ينضبط انضباطا دقيقا حتى منتصف القرن الثامن الهجري عندما استطاع عبد الرحمن ابن خلدون أن يطور مفهوم الدولة من خلال دراسته القاعدة الاجتماعية التي ارتكزت عليها السلطة في المجتمعات السياسية المعاصرة له والمتقدمة عليه<sup>(1)</sup>.

يحلل ابن خلدون نموذج الدولة في المجتمعات الإسلامية كنموذج موحد من حيث الشكل والمضمون لاعتمادها في تأسيسها على العصبية المبنية على دعوة دينية، ويشرح ثلاثة مستويات للدولة- زيادة على أطوارها كما سبق ذكره- منذ التأسيس حتى الزوال، هذا النموذج الذي ساد في الجزائر والولايات الإسلامية الأخرى والذي عايشه ابن خلدون وكان شاهدا على زوال بعضه وطرق الخلل إلى دول أخرى، والمستويات الثلاث هي:

**1- الدورة العصبية:** إذ "أن مبنى الملك على أساسين لا بد منهما: فالأول: الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند، والثاني المال الذي هو قوام أولئك الجند وإقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال"<sup>(2)</sup>، وهذا ضروري عند ابن خلدون لقيام الدولة وسقوطها وزوال ملكها بعصبية أخرى، وقد حدث هذا لدولة العرب في الإسلام، إذ زالت عصبيتهم على عهد ابن خلدون وتنازعت الأمصار التي فتحوها بعصبيات مجتمعاتها، وقد كان البربر أول من حميت عصبيتهم وانحازوا إلى تأسيس ملكهم في الجزائر (الدولة الرستمية).

**2- الانتقال من شظف البداوة إلى رقة الحضارة:** فيما أن الدولة هي تلك الوحدات الاجتماعية التي يطلق عليها اسم " القبائل " والتي كانت تعيش حياة الخشونة والفقر، فإن هذه القبائل المؤسسة بعصبيتها للملك تنتقل في أطوار الدولة – كما ذكرنا سابقا- من تلك الحياة القاسية إلى الترف والبذخ الذي يحصل في العمران لاتساع رقعة الدولة وتعدد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تكون الثروة والتفنن في العيش برفاهية الحضارة والتي هي ثمرة ذلك الملك الذي توطدت أركانه إلى حين.

1- صافي، مرجع سابق، ص، 119.  
2- ابن خلدون، مرجع سابق، ص 173.

3- الحضارة المفسدة للعران: ويقصد بها ابن خلدون تلك الظروف والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسببت في ضياع مجد الدولة وفساد أخلاق أهلها وانتقالهم من آلية التضامن والالتحام إلى الصراع على الجاه والثروة ومن ثم الملك، وهي عوامل تنبئ عن وجود ديناميكية جديدة في المجتمع غير تلك التي كانت حين تأسيس الدولة، إذ أن مع تعدد النزاعات والصراعات تبرز الحركات الاجتماعية الممهدة لقيام سلطة وملك جديد، فالتعبئة الجماهيرية تكون في القاعدة المجتمعية المحرومة من الثروة والمجد بحضها على الثورة ضد الواقع المعيش، هكذا ينشأ فكر الحركات الاحتجاجية "ويتهياً ظرف "ثوري" جديد يغري العصبية الأخرى بالجري وراء غايتها من الملك والسلطان والترف والنعيم"(1).

إن التحليل الخلدوني لشكل الدولة في الإسلام وتمأسسها في أغلب الولايات التابعة للسلطة المركزية أو الخارجة عنها كما في الجزائر أو غيرها، مبني على العصبية التي تجري إلى الملك بتعبئة الأتباع من القبائل وتكوين الجيش والثروة، وإثارة العامة على السلطة وتحاملهم عليها بأدوات النزاع والصراع التي تفسد العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع وتزعزع الاستقرار فيه، قد تقابل العصبية إذن الحركات الاجتماعية في الحاضر بخصائصها الاجتماعية المساعدة على فهم تحركاتها وعملها في خلخلة النظام السياسي والاجتماعي للمجتمع، وإعادة صياغته وفق صراعاتها مع النسق السياسي للدولة.

تمأسست الدولة في الجزائر إذن وفق المنطق الخلدوني، بعصبية تقاوت وتصارعت في الفضاء الجغرافي للوطن بتحالفات مع بعضها البعض، وشبكة علاقات اجتماعية متداخلة ورواسب الماضي لما قبل الفتح الإسلامي كالصراع بين قبيلة كتامة وزناتة، وهو ما أفرز كيانات سياسية متنازعة بحسب القوة التي تملكها في العصبية والثروة والجند إضافة إلى ولاءاتها المتعددة.

---

1- الجابري، محمد عابد، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، 2001) ص، 247.

لقد كان ظهور وزوال الدولة الدينية في الجزائر مرتبطا بعوامل حركية الجماعات وقوة تعبئتها من العصبية المؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ومثال ذلك ما حدث للدولة الرستمية والفاطمية والحمادية والموحدية وحتى الزيانية، فقد ألهمت الجماهير باسم الدعوة الدينية، وهو عامل مهم لإلهاء العامة للاستيلاء على السلطة وفق ترتيبات الاستحواذ على الفضاء الجغرافي الذي به ممرات القوافل التجارية ( تجارة الذهب والملح)، ما دفع الكيانات السياسية المجاورة كالمرينيين والحفصيين اقتطاع أراضي واسعة من المملكة الزيانية التي أسس ملكها السلطان أبو حمو الزياني نظرية سياسية للملك لخص فيها تجربته السياسية وهي "ترتكز على قاعدة أساسية مؤداها أن الملك إذا وجد في موضع الملك، فإن كل شيء حوله يمكن أن يؤثر في مقدراته يجب أن يتحول لحمايته والمحافظة عليه وإعزازه ونصره في الداخل والخارج، في السلم والحرب"<sup>(1)</sup>، أي أن الهدف الأساسي هو حماية الملك بتوفير المال والجند وحسن اختيار رجال القيادة السياسية لضمان ديمومة الدولة واستقرارها.

كانت تلك النظرية السياسية نموذجا خالصا لفكر الدولة الجزائرية في مواجهة امتداد الفكر المخزني للدولة المرينية والحفصية، وإن شكل سقوطها وزوال عصبيتها، فإن طلب أعيان القبائل الحماية من الخلافة العثمانية، عجل بظهور "جمهورية الجزائر" في 1534 م حتى 1830م على مسرح الأحداث الدولية، بقوتها السياسية والعسكرية، رغم الثورات والتمردات التي قادتها القبائل ضدها لعوامل عديدة منها الظلم الاجتماعي المسلط عليهم والتمييز في الانتساب للجيش وكثرة الضرائب...، وهو ما جعل المجتمع الجزائري يعيش خلال ثلاثة قرون في بيئة سياسية واجتماعية غير مستقرة، مليئة بالصراعات مع حكام الجمهورية "الأتراك" المنتخبين.

دفع السلوك السياسي للحكام الأتراك في الجزائر إثر الممارسات التي انتهجت مع القبائل إلى وجود حركة اجتماعية إحتجاجية نشيطة مناهضة للسلطة، غذتها تعبئة القبائل لأفرادها بإعلان الثورة والتمرد ضدها، بعدما شعرت باستلابها عن وطنها وفساد العلاقات

---

1- القاضي، وداد، النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني الثاني ومكانها بين النظريات السياسية المعاصرة له، في: الأصالة مجلة ثقافية، السنة 4، العدد 4 ( الجزائر مطبعة البعث، 1975 ) ص 48.

الاجتماعية بين بعضها البعض، لاتخاذ السلطة المركزية قبائل موالية "مخزنية" مهمتها حماية مركز الدولة وإمداده بالمعاش، أما القبائل الأخرى "السباسب" ففي صراع دائم مع السلطة سيما عند دفع الضريبة من المعاش التي تجتهد لمدة عام في تحصيله، لقد سمحت تلك الصراعات المستمرة بوجود سيكولوجية عنيفة لدى أفراد المجتمع الجزائري، لتعدد المواجهات مع الحكام الأتراك، وهو ما أفقد الدولة قوتها الداخلية الممثلة في قوة النسيج الاجتماعي المؤلف من علاقات التضامن بين مكونات المجتمع كما أدى ذلك إلى وجود طابع عدائي تجذر في نفسية أفراد المجتمع تجاه الدولة ومؤسساتها سيما مع قيام ابن الأحرش والدرقاوي بثورتيهما ضد بايات قسنطينة ووهران خلال القرن 19، وقد زاد ذلك العداء والعنف تجاه الدولة الاستعمارية الفرنسية، التي احتلت الجزائر في 1830 وفككت المجتمع والدولة فيه.

### المبحث الثالث: التفكير الاستعماري الفرنسي للمجتمع والدولة في الجزائر

أدى سقوط الجزائر العاصمة في براثن الاستعمار يوم 05 جويلية 1830 كمركز للقرار والسلطة السياسية في البلاد، إلى تتابع سقوط العملات الأخرى(وهران 1831، عنابة 1832، قسنطينة 1837) وإلى ضياع الدولة بمؤسساتها وجيشها، وقد تبع ذلك أعمال عنف فظيعة ارتكبتها جنود الاحتلال في حق المدنيين وممتلكاتهم ومقدساتهم، فعمت الفوضى وسادت حالة من الارتباك في المجتمع أعقبها تسليط الإدارة الاستعمارية لجملة من القوانين قصد ترتيب أوضاع حكمها للأهالي، وتسيير "المستعمرة الجديدة" وفق مصالح الدولة الفرنسية، وهو احتلال "كان في واقع الأمر نتيجة لتوسع الاستعمار الأوربي الذي كان يهدف إلى السيطرة على الأسواق العالمية وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير، وفي الوقت نفسه استغلال المستعمرات الجديدة، والمهمة الأساسية لهذا التوسع كانت تحطيم البنى الثقافية والاجتماعية للسكان الأصليين وتحويل اقتصادهم من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد موجه إلى التصدير، وأثناء تلك العملية التدميرية كان الأهالي عرضة لأعمال وحشية"<sup>(1)</sup>، وتفكيك مبرمج لكيانهم السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي، وبدرجات كبيرة من

1- فيلالي، صالح، إيديولوجيات الحركة الوطنية في : سليمان رياشي و آخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999) ص ص 17- 18.

أساليب العنف التدميري لمقومات ذلك الكيان، قصد تهجير أهالي المستعمرة الجديدة أو إبادتهم لإدماجها بفرنسا.

## 1- التفكيك السياسي

"كانت الجزائر في العهد العثماني جمهورية، وعلى هذا الأساس وبهذه الصفة كانت الدول تتعامل معها، فلويس الرابع عشر ملك فرنسا في جميع مراسلاته مع الدايات، كان لا يكتب إلا "جمهورية الجزائر" أو "جمهوريةكم" « votre République » « La République Alger »<sup>(1)</sup>، أي أن الجزائر كانت تتمتع بشخصيتها الدولية وهيبتها العالمية كدولة مستقلة في قراراتها وأحلافها، و"لم يكن لها من تبعية للخلافة العثمانية ولا من جزئية منها، إلا كأغلب البلدان والدول الإسلامية الأخرى: طاعة روحية وتضامن عسكري، والجزائر تمتاز عن أغلب تلك البلدان الإسلامية الأخرى، بأنها كانت تعلن الحرب وتمضي السلم، وتعد المعاهدات وتقيم التحالفات بمطلق سيادتها، وحرية تصرفها"<sup>(2)</sup>، حيث عمدت أغلب البلدان الأوربية القوية كفرنسا وبريطانيا وهولندا والبنديقية والولايات المتحدة الأمريكية...، إلى عقد اتفاقيات دبلوماسية وتجارية معها، بيد أن الأطماع الفرنسية لاحتلال الجزائر قد بدأت منذ القرن 12 لتجديد الحملات الصليبية على العالم الإسلامي، والتي لم تتجسد إلا في سنة 1830.

تجسد المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر منذ تسلم قائد الجملّة العسكرية دي بورمون وثيقة استسلام الداوي حسين يوم 05 جويلية 1830، وهي واقعة حاسمة في تاريخ العلاقات السياسية والعسكرية بين البلدين، والتي بموجبها بدأ مشروع تفكيك الدولة الجزائرية بإلغاء بنود وثيقة الاستسلام وحل مؤسسات الدولة وإلغاء عمل البايات على عمالاتهم، وتسليم إدارة وهران مثلا إلى باي تونس، واستمر ذلك التفكيك السياسي بقطع علاقات المجتمع الجزائري السياسية والروحية مع الخلافة العثمانية وبقية الدول الإسلامية،

1- نايت بلقاسم، مولود قاسم، مفاهيم وصيغ خاطئة عن تاريخنا، في: الثقافة- مجلة السنة 16 العدد 94(الجزائر): المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986) ص 29.

2- نايت بلقاسم، مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 جزء 2 ( الجزائر: دار الأمة 2، 2007) ص 294.

وعزله عن محيطه العربي الإسلامي، إضافة إلى استصدار فرنسا بعض الفتاوى الدينية من مرجعيات في الحجاز والأزهر تشرعن إدارتها لشؤون المسلمين في الجزائر تحت ظل قوانين الدولة الفرنسية.

لقد حطم الاستعمار "النخب القائمة وأزاح الزعامات التقليدية الوسيطة، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية"<sup>(1)</sup>، سيما عند قضائه على دولة الأمير عبد القادر- كأول دولة جزائرية حديثة- وتفكيكها وأسر مؤسسها بسجن لامبواز بفرنسا، وهي آخر محاولة لبعث الدولة الوطنية قبل 1962، وخلق تمييزا عنصريا بين الأهالي والمعمرين على مستوى القوانين، إذ يمنع على الجزائريين نيل حقوقهم السياسية والاجتماعية، إضافة إلى تجريدهم من جنسيتهم الوطنية وهو ما أحدث خلاا اجتماعيا زاد في حدة الاحتجاجات على أوضاعهم المعيشية مما قابله عنفا استعماري اتسم بالهمجية والقسوة.

**2 - التفكيك الاجتماعي:** اعتمدت السياسة الاستعمارية في تدمير بنية المجتمع الجزائري وتفتيته كأمة موحدة لها تاريخها وحضارتها، من خلال تفكيك القبائل المكونة لنسيجه الاجتماعي وتشريدها وقتلها، وانتزاعها من جغرافيتها وترحيلها إلى أماكن أكثر جدبا، خاصة بعد سن القوانين العقارية المنظمة للأموال والأحباس التي تصدر بموجبها وتعطى للمعمرين وكذا إدخال اقتصاد السوق بأدواته البراغمية، رغم أن القبائل كانت في مرحلة ما قبل الرأسمالية، لذلك لم تستطع أن تساير تلك القواعد الاقتصادية، وهو ما أدى إلى انتزاع الأراضي منها كمصدر رزق أساسي في حياتها الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى المعيشة، مما أثر على عمليات المقاومة لتفكك أواصر التضامن، والسعي في البحث عن أسباب الحياة بالهجرة إلى أماكن أخرى.

عمد الإحتلال بذلك جراء الفوضى التي أتبعته الحرب، وانشغال السكان عن ترتيب أوضاعهم الاجتماعية في بيئات جديدة، إلى سن قوانين مجحفة والتي نزعته بمقتضاها حق المواطنة، فصدر قانون الحوال المدنية 1865 والذي ينص على أن "الجزائريين يعتبرون

1- الهرماسي، محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 1999، ص42.

رعايا فرنسيين، وليس لهم الحق في الجنسية الفرنسية إلا إذا تخلوا عن حالتهم الشخصية كمسلمين"<sup>(1)</sup>.

أحدث هذا التفكير الممنهج صدمة كبيرة في الوسط الاجتماعي، "وكانت أزمة 1867-1868، وهي أكثر حدة، التجلي العام الأول للطبيعة في توازن ما قبل الغزو، وكانت فضلا عن ذلك سبب انتفاضة 1871 العامة، وهي آخر تمرد عنيف بهذا الاتساع عرفه المجتمع الأصلي، خلال هذه الأزمة، شجع الجوع والبؤس الانتشار السريع للأوبئة، لاسيما الكوليرا، التي قضت على قبائل بكاملها، لم تكن أزمة 1867-1868 أزمة عابرة، بل ظهرت بعد توسع أراضي المستعمرين وبداية تكوين الملكية الفردية، إنها التعبير العنيف عن انتقال المجتمع الجزائري من مرحلة كان يشبع فيها الحاجات الأساسية لأبنائه إلى مرحلة بات معها عاجزا عن تأمين ذلك"<sup>(2)</sup>.

لقد أدى خلق الملكية الفردية إلى تشتيت القبائل وتفكيك وحدتها الاجتماعية وتفتيت اللحمة العضوية الموجودة بين أفرادها، ما أدى إلى انفصال الفرد عن القبيلة بحثا عن المأوى والمرعى الجديد، "واستلزم الأمر إعادة تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين من الروابط الاجتماعية في إطار ما- أرضي وإداري، هذا الإطار هو "الدوار"، وهو دائرة لحد ما إدارية، شكلها قرار مجلس الأعيان الذي استهدفت عملياته تفتيت القبائل"<sup>(3)</sup>، حيث تشكلت البلدية والدائرة من مجموع هذه الدورات، وهي خليط مع المعمرين لإدارة الحالة المدنية لهم وللأهالي، وهي طريقة احتيالية من الاستعمار لانتزاع الأراضي ومصادرتها للمعمرين، وبذلك قلب نظام الحياة الاجتماعية لهذه القبائل المفتتة، والقضاء على العلاقات التي تربط أفرادها وكذا آلية التضامن العضوي بينهم.

**3 - التفكير الاقتصادي:** بلغ العنف الاستعماري ذروة متقدمة في البطش والإبادة بعد تفكيك الدولة والمجتمع، ومطاردة القبائل وقتلها في الكهوف والمغارات والسهول، وإحراق مزارعهم وقطع أشجارهم وإتلافها لتدمير البنية الاقتصادية التقليدية وتعويضها بسياسة

1 - سعد الله، أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978) ص 75.  
2- عدي، الهواري، ترجمة جوزيف عبد الله، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكير الاقتصادي-الاجتماعي 1830-1960 (بيروت: دار الحداثة، ط1، 1983) ص 78.  
3 - نفس المرجع، ص 79.

اقتصادية رأسمالية ترتبط مع الأسواق الخارجية الأوروبية، حيث شهدت الفترة التي أعقبت نهاية الثورات الشعبية من 1881 إلى 1931، محاولات فرنسا البلاد والقضاء على العنصر الأصلي وتعويضه بالمعمرين، كما شهدت بدء التوسع الرأسمالي وتعاضم أجهزة تجديد إنتاجه وهو ما يلاحظ في تركيز الرأسمال والملكية العقارية ونمو المنتجات والصادرات، والاستخدام الأجر " الزهيد للأجراء الجزائريين وذلك لربط الإنتاج بحاجات المتروبول"<sup>(1)</sup>.

اعتمدت تلك السياسة الاقتصادية الاستيطانية على "النفى العنفي لحق القبائل الجزائرية في أراضيها يوم 14/05/1840، أعلن الماريشال بيجو في مجلس النواب: "أينما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة، هناك ينبغي وضع المستوطنين دون السؤال عن يملكون الأراضي"<sup>(2)</sup>، هذا الإجراء أدى إلى استعمال كل الوسائل والحيل الكولونيالية لوضع اليد على الأراضي الجزائرية: تصنيف أراضي خالية افتراضاً، "بوصفها أملاكاً مشاعة، امتلاك طرق، حجز، طريقة الاستملاك بدعوى المنفعة العامة، فرنسة أراضي تسمح بشرائها بسعر منخفض جداً، رهونات، إباحات قضائية، بيع بالمزاد، بفضل هذه الأساليب، انتقل المجال العقاري الأوربي من 115000 هكتار سنة 1850 إلى 765000 سنة 1870، وإلى 2703000 هكتار سنة 1950"<sup>(3)</sup>.

عمدت سلطة الاحتلال إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية أخرى بعد انتزاع الأراضي، لفصل الفلاح الجزائري عن أرضه حيث "حرم البدو قانونياً من حق الانتفاع بأراضي التجوال"<sup>(4)</sup>، بسبب عدم وجود أي مالك أصلي لها ومن ثم رجوعها إلى ملكية السلطة العامة للاحتلال، وهو إجراء قلص من عدد سكان البدو كما أدى إلى نقصان قطعان الماشية، التي فرضت عليها "الضريبة" وإستمر تطبيق هذا القانون حتى الثورة التحريرية الكبرى.

---

1- ذباب، محمد حافظ، علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1999، 2) ص302.  
2 - بوكراع، لياس، ترجمة.أ.د.خليل أحمد خليل، الجزائر، الرعب المقدس (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط2003، 1) ص59.  
3 - نفس المرجع، ص 59.  
4 - الهواري، مرجع سابق، ص 107.

لقد أدت هذه الإجراءات التفكيكية والممارسات القمعية ضد الفلاح والبدوي والحضري في الجزائر إلى تدمير البنية الإجتماعية الإقتصادية التقليدية، وانتقال الجزائري إلى عالم تقسيم العمل الرأسمالي: التجاري أو الصناعي أو الزراعي لدى المعمرين الأوروبيين بأجر زهيد، رغم تراكم الرأسمال الكولونيالي جرّاء النهب والسلب للثروات الوطنية، هذا الإجراء لم يسمح بالانتقال إلى تأسيس نظام رأسمالي شبيه بالأوروبي يستفيد منه العامل الجزائري رغم قلة معارفه وتجربته، وهو ما يبين بوضوح عدم وجود بنية تحتية للإقتصاد الرأسمالي في المستعمرة الجديدة إلا ما يخدم الإقتصاد الموجه للحاجيات الضرورية للمعمرين والأسواق الأوروبية كصناعات النبيذ (الخمور)، الفحم والمواد الإستخراجية الأولية، وهي صناعات لم تكن موجهة لخدمة السكان الأصليين، بل إن شق الطرق وسكة الحديد وبناء الجسور إنما كان لربط المدن الأوروبية في الجزائر ببعضها البعض وتسيير نقل المواد والمزروعات إلى الموانئ لتصديرها نحو أوروبا، كما دفعت تلك الإجراءات الإقتصادية المتعسفة إلى هجرة آلاف الجزائريين كعمال بسطاء للعمل بفرنسا في مناجم الفحم وصناعات التعدين وبناء المدن والجسور... إلخ مقابل أجور زهيدة.

**4- التفكير الثقافي:** "شهدت الجزائر قبل الغزو الفرنسي حياة ثقافية مزدهرة بالعلم وتأليف الكتب وبروز جهابذة من العلماء، الذين أدوا دورا مشرفا في إزدهار الحضارة، وتذكر تقارير قادة الإستعمار الفرنسي أن نسبة الأمية تكاد تكون منعدمة في أوساط الجزائريين سنة 1830، حيث إندهشوا من كثرة المدارس وحرية التعليم وكثرة المتعلمين ووفرة الوسائل من أجل التعلم، كالمداخيل الوقفية، ومحلات الأوقاف والأجور العالية، وفي المدن كما في الأرياف كان التعليم جزءا أساسيا من حياة الناس، وكان المعلم والمتعلم موضع تقدير الجميع، كما إندهش أولئك من وفرة المدارس التي كانت ربما تزيد عن نسبة السكان"<sup>(1)</sup>، هكذا كان المشهد الثقافي للجزائر غداة الإحتلال، فقد "وجدت فرنسا نفسها وجها لوجه أمام مجتمع حسن التنظيم، له حضارته الخاصة الشبيهة إلى حد ما بحضارات

---

1 - سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الثالث 1830-1954 (الجزائر: دار البصائر، 2007) ص19.

البحر الأبيض المتوسط" (1) 'كما كانت مؤسساته الثقافية والدينية فاعلة في ذلك المشهد، الشيء الذي جعلها هدفا للتفكيك الإستعماري كباقي مؤسسات المجتمع والدولة في الجزائر. مارست فرنسا منذ الغزو أعمالا تهييمية كبرى للشخصية والهوية الوطنية، وتفتيت مقوماتها، كمحاربة الدين الإسلامي، حيث إستولوا "على الأوقاف الإسلامية كما وضعوا أيديهم على المساجد وأغلقوا المدارس والزوايا، وشرّدوا علماء الدين، وإضطهدوهم وعزلوهم عن العامة" (2) في محاولة لطمس معالم الشخصية الوطنية، وإستلاب الذهنية ببيت فكر وتعليم إستعماري غربي جديد، وتمسيخ الهوية عن معالمها الأصلية، حيث كثرت أعمال التبشير المسيحي التي قادها لافيغري وفوكو في أوساط السكان، مع إستغلال ظروفهم الإنسانية الصعبة كالمجاعة والفقر والأمراض المستعصية وحالات اليتيم والتشرد، لذلك فقد نشطت أعمال التهديم والتفكيك الثقافي بمنع إستعمال اللغة العربية وممارسة العبادات الدينية، ذلك ما أدى إلى مواجهات ثقافية عنيفة في المدن والأرياف بين مشروع الدولة الإستعمارية الراض للبنى والأشكال الثقافية في الجزائر، وبين أصالة ثقافية وطنية تجد سندها في الرموز والأماكن التاريخية المقدسة، والدلالات التعبيرية للتراث في الأغاني والحرف، والعلاقات البينية في المجتمع.

كانت تلك المواجهات تدميرية للشكل الثقافي الجزائري، الذي لم يستوعب لحظة "الصدام مع الآخر" المحمل بالعنف في ممارساته لإلغاء كل ما هو وطني، وإحلال ثقافته وتراثه وقيمه في المجتمع الأهلي ولو بالقوة، بحجة نشر الحضارة الغربية المتفوقة على مثيلاتها في العالم، وإن كانت تلك اللحظة لحظة "مكاشفة" بالتعبير الصوفي للثقافة الوطنية والتي هي في ظل السيطرة الإستعمارية عبارة عن "ثقافة مجمدة تابع الإستعمار تحطيمها متابعة منظمة، وسرعان ما تصبح مضطرة إلى التخفي والسرية" (3).

لقد أدى نشر الثقافة الفرنسية وتفكيك الثقافة الوطنية إلى صراعات كبيرة على مستوى نفسية الفرد الجزائري، لتعارض ثقافته المعلمة بالبعد الديني والتاريخي مع ثقافة

---

1- الأشرف، مصطفى، ترجمة د.حنفي بن عيسى، الجزائر: الأمة والمجتمع (الجزائر: دار القصة للنشر، 2007) ص.21  
2 - دبور، محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة الجزء الأول (الجزائر: وزارة الثقافة، 2007) ص.22  
3- فانون، فرانترز، ترجمة د.سامي الدروبي ود.جمال الأتاسي، معذبو الأرض (الجزائر: طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2004) ص.261.

المحتل التي تدعمت بالمنظور السوسولوجي في البحوث منها الأنثوغرافي الأنثروبولوجي، "كتبرير للسيطرة الإستعمارية، عن طريق تقديمه التكوين الإجتماعي الجزائري وكأنه من دون تاريخ، وبالتالي جامد، كي لا يكون للإستعمار أية مسؤولية عن جموده، بإعتبره حالة سابقة عليه، والملاحظ أن هذا المنظور قد ركز في الأساس، على دراسة البنى القبلية والدين واللسانيات والثقافة الشعبية كمجموعة من الوحدات العمودية المنفصلة والمستقلة ذاتيا، ووظفت الإستنتاجات حولها ضمن سياسة تعمل على دمجها في بنى تسهل عملية الإحتراق وتضمن الولاء للإستيطان"<sup>(1)</sup>.

شجع صدور "المجلة الإفريقية Revue Africaine" بين 1856-1962 الباحثين الفرنسيين على طرح أفكارهم الإستئصالية لعناصر الثقافة الوطنية ورسم صورة مقبولة عن واقع الحياة الإجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع الجزائري الواجب تمدينه ونشر الحضارة الغربية المسيحية فيه، كعمل إنساني وحضاري، وواقع تلك الإجراءات هو إيجاد طبقة من المثقفين الجزائريين لخدمة الإستعمار وإدارة شؤون الأهالي، عن طريق التعليم المزدوج في المدارس الفرنسية لأبناء أعوان الإحتلال من الجزائريين، كما تم إحداث ثلاث مدارس شرعية- فرنسية في قسنطينة والمدية وتلمسان، تحت إدارة السلطات العسكرية الفرنسية في 30 سبتمبر 1890، حيث كانت "تعد وسيلة أخرى لتجنيد الجزائريين إلى جانب الإدارة الفرنسية، فبعد الفراغ الذي خلفه الذين حملوا السلاح وقاوموا الإحتلال أرادت السلطات الفرنسية أن تعلم جيلا من أبناء هؤلاء ليكونوا لها مطية في تولي الوظائف القضائية والدينية"<sup>(2)</sup>.

إرتبط تفكيك الإحتلال للمجتمع والدولة في الجزائر بإستعمال العنف المفضي للإبادة وإرتكاب المجازر والحرق وتدمير الهوية الثقافية وتشريد السكان وتهجير العلماء، ومحو الآثار الإسلامية للتاريخ الوطني، بتدمير المسجد والزوايا والسطو على أخرى وتحويلها لمستشفيات وإصطبلات ومراكز جند، مع إنتزاع الأوقاف لفائدة ملكية الدولة

1- ذياب، مرجع سابق، ص، 304.

2- سعد الله، مرجع سابق، ص، 374.

الفرنسية وكذا أراضي الفلاحين، حيث لم يبق للجزائريين أمام هذا العنف الإستعماري إلا مقاومة الغزاة بالإنتماء للحركات الشعبية المدافعة عن الوطن لإسترداد هويته وكيانه.

#### المبحث الرابع: الحركات الإجتماعية المقاومة للمشروع الإستعماري

تأسست طلائع النضال في السنوات التي أعقبت إحتلال الجزائر في المدن والأرياف، وإنخرط الجزائريون في الحركات الإجتماعية المقاومة للمشروع الإستعماري، جماعات وأفرادا سعيا لتحطيم النظام الإستعماري ومؤسساته السياسية الإجتماعية الإقتصادية الثقافية والعسكرية، التي تعمل على خدمة الإستيطان وتفكيك المجتمع والدولة في الجزائر، لذلك كانت تلك الحركات الإجتماعية المقاومة كشكل من أشكال التضامن الجمعي الذي دأب السكان على إظهاره في وجه الغزاة وكتعبير عن التضامن الآلي الموجود بينهم لدحر المستعمرين، وإستمرت تلك الحركات في المقاومة "يحركها السعي الواعي والهادف إلى تحقيق المصالح"<sup>(1)</sup> المشروعة للأمة الجزائرية، وهي بهذا تندرج في الحركات الثورية على وجه الخصوص، إذ "تتضمن في الغالب ضربا من التنظيم القوي والفعال للأنشطة الإنسانية لخدمة الأهداف والمصالح الجمعية"<sup>(2)</sup>.

من هذا المنظور، كان نشوء الحركات الإجتماعية المقاومة أمرا طبيعيا وضروريا لفض المشروع الإستعماري وإسترجاع وحدة المجتمع وهيبة الدولة، حيث كان الإنتماء لهذه الحركات بدافع وطني، ذلك أن "الجزائريين كانوا يشعرون شعورا واضحا، وبحكم الفطرة أنهم يؤلفون كيانا قوميا، وأنه لا بد من اليقظة الدائمة من أجل الدفاع عن وطنهم، وكيف لا يشعرون بذلك، وقد ربطت بينهم أواصر كثيرة وآلام وأمال مشتركة، وأرض ذات حدود واضحة"<sup>(3)</sup>.

1- غدنز، أنتوني، ترجمة د.فايز الصياغ، علم الإجتماع (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط2005، ص1)، ص725.

2 - نفس المرجع، ص726.

3- الأشرف، مرجع سابق، ص08.

## 1- خصائص وأهداف الحركات الإجتماعية المقاومة

تعددت أنماط الحركات الإجتماعية في الأزمنة التاريخية السابقة، وظهرت بشكل حديث في القرنين التاسع عشر والعشرين، كالثورة الأمريكية 1776 والثورة الفرنسية 1789، حيث هدفت تلك الحركات الثورية إلى "تحقيق نوع من التحول الإجتماعي العلماني والثوري، وقد ظهرت هذه الحركات مع ظهور فكرة حقوق المواطنة العامة، جنبا إلى جنب مع مفاهيم المساواة والديمقراطية"<sup>(1)</sup>.

لم يكن ظهور تلك الحركات الثورية بمنأى عن الجزائريين، سيما وأن العلاقات التجارية كانت نشطة في تلك الفترة مع الدول الأوروبية، حيث ألف قبل الإحتلال ببضع سنوات، المفتي محمد بن محمود العنابي كتاب بعنوان "السعي المحمود في نظام الجنود"، "طرح فيه قضية التجديد والأخذ من الأوروبيين، وكان في ذلك متأثرا بدون شك بأحداث الثورة الفرنسية، وبتطور مصر في عهد محمد علي بإجراءات السلطان محمود الثاني ضد الإنكشارية 1900م"<sup>(2)</sup>، كما قدم صاحب كتاب "المرأة" حمدان بن عثمان خوجة إلى الجمعية العمومية الفرنسية سنة 1833 عريضة إحتجاج يدافع فيها عن بلده، ويصف فيها الجرائم التي إرتكبتها القوات الفرنسية مطالبا بلجنة تحقيق، وهو الطلب الذي إستجابت إليه الجمعية، لذلك كان نشوء الحركات الإجتماعية المقاومة للمشروع الإستعماري 1830-1961، إنما لتعبئة الجهد الثوري بجميع الوسائل لمحاربة الإحتلال، وإن إختلفت مع نظيراتها في أوروبا، فإن لكل مجتمع خصوصيات محددة، كما تختلف عوامل نشأة كل حركة وظروف عملها في المحيط الإجتماعي، وتتميز الحركات الإجتماعية المقاومة في الجزائر بخصائص منها:

✓ أنها حركات إجتماعية مقاومة/ثورية ضد المشروع الإستعماري الفرنسي الذي أفقد المجتمع هويته ووحدته وفكك الدولة الجزائرية بمؤسساتها وألغى السيادة الوطنية، لذا كان من أهدافها إستعادة الدولة والمجتمع وبناء كيانها وفق الهوية الوطنية، أي توجيه جهدها ببرامجها من "قوة إقتراح للدولة" إلى "قوة إستعادة الدولة" ولو بالعنف المضاد.

1- غدنز، مرجع سابق، ص723

2- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول 1830-1500 (الجزائر: دار البصائر، 2007) ص452.

✓ أن كل حركة إجتماعية مقاومة في الجزائر لها قائد وطني ملهم، يتمتع بكاريزما مؤثرة في الأتباع.

✓ لكل حركة برنامج ذو أهداف في نضالها ضد النظام الإستعماري، وهي بهذا تنقسم إلى قسمين:

أ- **حركات إجتماعية سلمية:** من خصائصها المقاومة السلمية بـ:

✓ تقديم العرائض الإلتماسات، الإحتجاجات إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، الحاكم العام بالجزائر، والجمعية العمومية الفرنسية، عن طريق الرسائل، كتيبات، المقالات الصحافية...، وأمثلة ذلك ما قام به حمدان خوجة والمكي بن باديس وعريضة الأمير خالد للرئيس الأمريكي ولسون نهاية الحرب العالمية الأولى.

✓ المطالبة بالحقوق والمساواة والإندماج مع المعمرين.

✓ المطالبة بالإصلاح الديني والإجتماعي ورد الإعتبار للشخصية الوطنية.

✓ المطالبة بالإستقلال الوطني عن طريق الجمعيات والنوادي والأحزاب الوطنية.

ب- **حركات إجتماعية ثورية:** من خصائصها المقاومة المسلحة بـ:

✓ تعبئة الجهاد للمقاومة المسلحة ضد الوجود الفرنسي في الجزائر، بالأفراد والعتاد، حيث عرفت "بالمقاومة الشعبية في القرن 19" و "حركة التحرير الوطني أو (ثورة أول نوفمبر 1954)" في القرن 20.

✓ وجود عدة فاعلين إجتماعيين في هذه الحركات الإجتماعية الثورية كالفلاحين، العمال، الطلبة، المصلحين...، وهو ما جعل تحقيق الثورة ضد النظام الإستعماري ودولته في الجزائر ممكنا.

✓ الإعتقاد على النضال المسلح أو العنف المضاد المشروع ضد عنف الإستعمار المههد للعمران البشري الجزائري في أرضه ذلك أن "محو الإستعمار إنما هو حدث عنيف دائما"<sup>(1)</sup>، وهو يعتمد على حركة إجتماعية واسعة في علاقاتها ومواردها لتنتج شكلا من أشكال النضال وهو الكفاح المسلح والعنيف الذي يجمع الأفراد "في الجسم الكبير العنيف

1 - فانون، مرجع سابق، ص، 1.

الذي انبجس ردا على عنف الإستعمار"<sup>(1)</sup> وحربه الفروس ضد أشكال الحياة للشعب الجزائري، لذا فإن "تعبئة الجماهير حين تتحقق بمناسبة حرب التحرير، تبث في ضمير كل فرد فكرة القضية المشتركة، والمصير الوطني والتاريخ القومي"<sup>(2)</sup>، وهي تعبئة موجهة لإعادة بعث الحيوية في أنساق المجتمع والدولة لبناء الهوية والحضارة وتفعيل العمران البشري بما يضمن ديمومته.

## 2- أنواع الحركات الإجتماعية الجزائرية المقاومة للإحتلال الفرنسي

تتعدد الحركات الإجتماعية المقاومة للإحتلال الفرنسي في الجزائر خلال القرن 19 و20م، حسب خصائصها إلى سلمية ومسلحة، وإن كان يجمعها هدف واحد هو تحقيق الإستقلال الوطني وطرد الإستعمار، وإعادة بناء الدولة والمجتمع، كما أن عمل تلك الحركات كان متاخلا لتشابك العمل النضالي في قاعدته الإجتماعية، لذا فإن التحليل السوسيوي- تاريخي لهذه الحركات الإجتماعية سيعتمد في عرضه على مرحلتين زمنييتين:

**المرحلة الأولى 1830-1919:** إتسمت فيها الحركات الإجتماعية "بالمقاومة الشعبية" السلمية و المسلحة منذ الإحتلال الفرنسي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

**المرحلة الثانية 1919-1962:** إتسمت فيها الحركات الإجتماعية بـ "الحركة الوطنية" السلمية والمسلحة حتى إستعادة الإستقلال الوطني وبناء الدولة.

### 2-1- الحركة الإجتماعية المقاومة 1830-1919

**2-1-1- حركات المقاومة الشعبية:** إنبثقت حركات المقاومة الشعبية من تعبئة قادة القبائل والزعماء الدينيين للجماهير، النضال ضد الغزاة الفرنسيين، وقد عبرت المقاومة الشعبية عن حسن تنظيم تلك الحركات الإجتماعية في أرجاء الوطن تحت قيادة زعماء ملهمين، ألهبوا الجماهير المناضلة بخطبهم وبشرح أهداف برنامجهم في إطار صراعهم ضد الإحتلال، وبحيوييتهم في النضال على الأرض رغم التضاريس الوعرة التي تتحرك فوقها

1- نفس المرجع، ص، 58.

2- نفس المرجع، ص، 58.

القوات، وهي في تحركاتها إنما تندفع بعقيدة وهوية وطنية أكسبتها القدرة على الثبات ومواجهة خصمها ومن تلك الحركات:

أ- **حركة الأمير عبد القادر 1832-1847:** أدى سقوط الدولة على يد الفرنسيين وتفكك سلطتها إلى مبايعة السكان عبد القادر بن محي الدين يوم 1832/11/27 كقائد وزعيما وطنيا وأميرا على البلاد، حيث "كان يتمتع بصفات الزعامة ويمتلى حماسا وإيمانا وشجاعة، فابتدأ عمله ببسط نفوذه على مختلف القبائل وإخضاعها له حتى يواجه الفرنسيين بجهة قوية موحدة"<sup>(1)</sup>، كانت الجهة الشعبية التي قادها الأمير تخزن في شعور الأفراد ذكريات الدولة الجزائرية عبر حقب التاريخ، لذلك إتمدت إستراتيجيته لتعبئة الجماهير في الحركة على الحس الديني والوطني، كما أدت العلاقات الإجتماعية التي نسجها مع زعماء القبائل والعشائر إلى توطيد سلطته.

إن برنامج حركة الأمير عبد القادر الإجتماعية، التي شملت أطراف المجتمع الجزائري هو وضع أسس وبناء دولة جزائرية حديثة بمؤسساتها القضائية والعسكرية والإقتصادية، ناهيك عن التشريعية التي رأسها الأمير، والانتقال من حركة إجتماعية ذات رؤى وأهداف إلى واقع ملموس، قد جسده المقاومة الشرسة التي خاضها ضد القوات الفرنسية والتي إعترفت له بدولته كما نصت معاهدة وادي تافنة (30 ماي 1837) كما جاء في بنودها: "تعترف فرنسا بإمارة الأمير على إقليم وهران، وإقليم تيطري والقسم الذي لم يدخل تحت نفوذ فرنسا في إقليم الجزائر من الناحية الشرقية"<sup>(2)</sup>، وقد تفرغ الأمير لبناء الدولة بعد عقد معاهدة السلام، وهو ما سعى إليه بحركته الإجتماعية المقاومة والهادفة لطرده الإستعمار، وإذا كان هو قائد تلك الحركة التي أثمرت ببناء الدولة، فقد تولى فيها "القيادة السياسية والعسكرية، ولم يضع السلطة المطلقة بيده، وإنما جعلها معززة بمجالس شورى وفتوى لضبط الخطط والقوانين"<sup>(3)</sup>، وهو ما يدل على تمسكه بالديمقراطية، كما دعم أسس دولته الفتية ولم يقلد الأوروبيين في نظام الحكم، وإنما وضع الفكر والأسلوب

1- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزء الأول: ثورات القرن التاسع عشر (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط2، 1996) ص36.

2- نفس المرجع، ص41.

3- الأميرة بديعة الحسني الجزائري، الأمير عبد القادر: حقائق ووثائق بين الحقيقة والتحريف (الجزائر: دار المعرفة، 2008) ص32.

الجزائري في إرساء قواعد الدولة الحديثة، "فنظم جيشه ودربه وسلحه، وأنشأ عدة مصانع لإنتاج السلاح والمدافع وإعتنى بتحسين البلاد، وقسم البلاد الخاضعة إلى ثماني عمالات عين على كل منها نائب عنه، وبقدر ما إهتم الأمير بالجيش وشؤون الحرب أولى عنايته كذلك بالشؤون الأخرى، فشجع الفلاحين على الزراعة ودعا الناس إلى تربية المواشي وألح على الأهالي في أن يهتموا بالتعليم"<sup>(1)</sup>، وراسل ملوك الدول وسلاطينها لمساعدته على تحديث دولته وطرد الإحتلال الفرنسي وهو ما يؤكد إهتمامه بالدبلوماسية في المجال السياسي لربط العلاقات بين الدول، وجلب المساعدات التي تعين على نهضة البلاد وتقديمها.

كان تأسيس الأمير للدولة الجزائرية الحديثة — رغم قصر عمرها- بحركة إجتماعية قوية، بالغ الأثر في تأسيس الدولة الوطنية، وهو بهذا التغيير الذي أحدثه بفاعلين إجتماعيين طوال سنوات نضاله، إنما عطل مشروع قيام الدولة الإستعمارية وحلول الرأسمالية الغربية لبضع سنين، كما قدم نموذجا فريدا في الإجتماع السياسي بعاصمته المتنقلة من الخيام "الزمالة" التي ضمت 50000 ساكن، تفاعلت فيها القوى الإجتماعية المختلفة والمؤسسة للدولة والمدافعة عنها، من خلال إعادة بناء النظام الإجتماعي للقبائل المفككة والمهددة إستعماريًا، وضمان أمنها، وصك العملة للتعاملات الإقتصادية وفرض الضرائب وجباية الزكاة وتنظيم المعاملات التجارية مع فرنسا وحماية الإرث الثقافي بتشجيع التعليم...، وهو ما أدى إلى نسج علاقات إجتماعية قوية بين أفراد القبائل كأعضاء في حركة الأمير الإجتماعية الثورية، كما وطد علاقة الأفراد بالدولة وقضى على الفرقة والتمذهب وعزز الإلتناء لها.

لقد كان لعالم الأفكار أثر كبير في تجنيد الأعضاء الجدد في الحركة الإجتماعية وصياغة عالم الأشياء والجغرافية لفائدة المقاومة وتجسيد سلطة الدولة وهيبته، إن عالم الأفكار الذي أحاط بالأمير وكون هوية حركته، قد جعل تغيير الذوات وعالم الأشياء هدفا حيويا لمواجهة قوة فرنسا الإستعمارية المتعددة (العسكرية، الإقتصادية والحضارية)، والتغيير إنما يقع بالفاعلية لتحطيم الخوف من الآخر ومواجهته، وهو ما ثبت في الحالة

1- بوعزيز، مرجع سابق، ص،44.

الجزائرية بعد فقد الدولة ووحدة المجتمع وإنكفائه إلى أطراف متعددة، حتى لما توحدت جهود التعبئة وبعث حركة المقاومة للأمير توحدت معها القوى الفاعلة، وفي الواقع السوسيولوجي، تعد تلك المرحلة مرحلة إثبات الذات والشخصية الوطنية، في مواجهة شراسة الإستعمار وبداية الإستيطان الأوروبي وإنتزاعهم لأراضي وممتلكات الأهالي، لذا فقد عبرت تلك الحركة الإجتماعية الثورية في محتواها عن مشروع ثوري وطني، إستمر حتى بعد إستسلام الأمير بشروط المنتصر للقوات الفرنسية.

## ب- حركة الباشاغا المقراني والشيخ الحداد 1871

أدى فشل الحركات الإجتماعية الثورية التي قادها الأمير عبد القادر، الحاج أحمد باي، فاطمة نسومر، بومعزة وغيرهم إلى زيادة التفكك الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع الجزائري، حيث برزت ظواهر جديدة أهمها ظاهرة الإغتراب على المستوى الفردي والجماعي، نتيجة الحرمان والفقر والتخلف وإنتزاع الأراضي الفلاحية والممتلكات، ودفع القبائل للغرامات الحربية عند قيام الثورات وإنتشار الأمية والأمراض الفاتكة كالكوليرا والتيفوئيد، كما إزدادت الأحوال الشخصية سوءا للتمييز العنصري الذي مارسه مرسوم كروميو 1870 الذي أعطى الحق لليهود في إكتساب الجنسية الفرنسية عكس الجزائريين، وإزداد الوضع الإجتماعي صعوبة عام 1869، إذ "حصلت مجاعة حادة لا نظير لها في تاريخ البلاد، وإضطرت سكان الهضاب العليا بصورة خاصة إلى الزحف إلى مدن الشمال أفواجا وجماعات بحثا عن مورد للرزق ومصدر العيش والتكسب"<sup>(1)</sup>.

أدت هذه العوامل إلى زعزعة البناء الإجتماعي، الإقتصادي الهش للقبائل الذي لم يستطع مقاومة إمتداد النفوذ الرأسمالي الإستعماري الفرنسي الذي عمل على إنتزاع الملكيات العقارية وتحطيم الروابط التقليدية في المجتمع، لخلق البيئة الإقتصادية الخسبة والملائمة للمعمرين الذين خسروا أملاكهم في حرب 1870 بين فرنسا وبروسيا، الشيء الذي دفع بالباشاغا المقراني إلى تعبئة القبائل وتجنيدهم من جانبي إلى مارس 1871، وبعث رسائل التعبئة إلى القياد والباشاغات وحثهم على الإنضمام لحركته الإجتماعية

1- نفس المرجع، صص 229، 230

الثورية الكبرى ضد فرنسا، حيث تدعمت حركته بإنضمام أتباع الطريقة الرحمانية بقيادة الشيخ الحداد، وبعد إستشهاد المقراني قاد أخيه بومرزاق حركة المقاومة حتى جانفي 1872، حيث كان لها بالغ الأثر في تحطيم جهود الإستعمار العسكرية والإقتصادية، الذي إنتقم من القبائل الثائرة والمساندة لحركة المقراني الثورية حيث تمت "المصادرة الجماعية لممتلكات وأراضي 314 قبيلة، وقد قدرت مساحة الأراضي المصادرة بـ 1161130 هكتار وقدرت قيمة هذه الأراضي بـ 91948450 فرنك"<sup>(1)</sup>، كما صودرت الماشية والأموال العقارية ومنحت للمعمرين إضافة إلى أملاك عائلة المقراني والحداد.

زادت الأساليب العنيفة للإستعمار الفرنسي في تفكيك القبائل إجتماعيا وإقتصاديا كما زادت معدلات الوفيات والهجرة إلى البلدان المجاورة، كما فعل آل المقراني الذين قادهم بن ناصر بن شهرة و"تمكنوا من الدخول إلى التراب التونسي شهر يناير من عام 1872 برفقة خمسمائة شخص"<sup>(2)</sup>، كانت تلك الهجرات الجماعية والنفي القسري مأساة للقبائل والأفراد، إذ زادت معدلات الإحباط والشعور باليأس وفقدان معالم الهوية سيما المنفيين إلى كاليديونيا الجديدة، "فإذا إعتبرنا حسب التشريع الفرنسي أن الشخصية الفردية تتكون من: الحالة المدنية والذمة المالية والتنمية والسكن، فإننا نلاحظ أن كلا من النفي ومصادرة الممتلكات وإنتهاك القانون المدني الإجبار والمنع من حمل أسماء الأسلاف، هي في الحقيقة تشكل حلقات محكمة من مخطط شيطاني يرمي إلى نزع الشخصية، وهذا ما يفسر أن بعد بضعة عقود من أحداث 1871، أصبحت غالبية المنحدرين من المنفيين الجزائريين تحمل أسماء فرنسية"<sup>(3)</sup>.

لقد كان العنف الإستعماري مروعا بعد فشل الحركة الإجتماعية الثورية للمقراني في تحقيق أهداف إنبثاقها، وإزداد ضراوة بعد فشل الحركات الإجتماعية المسلحة الأخرى بقيادة الشيخ بوعمامة والشيخ أمود مطلع القرن العشرين، الشيء الذي أدى إلى إضطهاد وحرمان المجتمع من أراضيهِ وممتلكاته وإستغلال أفرادهِ في أعمال السخرة لفائدة

<sup>1</sup> - تاوتي، الصديق، المبعدون إلى كاليديونيا الجديدة مأساة هوية منفية: نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد (الجزائر): الشركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2007، ص109

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص106

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص156

الرأسمالية والمترربول، خاصة مع إكتشاف الثروات كالفوسفات والحديد، إضافة إلى شق الطرق في الجبال وبناء المدن للأوروبيين، وما تبعه من تغيير لمعالم العمارة الإسلامية في الجزائر.

## 2-1-2- حركات الإصلاح الديني

نشأت حركات الإصلاح الديني في بيئة إجتماعية فرضت فيها سلطات الإحتلال غزوا معنويا بعد غزوها المادي للتراب الجزائري، حيث شنت سيما بعد ثورة المقراني 1871 "حملة شعواء ضد اللغة العربية وضد الشخصية الوطنية التي صقلتها ثورة الأمير عبد القادر، فأخذت تضيق على الممارسة الحرّة للشعائر الدينية، ووضعت الأئمة ورجال الدين تحت السلطة المباشرة للسلطات الإستعمارية وتساعدت تدريجيا عملية تفكيك المجتمع الجزائري"<sup>(1)</sup> بحملات التبشير وخطف الأطفال وتمسيحهم وتدمير المساجد والإستيلاء على الأوقاف وصياغة معنى جديد للدين الإسلامي بما يتناسب مع الإحتلال، وذلك بتكوين أئمة في المدارس الشرعية الفرنسية، تلك الإجراءات والعوامل خلخت البناء الإجتماعي، وأثرت على الهوية والثقافة الوطنية، وهو ما دفع بالنخب الدينية والمثقفة التجند ضمن حركات إجتماعية إصلاحية، بتبني برنامج المقاومة السلمية لمواجهة سلطات الإحتلال.

إعتمدت النخبة المثقفة الوطنية في برنامج مقاومتها السلمية على الكتابات الأدبية والصحفية ورسائل الإحتجاج والعرائض وتقديمها للسلطات الإستعمارية، وقد برز حمدان بن عثمان خوجة والمفتي ابن العنابي في بداية الإحتلال بنشاطهما التعبوي وإحتجاجها ضد الإجراءات الإستعمارية، مما كلفهما النفي خارج البلاد، كما إعتمد المكي بن باديس الذي تولى القضاء في قسنطينة ما بين 1856-1876 في مواجهة الإستعمار من خلال العرائض ورسائل الإحتجاج، وبرز خطيبا "سياسيا وداعيا صحفيا، وكان من القلائل الذين تفتنوا لأهمية الصحافة والإشهار في خدمة القضية"<sup>(2)</sup>، وقد إستغل عمله كقاضي حتى يعارض

1- الراسي، جورج، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر (الجزائر: دار القصة للنشر، 2008) ص89.

2- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الرابع 1830-1954 (الجزائر: دار البصائر، 2007) ص.462.

إجراءات الإحتلال ويؤلب السكان ضده من خلال خطبه فيهم وكتاباته، والتي تعد تعبئة للرأي العام وإثارة لمشاعر الرفض للقوانين المجحفة، حيث شجعت تلك التعبئة على بروز حركة إجتماعية في قسنطينة من أهاليها في 1887، حيث تقدموا بعريضة للسلطات الفرنسية، ضمنوها رفضهم لقانون الأهالي Code de l'indigene الذي أثار على الأحوال الشخصية وزاد في التمييز العنصري ضد الجزائريين.

كما نظمت النخبة الدينية الممثلة في القضاة وخريجي المدارس الدينية والزوايا حركات إجتماعية سلمية بتعبئة السكان وتجنيدهم لرفض الإنخراط في التعليم الفرنسي والمحاكم الإدارية للمحتل، حيث إعتبر عدة باحثين "هذا الرفض وجها من وجوه المقاومة التي فتح الشعب الجزائري سجله الرفض لسياسة الإحتلال الإستعماري"<sup>(1)</sup> ورغم أن الحركات الإحتجاجية إعتمدت على المقاومة السلمية في مواجهتها المستمرة مع الإحتلال، إلا أن رد المستعمر كان قمعيا وبإستعمال العنف، حيث تعرضت المساجد إلى الغلق والتهديم، كما خربت الزوايا وتفككت بعض الطرق الدينية كالرحمانية إلى مذاهب، والواقع أن عقد الثمانينات شهد حركة إحتجاج قوية رغم أنها قمعت، وقد جاءت تلك الحركة كرد فعل طبيعي من السكان من خلال تجندهم للدفاع عن ذاتيتهم الوطنية، وأحوالهم الشخصية، وتترجم تلك الحركة مدى إرتباط الجزائري فكريا وشعوريا بواقعه الإجتاعي الماضي والحاضر، الذي يحمل دلالات قيمة عن تاريخه الحافل بالمعاني الدالة على حضارته، كما تترجم تلك الحركة أفعال الإحتجاج والمقاومة ضد الغزو المعنوي ومحاولة الإجتثاث من كيانه، وهي مقاومة ضمن حركات واسعة بأطراف متعددة ضد خصم إمبراطوري نو برنامج تدميري للمجتمع والدولة في الجزائر.

تملمت الحركة الإصلاحية كحركة إجتماعية إحيائية للذات والهوية الوطنية، بتجنيد زعماء الزوايا لأتباعهم وإرسالهم لمختلف أرجاء القطر الجزائري، بأفكار التجديد والمقاومة ضد الأساليب الإستعمارية الهادفة إلى التبشير ومسح الشخصية الجزائرية، وتغيير الواقع الإجتاعي للأهالي بنمط حياتي أوروبي، أي بإجتثاثهم من بيئتهم الإجتاعية

<sup>1</sup> - حمادي، عبد الله، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962 مشارب ثقافية وإيديولوجية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ط2 1995) ص،12.

الثقافية إلى بيئة غير متصلة في وقائعها بالسابقة، وفي محاولة لتجريد الإنسان الجزائري من أرضه وكيونته وفصله عن شروط بقائه متحدا مع أمثاله، ودفعه إلى الإغتراب وإنفصال الشخصية، لذلك نمّت الحركة الإصلاحية ثقافة المقاومة لمغريات الحياة الأوروبية ومظاهرها، وقد دل على ذلك ضعف الإقبال على التعليم الفرنسي واللجوء للمحاكم الإستعمارية، ورفض التجنيد في الجيش الفرنسي خاصة مع إندلاع الحرب العالمية الأولى وإضطر آلاف الجزائريين إلى الهجرة القسرية للبلدان العربية خوفا من التجنيد، وقد تجسدت الحركة الإصلاحية في قدرتها على تشخيص الحالة الإجتماعية الثقافية الجزائرية وتعبئة الرأي العام الوطني ضد الإيحاءات الفرنسية، ذلك أنها تماهت في الشكل الديني حتى العقود الأولى للقرن العشرين كمنظم ودافع للمقاومة ضد الإستعمار، "فرغم أن الحركة الإصلاحية قد ظهرت في بعض المناسبات كحزب سياسي معارض، فإنها لم تكتس دلالتها التامة إلا بوصفها حركة مقاومة ثقافية، فمن وراء مطالبها الأنوية ذات الطابع السياسي أو الإجتماعي، مثلت هذه الحركة شيئا أعمق وأبقى، لقد جسدت إرادة الشعب الجزائري المسلم في الحفاظ على الخصائص الأساسية لشخصيته الوطنية، بعد أن وعت مصير شعبها الإستثنائي، ولما كانت ترفض إحتمال قيام جزائر فرنسية الروح والثقافة، أعطت الحركة دفعا قويا للإنتفاضة الوطنية ضد المسخ الثقافي الذي كانوا يستشرفون دلائله الأولى والذين كانوا يخشون عواقبه الوخيمة"<sup>(1)</sup>.

لقد عدّ إنتشار الغزو الثقافي والديني الفرنسي كمحددات للحركة الإجتماعية الإصلاحية، وتمحورت تجلياتها في مقاومة الأفكار والأشكال الثقافية والأساليب الممنهجة الفرنسية لإلغاء الهوية والوجود الجزائري على أرضه، وهي عملية تغيير قسرية في المجتمع أدت إلى حرمانه من إشباع حاجاته في التعليم وممارسة عباداته وطقوسه، والتعبير عن أشكاله الثقافية في الحياة الإجتماعية لذا دلت برامج الحركات الإجتماعية المقاومة عن رفض الإنتقال المريع إلى ثقافة المحتل ومراكزه الحضرية، الشيء الذي دفع بالجزائريين إلى تنويع برامج حركاتهم الإحتجاجية ضد الغزو، حيث أن الرفض المطلق لعملية تغيير

<sup>1</sup> - مراد، علي، ترجمة: يحياتن، محمد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940 بحث في التاريخ الديني والإجتماعي (الجزائر، دار الحكمة، 2007) ص، 537.

التركيبة الإجتماعية الثقافية للمجتمع، قد خفت حدتها بإستيطان المعمرين ونقل ثقافتهم الغربية بمؤسساتها التعليمية إلى الجزائر، كتأسيس جامعة الجزائر 1909، مما أحدث تغييرا في مستوى العلاقات بين المجتمعين، تلك الطفرة النوعية في سياسة التعليم بالجزائر والمستوى الأكاديمي الذي رافق تطورات صيرورة المجتمع الكولونيالي أوجد ثغرة في مجتمع "الأهالي" الذي بقي كطبقة كادحة في معامل ومصانع المتروبول وخدمة للرأسمالية المتصاعدة، مما حدا ببعض العائلات إلى إرسال أبنائها للتعلم وإكتساب الثقافة الفرنسية، حتى تتواءم بذلك تطلعات أفراد المجتمع الجزائري لإكتساب طريقة الدفاع عن حقوقه، عن أرضه، وتغيير واقعه المزري، وتعد التطلعات الأولى للتغيير في بداية القرن العشرين تمهيدا لميلاد حركات إجتماعية للتغيير الجذري للواقع الإجتماعي الجزائري.

## 2-2- الحركات الإجتماعية المقاومة 1919-1962

2-2-1- الحركة الوطنية: إن التحليل السوسيولوجي للحركة الإجتماعية هو تحليل لواقع المجتمع الجزائري بعد رزحه قرابة قرن تحت سلطة الإحتلال، وتشريح للوضع الإجتماعي السياسي للطبقة الكادحة المهاجرة في فرنسا من الجزائريين الذي فقدوا أملاكهم بوطنهم، وإضطرتهم الحاجة المادية إلى العمل في مصانع الفحم وبناء المدن الأوروبية وغيرها، فالحركة الوطنية كجزء من الحركات الإجتماعية المقاومة، هي تلك التيارات السياسية التي إستبدل بها المجتمع الجزائري مقاومة الإستعمار الفرنسي بعد فشل المقاومات المسلحة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

كانت بدايات الحركة الوطنية منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر-كما سبق- مع النشاط السياسي للمكي بن باديس الذي إستفاد "من وسائل جديدة للدفاع عن المصالح الجزائرية وخصوصا النشرات المطبوعة"<sup>(1)</sup>، التي نشرها في الوسط الجزائري وأمام رجال السياسة الفرنسيين، كما أثرت آراؤه في قسنطينة التي رفع أعيانها إحتجاجا على مشروع إلغاء المحاكم الشرعية "عريضة كبرى تحتوي على أكثر من 1700 إسم في

<sup>1</sup> - كريستلو، آلان، المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية في القرن التاسع عشر، في مجلة الثقافة، السنة 11 عدد 61 (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981) ص 47.

1881 وأرسلها القسنطينيون إلى مجلس الدولة بباريس"<sup>(1)</sup>، فممارسة الإحتجاج بالعرائض والرسائل السياسية قد بلور الفكر التحرري في برنامج الحركة الوطنية رغم قمع الإحتلال الذي عبر عنه "النضال السياسي في الأحزاب السياسية، الجمعيات النقابية، الصحافة والمظاهرات والفضل في ذلك أولا للمهاجرين الجزائريين في فرنسا الذين إستطاعوا أن يتعرفوا من خلال معاشرتهم للمجتمع الفرنسي على التحولات الكبرى السياسية الإقتصادية والإجتماعية عبر العالم"<sup>(2)</sup>، خاصة بعد إنتشار الأفكار الماركسية التحريرية عقب نجاح الثورة البلشفية 1917 وتكون الأحزاب الشيوعية وإستقطاب الحركات العمالية.

"من الممكن القول بأن السياسة الإستعمارية في الجزائر قد خلقت شروط نشأة الحركة الوطنية وتطورها وحولت مطالبها من إصلاحات إجتماعية إلى المطالبة بالإستقلال الكامل"<sup>(3)</sup>، وقد تركزت تلك الإيديولوجية رغم عدم تجانس أعضاء الحركة الوطنية وإختلاف برامجهم، كالإندماجيون والإصلاحيون ودعاة الإستقلال الوطني، ففي نهاية الحرب العالمية الأولى كان ظهور "عصبة الأمم" كراعية للقانون الدولي، محفزا للشعوب المستعمرة، إذ أن "إعلان الرئيس الأمريكي "ويلسون" في 1917 الذي تضمن بين مبادئه الأربعة عشر حق الشعوب في تقرير مصيرها"<sup>(4)</sup> كان دافعا للأمير خالد حتى يحرر عريضة للرئيس الأمريكي سنة 1919 تضمنت مطالب الشعب الجزائري من باب حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في الإستقلال.

إن طرح الأمير خالد للقضية الجزائرية في محفل دولي هو في الواقع تعريف بأوضاع الشعب الجزائري كأمة إغتصب حقها في الحرية وإقامة دولتها وحرمان الطبقات الإجتماعية المختلفة من ممارسة حياتها وإكتساب حقوقها والتمتع بشخصيتها، رغم أن الإستعمار الفرنسي قد سن قانون 04 فبراير 1919 الذي يلغي العمل بقانون الأهالي، إلا أن ذلك لم يحقق العدل والمساواة مع المستوطنين في الحياة الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية، حتى التمثيل الإنتخابي لم يراع عدد السكان المسلمين بالمعمرين، وهو ما خلق فجوة في التطور الحاصل بين المجتمعين، فمجتمع المعمرين يراكم الثروة من استغلاله

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص، 50.

<sup>2</sup> - Amoura, ibid, p,235.

<sup>3</sup> - فيلالي، مرجع سابق، ص19

<sup>4</sup> - عباس، محمد، نصر بلا ثمن: الثورة الجزائرية 1954-1962 (الجزائر: دار القصة للنشر، 2007) ص، 24.

للأرض وبناء المصانع وإستخراج المواد الأولية، والعيش برفاهية في المدن والمزارع الواسعة، بينما يعيش المجتمع الأصلي للبلد على هامش الفقر والمرض والحرمان من التعليم والتحضر.

لقد أوجدت هذه الظروف الإجتماعية الإقتصادية الصعبة، تيارا في الحركة الوطنية يناادي بالإندماج بين المجتمعين الفرنسي والجزائري، بإدخال إصلاحات إجتماعية إقتصادية وسياسية، منها جعل اللغة العربية لغة رسمية، وقد تزعم هذا التيار نخبة من المثقفين الجزائريين كفرحات عباس وبن جلول، وبغض النظر عن مطالبهم، فإن رفض المعمرين لتحقيق المساواة مع المجتمع الجزائري إضافة إلى رفض الجزائريين للإندماج قد عجل بفشل النشاط السياسي لهذا التيار.

كانت شروط العمل الفيزيقية للعمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا مهينة، فضلا عن أوضاع معيشتهم في الأكواخ القصديرية ومعاناتهم مع البرد والمرض والإغتراب، والأجور الزهيدة والعمل لساعات طويلة، ومع تنامي الأفكار الشيوعية والمناداة بتحرير طاقات الطبقة الكادحة، تأثرت الطبقة الكادحة الجزائرية بتلك الأفكار ونمت لديهم النزعة الوطنية، فأسسوا مع عمال المغرب وتونس حركة عمالية تدافع عن حقوقهم، سرعان ما تحولت سنة 1926 إلى حركة سياسية جزائرية تدعى "نجم شمال إفريقيا" بقيادة مصالي الحاج الذي كان "يومن بالأمة الجزائرية وبقيمها التي تميزها عن الأمة الفرنسية، وأن هذه الأخيرة تستغلها وتعمل على إذلال أهلها"<sup>(1)</sup>، لذا كانت حركة "نجم شمال إفريقيا" كحركة إجتماعية سياسية إلتف حولها العمال والفلاحون، فأصبحت بذلك أكثر راديكالية في طرحها عن الحركات الوطنية الأخرى كالحزب الشيوعي الجزائري الذي بقي رهن إيديولوجيته المتعارضة مع قيم الشعب الجزائري، وهي القيم التي دافعت عنها جمعية العلماء المسلمين كإمتداد للحركة الإصلاحية الدينية خلال القرن 19 والتي إهتمت بنشر تعاليم الدين الإسلامي والمحافظة على الهوية الوطنية وتجنيد الطلبة لخدمة القضية الجزائرية من خلال نشر العلم والأخلاق في أوساط السكان ومساعدتهم إجتماعيا والتضامن معهم.

<sup>1</sup> - فيلالي، مرجع سابق، ص29.

وعلى الرغم من حل السلطات الإستعمارية "لنجم شمال إفريقيا"، إلا أن مصالي الحاج إستطاع أن يؤسس حزبا سياسيا جديدا بإسم "حزب الشعب الجزائري P.P.A" سنة 1937، وقد إنتهج خطا راديكاليا في صراعه مع الإحتلال الفرنسي من خلال طرح مسألة الإستقلال الوطني كخيار للشعب الجزائري، ومع إندلاع الحرب العالمية الثانية، لجأت السلطات الإستعمارية إلى توقيف نشاط مصالي الحاج السياسي والتعبوي للسكان بحل حزبه وإعلان القوانين التعسفية.

خلال الحرب، لم يتوقف النشاط السياسي للحركة الوطنية، إذ كانت تعقد لقاءات سرية، كما كانت التعبئة في أوساط السكان تحرض على الإنضمام للحركة والتشبث بمبادئها لمواجهة الإحتلال، ومع نزول الحلفاء بالجزائر في 08 نوفمبر 1942 صاغ أعضاء حزب الشعب وثيقة سياسية "إشتهرت بإسم "بيان الشعب الجزائري" الذي قدم لممثلي الحلف والوالي العام الفرنسي في 31 مارس 1943"<sup>(1)</sup>، ولم تجسد تلك الوثيقة/العريضة -كإحدى ممارسات الحركة الإجتماعية الإحتجاجية الجزائرية- طموحات الشعب إذ عقب فوز الحلفاء في ماي 1945، قام زعماء الحركة الوطنية بتعبئة الجماهير للتعبير عن الإنتصار العسكري ومطالبة فرنسا بتحقيق وعودها للشعب الجزائري في نيل الإستقلال مع رفع اللافتات والعلم الوطني تعبيراً عن مطالب الحرية والعدالة والمساواة.

كانت تلك المظاهرة التي جمعت مناضلين للحركة الوطنية وأطياف عديدة للشعب الجزائري سلمية في تحركاتها، وقد راعت ظروف المرحلة التي أعقبت الحرب بيد أن سلطات الإحتلال والمعمرين قد عمدوا إلى إرتكاب مجازر في صفوف المناضلين، وبلغ مستوى العنف حدودا خطيرة في التعامل مع مدنيين عزل، حيث سقط أكثر من 45000 شهيد، ولم يكن ذلك التصادم العنيف مبرمجا من الطرف الجزائري، ما أدى إلى سقوط ذلك العدد من المتظاهرين الأبرياء الذين جندتهم الحركة الوطنية للتظاهر يوم نصر الحلفاء، ما دفع مصالي الحاج وبقية المناضلين إلى إنشاء حزب سياسي جديد "حركة إنتصار الحريات

<sup>1</sup> - عباس، مرجع سابق، ص، 41.

الديمقراطية" مع جناحه العسكري "المنظمة الخاصة" كأداة ثورية لتحقيق الإستقلال بعدما عجزت الحركات الإجتماعية السلمية عن تحقيق ذلك المطلوب.

"لقد إستطاعت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أن تحصل على تأييد القوى التي تعيش على هامش النظام الإستعماري، وذلك بتبنيها مطلب الإستقلال، ولم يكن هذا الشعار ذا محتوى وطني فحسب، بل كان له مضمون إجتماعي لدى الجماهير الشعبية يتمثل في طموحها إلى مكانة لائقة في المجتمع الجديد القادم"<sup>(1)</sup>، مجتمع يتلاحم فيه العمل الجماعي الجماهيري بالعمل الثوري بتغيير الأوضاع الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية والثقافية التي راهن عليها الإستعمار خلال فترة إحتلاله للوطن، وشنه للمقاومات الشعبية وحل جميع أشكال الحركات الإجتماعية الوطنية المهددة للتعبئة النضالية ضد وجوده وأعدائه.

## 2-2-2- الحركة الإجتماعية الكبرى: ثورة أول نوفمبر 1954 وإعادة الدولة الوطنية

سعت تنظيمات الحركات الإجتماعية المقاومة إلى تغيير الواقع الإستعماري للجزائر بعدة برامج سياسية وإجتماعية خلال القرن العشرين وقد عرفت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية سنة 1954 إنشقاقات هيكلية في الحزب نتيجة إختلاف المناضلين في طرح برامجهم للعمل السياسي المفضي للإستقلال، سيما بعد الأحداث التي عرفتتها مصر، تونس والمغرب، وهي أحداث متلاحقة على الصعيد الإجتماعي السياسي عجل بالعمل المسلح في تلك البلدان ولم يكن واقع المجتمع الجزائري أقل سوءا في جميع المجالات الشيء الذي دفع ببعض المناضلين إلى تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل أواخر مارس 1954 تحضيراً لإنشاء الحركة الثورية، خاصة مع إنتشار الحركات الإجتماعية التحريرية في دول العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

خلال إجتماع مجموعة الـ22 صيف 1954، تقرر إنشاء حركة إجتماعية ثورية وهي "**جبهة التحرير الوطني**" وإن كانت الجبهة إمتدادا "**للحركة الراديكالية** إلا أنها كانت

<sup>1</sup> - حربي، محمد، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، الثورة الجزائرية: سنوات المخاض (الجزائر: موفم للنشر، 2007) ص،18.

عبارة عن منظمة ثورية جديدة تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان سائدا حينذاك والتحول مباشرة إلى الثورة<sup>(1)</sup>، وقد شرعت الأداة الثورية الجديدة بتعبئة الجماهير وتهيئة الرأي العام الوطني وتنسيق الجهد الجماعي في جمع الأسلحة والذخيرة إذ تقرر إنشاء **"جيش التحرير الوطني"** كمؤازر للعمل السياسي الذي تقوم به الجبهة للتعريف بالثورة المسلحة ضد الوجود الإستعماري الفرنسي، وقد سعت في بيانها غرة نوفمبر 1954 للتأكيد على هدف **"الإستقلال الوطني بواسطة"**:

- 1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية.
- 2- إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني<sup>(2)</sup>.

إتسعت رقعة الحرب، وشن جيش التحرير الوطني هجوما كاسحا بالشمال القسنطيني على مدن ومزارع المعمرين يوم 20 أوت 1955، أكسب ذلك الهجوم الجبهة عدة مناضلين في صفوفها من النخبة والجماهير الشعبية على حد سواء، كما إزداد تأييد السكان وشجعهم ذلك معنويا على التجند في صفوف الحركة الإجتماعية الثورية.

لم يكن من الممكن إستمرار جبهة التحرير الوطني كحركة إجتماعية كبرى في نضالها سياسيا وعسكريا دون إعادة تقييم الوضع على الصعيدين الداخلي والخارجي، من أجل ذلك تم إعادة تنظيم الحركة وقيادتها خلال إجتماع مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي **"توج بمحضر أطلق عليه "أرضية" Plate Formه أكدت على القرارات النهائية"**<sup>(3)</sup>، كالقيادة السياسية الجماعية من خلال المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA وبسلطة تنفيذية: لجنة التنسيق والتنفيذ CCE وأسبقية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، كما قسم المؤتمر الجزائر إلى 06 ولايات ونواحي وقطاعات وقسمات، حتى تسهل مهمة جيش التحرير الوطني الذي أعيدت هيكلته بوضع الرتب والوحدات على شاكلة الجيوش الحديثة والمنظمة تنظيما هرميا في القيادة والتسيير وتخصصات وحداتها العسكرية.

<sup>1</sup> - فيلالي، مرجع سابق، ص33.

<sup>2</sup> - بيان أول نوفمبر 1954.

<sup>3</sup> - شرفي، عاشور، ترجمة عالم مختار، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962 (الجزائر: دار القصة للنشر، 2007) ص303.

إن إعادة تنظيم مؤتمر الصومام لجبهة وجيش التحرير الوطني، هو إعادة توجيه فعالية الحركة الإجتماعية الكبرى لتحرير الإنسان والأرض الجزائرية، وقد تدعم برنامج الحركة الإجتماعية الثورية بحركات إجتماعية أخرى ضمت أطراف الشعب الجزائري كالحركة الطلابية التي إلتحقت بالثورة سنة 1956 والحركة العمالية وحركة التجار الذين نظموا إضرابا عام 1958، وبفعل تطور العمل الثوري ضد الإحتلال، إزداد نشاط الحركة الإجتماعية الثورية، حيث إستغلت الراديو لإيصال رسائل الكفاح إلى الجزائريين في عديد المناطق بالقطر الوطني وخارجه، بشرح أهداف الحركة وعملياتها والرّد على إدعاءات المستعمر وحربه النفسية، لقد كان بذلك صوت الجزائر المقاتلة، و"الجزائري الذي يأمل أن يحيا في مستوى الثورة، نفسه يملك أخيرا إمكانية الإستماع إلى صوت رسمي، هو أصوات المقاتلين، تشرح له المعركة، وتسرد له تاريخ التحرير في مسيرته وأخيرا تعمل على إندماجه مع تنفس الأمة الجديدة"<sup>(1)</sup>.

كانت جبهة التحرير الوطني كحركة إجتماعية ثورية في مواجهة دائمة مع الإستعمار داخليا وخارجيا، إذ مع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/09/19 وإعتراف عديد الدول بها، قد نقلت المواجهة المريرة مع الإحتلال إلى أروقة الأمم المتحدة كراعية للقانون الدولي وبدخلها تم التعريف بالقضية الجزائرية وبالواقع الإجتماعي، الإقتصادي والسياسي والثقافي المزري الذي يعيشه المجتمع الجزائري طيلة 128 سنة من الإستعمار المرتكب لأفضع الأساليب القمعية وإجراءات العنف الردعية، إن إستعماله للعنف متولد من صيرورته التاريخية في تعامله مع المجتمع الجزائري، كما يعبر عن حالة يأس وإحباط من قوة الثورة المتزايدة وإلتحام الشعب حولها، فالإستعمار من حيث جهله بإستعماله للعنف، يوحد بين الأفراد لمواجهته، لذلك وأمام العنف الإستعماري، لم يكن للحركة الثورية بد من إستعمال العنف المضاد تجاه الإحتلال وأعوانه مع الحرص على "عدم تكديس الضحايا التي تكون بريئة أحيانا، وعدم إعطاء فكرة خاطئة عن الثورة

<sup>1</sup> - فانون، فرانز، ترجمة ذوقان قرقوط، سوسيولوجية ثورة (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1970) ص، 82.

وأخيرا إلقاء الديمقراطيين الفرنسيين وديمقراطيي جميع البلاد وأوروبي الجزائر مفتونين بالمثل الوطني الجزائري"<sup>(1)</sup> في النضال.

إن عنف الإستعمار قد أحيى الطاقة الحيوية في نفوس الفلاحين والعمال والطلبة والنساء والأطفال في المجتمع الجزائري، وقد ألهم الحركة الثورية طرق وأساليب التعامل معه، سيما في دمج العلاقات الإجتماعية وترابطها وتوحيدها للعمل المشترك الجماهيري المنسق ضد أدوات الإحتلال العسكرية والمدنية، ذلك أن "المجتمع المستعمر يدرك أنه من أجل الوصول إلى غايته بالعمل الهائل الذي إندفع فيه، ومن أجل قهر النظرية الإستعمارية ومن أجل تحقيق الأمة الجزائرية عليه أن يبذل جهدا عظيما في مغالبتة لنفسه، وأن يبسط جميع أوصاله وأن يجدد دمه وروحه"<sup>(2)</sup>، فتنصهر جميع العمليات الإجتماعية لمصلحة التحرر وتزول العوائق النفسية المثبطة للتواصل مع المناضلين من أجل القضية الوطنية.

سوسولوجيا، عبرت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ومظاهرات المهاجرين بباريس 17 أكتوبر 1961 عن قوة الإلتحام الشعبي بثورة التحرير وعن قدرة الحركة الإجتماعية الكبرى في تجنيد الشعب لصالح القضية التحررية ومواجهة أعتى قوة إستعمارية، ولم يكن ذلك غير الفعل الإنساني الثوري لمحو الإستعمار، إذ تبدو مظاهر أمة مستعمرة "كأنها إنقلاب حقيقي لعالم قديم بأكمله من الأفكار والمعتقدات أو لنوع من الحياة الضاربة في القدم، بحيث تضع شعبا في مواجهة تغير عنيف، وهكذا تكون جماهير شعب بأكمله وبدون إستعداد مسبق، مضطرة إلى التلاؤم مع الوضع الجديد أو الفناء، إن هذا الوضع يؤدي بالضرورة إلى فقدان التوازن المعنوي والمادي، ولهذا فإن الحول الوسطى في مثل هذا الوضع كما هو الحال في الثورات الإجتماعية هي أسلحة قاتلة والفعل الذاتي النشط والشامل هو وحده المخلص"<sup>(3)</sup>.

إن الفعل الثوري قد جدد الرؤية المشتركة والعزيمة الفذة لدى أفراد المجتمع لصنع التاريخ بتغيير الواقع المعيشي الذي يزرع تحت نيران الإحتلال، والثورة بتأكيد لها للهوية

<sup>1</sup> - فانون، سوسولوجية ثورة، مرجع سابق، ص، 48.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص، 99-100.

<sup>3</sup> - عباس، فرحات، ترجمة أحمد منور، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم: الشباب الجزائري 1930 (الجزائر: وزارة الثقافة 2007) ص، 37.

الوطنية في تعاملاتها واندفاعها نحو التغيير، قد أثبتت تاريخ شعب متحضر، وهي من حيث ثورة قد تماهت في القيم السامية الوطنية وعززت فرص نجاحها وثبتت إرادة المحتل وعرت أفعاله في المحافل الدولية، كما أكدت إستراتيجية الحركة الثورية في برامجها الدعائية على فضح الممارسات اللاقانونية للقوات الإستعمارية ضد المدنيين العزل في المدن والأرياف وعرضها في المنتديات العالمية، تلك الوقائع أثرت على سير العمليات العسكرية الفرنسية في الجزائر وعجلت بهزيمتها، إذ بالتعبئة الشعبية المتواصلة تم إسترجاع الدول الوطنية يوم 01 جويلية 1962 بعد صراع مرير وتضحيات ملايين الشهداء.

لقد رمز بذلك الفعل الإنساني الجزائري لتغيير واقعه ضمن حركة إجتماعية ثورية إلى دور البنى الإجتماعية في إحداث التوازن المعنوي والمادي لمجتمع فقد القوة الدافعة لعملية التحرير لعقود طويلة، ولم تكن تلك القوة الدافعة إلا الشروط التاريخية والمادية بالتعبير الماركسي لأي مجتمع حتى يحقق شروط التغيير في ظل الحرية، غير أن شروط المجتمع الجزائري قد كانت تحت نير الإحتلال لذلك لم يكن الإقلاع التاريخي الإجتماعي متوافرا في الزمن إلا في أول نوفمبر 1954، الذي شكل الإنطلاقة العفوية لقوى المجتمع الكامنة بعوامل ذاتية موضوعية أهلتها دوافع الحركة والتجدد في التاريخ ورسم معالم التطور والانبثاق.

## خاتمة

أثار موضوع المجتمع والدولة ولازال إهتمام عديد الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين على مر العصور، مع علاقاتهما بالإجتماع الإنساني وما يترتب عنه من قوانين تضبط عمرانها وسياسة يحتكم إليه الأفراد، كما برزت عدة نظريات مفسرة لذلك العمران البشري وما يلحق به من عوارض قد يزول أو ينتقص بها، كنظرية ابن خلدون، جون جاك روسو وكارل ماركس، كما أثارت نظرية هوبز الأمنية تساؤلات منطقية حول قدرة الإنسان على التعايش والإجتماع مع أخيه الإنسان في جماعة دون التعدي على حقوقه وممتلكاته؟ وقد برز ذلك السؤال بالمستوى الماكروي حول تعايش الدول ومجاورتها لبعضها وتبادلها للمنافع الإقتصادية وإقامتها للعلاقات الإجتماعية السياسية وتبادلها ثقافيا، دون وازع الخوف والبطش من إحداها على الأخرى؟ أي ما هو منطق التفكير الذي يسود الجماعة السياسية علاقاتها الإجتماعية مع الآخرين؟.

لقد سيطرت تلك النظرية الأمنية على العلاقات الدولية ردها من الزمن وفسرت الحركية التي عرفتها القوى الدولية الناشئة التي سيطرت على حركة التاريخ بإستعمال الدول والقارات وتفكيكها للمجتمعات ما قبل الرأسمالية وفرض نمط حياتها الغربي على تلك المجتمعات والدول، العنف المادي والمعنوي، حتى أصبح يساير العلاقات الإجتماعية الإقتصادية الثقافية في البلدان المفتوحة للإنتاج والبضاعة الرأسمالية مع ما تحمله من قيم الكراهية لتلك الشعوب التي لم تتجاوز المرحلة البدائية والإقطاعية.

كان المجتمع الجزائري شبيه تلك المجتمعات ما قبل الرأسمالية، إذ لم تتطور لديه علاقات الإنتاج بالمستوى الحاصل في أوروبا ما جعله هدفا للإستعمار الفرنسي الذي إستطاع تفكيك المجتمع والدولة فيه ومارس عليه أنواعا عديدة من العنف وبدرجات فظيعة ضد "الذات الإنسانية" و"الطبيعة الجغرافية"، تلك الممارسات العنيفة التي سايرت فترة الإحتلال، نمت مع الزمن الوعي لدى الفرد الجزائري لمقاومتها، وهو ما تجسد في خلق حركات إجتماعية إحتجاجية متعددة البرامج ومتمدة الهدف، لمقاومة عدو واحد وهو الإحتلال الفرنسي.

كانت بذلك الحركات الإجتماعية المقاومة في الجزائر نتيجة منطقية للوعي الإجتماعي لدى الأفراد بضرورة الدفاع عن أمنهم وهويتهم المسلوبة، وإثبات ذاتهم وتواجدهم في الفضاء الجغرافي، وإستعادة دولتهم المفككة، وهي بهذا تنمية للشعور الجمعي بمقاومة العنف الإستعماري بعنف مضاد مشروع يستلهم ثقافة غير ثقافة المحتل، وأساليب ليست بالضرورة أساليبه، أي نفي للمقولة الخلدونية "المغلوب مولع بتقليد الغالب" ومحو للعلاقات الناتجة عن ظاهرة الإستعمار بالفعل والتفاعل الإنساني ضمن شبكة العلاقات الإجتماعية الأصلية للمجتمع.

# الفصل الرابع

سوسيولوجية الحركات الإجتماعية  
الإحتجاجية في الجزائر

تظهر الدولة في الجزائر "كأنها الإطار العام والمجتمعي الضروري لإنبعاث الأمة، لتحقيق للهوية الوطنية وإستمرارية تاريخية تتخطى الحادث الإستعماري، وتبني مشروعيتها على أنقاض الولاءات الإجتماعية الماضية والموروثة وتمركز السلطة، وتجعل من المؤسسة السياسية الوطنية المظهر الأكثر تعبيراً ودلالة عن وجود الشعب عبر التاريخ وداخل جوقة الأمم العصرية، فالدولة الموجودة تمثل إطاراً سياسياً ملزماً ورمزاً مرجعياً للوجود السياسي للشعب"<sup>(1)</sup>.

ذلك أن حقيقة وجود الدولة لم يفارق الذهنية الجماعية للأمة الجزائرية، وقد كان النضال السياسي والعسكري لإستعادتها هدفاً لجميع الحركات الإجتماعية المقاومة، حيث تماهت فكرة إعادة تأسيسها مع طموحات الجماهير الشعبية الراضة لقيم الدولة الإستعمارية ووجودها، وغداة إستقلالها، تجلت عدائية جديدة لدى بعض الحركات المناوئة، وقد تجلت تلك العدائية في مشاريع تلك الحركات وبرامجها المستلزمة لمبادئها وقيمها خارج الأطر التقليدية للمنظومة الإجتماعية والثقافية الوطنية الدالة على وجود الشعب عبر التاريخ، والتي تعد مظهراً من مظاهر الدلالة على هويته وشخصيته التاريخية.

لقد تمظهرت العدائية في العنف الذي إرتبط بالحركات الإحتجاجية المناهضة للدولة الوطنية، وقد عبرت عن مطالبها خلال الحركية الإجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري، حيث إستهدفت تلك الحركات رموز الدولة وشعاراتها وبغف ضد مركزية السلطة ومؤسساتها الدستورية، إذ لم تحمل تلك الحركات مشروعاً تحديثياً يتطابق مع تطلعات النخبة وتوجهات الدولة، ومتلائماً مع وحدة المجتمع والتغيرات التي ينشدها بعد الإستقلال دون اللجوء إلى العنف وتخريب الممتلكات وتهديد الأمن العام، بل إرتبطت مظاهر التحريض على العنف في أوساط الحركات الإحتجاجية بإستخدام مطالب إجتماعية وإقتصادية وثقافية أخرى، لتبرير ممارساتها السلبية تجاه البنى الإجتماعية القائمة، رغم

<sup>1</sup> - بلحسن، عمار، المشروعية التوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999) ص 459-460

الممارسات الديمقراطية التي إعتمدتها السلطة كالإنتخابات وإنشاء الأحزاب وتعدد فعاليات المجتمع المدني فيما بعد 1988/10/05.

### المبحث الأول: الدولة الوطنية وإنعكاسات التنمية

إن "الإنغراس العنيف للمؤسسة والنظام الإستعماري، ونوع إحتلالها الإستيطاني وحماسها الإيديولوجي الإدماجي والإندماجي وشراسة التهديم المنسق الذي مارسه على الهياكل السياسية والإجتماعية والإقتصادية من بداية الإحتلال حتى الحرب العالمية الثانية (1830-1945)، أدت إلى ظهور بنية مجتمعية جديدة، قوى وعلاقات وثقافات ستفرز مشروعا إيديولوجيا وسياسيا عصريا عبر الحركة الوطنية، ثم الثورة التحريرية سنة 1954، شكل الرد والبديل العنيف والعصري للمشروع الإستعماري الوهمي والذي سيؤدي في الستينيات عام 1962 إلى تأسيس الدولة الوطنية الجزائرية"<sup>(1)</sup>.

#### 1- بناء الدولة الوطنية ومسارات التنمية

كان مشروع بناء الدولة الوطنية هدفا رئيسيا للحركة الإجتماعية الثورية، وقد دأبت الحركة التحريرية منذ إعلان بيان أول نوفمبر 1954 على تأكيد ذلك الهدف "بإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية"<sup>(2)</sup>، كما نص على ذلك مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ورتبت إتفاقيات إيفيان 1962، الإطار الذي سوف تنبثق منه الدولة وهو مرجعية الشعب من خلال الإستفتاء على حق تقرير المصير، وقد حمل برنامج طرابلس بعد الإستقلال المعالم النظرية لتأسيس الدولة الجزائرية إعتقادا على النظام الإشتراكي.

شهدت الجزائر- كأى دولة حديثة العهد بالإستقلال بعد فترة إستعمار إستيطاني- إختلالات وظيفية في التسيير وإدارة البلاد، بعد رحيل إطارات الدولة الإستعمارية ويدها العاملة، حيث ورثت بذلك الجزائر وضعاً إقتصاديا وإجتماعيا هشاً، ونقص في اليد العاملة المؤهلة، وضعفا كبيرا في الإطارات المسيرة للمصانع الصغيرة التي تركها المعمرون، ناهيك عن أزمة حادة في قطاع الخدمات وتأطير المدارس والمعاهد التعليمية والمستشفيات،

<sup>1</sup>- نفس المرجع ، ص، 461.

<sup>2</sup>- بيان أول نوفمبر 1954.

خلف ذلك إنكماشاً في معدلات النمو ونقصاً حاداً في الناتج الوطني الخام، ترتب عنه ضعفاً في المداخل للدولة لإدارة شؤونها والتكفل بضايا الإستعمار (أرامل شهداء، أيتام، معطوبي حرب، لاجئون...) فضلاً عن البنية التحتية الهشة والمدمرة التي خلفها، والتي أضحت معوقات في سبيل بناء الدولة الوطنية.

شهدت فترة التسيير الذاتي إعتماد الدولة على اليد العاملة الجزائرية غير المؤهلة لإدارة شؤون المصانع الصغيرة التي خلفها المعمرون وكذا الأراضي الزراعية، وهي إجراءات إستعجالية لإنقاذ الوضع الإقتصادي والإجتماعي من التدهور، كما أنه شرع بمراسيم تنفيذية للحد من تملك البورجوازيين لمكيات خلفها المستوطنون بعد رحيلهم، هذه الإجراءات سمحت للدولة بفرض سيطرتها على مواردها وثرواتها الإقتصادية، وإن كانت بعض الصناعات الأساسية كإستخراج المناجم والنفط، بقيت الحصة الأكبر فيها للشركات الأجنبية حتى عهد التأميمات.

عرفت الجزائر بعد التصحيح الثوري 19 جوان 1965، برامج إقتصادية وإجتماعية مستوحاة من النظام الإشتراكي الذي يدعم ملكية الدولة لثرواتها على مستوى إقليمها وجرفها القاري وكذا ملكيتها لوسائل الإنتاج، وقد بدأ العمل بالإقتصاد الموجه أو المخطط بعد سلسلة الموثيق والبرامج الإقتصادية غداة الإستقلال، ويمكن إستعراض المخططات التنموية كالاتي:

**المخطط الثلاثي (1967-1969):** "يقضي المنهج العلمي أن نذكر بأولوية التحليل الإجتماعي التاريخي المحسوس للتطور في العلاقات الطبقيّة، كما أنه من المستحسن أن نحلل الدولة، لا كما لو كانت مجرد إنعكاس للعلاقات الطبقيّة، ولكن كطبقة -areana- تتصارع فيها المصالح الإجتماعية المختلفة والمتطورة"<sup>(1)</sup>.

من هذا المنظور شهدت الفترة الحرجة بعد الإستقلال حتى 1967، إنعدام الرؤية الإقتصادية والإجتماعية السديدة لمعالجة آثار الإستعمار، سيما بعد إنسحاب إطاراته المؤهلة

<sup>1</sup> - الهرماسي، محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي (بيروت، مركز لدراسات الوحدة العربية، ط3، 1999)

من المصانع والإدارات، لذا كان لزاما على القيادة الجديدة بقيادة الرئيس هواري بومدين أن تعالج تلك الآثار إعتقادا على الفئة التكنوبيروقراطية المحلية وجلب الخبرات الفنية الأجنبية، وقد عمدت الدولة إلى سن المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 "كمحاولة أولى لبناء إقتصاد وطني ومتكامل، وقد حدد أهم الإختيارات الأساسية للبلاد، لتمكين أفراد المجتمع من الإستفادة من ثمار التنمية الإقتصادية والإجتماعية"<sup>(1)</sup>.

**جدول رقم (01) يبين: توزيع الإستثمارات على القطاعات الإقتصادية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969).**

السنة	المبالغ المرصدة ملايين الدينار الجزائري	القطاع
50%	5460	الصناعة
17%	1869	الزراعة
10%	1074	المرافق الأساسية
10%	1039	التعليم والتكوين
-	-	النقل
07%	708	التجهيزات الإجتماعية
03%	285	السياحة
04%	441	التجهيز الإداري
02%	251	قطاعات أخرى
100%	11.081	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط، إحصائيات حول المخطط الثلاثي (1967-1969) الجزائر 1970.

نلاحظ من خلال القراءة التحليلية للجدول رقم 01 أن الإهتمام بوضع قاعدة صناعية في البلاد قد تجلى من خلال النسبة التي تشير إلى حجم المبالغ الموجهة إلى قطاع الصناعة (50%)، تليها الزراعة والقطاعات الأخرى.

<sup>1</sup> - بوشلوش، طاهر محمد، التحولات الإجتماعية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي(الجزائر: دار بن مرابط للنشر والتوزيع، ط1، 2008)ص181.

**المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** عرف المخطط الرباعي للتنمية في الجزائر إطلاق ثلاث ثورات على غرار النموذج الماركسي الصيني والإصلاحات في مصر، وقد استندت هذه الثورات إلى رؤية وطنية لتحقيق تطور المجتمع وإزدهاره من خلال:

**أ- الثورة الثقافية:** بعد الآثار السلبية التي خلفها الإستعمار الفرنسي على شخصية المجتمع الجزائري، هدفت الثورة الثقافية إلى:

✓ "التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.

✓ الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.

✓ إكتساب الوعي الإجتماعي، والعمل الملائم في سبيل تحويل البنيات الإجتماعية البالية"<sup>(1)</sup>.

**ب- الثورة الزراعية:** ورثت الجزائر غداة إستقلالها مجتمعا زراعيًا محطما، قد أنهكته الأساليب الإستعمارية المجحفة والمستغلة لطاقاته، لذلك عملت الثورة الزراعية على "التحويل الجذري لمجتمع ريفي بقي طويلا حبيس أسس إجتماعية إقتصادية جائرة ومنحطة"<sup>(2)</sup>، وهي بذلك تستهدف:

✓ "تحويل العلاقات والصلات الإجتماعية ودعمها بجهاز يتضمن أساليب جديدة للتسيير وإحداث القرى الاشتراكية.

✓ تنظيم مصالح متصلة بالإنتاج وذلك بفضل سياسة للتسويق وأسعار تضمن حصيلة العمل لأجر لائق بها.

✓ تحديث مناهج الإنتاج وتقنياته، بفضل طرق جديدة للتسيير تعتمد على مساهمة حقيقية للعمل وعلى مكافحة التفتت"<sup>(3)</sup>.

**ج- الثورة الصناعية:** دأبت الدولة على إصلاح الوضع الإقتصادي المتردي الذي خلفه الإستعمار، سيما في شكله الزراعي، وبقايا مصانع مرتبطة أساسا بالمتربول إذ "بين تاريخ الإستعمار أن حصة المستعمرات من الإستثمار الدولي كانت ضعيفة جدا حتى بعد ظهور

1- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، ص، 84.

2- نفس المرجع ص، 97.

3- نفس المرجع ص، 97.

رأسمالية الإحتكارات"<sup>(1)</sup>، أي أن الإستعمار لم يستثمر في الجزائر من رساميله إلا الضرائب التي جباها أسلوب القهر من الأهالي، لذلك لم تجد الجزائر قاعدة صناعية تعتمد عليها في النهوض بالإقتصاد الوطني بعد الإستقلال وتفجير ثورة صناعية، لذا فقد كانت ترمي إلى "إحداث تغييرات عميقة في البنيات الإقتصادية للبلاد، لتنتقل من إقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على قطاع الخدمات والأنشطة الزراعية، إلى إقتصاد عصري تتداخل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع إقتصادي واحد، أو بين قطاعات إقتصادية متعددة، بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة منسجمة"<sup>(2)</sup>.

**جدول رقم 02: يوضح قيمة الإستثمارات خلال المخططين الرباعين الأول والثاني: الوحدة ملايين الدنانير.**

النسبة	الإستثمارات في المخطط الرباعي الثاني	النسبة	الإستثمارات في المخطط الرباعي الأول	القطاع
%40.63	19.500	%36	4.673	المحروقات
%12.00	5.865	%15	1.900	الحديد والصلب
%13.00	6.238	%11	1.175	الصناعات الكهربائية والميكانيكية
%03.18	1.625	%06	735	الطاقة الكهربائية
%03.29	1.100	%06	700	المناجم
%08.33	4.000	%04	512	الصناعات الكيماوية
%03.06	1.470	%03	470	صناعة الأغذية
%08.53	4.100	%08	940	تركيب الآلات
%02.96	1.420	%05	515	صناعة النسيج
%00.35	170	-	060	الصناعات الجلدية
%01.90	910	%01.0	140	الصناعات التقليدية
%03.46	1.660	-	-	الخشب والورق
%00.69	42	%05.0	580	صناعات أخرى
<b>%100</b>	<b>48.000</b>	<b>%100</b>	<b>12.400</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: عبد العزيز وطبان، الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830-1985) الجزائر، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل 1992-ص177.

<sup>1</sup>-عدي، الهواري، ترجمة جوزيف عيد الله، الإستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الإقتصادي، الإجماعي 1830-1960 (بيروت: دار الحداثة، ط1 1983) ص،184.

<sup>2</sup>- الميثاق الوطني، مرجع سابق، ص ص105-106.

**المخطط الرباعي الثاني (1974-1978):** مع توسيع الجزائر قاعدتها الصناعية التحويلية والبدء بصناعة الحديد والصلب، تزايد إهتمامها خلال المخطط الرباعي الثاني بإنجاز قاعدة إقتصادية متينة مبنية أساسا على الإستثمار في قطاع الصناعة، حيث بعد تأمين المناجم ثم المحروقات أعطت عائدات البترول والغاز دفعا قويا للإقتصاد الوطني، كما أن البرامج الإستثمارية التي وضعتها الدولة كانت "محلية وإقليمية وذات طابع لامركزي إعدادا وتسييرا تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية PCD إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزية PSD التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الإحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي وإستقرار السكان والنشاطات"<sup>(1)</sup>.

**المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** دشّن النظام السياسي الجديد في الجزائر سلسلة إجراءات إقتصادية وإدارية تنحو إلى التوجه الليبرالي والإنتفاح على الرأسمالية وإستحداث ولايات جديدة سنة 1984، وإستحدث التقسيم الإداري الجديد معه برامج تنمية للقضاء على مظاهر التخلف وترقية الحياة الإجتماعية.

**المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** مقارنة مع المخصصات المالية التي وضعتها الدولة خلال المخطط الخماسي الأول، فإن المخصصات التي عرفها المخطط الخماسي الثاني قد عرفت منحى تصاعديا لقطاعات الصناعة والفلاحة والتربية والتكوين، وذلك لعدة عوامل، منها الزيادة الديموغرافية للسكان وإرتفاع نسبة المتدرسين، وهي مؤشرات تدل على درجة إهتمام الدولة بالقاعدة المادية كبناء السكن والتهيئة العمرانية، وإستغلال الفضاءات لبناء المرافق الإقتصادية وإقامة المستثمرات الفلاحية، وقد شهدت المؤسسات العمومية إعادة هيكلة بوضع قوانين جديدة للتسيير وزيادة مستوى اللامركزي فيها.

<sup>1</sup> - شريفي، أحمد، تجربة التنمية في الجزائر مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة العدد 40 شتاء 2009، ص.03

جدول رقم 03 يوضح المبالغ المرصدة للإستثمارات خلال المخططين الخماسيين<sup>(1)</sup>

المخطط الخماسي الأول (1984-1980)		المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	
المبالغ المرصدة (بالمليار)	القطاعات الإقتصادية	المبالغ المرصدة (بالمليار)	القطاعات الإقتصادية
47.100	الفلاحة	79.000	الفلاحة
154.500	الصناعة	174.000	الصناعة
67.200	القاعدة المادية	217.800	القاعدة المادية
42.200	التربية والتكوين	45.000	التربية والتكوين
89.000	قطاعات أخرى	34.000	قطاعات أخرى
400.000	المجموع	550.000	المجموع
350.000	الإنجازات المالية	1099800	

المصدر: إتحاد الإجماعيين والإقتصاديين الجزائريين: نشرة خاصة بالذكرى الخامسة والعشرين للإستقلال، الجزائر 1987، ص 76.

**الإصلاحات الإقتصادية (1988-1992):** شرعت الدولة في إصلاحات إقتصادية عقب إنخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية وإرتفاع معدل التضخم، وكذا نسبة الواردات للمواد الغذائية التي عرفت ندرة كبيرة في الأسواق الوطنية، مما أدى إلى إرتفاع أسعارها، وقد دفعت تلك العوامل بالدولة إلى تبني إصلاحات إقتصادية أهمها إستقلالية المؤسسات، حيث نص قانون 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 على الإصلاح الجديد الذي "يتضمن جملة من الأسس تميزه عن باقي أنماط التنظيم السابقة وهي: من حيث التسيير الداخلي والتنظيم فإن الطابع التنظيمي يقوم على فكرتين هي:- المشاركة والتكيف والتعديل حسب متطلبات البيئة الخارجية، - خضوع المؤسسات لقواعد العمل التجاري وذلك بموجب خضوعها للقانون التجاري<sup>(2)</sup>، كما نصت تلك الإصلاحات الإقتصادية على التطهير المالي للمؤسسات المستقلة، سيما بعد خضوع الإقتصاد الوطني لشروط صندوق النقد الدولي، وقد

<sup>1</sup>- بوشلوش، مرجع سابق، ص 186.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 190.

أدت تلك السياسات الإقتصادية إلى غربلة المؤسسات العاجزة من حيث عدم قدرتها على الإنتاج وتسديد أجور عمالها، وهو ما سمح ببيعها وخصخصتها.

سمح نظام الخصخصة للدولة بالتخلص من عبء المؤسسات المفلسة والتي تشكل عقبة في إطار النمو الإقتصادي السليم، لذا كان التوجه في إطار الخصخصة وبيع تلك الشركات والمؤسسات لرجال الأعمال والعمال، عاملا مساعدا على تحقيق التوازن في القطاعات المنتجة والحد من نسبة التضخم وإطلاق مفاوضات الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية، مع عقد إتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

وقد شككت الأحداث التي عرفتها الجزائر في عقد التسعينات إثر إنتشار عنف الجماعات الإرهابية تحديات كبيرة للدولة في مجال التنمية، حيث لجأت تلك الجماعات المسلحة إلى تخريب المنشآت القاعدية وحرقتها وتدمير المرافق العمومية وتفجير المؤسسات الإقتصادية أي تدمير البنية التحتية للدولة، ما أدى إلى حدوث خسائر إقتصادية بملايير الدولارات، ومع تحسن سعر البترول في السوق العالمية، سطرت الدولة مشاريع إقتصادية جديدة تهدف إلى رفع وتيرة التنمية في ظل إقتصاد السوق، ومعالجة الظواهر الإجتماعية والإقتصادية التي خلفتها العشرية السوداء، والتي تعرض فيها الريف الجزائري بالخصوص إلى تدمير البنية التحتية فيه بفعل هجمات الجماعات الإرهابية، الشيء الذي أفرز ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، التي عرفت إكتظاظا سكانيا متسارعا وتدهورا لمحيطها البيئي وإطارها العمراني لإنتشار الأحياء القصديرية والبنائيات الفوضوية.

### الإصلاحات الإقتصادية التكميلية

**1- برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004):** شهد الإقتصاد الوطني حالة من الإفلاس بسبب تدهور أسعار البترول منذ 1986، ومع إعادة إرتفاعها أواخر عقد التسعينات، عرفت الجزائر إرتفاعا في مداخيلها وإحتياط الصرف، الشيء الذي أدى إلى تبنيها برنامجا إقتصاديا جديدا سمي "بالإنعاش الإقتصادي" وبغلاف مالي قدره 525 مليار دج منها 114 مليار دج للتنمية المحلية.

2- برنامج دعم النمو (2005-2009): إستكمالا لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، خصصت الدولة مبلغا إستثماريا لتحسين البنية التحتية وإطلاق مشاريع إقتصادية عملاقة كالطريق السيار شرق-غرب وبناء المطارات والمدن بمبلغ قدر بـ 9000 مليار دج خصص منها 1908.5 مليار دج للبرامج المحلية.

3- البرنامج الخماسي (2010-2014): خصصت الدولة في هذا المخطط 150 مليار دولار للنهوض بالإقتصاد الوطني والرقي به توازيا مع إقتصاديات البلدان المتطورة، بتنفيذ مشاريع تنموية رائدة والتركيز على إقتصاد المعرفة والطاقات المتجددة (كمشروع ديزرتيك المموم لأوروبا بالطاقة الكهربائية)، بناء المدارس والجامعات ومراكز التكوين وخطوط السكة الحديدية والترامواي وتقديم الإعانات للبناء الريفي...إلخ.

## 2- الإنعكاس الإقتصادي للتنمية

ورثت الجزائر غداة إستقلالها مؤسسات إقتصادية مرتبطة أساسا بخدمة الإحتلال والرأسمالية الغربية، ولم تكن تلك المؤسسات في خدمة البلاد المستعمرة لمدة 132 سنة، حيث لم تسمح إدارة الإحتلال بإنشاء صناعات ثقيلة تؤهل الجزائر لأن تكون قطبا صناعيا رأسماليا، ومنه اليد العاملة الوطنية حتى تكون في مستوى اليد العاملة الأوروبية بما تملكه من معارف لإدارة المصانع، حيث حالت بذلك السياسة الفرنسية من التطور الإقتصادي للجزائر، لذلك كانت الإجراءات الإقتصادية المتبعة في مخططات الدولة عقب الإستقلال بناء إستراتيجية وطنية للنهوض بقطاع الصناعة كمحرك وكمستثمر للثروات الوطنية، وكباعث للتنمية الشاملة في البلاد.

ساهمت بذلك "عملية التصنيع السريع والمكثف في إحداث تحولات عميقة في بنية المجتمع الجزائري"<sup>(1)</sup>، نتجت عنها تغيرات على مستوى الأسرة ونسق القيم لديها، كما أن ظهور الطبقة العمالية ساهم في إحداث إصلاحات إقتصادية كبيرة نتيجة الإضرابات التي قام بها العمال للرفع من الأجور وتحسين ظروف العمل...، فقد ساهم بذلك نضال العمال على التأثير في وضع السياسات الإقتصادية والإجتماعية، "فالعديد من برامج الدولة

<sup>1</sup> - شريفي، مرجع سابق، ص، 03.

ومشاريعها موجه سواء ضمناً أو صراحة إما نحو إحتواء نشاط هذه الطبقة ومراقبته أو نحو تلبية بعض مطالبها"<sup>(1)</sup>.

كان تركيز الدولة في إستراتيجيتها على الصناعة كمحرك للتنمية الشاملة في البلاد على حساب قطاعات أخرى، قد رهن مشروع التنمية، فبرحيل الرئيس هواري بومدين في 1978/12/28 والذي يعد الأب الروحي للمشاريع الإقتصادية الكبرى في الوطن، زالت معه سياسات التنمية الواعدة، وشهدت الجزائر في عقد الثمانينات إصلاحات ومراجعات إقتصادية عديدة كحل المؤسسات الكبرى وتفتيتها إلى وحدات إنتاجية صغيرة، وإنتهاج سياسة الإستهلاك بدل الإنتاج، ما أدى إلى ضياع النموذج الإقتصادي الجزائري، وفشلت معه مشاريع التنمية بهبوط سعر برميل البترول إلى 06 دولارات سنة 1986، ناهيك عن الزيادة الديمغرافية في عدد السكان وإزدياد حاجتهم للسكن والعمل، وهي معطيات ستنتج عنها أزمة إقتصادية عنيفة أربكت المجتمع الجزائري وخلخت أطره الإجتماعية، حيث لجأت عديد الفئات إلى السوق السوداء، والتي راجت معها سلع الترابندو أواخر عقد الثمانينات، وتحول بذلك الإقتصاد الوطني من إقتصاد منتج ذو أهداف تنموية شاملة إلى إقتصاد مستهلك، "تفشيت فيه مظاهر التضخم والإفلاس وإنعدمت فيه روح التنافسية، ومع بداية الأزمة الأمنية سنة 1992 إزدادت التبعية الإقتصادية بنسبة مرتفعة إثر تعرض عديد المؤسسات الإقتصادية الكبرى إلى التدمير والحرق على يد الجماعات المسلحة، مما نتجت آثاراً وخيمة تجلت مظاهرها في:

- ✓ تراجع وتيرة النمو الإقتصادي، حيث بلغ معدل النمو (-0.2%) خلال فترة 1995/1994 ووصل التضخم إلى 29%.
- ✓ تم تخفيض العملة الوطنية بـ 40.17% وبذلك فقدت من قيمتها أكثر من 60% وقد رافق ذلك زيادة كبيرة في إرتفاع الأسعار.
- ✓ تم إفلاس العديد من المؤسسات العمومية على الرغم من الدعم التي كانت تتلقاه من الدولة.

<sup>1</sup> - بوشلوش، مرجع سابق، ص، 186.

✓ تم تسريح عدد كبير من العمال، حيث بلغ عددهم حوالي 260 ألف عامل خلال سنة 95.

✓ إرتفع معدل البطالة بوتيرة سريعة جدا بحيث بلغت 1.5 مليون فرد خلال سنة 1994، وإرتفعت النسبة من 15% سنة 1984 إلى 17% سنة 1985 لتصل إلى 22% سنة 1988 وإنتقلت النسبة إلى 24.4% سنة 1994 ثم وصلت إلى 29% سنة 1997 ويوجد من ضمن هؤلاء البطالين حوالي 83% من فئات الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة<sup>(1)</sup>.

دفعت تلك الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1986، والمراجعة الهيكلية للإقتصاد الوطني منذ بداية الثمانينات وعقد التسعينات، إلى إرتفاع مؤشر المديونية الخارجية نتيجة إفلاس المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على الإنتاج، وإنعدام تأهيلها لمواكبة التطورات على المستوى العالمي، ما دفع بالجزائر للجوء إلى "صندوق النقد الدولي" والذي كانت شروطه المالية لإنقاذ الوضع الإقتصادي الوطني قاسية على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي.

**جدول رقم 04 يبين تطور الديون الخارجية الجزائرية (1986-1995) بالوحدة: مليار دولار**

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
المديونية	21.1	24.6	24.7	26.01	26.17	27	26.1	26.4	29.5	32.5

المصدر: البنك العالمي التقرير المالي الشامل لعام 1995.

### 3- الإنعكاس الإجتماعي للتنمية

أدت المخططات الإقتصادية المتعاقبة للدولة والتي ركزت في عقد السبعينات على الصناعات الثقيلة، وفي عقد الثمانينات على إعادة هيكلة المؤسسات، إلى نتائج وإنعكاسات عكسية على التنمية، برزت آثارها بشكل جلي في عقد التسعينات وبداية الألفية، وقد عبرت تلك الإنعكاسات عن فشل مخططات الدولة الإقتصادية للنهوض بالبلاد وتحقيق التقدم والتطور في المجتمع، مما زاد الوضع الإجتماعي تعقيدا مع إشتداد الأزمة الأمنية بداية

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص، 190.

التسعينات وتخريب المؤسسات الإنتاجية الوطنية على يد الجماعات الإرهابية، وقد تجلت آثار تلك الإنعكاسات فيما يلي:

✓ النزوح الريفي للمدن، ما أدى إلى خلق نسيج عمراني جديد غير متجانس من حيث القيم والعادات مع المدينة، الشيء الذي أدى إلى تشويه الصورة الحضرية للمدن بتفشي الآفات الاجتماعية كالجريمة والتسول التي نمت بشكل مطرد مع ظهور أحزمة عمرانية ريفية قوامها البيوت القصديرية على أطراف المدن، نتيجة إفراغ الريف من ساكنيه، وهو ما انعكس سلبا على مخططات التنمية غير المتوازنة بين الريف والمدينة.

أثر ذلك النزوح على تنمية الريف الذي شكل فيما سبق خزاناً للثورة التحريرية المجيدة، وملاذا لعامة الجزائريين قبل الإستقلال، وحاضناً للهوية الوطنية، وخزاناً للطاقات النضالية، ومكتنزا للشخصية الجزائرية بعاداتها وتقاليدها، لذلك، شكل النزوح الريفي نحو المدن صدمة ثقافية لعدد الأفراد (القرويين) الذين لم يستوعبوا قيم المدينة المنفتحة على النموذج الأوروبي الرأسمالي في عديد تفاصيل وقيم الحياة اليومية، في المظهر واللباس والأكل...، وهو ما شكل هوة كبيرة بعدئذ على مستوى الأسرة، بين الأب (الريفي) والإبن (المديني).

تجلت آثار ذلك النزوح الريفي نحو المدن في طلب فرص الشغل في المصانع والمؤسسات والبلديات...، وأمام إنعدام مستوى التأهيل للعمل لدى المقترحين الجدد، شكل ذلك نوعاً من الضغط على الدولة، وأوجد صعوبات عملية في تلبية حاجات آلاف الأسر النازحة ومثلها طلبات العمل، مما أدى إلى بطء في تنفيذ مخططات التنمية وفشل أخرى، لعدم ملاءمة نصوصها مع إحتياجات الواقع الاجتماعي للبلديات والمدن المكتظة بفعل "الهجرات الداخلية".

✓ رغم مجانية التعليم للتلاميذ في الجزائر، إلا أن ضعف التنمية وفشل مخططاتها أدى إلى إنتشار ظاهرة الفقر لدى الأسر، نتج عنه ضعف الدخل الفردي وعدم قدرة الأولياء على تدريس الأبناء، الذين اضطرتهم ظروف أبنائهم الاجتماعية والإقتصادية القاهرة إلى ترك مقاعد الدراسة واللجوء إلى التسرب، والجنوح نحو الآفات الاجتماعية المنحرفة، "إذ يشير في هذا السياق تقرير رسمي صادر عن وزارة التربية الوطنية بتاريخ 2000/05/15 أن

أكثر من نصف مليون تلميذ غادروا مقاعد الدراسة خلال الموسم الدراسي 1998/1999<sup>(1)</sup>.

✓ أدى تسرب التلاميذ نتيجة الظروف الإجتماعية، الإقتصادية الصعبة للأسر الجزائرية إلى ظهور عمالة الأطفال لإعالة عائلاتهم مع إشتداد الأزمة الإقتصادية بداية عقد التسعينات وإزدياد تدني مستوى المعيشة بفعل ضعف وتيرة التنمية لغياب مخصصات مالية كافية، وفشل أخرى لعدم القدرة على إدارة عملياتها على المستوى الوطني، في هذا السياق "أكدت دراسة قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط حول عمالة الأطفال في الجزائر على وجود نسبة كبيرة من الأطفال الذين يعملون، وتوصلت إلى تحديد نسبة الأعمار فكانت نسبة 38% للأطفال الذي تتراوح أعمارهم ما بين (17-18) سنة، ثم تليها نسبة الأطفال الذي تتراوح أعمارهم ما بين (10-14) سنة، في حين تحتل نسبة الأطفال الذي تقل أعمارهم عن 11 سنة المرتبة الأخيرة بـ 3.2%"<sup>(2)</sup>.

✓ إنخفاض نسبة المتابعة الصحية للسكان، فأمام التزايد الديمغرافي للجزائريين، ورغم مجانية العلاج إلى أنه مع إشتداد الأزمة الإقتصادية تقلصت نسبة العلاج المجاني وإقتصارها على فئات معينة، كما برزت ظاهرة سوء التغذية والآثار النفسية للعمليات الإرهابية ضد الشعب، وهو ما أحدث صدمات نفسية وأمراض مزمنة كالسكري ومرض القلب والسرطان والأمراض العصبية وإرتفاع الضغط والإنتحار وتفشي الجريمة، مما دفع بالدولة في العقد الأول للألفية الثالثة، وبعد تعافي الإقتصاد الوطني، إلى تخصيص مبالغ مالية هامة لبناء مستشفيات ومراكز صحية جديدة، والإستثمار في مجمع صيدال لصنع الدواء ومنح بطاقة "الشفاء" للعلاج المجاني والتكفل بالمرضى نوي الأمراض المزمنة والنفسية.

✓ إزدياد نسبة الفقراء وتدني مستوى المعيشة وإنهيار قيم التكافل الإجتماعي لإشتداد الأزمة الإقتصادية وغياب برامج تنموية واعدة، مما أدى إلى إرتفاع نسبة الإنتحار لأرباب الأسر والشباب، وبروز ظاهرة "الحرقاة" أو الهجرة غير الشرعية لمختلف فئات المجتمع (سيما الشباب) نحو أوروبا على قوارب الموت.

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص، 372.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 373 أو أنظر جريدة الخبر 20 مارس 2000.

✓ أدى فشل البرامج التنموية على المستوى الإجماعي إلى إرتفاع نسبة الطلب على السكن خاصة بالمدن، فأمام تضاعف عدد السكان غداة الإستقلال أربع مرات (حوالي 8 ملايين نسمة 1962)، لم تستطع المدن الجزائرية إستيعاب القدرة السكانية الهائلة والمتزايدة، ولعدم قدرة الدولة على تنفيذ إنجازاتها لغياب العقار وتمويل المشاريع أحيانا، فقد شهدت عديد المدن إحتلالات للسكنات الشاغرة وإعتصامات ومشادات عند توزيع قوائم السكن، وهي مشاهد تعبر عن السخط الإجماعي الكبير والحرمان الذي تعيشه العائلة الجزائرية، ما أدى إلى نشوء مدن الصفيح كأزمة عمرانية جديدة حول العاصمة وبقية المدن الكبرى.

✓ تفاقم ظاهرة البطالة خاصة عند الشباب والمسرحين من العمل في المصانع والمؤسسات الإقتصادية مما إنعكس سلبا على الدخل الفردي للأسرة، الشيء الذي ترتب عنه آثار إجتماعية سيئة، كاللجوء للسرقة والتسول وإستهلاك المخدرات والمتاجرة فيها، والإنضمام للشبكات الإجرامية والإرهابية لتحصيل أرباح مالية بطرق سريعة، والإستثمار في عمليات تبييض أموال تلك الجماعات في نشاطات تجارية مشبوهة.

✓ إنتشار ظاهرة العنف لحصول إهتزازات في بنية المجتمع الجزائري وقيمه، ما غذى الإنتشار الواسع للآفات المرضية المتبينة للعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف الآنية، في ظل فشل برامج التنمية وتعطل أخرى بمناطق الوطن، فالعنف بين أفراد المجتمع (كالسطو المسلح والمشاجرات بالأسلحة البيضاء والسرقة الموصوفة بإستعمال السلاح ناهيك عن العنف اللفظي)، قد وجد روافد خصبة في ذلك الفشل، وإنتقل ذلك العنف حتى إلى المظاهرات والإحتجاجات (تخريب وتكسير، حرق مقرات...) وهو ما يعبر عن أزمة عميقة في بنية المجتمع الجزائري ويدعو إلى طرح أسئلة حول التنمية وفشل برامجها وأثرها على الأفراد والجماعات بإنتهاج العنف كوسيلة للتعبير عن التذمر والسخط؟ أو هل العنف هو نتيجة لممارسات إجتماعية معبرة عن الحرمان من قيم العدالة الإجتماعية والتي تعد التنمية إحدى ركائزها وحلولها؟

✓ عبر فشل التنمية عن أزمة حقيقية في المجتمع نتيجة "الإختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره، بما هو مجموعة علاقات ذات طابع

مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالإتفاق النسبي للأفراد والجماعات، ويتجلى ذلك الإختلال القيمي بحدّة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، وفي الوقت ذاته معيارا لتقديم تلك النماذج والأنماط الفعلية، مقابل نموذج قيمي مثالي، وصولا إلى توزيع الجزاءات المستحقة في كل حالة وضع. وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في تدهور قيمة العمل والأداء والفعالية والكفاءة... إلخ. وهي عناصر قيمة أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الإستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية، ذلك أن ضخامة هذه الموارد وتنوعها (حجم السكان، شبائية المجتمع، إتساع الرقعة الجغرافية والموقع الإستراتيجي والموارد الطبيعية) تصبح نقمة بدلا من أن تكون نعمة إذا لم تستغل بطريقة مثلى<sup>(1)</sup>، لذلك وأمام غياب نسق قيمي فشلت كذلك المؤسسات الإجتماعية في القيام بدورها كالأسرة، المدرسة، المسجد....

✓ يتجلى البعد الإجتماعي لفشل برامج التنمية في التفاوت بين الفئات الإجتماعية ويقوم ذلك البعد على "مجموعة عناصر تعتبر موضوع إحتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمع (الطبقة العاملة والطبقة الوسطى) ذلك أنه إرتبط بالشكل السريع لثروات ضخمة وبطرق مشبوهة وغير مشبوهة"<sup>(2)</sup>.

#### 4- الإنعكاس الثقافي للتنمية

كان من نتائج الحقبة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر تدمير مقومات الثقافة الوطنية ومسح مقوماتها، وتحطيم بنى المجتمع الجزائري المؤهلة لتأسيس نموذج مقاوم لثقافة الإحتلال، نتج عن ذلك آثارا سلبية ورثتها الدولة الوطنية غداة إستقلالها، لذلك فإن "إحياء الهوية الجماعية والثقافية وتعبئتها وإعادة تنشيط وتوحيد عناصرها وبقاياها وتحديث مقومات الشخصية الوطنية، إرتبط ويرتبط في جل لحظاته ببناء الكيان السياسي للأمة ومؤسسته وفق منظومات ونظم وإستراتيجيات مناهضة للممارسات والإيديولوجيا الكولونيالية التي تعاونت وتضافرت تطبيقاتها ورؤاها على تدمير بناه وإنكار وجوده"<sup>(3)</sup>.

1- عنصر، العياشي، سوسولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999) ص، 227.

2- نفس المرجع، ص229.

3- بلحسن، المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر، مرجع سابق، ص، 459.

وقد إنعكس إهتمام الدولة ببعث الثقافة الوطنية وبناء دعائم الهوية في الأمة منذ إستقلالها، حيث أكد الميثاق الوطني على "تعميم دور الثقافة في جميع أنحاء البلاد، مع القيام بالأعمال اللازمة لتجديد ثقافتنا الوطنية"<sup>(1)</sup>، وتجلّى ذلك الإهتمام في نشر التعليم وإستعمال اللغة الوطنية وتشجيع الحركة الثقافية الفنية (السينما، المسرح، الإعلام)، وأمام تنامي دور الدولة في توجيه عناصر الثقافة الوطنية، برزت خلافات حادة بين نخب الفرנקوفينيين والعروبيين، كما ظهرت النزعة الثقافية البربرية، وهي عوامل رهنت مشروع التنمية في هذا القطاع وكانت له إنعكاسات سلبية تجلت فيما يلي:

✓ بروز التوترات والتناقضات الفكرية الموروثة عن الحقبة الكولونيالية وتعارضها مع إتجاه الدولة في بناء نموذج ثقافي لأجيال بعد الإستقلال، بما يتماشى مع فلسفة النظام السياسي، فالنخب المفرنسة قد عارضت بشكل عام تطبيق بعض أحكام الشريعة في القانون الجزائري وإستعمال اللغة العربية كلغة وطنية، أما النخبة التي تكونت على يد الحركة الإصلاحية الوطنية (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، فقد عارضت هي الأخرى تطبيق النظام الإشتراكي في الجزائر معتبرة ذلك مساسا بالموروث الحضاري للمجتمع الجزائري، وقد أصدر الشيخ عبد اللطيف سلطاني فتوى تحرم الصلاة في الأرض التي أمتها الثورة الزراعية، الشيء الذي أدى إلى حدوث مواجهات فكرية وثقافية أثرت على سير مشاريع التنمية في هذا القطاع.

✓ أدت مخاضات تلك التوترات بين النخب إلى بروز مجابهات ثقافية في ساحات الجامعات وميادين الفكر خاصة بين اليساريين والإسلاميين، ما فتح النقاش بين معارض سياسات الدولة ومؤيد لها، سيما بعد تبني الأخيرة سلسلة ملتقيات الفكر الإسلامي الدولي وإصدار مجلة "الأصالة" كناطقة بإسم عملية "التثقيف الدولي".

✓ "إن ظهور قوى إجتماعية وفكرية جديدة، كالمجموعات الإسلامية المنفصلة عن الدين والمؤسسة الرسمية الموظفة وتشكل مجموعات مثقفة خارج المركز السياسي الوطني كمجموعات الثقافة الجهوية، وتعاضم أجيال المتعلمين والمتقنين المعريين، وبروز تكاليف التحديث الفوقي والتأطير السياسي المعمم والمكثف ودولنة الحياة الإجتماعية، هذه جميعها

<sup>1</sup> - جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، ص، 241.

تعكس تمللمات وديناميات ثقافية وإستقطابات فكرية وإيديولوجية بديلة للدولة، وخارج مجال سلطتها"<sup>(1)</sup>.

✓ سمح ذلك التملل ب بروز مطلب التعددية الثقافية واللغوية (الحركة الثقافية البربرية و ربيع 1980) وهو ما شكل تحديا للدولة ومشروعها الثقافي التنموي بمناطق البلاد، إذ أن بروز أجيال رافضة لعملية التثقيف الدولي و متمسكة بثقافتها المحلية، نتج عنه فشل برامج التنمية الثقافية خصوصا، وغذى في حالات "العنف" ضد رموز الدولة الوطنية وإتخاذ نماذج ورموز ثقافية جديدة.

✓ دفع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الهش إلى بروز مطالب احتجاجية في 1988/10/05، وهو ما غذى الشعور بالإحباط لدى عديد الفئات حول فشل برامج التنمية، وقد اتسمت تلك المطالب بدرجة من العنف، وساهم في ذلك تغلغل أفكار مرتبطة برفض المشاريع الإصلاحية للدولة، ولم يبرز في تلك الانتفاضة دور النخبة المثقفة بشكل يؤدي إلى التهدئة، بل "أقدمت بعض الفئات المثقفة التقليدية على ممارسات لم تتسم بالحكمة، حينما شاركت، من دون وعي، في توظيف الغضب الشعبي واستثماره للترويج لفهم هائج للدين، فساهمت في ترسيخ العنف وتبريره"<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثاني : سوسيولوجية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية

إرتبط ظهور الحركات الاجتماعية بالتغيرات التي طرأت على العملية السياسية في عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين، حيث ظهرت العديد منها متجاوزة البنى السياسية التقليدية سيما المنهكة بعد الحرب العالمية الثانية، والعاجزة عن الاستجابة لرغبات العديد من الفئات، ما دفع بها إلى الانضمام للحركات الجديدة كتعبير عن ذلك العجز.

فالحركات الاجتماعية تنشأ عادة في مناخ أزمة، لذلك فإنها غالبا ما تأخذ طابعا احتجاجيا ضد الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، وفي الجزائر، ظهرت هذه الحركات كتعبير اجتماعي إحتجاجي عن أوضاع يعيشها المجتمع، ازدادت فيها حدة

<sup>1</sup>- بلحسن، مرجع سابق، ص.475

<sup>2</sup>- زمام، نورالدين، حول سوسيولوجية المثقف الجزائري/ مجلة اضافات، العدد الأول شتاء 2008، ص.129.

المطالب مع تنوعها واختلاف أهدافها، وإن كانت تحمل بعض السمات الموافقة لسمات الحركات الاجتماعية العالمية لتشابه الفعل الإنساني كثيرا، لذلك فإن معرفة أهم خصائص الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بالجزائر ضرورة يقتضيها البحث قبل معرفة أنواعها.

### 1- خصائص الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر: تتسم بعدة خصائص منها:

✓ أنها تتموضع "أساسا في المدينة كفضاء اجتماعي، سياسي، بحيث أهمل الريف والقوى الاجتماعية الشعبية خصوصا الموجودة فيه"<sup>(1)</sup>، والمدينة في الجزائر ارتبطت تاريخيا بالحقبة الكولونيالية كفضاء للحركة الوطنية، من خلال ممارسة النضال السياسي والنقابي، بتعبئة الجماهير ضد الاستعمار الفرنسي، الشيء الذي رسخ الممارسة النضالية حتى بعد فترة الاستقلال، ذلك أن المدينة كفضاء اجتماعي عمراني تتوافر به إمكانات الاهتمام بالسياسي واستقطاب الشباب لاسيما العاطلين عن العمل، لذلك شكلت ساحاتها العمومية ومسارحها وقاعات السينما بها، أماكن لعقد المنتديات والاعتصامات والتظاهر والسير في المسيرات...، وتطور بها الصراع الاجتماعي من جيل لآخر، كما حظيت باهتمام الإعلام سواء الصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية.

درجت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية على اتخاذ المدينة كمنطلق لتنفيذ برامجها، ذلك أن الإدراك السوسيولوجي لمعنى الحركة والاحتجاج في المدينة -كفضاء تتداول به مستويات فكرية وتعليمية عليا- أقوى من الريف المهمش المرتبط في المخيال الجزائري بالبداءة و"الدوار"، وهو ما دعم صفوف الحركات الاجتماعية الاحتجاجية على الدوام، بروافد من الجماهير النازحة من عالم الريف المقفر وكذا هجرة جماعية لأبنائه الذين شكلوا وعاء انتخابيا مهما بالمدينة، زيادة على تمكن أولئك النازحين من الدخول في عملية التثقيف المدني بمراحل مختلفة.

✓ تتميز الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر فضلا عن أنها حركات مطلبية، بعدم وضوح برامجها النضالية، فهي لا تمارس الاحتجاج كقوة اقتراح بل من أجل مخاطبة السلطات بعنف رمزي سواء في خطاباتها أو شعاراتها أو ممارساتها لتحصيل مطالبها.

1- جابي، عبد الناصر، والكنز، علي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في الرياشي، سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999) ص، 262.

✓ لا تساهم الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في بناء المدن كفضاءات للعلم والعمران البشري والتحضر، بل تساهم بنضالاتها العنيفة في تخريب المؤسسات المدنية الثقافية الاجتماعية، السياسية...، في إطار صراعها مع الدولة للاستحواذ على تلك الفضاءات وإبراز قدرتها على إدارة أجزاء من المدينة، الشيء الذي يدفع أجيالا من الشباب إلى انتهاج العنف في حركيتهم العنفوانية وتخریب تلك المؤسسات التي نشأوا فيها.

✓ من خصائص تلك الحركات في الجزائر، أنها تنتهج العنف لعرض مطالبها، مما يدل على ضعف خطابها السياسي، وعدم ملاءمة برنامجهما مع الواقع الاجتماعي وتعارضه مع القيم التي تبناها المجتمع الكلي، إن ذلك يدل على أن تلك الحركات لا تملك بدائل لمواجهة برامج أخرى قد تحمل أفكارا تدافع عن قيم المجتمع الأصلية، ذلك أن ضعف خطاب المجتمع المدني (أحزاب، جمعيات، نوادي...) وعدم تأطيره الجيد للشباب واستقطابه لممارسة مطالبه بطريقة حضارية سلمية، يدل على عجز فعاليات المجتمع المدني ككل في تحمل مسؤولياتها أمام حركات اجتماعية احتجاجية العديد منها عنيفة، كما يدل على ضعف أفكارها وعدم قدرتها على إقناع الآخر.

✓ تتميز كذلك تلك الحركات في الجزائر بغياب قيادة مؤثرة ومؤطرة للعمل الاحتجاجي، كما أن غياب شخصية كاريزماتية جعل من تلك الحركات ذات طابع غوغائي ولا تملك التأثير الحقيقي والفعال في المجتمع، وقد ظهر ذلك جليا في نوعية الشعارات السياسية الاجتماعية المرفوعة خلال المظاهرات.

## 2- أنواع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية

تنقسم الحركات الاجتماعية الاحتجاجية إلى نوعين: **حركات ذات طابع سياسي** (تهتم بالإصلاح السياسي)، و**حركات ذات طابع مطلبی** (تهتم بقضايا معيشية مثل الأجور والأسعار وغيرها). تشترك هذه الحركات في العمل خارج الأطر الحزبية والنقابات، واللجوء إلى الاحتجاج المباشر مثل المظاهرات والاعتصامات والإضرابات بدلا من العمل السياسي المنظم أو الاتصال بالسلطات المعنية للحصول على تصريح مسبق للتظاهر، وقد استطاعت هذه الحركات أن تجذب جيلا جديدا من الشباب والاتفاق على عدد محدود من المطالب، تمهيدا لذلك فقد قدم لبسكي مفهوم النشاط الاحتجاجي (Protest activity)

"باعتباره أداة للتغيرات التي تجعل الأنظمة السياسية أكثر إنفتاحا وتقبلا لمطالب وضغوط جماعات محددة"<sup>(1)</sup>، ونستطيع أن نميز في الجزائر عدة أنواع من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي طبعت بنشاطها الحياة الاجتماعية السياسية الاقتصادية الثقافية وحتى الدينية لملايين الجزائريين لعقود، وأثرت في صراع المجتمع مع الدولة، أهمها:

## 2-1- الحركة الاجتماعية العمالية

لفهم سوسيولوجية الحركة الاجتماعية العمالية، لابد من تتبع المسار التاريخي الاجتماعي لتكون الطبقة العاملة في بلادنا، فبعد احتلال الجزائر سنة 1830 من قبل الاستعمار الفرنسي ومجيء المعمرين الأوروبيين ومصادرتهم الأراضي الزراعية للسكان وتحويلها حسب حاجة الاقتصاد الكولونيالي، اضطر الأهالي للعمل لدى الكولون كفلاحين وعمال أجراء دون المساواة مع نظرائهم الأوروبيين، الشيء الذي لاحظته كارل ماركس عند زيارته الجزائر سنة 1849، وتحدث في مقالاته آنذاك عن الحالة المزرية التي يعاني منها العمال الجزائريون ( أجره زهيدة، ظروف عمل قاسية، حقوق مهضومة) ومع إحتلال المزيد من الأراضي الجزائرية من قبل القوات الفرنسية، سلمت السلطات الاستعمارية تلك الأراضي لمعمرين جدد الذين ازدادت أعدادهم لاسيما بعد الحرب الفرنسية الألمانية سنة 1871، لذلك فقد شنت حرب شعواء على القبائل الجزائرية في تلك السنة وانتزعت أراضيهم بالقوة، ودفعها كتعويض لسكان الألزاس واللورين الذين فقدوا أراضيهم في تلك الحرب.

كانت نتيجة تلك السياسات الفرنسية تدمير بنية المجتمع وتهجير السكان من أراضيهم، مما أفقدهم مورد رزقهم وهدد وجودهم الاجتماعي، كما دفعت تلك الظروف العديد من الجزائريين إلى الهجرة لفرنسا بحثا عن فرصة عمل في المناجم والمصانع وورشات البناء...، رغم أنه لم تكن لديهم مؤهلات تكوينية تسهل لهم الانضمام إلى ورشات الاقتصاد الرأسمالي الغربي، لذلك فقد هلكت أعداد كبيرة منهم نتيجة الظروف الصعبة للعمل في تلك الورشات دون أدنى حقوق.

<sup>1</sup> - المهري، محمود صلاح عبد الحفيظ، الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 29 شتاء 2011، ص.161

مع مطلع القرن العشرين، ولاحثكاك العمال المهاجرين بنظرائهم الفرنسيين وتأثرهم بالتيارات الفكرية السائدة آنذاك لاسيما الماركسية ومع نجاح الثورة البلشفية، استغل الجزائريون تلك الظروف لتجميع الجهد العمالي ضمن نقابة تدافع عن حقوقهم، وبالتعاون مع العمال التونسيين والمغاربة، تشكل "نجم شمال إفريقيا" سنة 1927 بقيادة مصالي الحاج كتنظيم نقابي للأقطار الثلاثة، والذي دافع عن ظروف العمال وحقوقهم مستغلا علاقته النضالية التي جمعتها مع الحزب الشيوعي الفرنسي والنقابات العمالية المنبثقة عنه.

لم ترق وضعية العمال الجزائريين بالمهجر خاصة بعد حل "نجم شمال إفريقيا" سنة 1929 من طرف فرنسا، لكنها بقيت أفضل حالا من العمال بالجزائر، على مستوى التنظيم والحقوق، وحتى مطلع الخمسينات، بقي عالم الشغل للجزائريين منحصرا في الزراعة (زراعة الكروم) لدى المعمرين وبعض الأعمال الصناعية والخدماتية المرتبطة بخدمة الإدارة الاستعمارية والكولون، كما عملت تلك الإدارة على إتباع سياسة عنصرية تجاه الطلبة الجزائريين، بتوجيههم أثناء دراستهم للتخصصات العلمية والتكوينية المهنية التي سوف يزاول فيها المتخرج عمله، وهي مرتبطة أساسا بخدمة إدارة الاحتلال، كتخصصات الكهرباء، البناء، النسيج، مهن يدوية، والتي لم تشكل قاعدة لطبقة عمالية حقيقية في الجزائر.

"كان العمال الجزائريون إلى غاية 1956 ينخرطون في النقابات الفرنسية ولاسيما CGT، ولكن الوضع سيتغير بإنشاء منظمين نقابيين إحداهما خصم للأخرى ومتناقضتين فيما بينهما، الأولى قريبة من الحركة الوطنية الجزائرية MNA وهي USTA والثانية قريبة من جبهة التحرير الوطني وهي الاتحاد العالم للعمال الجزائريين (UGTA)"<sup>(1)</sup> هذا الأخير الذي تأسس بعد اندلاع الثورة التحريرية في 24 فيفري 1956، لدعم الجهد النضالي للحركة التحريرية، وهو الجهد الذي تأسس من العمال الجزائريين الذين انضموا تحت راية جبهة التحرير الوطني لتحرير البلاد وطرد المحتل، حيث لبوا نداء الجبهة ونظموا

1 - شرفي، عاشور، ترجمة عالم، مختار، قاموس الثورة الجزائرية ( 1954 - 1962 ) ( الجزائر: دار القصبه للنشر، 2007)ص، 362.

إضرابات أهمها إضراب الثمانية أيام 28 جانفي 1957 حتى 04 فيفري 1957 وكذا يوم 17 أكتوبر 1961 بباريس.

شكلت تلك الممارسات النضالية ملامح للحركة العمالية، وبعد الاستقلال، شكل العمال الخلايا الأولى للنهوض بالاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الشاملة، ذلك أن " الحركة العمالية بعد مشاركتها في الكفاح من أجل التحرير، تحولت بعد الاستقلال خلال عقد إلى عقدين "المنظمة جماهيرية"<sup>(1)</sup> تساهم في الجهد التعبوي الذي يقوم به حزب جبهة التحرير الوطني لإدارة شؤون البلاد وإنجاح المخططات التنموية، ورغم ضعف القطاع الخاص وتنامي القطاع العام، لانتهاج الدولة النظام الاشتراكي، إلا أن ذلك لم يمنع من "ظهور النضالات العمالية، إذ لجأ العمال إلى العواض والتجمعات أولا، ثم إلى الإضراب الذي أصبح ممارسة مألوفة أثناء السبعينات"<sup>(2)</sup>.

---

<sup>1</sup> -Boutefnouchet, Mostefa, société et modernité, les principes du changement social (Alger, office de publication universitaire, 2004)p, 253.

<sup>2</sup> - الهرماسي، محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، 1999) ص،7.

جدول رقم (05) "يبين لنا تقسيم الإضرابات الكمي والنسبي حسب القطاع القانوني"<sup>(1)</sup>

السنة	التصور الإجمالي السنوي للإضرابات	%	حصة القطاع العام	%	حصة القطاع الخاص	%
1969	72 إضراب	99.99	04 إضراب	5.55	68 إضراب	94.44
1970	99 إضراب	99.99	13 إضراب	13.13	86 إضراب	66.86
1971	152 إضراب	99.99	25 إضراب	16.44	127 إضراب	83.55
1972	146 إضراب	99.99	25 إضراب	17.12	121 إضراب	82.87
1973	168 إضراب	//	//	//	//	//
1974	254 إضراب	//	//	//	//	//
1975	392 إضراب	99.99	107 إضراب	27.29	285 إضراب	72.70
1976	330 إضراب	100	132 إضراب	40	198 إضراب	60
1977	521 إضراب	99.99	182 إضراب	36.27	332 إضراب	63.72
1978	323 إضراب	99.99	88 إضراب	27.24	235 إضراب	72.75
1979	696 إضراب	99.99	260 إضراب	37.35	436 إضراب	62.64
1980	922 إضراب	99.99	420 إضراب	45.55	502 إضراب	54.44
1981	819 إضراب	99.99	487 إضراب	59.46	332 إضراب	40.53
1982	732 إضراب	99.99	460 إضراب	62.84	272 إضراب	37.15
1983	895 إضراب	99.99	592 إضراب	66.14	303 إضراب	83.85
1984	855 إضراب	99.99	475 إضراب	55.55	380 إضراب	44.44
1985	809 إضراب	99.99	360 إضراب	44.49	449 إضراب	55.51
1986	640 إضراب	99.99	327 إضراب	51.09	313 إضراب	48.90
المجموع	8433 إضراب	99.99	3990 إضراب	47.19	4453 إضراب	52.80

ملاحظة : مجموعة الإضرابات باستثناء سنتي 1973، 1974.

يبين الجدول تنامي ظاهرة الإضراب في القطاع العام والخاص، رغم حداثة الطبقة العمالية في الجزائر، لاسيما في قطاع الصناعة التي استقطبت أعدادا هائلة من الشغيلة،

<sup>1</sup>-جابي، عبد الناصر، الجزائر تتحرك، دراسة سوسيو سياسية للإضرابات العمالية في الجزائر(الجزائر: دار الحكمة، 1995) ص.169.

لا اعتماد الدولة سياسات اقتصادية تهدف إلى إنجاز بنية تحتية صناعية قوية، تستغل من خلالها الثروات المعدنية الباطنية وتحويلها إلى منتجات للاستعمال في تحقيق النهضة الاقتصادية.

كما يفسر الجدول الصراع داخل المؤسسة الصناعية الجزائرية، "على الرغم من حداثة تشكل طبقة عمالية صناعية فإنها تفاعلت مع الأحداث وتشكل لديها وعي حقيقي بأوضاعها تفسره أكثرية مطالبها، وإن كانت الرؤيا تختلف بينها وبين بعض ممثليها في المستويات القيادية المختلفة، وهذا من شأنه أن يخلق بؤرا إضافية لإثارة الصراع الذي قد يؤدي إلى الإضرابات"<sup>(1)</sup>.

فنشوء الحركة العمالية المطالبة، بدأ من وعي الطبقة العاملة بحقوقها وأوضاع عملها، وبداية تجذر صراعها مع إدارة المؤسسات الصناعية وأرباب العمل وإدراكها للمكانة التي تحتلها في سلم الاقتصاد الوطني، لذلك كانت "بعض المطالب العمالية من وراء الإضرابات ذو طابع سياسي، كالمطالبة بخلق مجالس عمالية ديمقراطية، ومعارضة الطرد التعسفي للعمال وكثير من ممثليهم على مستوى الأجهزة المنتخبة خصوصا...، وإذا كانت المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل هي التي تنصدر أسباب الإضرابات، فإنها تهدف في نهاية المطاف إلى محاولة كسب مزيد من النفوذ والسلطة من وراء مثل هذه المطالب المادية التي تجلب أنصارا كثيرين"<sup>(2)</sup>، ولعل من خصائص الحركة العمالية المطالبة والتي استطاعت أن تجسد مطالب العمال بالضغط على المؤسسات وخارج حتى الأطر النقابية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)، أن الطبقة العاملة في الجزائر تركزت في المناطق الحضرية (الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة) مما أهلها للقيام بدور طلائعي في النضال العمالي، لامتلاكها مستوى من الوعي "وفي الواقع إذا اعتمدنا مؤشرا مثل عدد الإضرابات، يمكننا القول إن عمال المدن يتميزون بروح نضالية عالية وتنظيم أقوى من

<sup>1</sup> - غربي، علي، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسولوجية للصراع الصناعي، في الرياشي، سليمان وآخرون، الأزمات الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.

1995، 2، ص، 347.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص، 352.

رفاقهم في الريف"<sup>(1)</sup>، الشيء الذي انعكس إيجابا على الحركة العمالية وقيادتها، كما أن الأعضاء المنتسبين لها، تكونت أساسا منذ مطلع السبعينات بفئات عمالية شابة، ساهمت الظروف الاجتماعية الاقتصادية في ولوجهم عالم الشغل باكرا، وهي الخاصية التي كان لها أثرا واضحا على ممارسات الحركة العمالية، "فبالمقارنة مع العامل الكبير في السن الأكثر إنضباطا وإنتاجية، فالكثير من الدراسات تؤكد أن العامل الشاب، الذي التحق بصوف الطبقة العاملة في السبعينات هو الذي منح خصائصه النقدية للمؤسسة العمومية"<sup>(2)</sup>.

يبرز هنا دور الجيل في قيادة الإضرابات والاعتصامات داخل المؤسسات الإنتاجية والشركات والمصانع، وتفاعله مع الحركة المطالبة، ما نتج عنه في عقد الثمانينات انتشار مظاهر العنف خلال إضراب العمال كخاصية جديدة في الحركة الاجتماعية العمالية، حيث يتجه العنف العمالي "في أغلب الأحيان ضد ممثلي الإدارة (مدير الوحدة مسؤول المستخدمين، رؤساء الفرق) أو ضد أعضاء مجلس العمال في بعض الأحيان... من أعمال العنف كذلك ما قام به عمال مركب الشاحنات والسيارات الصناعية بمناسبة إضراباتهم الجماعية (79، 80، 82) أين قام بعض العمال (مجموعة صغيرة) لمحاولة قطع الطريق الوطني رقم 5 والتعرض بالحجارة للسيارات المارة في الطريق"<sup>(3)</sup>.

لقد ميزت ظاهرة الإضراب الحركة الاجتماعية العمالية في الجزائر، كما فسرت من جهة أخرى العدد الكمي الكبير من المطالب الاجتماعية والاقتصادية للعمال، وهو ما سمح ببروز تلك الحركة في المشهد السياسي الجزائري كقوة اجتماعية مؤثرة لاسيما بعد انتفاضة 1988/10/05، وما تلاها من مظاهر احتجاجية لأطياف المجتمع الجزائري ولمطالب وبرامج مختلفة، سيما خلال الألفية الجديدة والوفرة المالية للدولة، ما سمح بمطالبة قطاعات عمالية واسعة من الإستفادة من تلك الوفرة من خلال رفع الأجور والمنح والعلوات، زيادة على تطبيق تلك الزيادات بأثر رجعي منذ سنة 2008.

1- العياشي، عنصر، التصنيع وتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر، في الرياشي، سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1995، ص 2)، ص 391.

2- جابي، عبد الناصر، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاجتماعية (الجزائر: المعهد الوطني للعمل، 2011) ص 40.

3- جابي، الجزائر تتحرك، مرجع سابق، ص 239.

## 2-2- الحركة الاجتماعية الثقافية

عمل الاستعمار الفرنسي منذ احتلال الجزائر سنة 1830 على تقسيم المجتمع الجزائري وترسيخ مفهوم القبيلة في ذهنية السكان حتى يمنع اتحادهم لمواجهة، لذلك قام علماء الأنثروبولوجيا بدراسة عادات وتقاليد ولهجات تلك القبائل ونمط معيشتها والاختلافات الموجودة بينها، وكرست تلك الآراء والأبحاث في المجلة الإفريقية الصادرة منذ 1856 حتى 1962 وجهة النظر الفرنسية الداعمة إلى تقسيم الكيان الجزائري إلى كيانين منفصلين من حيث اللغة رغم التاريخ المشترك بين مكوناته، لذلك أقيمت مدارس خاصة في منطقة القبائل تدرس بها اللغة الأمازيغية بالحرف اللاتيني، كما أسست الأكاديمية البربرية بفرنسا بداية القرن العشرين بباريس، تخرج منها عدة باحثين نشطوا الحركة الثقافية البربرية، وقد كان لتلك الحركة امتداد في أوساط حزب الشعب الجزائري، الذي ما فتئ أن تفجرت به الأزمة البربرية سنة 1949، والتي بدأت عوارضها حينما "قرر مصالي إنشاء أسبوعية إعلامية باللغة العربية بعنوان "المغرب العربي" وهي المرة الأولى التي تكون فيها للحركة الوطنية الجزائرية صحيفة إعلامية نوعية بالعربية"<sup>(1)</sup>، لذلك استمر "الصراع داخل الحركة حول مسألة الهوية الوطنية وبلغ ذروته سنة 1949 فيما يعرف بالأزمة البربرية، ففي سنة 1945 طالب بناي واعلي ( عضو في لجنة تنظيم حزب الشعب بتوحيد المنطقة التي يتحدث سكانها اللهجة البربرية، لكن قيادة الحركة رفضت مطلبه، وفي تشرين الثاني / نوفمبر 1948 وبتشجيع من بناي واعلي وعمار ولد حمو، حاول علي يحي تأسيس حركة شعبية بربرية في المهجر...، وكرد فعل لهذا العمل قامت قيادة PPA\_MTLD بحل فدراليتها في فرنسا وذلك في شهر شباط/ فبراير 1949"<sup>(2)</sup>.

لم تطرح مسألة الهوية في الجزائر مثل نشطاء هذه الحركة في منطقة القبائل، هذه المنطقة وإن كانت لها خصوصية من حيث عملية التنقيف بالثقافة الغربية التي مارسه

<sup>1</sup> -Ouerdane, Amar, la « crise berbériste » de 1949, un conflit à plusieurs faces, in Revue de l'occident musulman et de la méditerranée n° 44, 1987, Berbères, une identité en construction, www.remmm.revues.org/persee.178984.

<sup>2</sup> - فيلالي، صالح، إيديولوجيات الحركة الوطنية، في الرياشي، سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1995) ص، 31.

فرنسا لمدة قرن وأكثر بالمنطقة، كما عملت بعد الإستقلال على تشجيع الحركات الثقافية التي تطالب بالهوية الأمازيغية، من خلال الندوات والملتقيات المقامة بالجامعات الجزائرية، كما تبين أن لتلك الفئات امتدادات مع عدة باحثين وأساتذة بالأكاديمية البربرية بفرنسا وارتباطها معهم، وقد تجلت تلك المطالبات ببروز حركة الاحتجاج البربرية وهي حركة "قوية ودائمة ذات دعم شعبي لا نظير له، كما أظهرت العديد من المظاهرات والاحتجاجات منذ 1980 أي منذ الربيع الأمازيغي أن منطقة القبائل في علاقة توتر مع الدولة بالمظاهرات والإضرابات وأعمال الشعب"<sup>(1)</sup>.

كانت احتجاجات الحركة الثقافية الأمازيغية في "الربيع الأمازيغي سنة 1980"، نتيجة لتراكمات من النضالات والمطالبات بترسيخ الهوية واللغة الأمازيغية في مواثيق الدولة الوطنية بعد استعادة استقلالها، وهي مطالب لاقت رفضا من السلطة، ذلك أن بيان أول نوفمبر 1954 قد أكد على احترام جميع الحريات دون التمييز بين الأعراق، والهوية الجزائرية المشتركة بين جميع السكان (بربر - عرب) هي نتاج لتاريخ مشترك، لذلك كان دستور الدولة الجزائرية مكرسا لحالة الوفاق بين أطراف الشعب دافعا بالأمة لبناء الدولة واستعادة مقوماتها.

أمام حالة التهميش التي عانت منها المنطقة اجتماعيا واقتصاديا مثل عدة مناطق من الوطن، لحدثة استقلال الجزائر، دفعت تلك الأوضاع المزرية إلى انغلاق ثقافي بالمنطقة ورفض الآخر لاسيما ثقافة "المركز" وبرامجه الثقافية، مع الرجوع للتراث للنهل منه، وهي حالة تعبر عن حرمان وقلق نفسي وخوف من ثقافة الآخر التي تمثل سياسة الدولة المتبنية للتعريب وفرض نموذج للثقافة الوطنية، لذلك جاءت أحداث "الربيع الأمازيغي" 1980 بعد رفض السلطات الترخيص للباحث والأستاذ الجامعي مولود معمري بإلقاء محاضرة في جامعة تيزي وزو حول "الشعر الأمازيغي القديم"، ما أثار احتجاجات الطلبة الذين اعتصموا بالجامعة ونظموا عدة مظاهرات وصدّامات مع قوات الأمن، وقد خلفت تلك المواجهات العنيفة عدة ضحايا.

---

<sup>1</sup>-Salem Chaker, La question berbère dans le Maghreb contemporain ; éléments de compréhension et de prospective. www.tamazgha.fr

دشنت الحركة الثقافية الأمازيغية بداية عهد صداماتها مع أجهزة الدولة منذ 1977 في بطولة كأس الجزائر لكرة القدم تبعتها المواجهات الدامية في 1980 والتي أدت بالدولة إلى تخفيف القيود الإدارية حول مسألة الأمازيغية، ومع الانفتاح الديمقراطي سنة 1989، ظهرت أحزاب وجمعيات أمازيغية كحزبي جبهة القوى الاشتراكية (الذي كان يعمل في السرية منذ تأسيسه سنة 1963) والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وأمام الضغط المتنامي لمناضلي الحركة الثقافية والإحتجاجات المتواصلة، تم استحداث دائرة للغة والثقافة الأمازيغية بجامعة تيزي وزو وبجاية في سنتي 1990 و1991، ثم إنشاء محافظة سامية للأمازيغية سنة 1996 بموجب الدستور، غير أن المطالبة بترسيم اللغة الأمازيغية وتدرسيها بالمدارس وجعلها لغة وطنية كالعربية، قد أدى بسكان المنطقة لزيادة إحتجاجهم من خلال مقاطعة الدراسة لسته أشهر خلال موسم 1994-1995، مع حدوث اشتباكات عنيفة إثر اغتيال المطرب القبائلي معطوب لونس شهر جويلية 1998، أعقبها صدامات وأحداث دامية في الربيع الأسود سنة 2001 مع قوات الأمن وانبثاق ما يسمى "بحركة العروش".

إن تأسس الحركة الاجتماعية الثقافية الإحتجاجية في الجزائر حول الهوية واللغة الأمازيغية وممارساتها العنيفة تجاه الدولة ومؤسساتها (أحداث 1980، أحداث 2001، أحداث بريان 2007) لتنفيذ برامجها المتعلقة بإثبات الكيان الأمازيغي ومطالبة "المحتجين المتشددين" فصله عن الكيان الجزائري (كفرحات مهني رئيس الحركة من أجل الحكم الذاتي للقبائل)، يشير إلى شرح عميق في ذهنية وممارسات مناضلي تلك الحركة التي تركز في بعض مطالبها الأطروحات الاستعمارية الفرنسية (تجزئة الوطن)، ذلك أن انبثاق الحركة الاجتماعية الثقافية الإحتجاجية وتمظهر مطالبها وبرامجها، ليجلي بدرجة معينة أن بعض مناضليها يرتبطون بالفكر الداعم لخيار الانفصال وإيجاد كيان بربري مستقل كأقلية عرقية في الوطن، أي كانتونات بشرية لا ترتبط جغرافيا ببعضها البعض، هذا ما أدى بمقاومة وطنية عكسية لبرامج تلك الحركة الاجتماعية الثقافية لاسيما مع تبني الدولة الأمازيغية كأحد أركان الهوية الوطنية في الدستور (الإسلام، العربية والأمازيغية) وتدريس تلك اللغة في المدارس والجامعات وإقامة مهرجانات وطنية للأفلام والمسارح باللغة

الأمازيغية، فضلا عن بث قنوات إذاعية وتلفزيونية ناطقة بالأمازيغية، لذا من الممكن القول "إن المسألة البربرية طرحت ولا زالت تطرح بطريقة خاطئة...، من المعروف جدا أن الشخصية الأساسية للجزائر تختلف عن شخصية عرب المشرق، وبناء على ذلك فإن ما كان وما زال يسمى بالأزمة البربرية إنما هو في جوهره صراع جهوي على السلطة السياسية مقنع بمظهر الصراع الثقافي بين العرب والبربر"<sup>(1)</sup>.

## 2-3- الحركة الاجتماعية الدينية

تتمأسس الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر، حسب عوامل ساهمت في تأصيلها سياقات تاريخية عديدة، أبرزها التراث المعرفي ومنهج الحركات السرية السياسة والاجتماعية في الفترات التاريخية المختلفة خلال الدول التي تعاقبت في الجزائر (كالإباضية، الفاطمية...) والمقاومة الفكرية المنتظمة ضد الغزاة الفرنسيين، فبالعودة للتراث السياسي الاسلامي، تأصلت الذهنية العربية عموما على منهج "المدافعة" و"الغلبة" و"العصية" الدينية ضد السلطان الحاكم، وعبئت الجماهير في حركات واستعمل الدين لتبرير القتل وإبادة الخصم، غير أن كتابات المؤرخين "الرسميين" قد كانت "تحمل بلا هوادة على الحركات والثورات الاجتماعية المعارضة كافة، وتصورها سياسيا على أنها "تطاول" و"تمرد" و"فتنة" ضد "أولي الأمر"، واجتماعيا على أنها هبات "العوام" و"الأسافل"<sup>(2)</sup>.

لم تكن تلك الحركات الدينية السرية المعارضة والمحتجة إلا حركات اجتماعية إحتجاجية تظهت في الشكل "الديني" لمقاومة سلطة الحاكم، بتعبئة آلاف "الرجال" الأعضاء والمناضلين "بعصية" برامجها، مع انتهاج "العنف" كممارسة لتنفيذ تلك البرامج ومواجهة "السلطة القائمة" بحد السيف، لذلك فقد تم تغييب "العقل" في برامج تلك الحركات الاجتماعية الدينية كآلية للحوار مع الآخر "الخصم" واللجوء "للعنف" كممارسة إحتجاجية اجتماعية.

1 - فيلاللي، مرجع سابق، ص، 32.

2 - اسماعيل، محمود، الحركات السرية في الإسلام (مصر: سينا للنشر، ط، 5، 1997) ص، 12.

"إن ارتباط العنف بالجماعات الإسلامية الاحتجاجية عرفه تاريخنا العربي الإسلامي من خلال "فرق إسلامية" تبنت "خطاب السيف" وهو خطاب له رموزه وعالمه السيميائي المشكل لمخيال "الجماعات الاحتجاجية" ومنشط سيكولوجي له قوة روحية خاصة يتحول إلى قوة مادية"<sup>(1)</sup>.

انتقل ذلك الخطاب العنيف إلى ذهنية جماعات الاحتجاج الديني بالجزائر خلال تلك العصور واستمر في التناقل والتواتر جيلا بعد جيل، فمن ثورة صاحب الحمار أبو يزيد الخارجي ضد الفاطميين حتى ثورتي ابن الأحرش والدرقاوي في القرن 19 م ضد الحكم التركي، تجلت ممارسات الحركات الاجتماعية الدينية عبر العصور بانتقال تجاربها في مواجهة خصومها بحد "السيف"، وإن كان النموذج الجزائري سيعرف تغيرا باحتلال البلاد سنة 1830، حيث تبنت الجماعات الدينية وعلى اختلافها (صوفية، إصلاحية...) بعد فشل المقاومة المسلحة، برنامجا إصلاحيا سلميا لمقاومة الغزو الثقافي الديني الإستعماري.

إن انبثاق الحركات الاجتماعية الدينية في الجزائر في أتون حملات الاستعمار التدميرية لبنى المجتمع، إنما ارتبطت بالمخيال الاجتماعي والتطور التاريخي للمجتمع، واستفادت من تجارب الحركات الأخرى من حيث التنظيم والنهضة التي انطلقت في الوطن العربي خلال القرن التاسع عشر، والتي كان من روادها جمال الدين الأفغاني، لذلك كان الوعي الديني في الجزائر مرتبنا بإصلاحات زعماء تلك الحركات الاجتماعية الدينية وهو لا يشكل "جوهرًا سكونيًا لا يقربها التغيير والتبدل، إنما يأخذ صورة الوجود الاجتماعي الذي يقوم فيه، لأن الوعي الاجتماعي والوعي الديني شكل منه، إنعكاس لشرط اجتماعي يتجاوزه باستمرار"<sup>(2)</sup>.

إن حركة الإصلاح والمقاومة الدينية لمشاريع فرنسا الكولونيالية هي أساس الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر، والتي لم تشهد بروزا خلال العهد التركي مثلما برزت خلال الحقبة الاستعمارية، من الوضوح للبرامج والتأطير النوعي، والأعضاء المجندين لخدمة

<sup>1</sup> - بوزيد، بومدين، سلطة الرمز و"خطاب العنف" في حسن الترابي وآخرون، الإسلاميون والمسألة السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2004) ص، 206.

<sup>2</sup> - دراج، فيصل، الوعي الديني والوعي الطائفي، في غالي شكري وآخرون، الإسلام والسياسة (الجزائر: موفم للنشر، 1995) ص، 76.

القضية في مواجهة خصم يحمل مشروعا "تمسيحيا" للشعب الجزائري، لذلك على المستوى النظري ثم التطبيقي استطاعت الحركة الوهابية "السلفية" بالجزيرة العربية أن توطر زعماء الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر خلال تواجدهم بالباق المقدسة، وتعرفهم على الأفكار العملية التي يحملها المشروع السلفي لتلك الحركة التي استطاعت أيضا أن تزحزح الحركة الدينية "التقليدية" الموروثة عن عهد ما قبل الاستعمال الفرنسي حيث "ساد في الجزائر على الدوام تطبيق معين للإسلام يرفض ضم الحقل السياسي وممارسة السلطة إليه"<sup>(1)</sup>، ما سمح ب بروز ممارسات اجتماعية دينية خاطئة في ظل تنامي الخرافة والشعوذة والطقوس الصوفية المبهمة، ومع عودة علماء الحجاز والطلبة الجزائريين المشبعين بالفكر الوهابي "السلفي" ، كانت أهداف الحركة الإصلاحية الدينية محاربة تلك الخرافات والأباطيل والعودة إلى قيم الإسلام الصحيحة، لاسيما وأن المجتمع الجزائري قد وجد في الدين السند الروحي لمقاومة الاستعمار، لذلك كانت "السلفية" محركا اجتماعيا في القرن العشرين ومعبئة للطاقات النضالية لتجنيدها في خدمة المجتمع والمقاومة، ويعرفها علال الفاسي وفق منطلق التحرر على النحو التالي: "السلفية تمتاز في عالم الحضارة بالتمرد على الحاضر والاستنجاد بالماضي لاكتساب الطاقة الحرارية التي تنقل المجتمع الجامد إلى السير نحو مستقبله"<sup>(2)</sup>.

ترجم الفكر السلفي على مستوى الفعل الاجتماعي من خلال نشاط أقطاب الحركة الإصلاحية: الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ البشير الإبراهيمي، الشيخ الطيب العقبي... من خلال الدعوة الإصلاحية وتعليم النشء في المدارس الحرة التي أشرفوا على تأسيسها خاصة بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931 كنتويج لممارسات أولئك الأعضاء، وارتباطها بالفكر الوطني التحرري.

مثلت بذلك جمعية العلماء محور الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر حتى بعد الاستقلال سنة 1962، ومصدرا لنخبها وأعضائها، إذ تجاوزت مدارسها التأطيرية حتى

<sup>1</sup>- بن عروس، زهرة، وآخرون، ترجمة: البيطار، غازي، الاسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية (بيروت: دار الفارابي، ط1، 2002) ص17.

<sup>2</sup>- عروس، الزبير، التيارات السلفية بين عمق المسار التاريخي وواقع التجربة المعاصرة، في رانابير سامادا وآخرون، الرعب والإرهاب: الدولة والمجتمع، مجلة نقد عدد 24 خريف/ شتاء 2007، ص51.

سنة 1962، ثلاثمائة (300) مدرسة تخرج منها مئات التلاميذ، إضافة إلى بعض النخب الإسلامية الفرنكوفونية كمالك بن نبي، الذي استطاع أن يكون إطارات شابة خلال عقد الستينات في الجامعة الجزائرية، شكلت فيها بعد معينا للحركة الإسلامية وإن برؤية حدائية، لذلك نستطيع القول أن الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر قد مرت بثلاث مراحل مهمة على مستوى ظهورها وممارستها للفعل الاجتماعي السياسي الإحتجاجي.

### المرحلة الأولى: "عصر النخب (1962-1966)"<sup>(1)</sup>

بعد حل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1956 والتحاق أعضائها بالثورة التحريرية، عمل علماءها بعد الاستقلال في المشروع الدعوي بالبلاد، كما أسس الهاشمي تيجاني سنة 1963 "جمعية القيم" بالتعاون مع عدة شيوخ آخرين كعبد اللطيف سلطاني، مصباح حويديق ومحمد سحنون، كما اتخذت من مقر "نادي الترقى" التاريخي منبرا لإلقاء الدروس والمحاضرات، إضافة لإصدارها المجلة الشهرية "التهذيب الإسلامي"، هذا على المستوى الدعوى، أما على المستوى السياسي "لم يلبث النزاع أن انفجر بين الجمعية والسلطة القائمة، ذلك أن التوجه الاشتراكي الوارد في ميثاق الجزائر (1964) سيزيد من حدة التعارض بين الرئيس أحمد بن بلة وقادة الجمعية، وفي سنة 1964 وقع الصدام الأول بين الجمعية والسلطة، عندما أقيل رئيسها الشيخ الهاشمي تيجاني من منصبه كأمين عام لجامعة الجزائر"<sup>(2)</sup> وهي الفترة نفسها التي كان يرزح فيها الشيخ البشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية، بسبب توجهات الدولة الاشتراكية المناهية في نظر شيوخ جمعية العلماء السابقة وجمعية القيم الحالية لمبادئ الهوية الجزائرية والدين الإسلامي، إذ لم تكن على مستوى الأبنية الاجتماعية، السياسية والثقافية من كوادرنخب ومعارض لسياسات الدولة من منظور تكريس "إقامة الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية" مثلما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954 إلا علماء الجمعيتين، كما كان امتداد الفكر الإخواني والتعاطف الوجداني تجاه القضايا الإسلامية حاضرا في أدبيات "جمعية القيم" حيث "بعثت الجمعية

<sup>1</sup> - بوكراع، لياس، ترجمة خليل، أحمد خليل، الجزائر: الرعب المقدس (بيروت: دار الفارابي، ط، 1، 2003)، ص، 225.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص، 225.

للرئيس عبد الناصر برسالة تحتج فيها على إصدار حكم الإعدام بحق سيد قطب، ردت السلطات عليها بإعلان حظر الجمعية<sup>(1)</sup> في 1966.

### المرحلة الثانية : " عصر السرية (1966-1980)"<sup>(2)</sup>

بعد حظر السلطة لـ"جمعية القيم" كإحدى أجنحة الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر، اتجه أعضاؤها إلى العمل السري بالمساجد بتنظيم الشباب وتكوين حلقات التوعية والتهديب، مع انتقاد توجهات الدولة في الدروس والمحاضرات وإصدار الفتاوى، كفتوى عبد اللطيف سلطاني التي تحرم الصلاة في أرض مؤمنة ردا على سياسة الدولة لتأميم الأراضي الزراعية.

خلال تلك الفترة، كانت "حركة الدعوة والجامعة" رغم سريتها أكثر تأثيرا وبرزوا في الوسط الدعوي الجامعي، والتي أطرها المفكر مالك بن نبي حيث "ظهرت الحركة بقوة خلال الموسم الجامعي 1968-1969 عندما بادرت مجموعة من الطلبة بتشجيع من مالك بن نبي بتأسيس مسجد الطلبة بجامعة الجزائر"<sup>(3)</sup> وهو ما شكل تحولا جذريا في خطاب الحركة الاجتماعية الدينية بتركيزها على العنصر المثقف خاصة المفرنس لطبيعة تكوين المفكر مالك بن نبي، حيث أظهرت سنوات السبعينات حملات تعبئة سرية واسعة قامت بها الحركة الإسلامية في أوساط الجامعيين والشباب والفلاحين والعمال لتجنيدهم ضد برامج الدولة (الثورة الثقافية، الثورة الزراعية، الثورة الصناعية)، ونقدها الشديد للاشتراكية، حيث جرت صدامات واسعة مع تيار اليسار بجامعة الجزائر والمتمركز في قسم العلوم الإنسانية، وهي صدامات عنيفة عبرت عن تعارض الاتجاهين إيديولوجيا بغية احتلال فضاءات الجامعة ونشر أفكارهما.

1- بن عروس، وآخرون، مرجع سابق، ص 32-33.

2- بوكراع، مرجع سابق، ص 226.

3- عروس، الزبير، الدين والسياسة في الجزائر " انتفاضة أكتوبر 88 نموذجا"، في غالي شكري وآخرون، الإسلام والسياسة (الجزائر: موفم للنشر، 1995)، ص 191.

## المرحلة الثالثة: عصر العننية 1980-1989

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، بدأت تنتشر ظاهرة الدروس الخاصة بالمساجد، وهي دروس وعظية ذات طابع سياسي تتم في حلقات هدفها التوعية السياسية من منظور إسلامي تحضيراً لذهن المواطن وتهيئة له على كيفية العيش في مجتمع يقوم على أساس تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، "مركزة في ذلك على تحليل الوضع الاجتماعي في مستوياته الثلاثة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مبرزة معالم الحل الإسلامي للمشاكل التي يعاني منها المجتمع"<sup>(1)</sup>.

لم يكن ذلك النقد المسجدي ممكناً خلال فترة السبعينات، وخلال فترة انتقال السلطة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، خلال تلك الفترة، نمت المعارضات على أطراف المركز، منها ظهور المعارضة الإسلامية الاحتجاجية، والتي غذتها عوامل داخلية وخارجية، كنجاح الثورة الخمينية في إيران سنة 1979 والتي دفعت بالحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر إبراز معارضتها بحدة للسلطة ولطريقة تسييرها للمجتمع، والغزو السوفياتي لأفغانستان سنة 1979، الشيء الذي دفع بالحركة (التيار الإخواني) بتجنيد آلاف المتطوعين للجهاد عبر السعودية وباكستان، لذلك كان المسجد أداة التعبئة والتجنيد للمناضلين في أوساط الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر بعد خروج الخطاب الإسلامي من داخل الجامعة إلى خارجها، إذ عقد "ملتقى العاشور سنة 1979 والذي ضم الاتجاهات التالية:

1-الاتجاه السلفي وهو ما أسميناه الاتجاه الإصلاحى،

2-الاتجاه الإخوانى،

3-جماعة التبليغ،

4-جماعة الطليعة،

5-الاتجاه الصوفى.

وانطلاقاً من هذه الملتقى، خرجت الدعوة من أسوار الجامعة لتلقى في الأوساط الشعبية والتي كانت فيها (غائبة- حاضرة) دائماً، وازدادت قاعدتها اتساعاً ابتداءً من سنة

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص، 193.

1980 نتيجة سياسة الانفتاح والمراجعة التي تبنتها السلطة الجديدة بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد<sup>(1)</sup>، هذه الأخيرة تحالفت مع التيار الإسلامي لمواجهة نفوذ اليسار والحركة البربرية التي اندلعت لمواجهة بينها وبين السلطة في شهر أفريل سنة 1980، هذا التزاوج المؤقت بين الحركة الاجتماعية الدينية والنظام سيسمح للزعماء الدينيين بالنقد العلني لتوجهات السلطة غير الإسلامية، كما أدى ذلك الخطاب إلى تجذر الحركة في الأوساط الشعبية فضلا عن الجامعية، حيث نظم مهرجان لأعضاء الحركة تمت فيه الدعوة "لقيام تجمع في اليوم التالي ضم أكثر من 5000 شخص قرئ خلاله ميثاق الدولة الإسلامية أمام الحضور وأرسل إلى رئاسة الجمهورية"<sup>(2)</sup>.

شكل هذا التجمع "انعطافا كبيرا في تاريخ الحركة الإسلامية الجزائرية ولحظة حاسمة في مسار نضج مشروعها السياسي: إقامة دولة إسلامية"<sup>(3)</sup>، كما عدت العريضة المرسلّة إلى رئاسة الجمهورية تطورا هاما في مسار الحركة، بالانتقال من الخطابات والبيانات وإقامة التجمعات المناوئة للنظام، إلى إرسال العرائض المطالبة بتغيير نهج النظام في بناء الدولة والمجتمع عبر إتباع الشريعة لإرساء قواعد "دولة إسلامية"، وهو مطلب ظلت تلح عليه الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر، باستعمال الوسائل السلمية (الاعتصامات، التجمعات، العرائض، المهرجانات...) قبل أن تتحول ممارساتها إلى احتجاجات بوسائل عنفية.

لذا فإن الحركة الاجتماعية الإحتجاجية الدينية، وبعدها وضعت خطط برامجها و"صارت أكثر تنظيما، أخذت تقرض مشروعها ورؤيتها على مجمل المتحد الجامعي من خلال "الدعوة" (التبشير/الدعاية)، والعنف، في هذه المرحلة، إنتقل عملها من المجمعيات الجامعية إلى الجوامع والمساجد والشارع، وعندئذ تعاضمت رؤيتها الاجتماعية، فظهرت نحو الثمانينات مظهريتها في المجتمع: اللباس الإسلامي (لحية و"قميص" للرجال ووشاح

1- نفس المرجع، ص، 193.

2- بن عروس، مرجع سابق، ص، 60.

3- بوكراع، مرجع سابق، ص، 235.

أو "حجاب" للنساء). على الصعيد الإيديولوجي، توافرت المقومات الكفيلة بجر المناضلين الإسلامويين إلى اختيار إستراتيجية عنيفة<sup>(1)</sup>.

## 4-2- الحركة الاجتماعية الطلابية

تأسست الحركة الاجتماعية الطلابية في الجزائر بعوامل موضوعية وأخرى ذاتية، ذلك أن الإجراءات التي باشرتها الإدارة الاستعمارية أواخر القرن التاسع عشر لتعليم قلة من الجزائريين، نتج عنها ظهور مفكرين جامعيين وأعلام وأدباء بداية القرن العشرين، ولكونهم خريجي الجامعة الفرنسية، فقد ساهموا بكتاباتهم في التعريف بالأهالي وحثهم على تدريس أبنائهم بثانويات وكليات الاحتلال ومعاهده العليا، حيث تم تأسيس الجامعة المركزية بالجزائر سنة 1909، وتشير "إحصائيات عام 1910 أن عدد الطلبة الجزائريين المنتسبين إلى الجامعات والمدارس العليا الفرنسية قد وصل إلى 25 طالبا حاملا لشهادة جامعية في الطب والمحاماة، أو حاصلا على شهادة التأهيل للتعليم ... فكان لظهور هذه النخبة الجديدة صدى كبير في أوساط المجتمع الجزائري"<sup>(2)</sup>.

فرغم العوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري التي حرمت نسبة كبيرة منه من التعليم، الشيء الذي انعكس سلبا على ممارساته النضالية لتحرير بلده، لنقص الوعي السياسي بالقضية الوطنية، ولعوامل تاريخية واجتماعية يصعب حصرها، دفع الجزائريون بأبنائهم لمدارس الاستعمار كما دفع آخرون بأبنائهم لمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست بعد قرن من الإستعمار، مما أدى إلى بروز حركة اجتماعية طلابية كان لها الأثر والحضور في المشهد الاجتماعي والسياسي والتحرري للشعب الجزائري في القرن العشرين، وبدراسة ذلك المشهد وتحليله سوسيولوجيا، يمكن أن نميز بين نوعين من الحركة الاجتماعية الطلابية الجزائرية وعلى اختلاف مشاربها وتوجهاتها وإيديولوجياتها من خلال:

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص، 230.

<sup>2</sup> - حمادي، عبد الله، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962 مشارب ثقافية وإيديولوجية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، ط، 2، 1995) ص، 18.

## 01-04-02- الحركة الاجتماعية الطلابية قبل 1962

ارتبط وجود الحركة الطلابية في الجزائر قبل الاستقلال، وعلى اختلاف مكوناتها، بالنضال الوطني، رغم تبني بعض التنظيمات الطلابية كالحركة الطلابية الفرنكوبيرية واللايكوشيوعية لأفكار ذات اتجاه انفصالي أو إدماجي، مما أفرز نخبا مثقفة ذات ممارسات سياسية ضد التحرر الوطني وممارسة الشعب الجزائري لحقه في السيادة "كونها صارت أسيرة للثقافة واللغة الفرنسيين"<sup>(1)</sup>، ومدافعة عنهما في الكتابات والملتقيات والممارسات الاجتماعية اليومية، ذلك أن عملية الانسلاخ في الذات والهوية الفرنسية قد أصبح هدفا لتلك الطبقة المثقفة رغم مآسي الشعب الجزائري الذي فقد جزءا كبيرا من ثقافته وهويته نتيجة الممارسات الاستعمارية.

وكتعبير عن رفض الآخر المحتل، قرر الطلبة الجزائريون الذين نشطوا منذ عشرينات القرن العشرين في اتحادات طلابية، تنظيم صفوفهم للنضال المشترك ضد الاستعمار، فأنشأوا "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" في شهر جويلية 1955 بباريس والذي سيعلن -بعد هجوم الشمال القسنطيني 20 أوت 1955- عن موقفه المدافع عن حق الجزائريين في الاستقلال، ولم "تقتصر انشغالات الاتحاد على الجانب النقابي المحض، بل أخذت بعدا سياسيا عميقا سيعرض أعضائه إلى القمع. في 20 جانفي 1956 يشن الاتحاد إضرابا للاحتجاج على هاته التدابير، وفي شهر مارس 1956 أثناء مؤتمره الثاني، يعلن معارضته للاستعمار ومساندته لنضال الشعب الجزائري "العادل والشرعي"<sup>(2)</sup>، ومع تصاعد وتيرة النضال ضد الوجود الاستعماري، نظم الاتحاد إضرابا عن إجراء الامتحانات في 19 ماي 1956، بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني، وتوحيدا للجهود النضالية، كما قام بتعبئة الطلبة وحثهم على مقاطعة الدراسة في المدارس والكليات الفرنسية والالتحاق بالجبال للنضال المسلح.

لقد بدا الفعل الثوري في أسلوب النضال الطلابي ممنهجا منذ تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وقد زاد ذلك رسوخا في ذهنيات الطلبة المتمدرسين في البلدان

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص، 92.

<sup>2</sup> - شرفي، مرجع سابق، ص، 23.

الصديقة للثورة الجزائرية، مما سمح بالتعريف بالقضية الوطنية، كما ساهم في تفعيل دور الحركة الاجتماعية الطلابية وبروزها من خلال تلك النضالات على المسرح الدولي كقوة اجتماعية حركت الشعور العالمي تجاه وضعية شعب أعزل مستعمر منذ 126 سنة، من خلال حضورها الدائم في الندوات والملتقيات، كما تمكنت الحركة الطلابية من الحصول على الدعم المادي (منح) لمواصلة الطلاب الجزائريين دراساتهم بعدة بلدان، الشيء الذي سمح بتكوين نخبة مثقفة ساهمت في بناء مشروع الدولة بعد الاستقلال.

## 02-04-02- الحركة الاجتماعية الطلابية بعد 1962

عرفت الحركة الاجتماعية الطلابية بعد الاستقلال تطورات هامة في مسيرتها النضالية أبرزها في العقود الثلاثة الأولى (1962-1992) والتي انقسمت حسب التوجهات الفكرية والمرجعيات الإيديولوجية إلى قسمين:

**القسم الأول:** تمثل في التنظيمات الطلابية المساندة للخيارات الإستراتيجية التي تبنتها الدولة لترسيخ أسسها وتنفيذ برامجها التنموية، كالتنظيمات اليسارية التي شكلت مجموعات طلابية "المتطوعون" "les Volontaires" ومن الجنسين، حيث تركز جهدهم النضالي بعد التعبئة الجيدة، على توعية الفلاحين بأهداف الثورة الزراعية ومساعدتهم على تطبيق النماذج الزراعية العلمية.

لقد كانت الممارسات الاجتماعية الطلابية معبرة عن روح التضامن الآلي والتزواج الإيديولوجي مع برامج الدولة، لاسيما وأن عديد الطلبة المتخرجين من الجامعات قد احتلوا مناصب أو تدرجوا في مسؤوليات مهمة، الشيء الذي حفز الآخرين على الانضمام لجناح الطلبة اليساري والدخول في مواجهات وسجلات مع الطلبة الإسلاميين دفاعا عن تلك الخيارات.

**القسم الثاني:** تمثل في الطلبة الإسلاميين ذوو توجه إخواني، سلفي أو فرنكوفوني، وقد ورثوا ذلك الفكر منذ عهد ما قبل الاستقلال، من خلال الحركة الإصلاحية في الجزائر، أو رحلات شيوخهم إلى المشرق وتأثرهم بالفكر الوهابي، ثم نقل تلك المرجعيات لأولئك

الطلبة وتلقينهم إياها، مع توجيهات سياسية معارضة لايدولوجية الدولة الاشتراكية، مما سمح بنمو فكر إسلاموي داخل تلك التنظيمات الطلابية التي استغلت الجامعة كفضاء تعبيرى عن معارضتها للسلطة، وقد وجدت في بعض المسائل الهامة ميدانا للصراع معها كمسألة التعريب، والاختلاط بين الجنسين في الجامعة، ومع تحالف تنظيمات الطلبة اليسارية مع السلطة وإدارة نشاطات الجامعة، كان من شأن هذا "أن ينتج عنه تعزيز الشعور الذي اعتري معظم الإسلاميين بأنهم ينتمون إلى مجموعة مضطهدة مميزة منبوذة من أعداء الإسلام"<sup>(1)</sup>، من ناحية أخرى شهدت الجامعة اندلاع مواجهات وصدامات مع طلبة حزب PAGS أعوام 1973، 1976 و1978، نفذها الطلبة الإسلاميون.

هكذا انقسمت الحركة الاجتماعية الطلابية بين مؤيد لبرامج النظام ومدافعا عن توجهاته، وبين معارض له ومحارب لأشكال "العري والفسق والانحلال الخلقي والاختلاط"، حيث كانت مساجد الجامعات فضاءات للتعبئة ضد تلك المظاهر اللاإخلاقية بإلقاء محاضرات ودروس وتنظيم تجمعات وتوزيع منشير وتشكيل نوادي ثقافية ورياضية تغطي عن حقيقية التنظيمات السرية التي يتزعمها شيوخ الحركة الإسلامية في الجزائر، وقد انتقلت تلك الممارسات النضالية "السلمية" إلى "العنف"، إذ لم يتورع الطلبة الإسلاميين عن "استخدام السلاح الأبيض وسلاسل الدراجات الهوائية وأشلاف الحديد والسكاكين"<sup>(2)</sup>، ناهيك عن حرق الطالبات المتبرجات بأعقاب السجائر لردعهن عن التبرج ودفعهن للبس الحجاب، وقد تسببت تلك المواجهات الدموية بين الطلبة بين عكنون (معهد الحقوق) بمقتل كمال أمزال طالب سنة ثانية لغة إسبانية، مما دفع بتلك الممارسات للخروج من إطارها السري إلى العلني، بعد انفتاح السلطات على التيارات الإسلامية بداية الثمانينات، الشيء الذي سيؤدي إلى دعم الحركة الإسلامية بآلاف الطلبة، في الاعتصامات والمظاهرات والمساجد الشعبية، وستكون تلك الدفعات من المنتسبين روافد الإحتجاج المستقبلي للحركة الإجتماعية الدينية في الجزائر.

<sup>1</sup> - بن عروس وآخرون، مرجع سابق، ص،50.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص،97.

## 02-05- الحركة الإجتماعية النسوية

شكلت المرأة الجزائرية نموذجا فريدا في النسيج الإجتماعي للمجتمع الكلي منذ آلاف السنين، وقد قاومت الغزاة بكل عزيمة دفاعا عن الأرض والعرض، ويشهد التاريخ الوطني مقاومة الأميرة ديهيا "الكاهنة" للعرب الفاتحين لمنطقة الشمال الإفريقي، حيث سجل بطولاتها الخارقة ضدهم في عديد المرات، وهو ما يعبر عن القوة في القيادة والإرادة، كما سجل التاريخ مقاومة لالا فاطمة نسومر للإحتلال الفرنسي، قبل أن تكشف الأبحاث الأثرية عن ملكة التوارق تنهينان.

خلال الثورة التحريرية، برزت أسماء لامعة في النضال إلى جانب الرجال، حيث شاركت المرأة في الجهد التحرري للجزائر، من خلال مشاركتها في الثورة التحريرية، كحسيبة بن بوعلي، مريم بوعتورة، جميلة بوحيرد، جميلة بوباشا...، وغيرهن ممن حملن السلاح وإلتحقن بالحركة الإجتماعية الكبرى: ثورة أول نوفمبر 1954، "حيث نستطيع التأكيد على أن الحركة التحريرية تكونت من حركات المواطنين الإجتماعية: العمال، الفلاحين، الشباب والنساء"<sup>(1)</sup> بالخصوص، اللواتي عملن في ترميض المجاهدين ومداواة جروحهم، وخياطة ملابسهم، وتحضير الأكل، ومنهن من كانت فدائية بالعاصمة والمدن الأخرى: لنقل المتفجرات ووضعها في أماكن محددة، ومنهن من خاطت العلم الوطني وخرجن به في المسيرات المطالبة بالإستقلال كمظاهرات 11 ديسمبر 1960.

بعد الإستقلال، لم يتوقف دور المرأة الجزائرية في جهد تنمية البلاد وتطويرها، سيما ما خلفه الإحتلال الفرنسي من تخريب للبنية التحتية والذي إستلزم جمع جهد كل الفاعلين، لذا فقد شاركت المرأة بقوة في هذا الجهد التنموي: في الفلاحة والمصانع والإدارة والتعليم...، وقاد هذا الجهد حزب جبهة التحرير الوطني الذي إنضوت تحت قيادته جميع الإتحادات الوطنية: العمال، الشبيبة، الموظفون وحتى إتحاد النساء.

---

1 -Boutefnouchet, Mostefa, société et modernité, les principes du changement social (Alger, office de publication universitaire, 2004) p.252.

مع بداية الثمانينات، انقسمت الحركة الإجتماعية النسوية في الجزائر إلى "ثلاثة اتجاهات مهيمنة: الإتجاه التقدمي (الديمقراطي)، الإتجاه المعتدل الوطني، وهو الأكثر أهمية، والإتجاه المتشدد الديني"<sup>(1)</sup>، هذه الإتجاهات حددت دور الفاعلين في الحركة النسوية، والذي برز من خلاله تيار إحتجاجي "الإتجاه التقدمي الديمقراطي"، الذي طالب بتعديل قانون الأسرة الذي صدر في 09 رمضان عام 1404 هـ الموافق لـ 09 يونيو 1984، والمستوحى من الشريعة الإسلامية، هذا التيار الإحتجاجي قاد حملات ونظم عروضاً سيما بالعاصمة يطالب فيها بتحرر المرأة وعدم تقييدها بـ "قانون الأسرة الإسلامي".

لم تغب عروض الحركة الإجتماعية الإحتجاجية النسوية في الجزائر عن الشوارع والساحات، فبينما كانت عروض الإحتجاج الديمقراطي في ساحات وشوارع، ردت حركة المجتمع الإسلامي "سابقاً وحمس حالياً" بقيادة الشيخ محفوظ نحناح وقيادات الحركة وإطاراتها النسوية على التيار التقدمي المطالب بتعديل قانون الأسرة، بمسيرة مليونية في العاصمة بداية التسعينات جابت خلالها الشوارع والساحات دعماً لقانون الأسرة، وهو إحتجاج مضاد في مشهد سياسي إجتماعي نادر بالجزائر، وسجل بذلك إحترام الطرفين لمواقف كل منهما.

لذلك، فإن نشاط الحركة الإجتماعية الإحتجاجية النسوية في الجزائر لم يسجل حضوراً قوياً في التجمعات والإحتجاجات، بل كانت العديد من الوقفات التي نظمتها، إنما كانت خلال التجمعات الإنتخابية لدعم المترشحين ومساندة برامج المنتخبين، ذلك أن العديد من أصوات الجزائريات، كانت ترفع من نسبة "الرئيس الجديد، مثلما حدث في إنتخابات 1995 و 1998، هذه الحركة الإنتخابية النسوية هي عفوية، وغير مؤطرة من أي جهة سياسية، إنها تعبر عن صوت المجتمع العميق"<sup>(2)</sup>.

---

1 -Boutefnouchet, Mostefa, société et modernité, les principes du changement social (Alger, office de publication universitaire, 2004) p.252.

2 -Op. Cit : p.254.

### المبحث الثالث: الفرصة السياسية والعنف المقدس

أدت عملية بناء الدولة الوطنية بعد عملية التحرر من الاستعمار، إلى بناء نماذج من السلطة تتواءم والمرحلة التي تلت الحرب الباردة، "مما أفضى إلى احتلال الدولة مسرح الأحداث السياسية باحتكارها المشاريع المجتمعية الكبرى، كالتنمية والتصنيع والإدارة وتوزيع الخيرات المادية والرمزية، حيث أدى غياب طبقات اجتماعية رأسمالية تقود الإنتاج والاستثمار وتدير التاريخانية إلى اختزال الصراع بين طرفين متناقضين هما الدولة من جهة، وجميع ضحاياها من جهة ثانية. إن السمة البارزة في هذه المجتمعات تمثلت في سحق المجتمع المدني ومحو الوسائط بين "الشعب" أو "الجماهير" أو "القوة العاملة" والدولة، وبالتالي لم يعد ممكنا تصور نشأة حركات اجتماعية بدون وجود مجتمع مدني مستقل ونظام سياسي للحرية"<sup>(1)</sup>.

إن سيطرة الحزب الواحد في توجه الدولة الجزائرية وغلق المجال السياسي بعد الاستقلال كخيار استراتيجي على غرار عديد الدول حديثة العهد بالإستقلال، ومركزية القرار السياسي، قد أدى لبروز حركات اجتماعية مطلبية سرية، وإن مارست بعضها مواجهات خلال المظاهرات والاعتصامات مع قوى الأمن، إلا أنها سرعان ما إكتسبت نزعة هجومية، وانحصر الصراع في: **المطلب الثقافي** بتفجير أحداث الربيع الأمازيغي 1980، و**المطلب الديني** حركة بويعلی الإسلامية المسلحة (1981-1987)، ولم يعد ممكنا بناء تصور عن مآلات الحركة الاجتماعية في الجزائر بجميع أطيافها دون اللجوء للعنف، لذلك قادت تراكمات النضالات الإحتجاجية إلى إندلاع انتفاضة 1988/10/05، والتي سمحت بإنفتاح ديمقراطي في المشهد السياسي كالتعددية الحزبية، مع حدوث تطورات على صعيد نضال الحركة الاجتماعية الدينية وتبنيها للعنف المقدس ضد الدولة والمجتمع، وارتهان الفرص السياسية للنضال السلمي وتحقيق الديمقراطية والأمن.

1- العدوني، عصام، السوسيولوجيا والمجتمع لدى آلان تورين وببير بورديو، في مجلة إضافات العدد 18/ خريف 2010، ص.32 .

## 1-المطالب الاجتماعية وأزمة انتقال الدولة والمجتمع

بعد الاستقلال شرع قادة الثورة التحريرية في بناء الدولة الوطنية، بمخططات تنموية ذات مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة، ولم تكن تلك المخططات محل إجماع للنخب السياسية والفكرية والدينية لاسيما مع تبني الخيار الاشتراكي، وإنحصار الخطاب الدولي في محاربة الرجعية والامبريالية بجميع أشكالها، والقضاء على الطبقة كأحد عوامل اللااستقرار في المجتمع، ولم يكن للفاعلين الاجتماعيين أي دور سوى المساهمة في تنفيذ تلك البرامج والمخططات خاصة وأن الإدارة الكولونيالية قد أفرغت محتوى التنمية بسحب إطاراتها وموظفيها غداة الاستقلال.

"في خضم تلك الحقبة، برزت حقيقتان إثنان، تتمثل أولاهما في مجيء جيل جديد من الجزائريين أفرزته الحرب التحريرية، وانقطعت صلته بالأحزاب السياسية التقليدية التي عملت الدولة المستعمرة على تفكيكها وتشريد زعمائها أو نفيهم وسجنهم"<sup>(1)</sup>، كما عملت السلطة الوطنية بعد الاستقلال على منع التعددية السياسية وتهميش القادة البارزين والفاعلين في المشهد السياسي الحكومي، سواء كان ذلك حسب أدبيات تلك المرحلة بسبب الرجعية أو العمالة والخيانة للثورة والاشتراكية، واستمرت تلك الممارسات حتى الثمانينات، أين تم الإنفتاح أكثر على المجتمع وجيل ما بعد الإستقلال، سيما بعدما أعيد الاعتبار إلى بعض الشخصيات الوطنية الفاعلة خاصة مع حقبة التعددية الحزبية.

إذن نحن أمام جيل جديد استطاع أن يملأ الفراغ الرهيب الذي خلفته الدولة الكولونيالية، كما استطاع بعض أفراد إدارة العملية السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للدولة الوطنية الحديثة وأن يعملوا ليستفيدوا من ريعها ومن مخلفات الاحتلال (مصانع، ورشات، فيلات، شقق و عمارات...)، في حين لم يستفد الكثير من هذا الجيل من تلك الغنيمة، هذا ما أدى إلى ظهور أسطورة "الأب الفاشل والإبن القافز" حسب تعبير الباحث السوسيولوجي الدكتور جابي ناصر، بمعنى أن ذلك الأب "إنسان فاشل لم يعرف

<sup>1</sup> - بوخريسة، بوبكر، الدولة الجزائرية الحديثة، بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي، في مجلة إضافات العدد الثاني عشر/ خريف 2010، ص ص، 146، 145.

كيف يستفيد من الأوضاع الثورية التي عاشها، فخاف من المغامرة"<sup>(1)</sup> في حين أن "الابن يصر على تجربة "قفازته" "<sup>(2)</sup> أو شطارته في الفضاء الاجتماعي الجديد الذي شهد نوعا جديدا من المطالب تعبر عن تغيرات عميقة يشهدها المجتمع الجزائري نتيجة عدم إشباع حاجاته الضرورية، وظهور لا توافق بين طموحاته للعيش وخيارات الدولة التقشفية"<sup>(3)</sup>.

رسخت تلك المطالب الوعي الاجتماعي للفاعلين بضرورة تكريس الممارسات النضالية للدفاع عن ذلك الخطاب الاحتجاجي المتجدد في المشهد الاجتماعي/السياسي حتى ينال الإعراف من الدولة، وفي علاقته بها، رفض المجتمع القيم التي يتم تكريسها بمؤسسات الدولة الرسمية والتي أصبحت عرضة للسخرية والقذف والسب، واستطاع أن يرجع إلى توجهات ثقافية شعبية مختزنة في الذاكرة الجماعية للأمة، الشيء الذي أحدث شرخا عميقا بين ذلك الجيل (الذي يمثل المجتمع) والدولة، واختزلت العلاقة في أزمة حقيقية نتج عنها حركات اجتماعية احتجاجية منتشرة خصوصا في الفضاءات العمرانية الكبيرة، وقد كانت المحرك التعبوي للجماهير، كما أن "هذه الحركات الاحتجاجية الكثيرة التي عرفتها المدينة الجزائرية... ساهمت في تشكيل وعي جيلي، كانت هذه الحركات الاحتجاجية مجال تجربته الأساسية وشهادة انتمائه السياسي المتمسم بعدة صفات، لعل أهمها معاداته للدولة الوطنية، رموزها وسياستها"<sup>(4)</sup>.

في هذا الوضع المشحون بالعداء والمجابهة بين المجتمع والدولة، نتيجة تنامي المطالب الاجتماعية الاحتجاجية وعجز النظام عن التكفل بها ورفضه الانفتاح السياسي والاجتماعي، ظهرت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية كتتنظيمات سرية وغير رسمية، وصعدت من مطالبها باتجاه الدولة، الشيء الذي أفرز عجزا واضحا في التوافق بين تلك المطالب وبين إمكانيات الدولة الحقيقية، نتيجة الإفلاس الاقتصادي الذي حدث بسبب الأزمة

1- جابي، ناصر، الجزائر، الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية (الجزائر: منشورات الشهاب، 2008) ص. 117.

2- نفس المرجع، ص. 117.

3- "من أجل حياة أفضل" شعار اتخذته الدولة بداية الثمانينات تحت ضغط المجتمع لتحسين معيشة المواطنين في إطار هيكلية المؤسسات الاقتصادية، مع منح تسهيلات للسفر للخارج (خاصة فرنسا) واستيراد الكماليات كالموز والأجهزة الكهرومنزلية، أعقبه شعار "العمل والصرامة لضمان المستقبل" منتصف الثمانينات مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية وتدني سعر البترول سنة 1986، واتخاذ الحكومة تدابير تقشفية جديدة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

4- جابي، مرجع سابق، ص. 119.

الاقتصادية العالمية سنة 1986 والذي تدنت بسببه أسعار البترول التي تمثل 98 % من مداخيل العملة الصعبة للجزائر، مما خلق أزمة في انتقال الدولة والمجتمع على حد سواء نحو التفاهات التوافقية للخروج بحلول موضوعية يجسدها الفعل المشترك لكليهما وإنقاذ المشروع الوطني من الشروخات والهزات السوسيو سياسية التي أصابته في العمق.

## 2- انتفاضة 05 أكتوبر 1988 وفكرة الجيل

"تفاقم الفشل الاقتصادي منذ عام 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات"<sup>(1)</sup>، وقد أدى الفشل الاقتصادي إلى توقف الآلة الإنتاجية في عديد المصانع والشركات مع تسريح العمال، وتدهور القدرة الشرائية للسكان و حدوث الندرة في الأسواق وانتشار السوق السوداء مع ما تحمله من قيم المضاربات، إضافة لاختلال البنية الاجتماعية وتدهور العلاقة بين المجتمع والدولة وغياب الثقة في خطابات "الحزب الواحد" وبرامجه، ولم تكن لعناصر القيم الأساسية التي ناضل الشعب من أجلها أي دور في تكريس الانقياد إلى سياسات الدولة التي أفرغت من محتواها، الشيء الذي سمح بنمو المعارضة على هامش أطراف السلطة المركزية.

لم تكن تلك المعارضة إلا ممارسات نضالية لفاعلين اجتماعيين ضمن حركات اجتماعية احتجاجية سرية، سرعان ما ستظهر للعلن حينما تضعف الدولة لتأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية 1986، و لم تكن تلك الممارسات الاجتماعية الاحتجاجية ضد سياسات الدولة آنية بل امتدت في النضال لسنوات للحصول على بعض الحقوق الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية، وقد عجلت انعكاسات تلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى تصدع في البناء الهرمي للمجتمع الجزائري بظهور التفاوت الاجتماعي، أي من يملكون ومن لا يملكون، شكل ذلك كله منعطفا حاسما قبل انتفاضة 05 أكتوبر 1988 وما أعقبها من تغيرات في البنى المجتمعية.

<sup>1</sup> - عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مرجع سابق، ص، 226.

أدى ذلك الوضع الهش بالطبقات المتوسطة المتضررة جراء تلك الأزمة إلى الاندماج في الحركات الاحتجاجية المطالبة "بالتغيير في تسيير دواليب الآلة الاقتصادية والسياسية على وجه التحديد"<sup>(1)</sup>.

لذلك "سارت شائعة مفادها أن يوم الأربعاء 05/10/1988 سينظم "ضراب عام" تنفذه الشركة الوطنية للشاحنات الصناعية (SNVI) وشركة الرياض لتموين واستيراد الأغذية وتوزيعها (ERAD) المسؤولة عن إنتاج السميد، الدقيق والمعجنات وتموين السوق الوطنية بها... ما فاقم الأجواء المتوترة التي كانت تطبع الحالة منذ عدة شهور"<sup>(2)</sup> وتحولت مسيرة قام تلاميذ الثانوية في باب الواد بالعاصمة يوم 04/10/1988 إلى مظاهرات عارمة في 05/10/1988 يقودها الشباب ما لبثت أن تحولت إلى احتجاجات ضد رموز الدولة ومؤسساتها، إذ هاجم المحتجون أبنية الدولة الرسمية كالمحاكم والأروقة وأسواق الفلاح ومقرات حزب جبهة التحرير الوطني، والبنوك وقاعات العرض وكذا الممتلكات العمومية والخاصة مع نهبها وحرقتها، وامتدت تلك الاحتجاجات إلى المدن الكبرى كقسنطينة ووهران وعنابة لتعم جميع التراب الوطني، كحركة اجتماعية احتجاجية ذات فعل جماعي موحد، مستهدفة النظام السياسي بكل رموزه، ما أدى إلى اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن، ومع اتساعها وتجذرها في المجتمع سقط حسب إحصاءات رسمية "313 ضحية، بينهم 159 قتيلا وألوف الموقوفين"<sup>(3)</sup>.

سوسيولوجيا، عدت تلك الأفعال الاحتجاجية العفوية والمؤطرة لاحقا من الحركات الاجتماعية، محاولة للتمرد على القيم التي تأسس عليها المجتمع والتي طوقته لعقود بضوابط سياسية واجتماعية، ولفهم ظاهرتي الاحتجاج والتمرد، "ينبغي علينا الإحاطة بثلاث عوامل فائقة الأهمية: يرتبط أول تلك العوامل بحالة الاستياء الشعبي أو ما يمكننا وصفه بحالة "الحرمان النسبي" إلى جانب تحليل الروافد التي تغذي وتعزز تلك الحالة، ثانيا ينبغي فهم المسوغات، أو مجموعة الاعتقادات، التي يعتنقها الأفراد في محاولة منهم

<sup>1</sup> - بوخريسة، مرجع سابق، ص، 150.

<sup>2</sup> - بن عروس وآخرون، مرجع سابق، ص ص، 74-75.

<sup>3</sup> - بوكراع، مرجع سابق، ص، 243.

لترح مدى إمكانية تبرير الفعل السياسي، وعلى مستوى ثالث ينبغي استيعاب طبيعة التوازن الذي يحمل بين كفته قدرة الأفراد الذين يعيشون حالة من الاستياء على التحرك والسبل التي ينظمون عبرها تحركهم من جهة"<sup>(1)</sup>.

إن تلك العوامل مجتمعة قد تفسر احتجاجات 05 أكتوبر 1988 كما تبين قدرة الحركات الاجتماعية على تنظيم حقوق الجماهير والحشود وتأييرها وتوجيهها وفق خطط موضوعة مسبقاً، لإرباك النظام السياسي للدولة وخلخلته والذي كان هدفاً سهلاً بعد سلسلة من الاحتجاجات والاعتصامات والتظاهرات التي نفذتها تلك الحركات طوال سنوات الثمانينات خصوصاً، ما أدى إلى إضعافه وجعله يفقد بعض أدوات السيطرة.

إن تحليل الفعل الاحتجاجي للفاعلين الاجتماعيين في أكتوبر 1988 لابد "أن يحل محل تحليل المواقف، ولا يعني هذا أن نستبدل الرأي بالحدث والذاتي بالموضوعي، ولكن يعني الاعتراف بأن اتجاه الفعل وإن لم يختزل إلى مستوى وعي الفاعلين به فهو مرتبط به أشد الارتباط"<sup>(2)</sup>، لذلك كانت اتجاهات الفعل الاحتجاجي تنمو لممارسة الضغط على النظام السياسي حتى يستجيب لطموحات الفاعلين وتحقيق مطالبهم، وانطلاقاً من العوامل السابقة فإن ذلك الفعل قد تحقق ليروز حالة استياء شعبي عامة في المجتمع الجزائري غذتها الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي تسببت في ندرة السلع الشيء الذي جعل منهم مناضلين عفويين في حركات احتجاجية واسعة، للمطالبة بتوفير المواد الغذائية وحماية القدرة الشرائية وفتح المجال السياسي، وهو ما أدى إلى تبرير ذلك الفعل الاحتجاجي الذي يقوم به أولئك المناضلين باسم الشعب، ما يفسر كذلك قدرتهم على الاستمرار في النضال وممارسة الاحتجاج، ورغم أن ذلك الفعل مرتبط بحالة الاستياء العامة إلا أن بقاء الحركات الاحتجاجية في النشاط ضد النظام هو الذي أحدث توازناً في علاقة الدولة والمجتمع من حيث القوة كمفهوم له أبعاد تأثيرية كالسيطرة ومجابهة الخصم بقوى وأبنية اجتماعية، ومآلات تلك القوة في حالة حدوث ضعف لدى الطرف الآخر، ففقدان توازن القوة يعني

<sup>1</sup> - غير، تيد روبرت، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، لماذا يتمرد البشر (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2004) صص 24-25.

<sup>2</sup> - تورين، آلان، ترجمة مغيث، أنور، نقد الحدائفة (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة، 1997) صص 317.

فقدان السيطرة على الوضع وعدم قدرة مواجهة الخصم، فبالنظر إلى الفاعلين الاجتماعيين الذين أحدثوا انتفاضة 05 أكتوبر 1988 باحتجاجاتهم ومظاهراتهم، كان أغلبهم من فئة الشباب البطالين وخريجي الجامعات المؤطرين داخل تنظيماتها جيدا، لذلك سارت تلك المظاهرات الحاشدة في الشوارع والساحات، رافعين شعارات مناوئة للسلطة وللحزب الواحد ولرموز الدولة ومعبرين بنزعة مطلبية عن قيم جديدة غير تلك التي درجت الدولة على تقريرها في البرامج الدراسية وخطابات حزب جبهة التحرير الوطني، هذا الطرح في الاحتجاجات المطلبية، عبر عن قطيعة ثقافية رمزية لقوى اجتماعية فاعلة في المجتمع ومهمشة إلى حد جعلت من نبذ الثقافة الوطنية عاملا في احتجاجاتها، لاسيما وأن الانفتاح الليبرالي على الغرب في عقد الثمانينات من جهة وبروز الحركة الاجتماعية الدينية (بطرحها القيمي المشرقي) من جهة أخرى، قد ساهما في بلورة توجهات ثقافية لجيل الشباب، الذي مال إلى ممارسة تصورات في العيش غير تلك التي عاشها جيل الثورة.

إن فكرة الجيل كما اعتبره كارل مانهايم بوصفه "جماعة متماسكة" من حيث التفكير والأهداف والطموحات وتحديد الخصم، وانتظامهم في حركة احتجاجية تعبر عن الحالة الاجتماعية الاقتصادية التي يتواجدون فيها، هي التي حددت المعالم الكبرى لاحتجاجات أكتوبر 1988، وغيرت معها الطرح المطلبي للحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وقد استطاع ذلك الجيل أن يحقق ما عجزت عن تحقيقه أجيال سابقة في علاقاتها المتنافرة مع الدولة ومخططاتها التنموية، لذلك كان الجيل الذي فجر تلك الانتفاضة جيلا متمردا من حيث السلوك والتفكير من كل ما هو "دولوي" رافضا للإملاءات السياسية والقيود الاجتماعية الثقافية، وإن كان ذلك التمرد خلال احتجاجات أكتوبر 1988 قد اتسم بالعنف لكل ما يرمز للدولة (مؤسسات عمومية، بنوك، قسّمات الحزب، مخادع الهاتف...).

لقد تولد العنف في السلوك الجمعي لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين نتيجة عدة عوامل كما تم إبرازها سابقا، منها حالة الاستياء والسخط الكبيرين من الواقع الاجتماعي، باعتبارهم قد أصبحوا يشكلون مجتمع التهميش ولا يشاركون في علاقات الإنتاج المادي للمجتمع الكلي، وكذا في عملية اتخاذ القرار لاسيما الانتخاب لعزوفهم عنه، "فما فهمته

الأجيال الجديدة من الجزائريين في أول احتكاك لها مع الكثير من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (المدرسة، المصنع، الجامعة، المستشفى...) هو أن عليها أن تتخلى عن طموحاتها في الترقية الاجتماعية، والازدهار والنجاح الفردي والجماعي... كانت الصدمة عنيفة جدا بالنسبة لهذا الجيل الذي رأى بأم عينه كيف استفادت أجيال سابقة من هذا الدور التوزيعي الريعي، الذي قامت به الدولة حتى الآن، والذي تجسد في التحولات الهامة التي عرفتھا المواقع الاجتماعية للأفراد... وستكون بالطبع لهذه الصدمة التي نجمت عن هذه العلاقة الجديدة مع الدولة المجسدة في مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتائج هامة جدا وستتحول إلى الأرضية الأساسية للمعارضة الشعبية السياسية السلمية أو للعنف الذي أصبح من الممارسات الأساسية التي تربط المواطن بالدولة"<sup>(1)</sup>.

إن ارتباط تلك الاحتجاجات بالعنف لذلك الجيل من الشباب هو نتيجة للتفاعل والتجانس بينهم، إذ "المشاركين في الاحتجاج والعنف الجماعي دوافع منفعية فضلا عن الدوافع العدوانية، فهم يعتقدون أن لديهم فرصة علاج بعض سخطهم من خلال العنف"<sup>(2)</sup> كما أن الجنوح للعنف، فعل قابل للحدوث عند اشتراك فاعلين اجتماعيين لاسيما من جيل الشباب في حركة احتجاجية مع خصم بحجم "دولة" بأدواتها ومؤسساتها، لعدم قدرة أي حركة مهما بلغت درجة تنظيمها، من المراقبة والتحكم في آلاف الحشود والجماهير الملاحظة لسلطة ما.

### 3- احتجاجات 1988/10/05 والفرصة السياسية

تؤكد اللحظة التاريخية لاحتجاجات 1988/10/05 أن العلاقة "المتوترة" بين الدولة والمجتمع طيلة عقود من الزمن، قد وصلت إلى حد فسخ العقد الاجتماعي بينهما، بتبني كلا منهما الدفاع عن توجهاته بآليات وصلت حتى إلى العنف كوسيلة للدفاع عن أطروحات كل طرف، في تلك المواجهة المعلنة، قدمت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية تصورا للعلاقة الجديدة التي ستربط الدولة والمجتمع بإعادة صياغة عقد اجتماعي جديد، وهو ما نتج عنه في ظل تلك المتغيرات خلق فرصة سياسية استغلتها الحركات الاجتماعية

<sup>1</sup> - جابي، الجزائر: الدولة والنخب، مرجع سابق، ص، 127.

<sup>2</sup> - غير، مرجع سابق، ص، 326.

وبدرجات متفاوتة حسب قدرتها على الاستفادة من تلك الفرصة، وتتمثل الفرصة السياسية في "قدرة الحركات الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال إمكانياتها من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي توفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغيير، وبالتالي تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة، من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها"<sup>(1)</sup>.

و الفرصة السياسية بهذا هي نتاج الانفتاح في النظام السياسي على بقية المؤسسات الاجتماعية و القوى الفاعلة في المجتمع، وعندما تنفتح العملية السياسية فإنه تتاح للحركات الاجتماعية فرصة كبيرة للنشاط والتصرف بشكل ملائم لها، كما أن "الحركة الاجتماعية ستتمكن من خلال خلقها أو استغلالها للفرصة السياسية، من إحداث تغييرات هامة في بناء القوة"<sup>(2)</sup>.

على مستوى الطرح السوسيولوجي، فإن الحركة الاجتماعية الاحتجاجية قد مارست ضغوطات كبيرة على النظام السياسي في الجزائر سنوات عديدة حتى احتجاجات 1988/10/05، التي ولدت فرصة سياسية كبيرة تمثلت في الانفتاح على قوى التغيير في المجتمع، وبذلك استطاعت تلك القوى الممثلة في مختلف الفاعلين الاجتماعيين من إحداث تغييرات في مفهوم "القوة" الذي يعتمد عليه النظام، حيث تبنى هذا الأخير مطالب الحركة الاجتماعية الاحتجاجية التي فجرت تلك الانتفاضة، فعُدل الدستور في 23 فيفري 1989 والذي سمح بالحق في الإضراب وحرية التعبير والمظاهرات وفتح المجال السياسي لعدد القوى الفاعلة لتشكيل أحزاب سياسية.

شكلت تلك الفرصة السياسية الكبيرة دافعا قويا لحضور جميع الفاعلين الاجتماعيين في المشهد الاجتماعي السياسي الجديد، كما شكلت فرصة للنخب لإبراز توجهاتها وأفكارها، وهي التي ظلت لعقود تناضل في حركات اجتماعية سرية، متحينة انفتاح النظام نحوها، وقد تميزت تلك النخب بالتنظيم الجيد والتأطير الإيديولوجي لاسيما داخل الجامعات

<sup>1</sup> - المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ، الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 29 شتاء 2011، ص ص، 160-161.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص، 167.

وفي المدن الكبيرة، كما أن لها امتدادات وأصول ريفية، إذ نزلت إلى المدينة عقب الإستقلال بعد تشييد الفضاءات الكبيرة للتعليم والصناعة، وهو ما دفعها للاستفادة من تلك الميزات، كما سيكون لها دور فعال في التعددية السياسية التي إنبثقت عن إنتفاضة أكتوبر، والمساهمة في تشكيل خارطة الانتخابية الجديدة، التي فقدتها جبهة التحرير الوطني كحزب واحد مهيمن على المشهد السياسي غداة اندلاع تلك الاحتجاجات، لذلك فإن أي "منهج سياسي، لا يعتبر الحركات الاجتماعية إلا تعبيراً عنيفا عن الطلبات التي يستحيل أن تلبى، فإنه يفقد صفته التمثيلية وثقة ناخبيه"<sup>(1)</sup>.

إن تصاعد وتيرة الممارسة النضالية للحركات الاجتماعية الاحتجاجية خلال عقد الثمانينات، قد أدى إلى التصادم بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، الشيء الذي فجر موجة الإحتجاجات في 05 أكتوبر 1988، وعبر بشكل حقيقي عن جذرية المطالب الاجتماعية وجديتها في الطرح، ورغم عملية الانفتاح التي تبناها النظام لتلبية تلك الطلبات المتعددة<sup>(2)</sup> إلا أن حدة التصادم بين الفاعلين، أنتج العنف، رغم أنه كان "ينبغي لفكرة الحركة الاجتماعية أن تكون مفصولة وبكل وضوح عن فكرة العنف، فالعنف يتعارض مع الديمقراطية ومع الحركات الاجتماعية أيضاً، لكنه راسخ بكل عمق في العلاقات الاجتماعية"<sup>(3)</sup>.

فحالة النظام السياسي "الأحادي" لم تكن تسمح بطرح تلك المطالب التي عبرت عنها الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، والتعارض بينهما كما أشرنا قد ولد العنف، وبمستويات مست الحياة الاجتماعية للمواطنين(ممتلكات، مصالح إدارية...) مما أفرز واقعا معيشيا صعبا، وقد استمر ذلك العنف وإن تبنته حركات اجتماعية أخرى طيلة العقود

---

1 - تورين، آلان، ترجمة كاسوحة، عبود، ما الديمقراطية (سورية: وزارة الثقافة، 2000) ص، 102.  
2- تميزت مطالب الحركة الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر بالتنوع على مر العقود، وعقب انتفاضة 1988/10/05 خرجت تلك المطالب السرية في شكل أحزاب سياسية، بعد تبني دستور 1989 مبدأ التعددية السياسية، إذ تشكلت وفقها أحزاب ذات صبغة مطلبية، ثقافية، دينية....  
3- تورين، مرجع سابق، ص، 104.

اللاحقة لاحتجاجات 1988/10/05 وبشدة، مهددا وجود الفاعلين رغم أن "مطالب الفئات المحكومة أو البعيدة عن السلطة ذات درجة طبيعية من العنف"<sup>(1)</sup>.

#### 4- الحركة الاجتماعية الدينية والعنف المقدس

تعد الحركة الاجتماعية الدينية الأكثر حضورا في المشهد الاجتماعي- السياسي الجزائري، لما تحمله من قيم دينية تشترك فيها الوحدات الاجتماعية وتعبّر عنها الحركة برموز ومعاني تجعل تلك الوحدات في ارتباط ذهني دائم "بالسلف الصالح وبمحاولة تحقيق حلم الدولة الإسلامية" ذات "الخلافة الراشدة"، وقد ارتبط حضور الحركة الاجتماعية الدينية بالعنف من خلال المواجهات والصدامات في الجامعة مع طلبة اليسار وقوى الأمن<sup>(2)</sup>، وكان أبرزه ظهور الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة مصطفى بويعلي في 1982 الذي نظم في مرحلة أولى "بعض الحملات التأديبية على المحلات التي تباع المشروبات الكحولية وأماكن الدعارة، كان يجمع حوله بعض المؤمنين وأنشأ مجموعة النهي عن المنكر"<sup>(3)</sup>، ولم يكن مصطفى بويعلي إلا أحد الفاعلين في الحركة الاجتماعية الدينية بنشاطاته الفعالة والدؤوبة في مسجد العاشور بالعاصمة الجزائر، كما كان معروفا "بمعارضته المعلنة للسلطة التي لا يتردد أن يعلنها في كل مناسبة أو تظاهرة عمومية، كعنصر مشوش"<sup>(4)</sup>، حيث تعرض في العديد من المرات إلى متابعات أمنية بسبب مواعضه وملاحظاته الناقدة لبرامج الدولة التنموية التي إعتمدتها رغم أنه كان أحد الإطارات التي نفذت تلك البرامج، قبل أن يلجأ إلى الحياة السرية ويؤسس حركته الإسلامية المسلحة واضعا لها برنامج عمليات لتنفيذ: -"اغتيال عدة مسؤولين سياسيين وعسكريين، من بينهم الرئيس الشاذلي بن جديد، الوزير الأول أحمد بن عبد الغاني، الشريف مساعدية مسؤول حزب جبهة التحرير الوطني والعقيد عطاييلية.

1- نفس المرجع، ص، 104.

2- تركزت تلك المواجهات في مساجد سيدي بلعباس والأغواط، للمزيد انظر زهرة بن عروس وآخرون ترجمة غازي البيطار، الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية (بيروت: دار الفارابي، ط.1، 2002).

3- بوكراع، مرجع سابق، ص، 236.

4- مراح، أحمد، قضية بويعلي(الجزائر: مطبعة النور، ط.1، 1998) ص، 72.

- تدمير بعض المباني العامة مثل مطار هواري بومدين الدولي (الجزائر)، مقر حزب جبهة التحرير الوطني، مقر الجيش الوطني الشعبي، قصر العدل، مبنى الإذاعة والتلفزة الجزائرية (RTA) ومكاتب جريدة المجاهد<sup>(1)</sup>.

ولتنفيذ تلك الاعتداءات قام بويعلي مع جماعته بسرقة المتفجرات ليلة 7- 8 نوفمبر 1982 من مقلع الحجاره بكاب جنات ولاية بومرداس، حيث استولوا على 160 كلغ من مادة TNT ونفذوا عدة عمليات ضد حواجز الدرك الوطني ومدرسة الشرطة بالصومعة (1985) والتي استولوا فيها على كمية كبيرة من الأسلحة، إضافة إلى سرقة الأموال لشراء الأسلحة وتدعيم صفوف الحركة بعناصر جديدة، وبقي في مواجهات مع قوى الأمن حتى تم القضاء عليه في 1987/02/03 وتفكيك حركته المسلحة بأسر عناصرها المناهضين حكم الدولة الجمهوري.

لم تكن حركة بويعلي إلا بداية لنشاط الحركة الاجتماعية الدينية وانتهاجها العنف "المقدس المسلح" ضد المجتمع والدولة في الجزائر، وسيكرر ذلك بعد الاحتجاجات الشعبية الواسعة في 1988/10/05، تلك الحركة الاحتجاجية التي استغلتها الحركة الاجتماعية الدينية محاولة توجيهها "وجهة إسلامية"، و"مانحة إياها أبعاد لم تكن موجودة لديها في البداية، فقد منح الإسلام السياسي الجذري أبعادا أخلاقية قيمية ودينية يغلب عليها الطابع السلفي لهذه الحركات التي كانت في الأصل ذات مطالب عصرية مرتبطة بهوموم الحياة اليومية لأغلبية سكان المدن الجدد والشباب منهم خصوصا"<sup>(2)</sup>.

عبرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) -كإحدى قوى فروع الحركة الاجتماعية الدينية وأبرزها وأكبرها عددا من المناضلين والأكثر استقطابا بالعناصر المتشددة، لاسيما الذين جاهدوا في أفغانستان ضد الغزو السوفياتي-، منذ اندلاع الاحتجاجات ببرنامج ذو مطالب للتغيير الراديكالي للمجتمع والدولة في الجزائر، بإتباع سياسة المناورات خلال الانتخابات وحشد المناضلين وإقامة التظاهرات والاعتصامات في الشوارع، والمسيرات لمقر الرئاسة ووزارة الدفاع الوطني، وانتهاج سياسة براغماتية للوصول للسلطة من خلال

<sup>1</sup>- بوكراع، مرجع سابق، ص، 238.

<sup>2</sup>- جابي، الجزائر، الدولة والنخب، مرجع سابق، ص، 106.

الانتخابات البلدية ثم التشريعية، لتطبيق برنامجها بفرض الشريعة الإسلامية نصا كدستور، ومظهرا كسلوك، مستغلة الشعور الوجداني للمواطنين تجاه الدين، وهو شعور ذو عاطفة قوية للرموز والمقدسات الدينية التي ورثها الجزائريون منذ قرون.

يدل نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في استقطاب عدد كبير من المناضلين وسرعة انتقال خطابها، لاعتمادها على جيل من الشباب الجامعي المثقف الذي أوكلت إليه مهمة التأطير الحركي للمناضلين الجدد، باعتماد خطابات حماسية في المساجد والتجمعات والاعتصامات، والتغلغل في الانتساب للنوادي الرياضية وغيرها، مع تمركز ذلك الجيل المثقف والواعي بالنضال السياسي كممارسة حركية في المدن الكبرى للبلاد، الشيء الذي أدى إلى سيطرة طرح إيديولوجي للحركة الإسلامية مشبع برأسمال رمزي ثقافي ناتج عن المخيال الاجتماعي لحقبة ما قبل الاستقلال، وعمليات الإضهاد القمع الكولونيالي وأساليب مسخه للشخصية الوطنية ومقومات الهوية وآليات المقاومة الشعبية المتمثلة في التمسك بالدين، "ذلك أن الحركات الاحتجاجية الكثيرة التي عرفتها المدينة الجزائرية خلال هذه العقود ساهمت في تشكيل وعي جيلي"<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى عامل الشباب، اعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحركة إجتماعية على الطبقة الوسطى من المجتمع والتي تمثل قاعدة عريضة فيه، تتنوع فيها أصناف الفئات (معلمين، محامين، شبه طبي، حرفيين، تجار...) والتي شكلت ركيزة أساسية لدعم الحركة ماديا، وإمدادها بالمناضلين والتصويت عليها في الانتخابات البلدية والتشريعية والمشاركة في تنفيذ برامجها كالعصيان المدني، بتنفيذ إضراب وطني والتجمهر في الساحات للضغط على النظام خاصة بعد رفع المتظاهرين شعارات "لا ميثاق لا دستور، قال الله قال الرسول" سنة 1991 و"قريبا دولة إسلامية" "Bientôt, état islamique" دون اللجوء للانتخابات، "ففي أثناء تجمع في قسنطينة، بمناسبة أول تشرين الثاني/ نوفمبر، أكد عباسي مدني: "بالحوار سنغير النظام، وإذا تراجع الحوار فسيكون الجهاد" وتابع "يا شعب الجزائر

<sup>1</sup>- جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاجتماعية، مرجع سابق، ص، 141.

موقفكم حاسم فإما النصر وإما الشهادة، باسم الله هذا العام سيكون عام إقامة الجمهورية الإلهية"<sup>(1)</sup>.

بممارسة العصيان المدني، وتأكيد قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ اللجوء للجهاد لإقامة دولة إسلامية، أخذ الاحتجاج الاجتماعي الديني أبعادا قيمية جديدة، ذات رموز متعلقة بالماضي لما عاشته الحركات الاجتماعية الدينية المتمردة على السلطة المركزية كحركة الدرقاوي وأبو زيد الخارجي صاحب الحمار والخوارج، وهي ممارسات مثقلة في الذاكرة الجماعية للأمة بصور القتل وإراقة الدماء واستعمال العنف وسيلة لتحقيق حاجات الجماعة المحتجة أو الثائرة، وقد تجسدت هذه الحركات الاحتجاجية الدينية كصور ذهنية في المجال الاجتماعي وارتبطت بها عديد الفئات، لذلك لم تنشذ الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر عن اللجوء للعنف المقدس لتحقيق مآربها، و قد كان خطاب عباسي مدني السالف الذكر كمقدمة لاندلاع أعمال العنف ضد المجتمع والدولة في الجزائر فيما عرف لاحقا بظاهرة "الإرهاب الاسلاموي"، والذي عبر عن فشل خطاب كل الحركة رغم استقطابها لآلاف المناضلين واستعدادهم لتنفيذ برامجها.

"فالتيار الديني الجذري الذي قاد هذه الحركات الاجتماعية إلى مواجهة عنيفة ليس مع الدولة الوطنية وأجهزتها فقط، بل مع الكثير من القوى الاجتماعية الأخرى، التي استعدها بخطاب وسلوكات اقصائية وعنيفة، مولدا حالة العنف التي ساهمت في تفريخ الإرهاب الذي ضرب بقوة بين صفوف أبناء الفئات الشعبية التي كانت القاعدة الأساسية لهذه الحركات الاجتماعية الشعبية"<sup>(2)</sup>، حيث ألغى الثقافة والمرجعية الدينية الوطنية واعتمد على مذاهب وفتاوى مستوردة لممارسة العنف والإقصاء ضد المجتمع والدولة، وتؤكد في ذلك الأسلوب خلال سيطرة الحركة في الانتخابات البلدية 1990 والتشريعية 1991، إذ اعتمدت في اكتساحها للمشهد السياسي الاجتماعي "على طريقة التوجهات الجماهيرية الكبرى، والمسيرات وحتى الإضراب العام، في حين اعتمدت التيارات الأخرى على اللقاءات المغلقة في القاعات العامة مركزة على المناشير والمكتوب بصفة عامة، وهي

<sup>1</sup>- بوكراع، مرجع سابق، ص، 249.

<sup>2</sup>- جابي، الجزائر والنخب، مرجع سابق، ص، 106.

الأساليب التي لم يهملها التيار الديني السياسي الذي أبدع من خلال إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة كالفيديو والشاشات المكبرة"<sup>(1)</sup>.

فعلى المستوى الفكري والوجداني، عملت العروض الاحتجاجية للجبهة الإسلامية للإنقاذ على تهييج منظم لمشاعر المناضلين ودفعهم لممارسة العنف ضد النظام وأجهزته للاستيلاء على الحكم ذلك أن "إرادة الشعب من إرادة الله" حسب المفهوم العقائدي لأدبيات تلك الحركة، "وبهذا لا يفرق بين مصطلح الإرادة الشعبية الواردة والموظفة في الممارسات السياسية ومصطلح الإرادة الإلهية الواردة في كتب العقائد السلفية، وبالتالي جر مفهوم الإرادة إلى ميدان الكفر والإيمان، وذلك من خلال المطابقة المعتلة بين "إرادة الله" كمفهوم عقائدي و"إرادة الشعب" كمفهوم سياسي دنيوي"<sup>(2)</sup>.

لذا دلت أدبيات الحركة عن لجوئها إلى الأفكار وابتعادها عن أفكار المؤسسة الدينية الرسمية المعتدلة، هذا ما يفسر أساليب الممارسات العنيفة التي تبنتها الحركة ضد المجتمع والدولة، كما يشير ذلك إلى مسألة نشوء الحركات الاجتماعية الدينية خارج المؤسسة الدينية الرسمية، ذلك أن "جزء من دوافع الإنسان غير المشبعة في حياتها الهامشية، هو الدافع إلى تحقيق الذات وإثبات الوجود، ولكن الانخراط في المؤسسة الدينية بشكلها التقليدي، لا يتيح للفرد تحقيق وجوده وذاته"<sup>(3)</sup>، لذا كان التدين الوسيلة المثلى لإثبات الذات سيما جيل الشباب العاطل عن العمل، لذلك كان الانخراط في الجماعات الدينية يتيح للفرد ممارسة السلوك الذي يعبر عن حالته اليائسة من واقعه الاجتماعي، والمنفعل نتيجة الاغتراب، وبالتالي يتشكل لدى الجماعة الدينية سلوكا ومنهجا متطرفا في التعامل، يلغي الآخر ولا يعترف إلا بالعنف كآلية للتفاوض، لذلك فإن أي جماعة دينية كالجبهة الإسلامية للإنقاذ عندما تختار "الطريق الأصعب، الذي قد يكون مستحيلا في بعض الأحيان، تختار الطريق القادر على إشباع احتياجاتها ورغباتها، وكذا الطريق القادر على حل مشكلتها جذريا وتعويضها عن كل ما إختبرته من انعزال واغتراب عن المجتمع، لهذا تختار بعض الجماعات تغييرا

1 - جابي، عبد الناصر، الانتخابات: الدولة والمجتمع (الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998) ص، 85.

2 - عروس، الزبير، التيارات السلفية بين عمق المسار التاريخي وواقع التجربة المعاصرة، مرجع سابق، ص، 77.

3 - حبيب، رفيق، الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر (القاهرة: سينا للنشر، ط.1، 1989) ص، 141.

كاملا، وهو حل أصعب من أي حلول أخرى، يمكن أن تهدف إلى التغيير التدريجي للمجتمع<sup>(1)</sup>.

فالحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر والتي برزت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فسرت ممارستها على أنها سلوك إقصائي بإنتاجها العنف خلال عرض مطالبها واحتجاجها ضد فاعلين اجتماعيين آخرين في المجتمع، ذلك أن الإحتجاجات (العروض) التي قامت بها في الشوارع والساحات كتعبير عن أنها حركة اجتماعية احتجاجية مطلية، قد تبنت العنف في مظاهرها، ومارسه مناضلوها، وهو ما أنتج صدمة للمجتمع والدولة على حد سواء، وتحول برنامج الحركة من برنامج سياسي وهدف إصلاحي إلى هدف إقصائي، مع تزايد معدلات ونسب القتل والإرهاب والتدمير لمؤسسات الدولة والمجتمع التي نفذتها أجنحتها المسلحة (الجماعة الإسلامية المسلحة، الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجماعة السلفية للدعوة والقتال، حماة الدعوة السلفية، الفيدا، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي...).

#### المبحث الرابع: العنف الاجتماعي ورهانات الدولة

"إن تفحص الفضاء الاجتماعي السياسي والاقتصادي في الجزائر اليوم يُكُون لدى الباحث، ولا ريب، صورة مشوشة وهلامية عن الدولة والمجتمع ذاته، ومن هنا، يصبح الباحث والبحث برمته رهينة للرجوع إلى المقدمات والخلفيات التي أفرزت الوضعية الراهنة بكل متغيراتها، وكل ذلك قصد سبر أغوارها وتخطي عقبة «المعرفة العامة» التي تلتصق بالعقل العلمي في ملاحظاته الأولى للظواهر على أنها الحقيقة"<sup>(2)</sup>.

يبدو تشكل ذلك الفضاء بأبعاده التي تحمل قيما تاريخية، والتي دفع المجتمع الجزائري ثمنا باهضا في بلورتها عبر كفاحه ضد الإستعمار الفرنسي، ونضالاته لنيل حقوق المواطنة والحريات الأساسية بعد الاستقلال، وهي نضالات صاغت برامج للحركات الاجتماعية الإحتجاجية وساهم العنف الاجتماعي في تحقيق بعضها بالضغط على الدولة

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص، 144.

<sup>2</sup> - بوخريسة، مرجع سابق، ص، 141.

بإحتجاجات مطلبية متكررة، وبآليات خلخت توازن المجتمع والدولة معا فيما بعد، وأفقدت الروابط الاجتماعية أواصرها، ورهنت متطلبات الدولة في التقدم والتطور في ظل الصراعات الدولية التي يشهدها العالم اليوم خاصة التنافس المحموم بين الدول لإحتلال فضاءات حيوية ولو بالقوة، الشيء الذي أدى لزعزعة استقرار عدة دول نامية -والجزائر إحداها-، وأفقدتها السيطرة على مجتمعاتها، والتي تعززت بوسائل التواصل الاجتماعي ومهد لبروز حركات اجتماعية جديدة "ثورية" "احتجاجية"، مما جعل مسألة "أمن" المجتمع والدولة ذات إهتمام واسع في ظل هذه المتغيرات الجديدة والتي يبدو فيها الكائن الإجتماعي رقما صعبا في الفضاء الذي تتجاذب فيه الدول والمجتمعات.

### 1- مطالب التغيير وممارسات العنف

"تعتبر الحركات الاجتماعية مصدرا من مصادر التغيير الاجتماعي"<sup>(1)</sup> الذي يشير إلى "أوضاع جديدة تطراً على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو كنتاج لتغيير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية"<sup>(2)</sup>، وهي تؤدي بذلك دورا مهما في حدوثه، بنضالاتها المستمرة عبر عرض مطالبها لتغيير المجتمع ببناه الفوقية والتحتية من وضع يكون فيه إلى وضع آخر، سواء كان ذلك التغيير بمراحل ممتدة في الزمن الذي تتم فيه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أو في مدة زمنية قصيرة، (لحظة تاريخية هامة كالثورة مثلا).

إن مطالب التغيير التي رافقت الحركة الاجتماعية الإحتجاجية في الجزائر خلال مسيرتها النضالية طيلة عقود، قد تنوعت وتعددت وتباينت حتى في محتواها ووسائل تحقيقها، فالحركة الاجتماعية العمالية الإحتجاجية، هدفت مطالب التغيير لديها لتحسين أوضاع العمال ونيل حقوقهم وتهيئة الظروف الفيزيائية الجيدة لأداء أفضل للعمل، والتي عبرت عنها نقابات المصانع والمؤسسات الإنتاجية من خلال الإضرابات والإعتصامات، أي أن مطالب التغيير للواقع العمالي المرجوة، كانت إجتماعية إقتصادية بالخصوص

1- الخطيب، مرجع سابق، ص، 144.

2- غيث، مرجع سابق، ص، 382.

(بوسائل سلمية)، وإن كانت بعض المطالب جذرية في طرحها، وكما لا يمكن نفي الممارسة العنيفة عن الحركة الاجتماعية العمالية، فإن مستوى العنف الممارس وحدته بالنظر لحركات إجتماعية أخرى، لا يرقى لوصفه بالعنف الذي يهدد المجتمع في قيمه وبناءه والدولة في وجودها، بل ارتبط ذلك العنف بمطالب تغيير واقع العمال لواقع آخر أفضل منه، وظل محصورا داخل الوحدات الإنتاجية أو في محيطها، ومقارنة مع الحركة الاجتماعية العمالية، فقد مارست الحركة الاجتماعية الثقافية العنف من أجل الإعراف بالهوية واللغة الأمازيغيتين، فمذ ربيع 1980 تاريخ مواجهة الحركة بمناضليها مع أجهزة الدولة حتى السنوات الأخيرة، ورغم دسترة اللغة الأمازيغية، إلا أن الطرح المطالب للقضية ورغم تحقيقه لتغيرات مهمة، قد شهد عدة ممارسات عنيفة ذات علاقة بالأمازيغية كإحتجاجات 2001 الدموية، ذلك أن مؤشرات الحركة الاجتماعية الثقافية لممارسة العنف من خلال عرض مطالبها، تبدو أنها ذات طابع عدائي للدولة كسلطة مركزية، وإن دل ذلك فعلى وجود مناضلين ذو متشددين لمسألة الأمازيغية، لاسيما وأن الأكاديمية البربرية بفرنسا تغذي أطروحات بعض توجهات الحركة الاجتماعية الثقافية من خلال الأطروحات الكتابية والمحاضرات التي تلقى بفرنسا وغيرها، وقد فرضت مثلا آلية كتابة الحرف الأمازيغي بالحرف اللاتيني عوض العربي، لذلك فإن مطالب التغيير التي تتبناها الحركة الاجتماعية الثقافية تتفاعل مع قرارات الدولة ايجابا أو سلبا، هو ما يحدد دوما مسألة اللجوء للعنف أثناء المظاهرات والمسيرات، كما يؤثر تأثيرا واضحا على فكرة الجيل وقبوله بمبادئ الحركة ومدى استعداده لتقبلها والدفاع عنها أو التشبع بقيم الدولة والانخراط في المجتمع الكلي.

أما الحركة الاجتماعية الدينية، وإن تعددت مطالب التغيير لديها حسب أهداف الحركات الإسلامية المشكلة لها، فإن الهدف الأساسي من التغيير المنشود هو إقامة دولة إسلامية تحكمها الشريعة، وهو مطلب يتعارض مع القيم التي تأسست عليها الجمهورية الجزائرية سنة 1962 وحددها بيان أول نوفمبر 1954 "دولة جزائرية ضمن إطار المبادئ الإسلامية"، وعلى الرغم من أن الدين الإسلامي أحد مكونات الهوية الوطنية، إلا أن الغاية منه في الدستور الجزائري ليس إقامة "خلافة إسلامية" مثلما تنص عليه أدبيات الحركات الإسلامية، لذلك لما تعارضت تلك المطالب مع النظام، لجأت الحركة الاجتماعية الدينية

لممارسة العنف قصد تحقيق التغيير الذي بنت عليه برامجها وأطروحاتها، وانتقلت بذلك من العمل الدعوي والسياسي إلى العمل المسلح ضد المجتمع والدولة، وصدرت عدة بيانات عن الجماعات الإسلامية المسلحة في عقد التسعينات تكفر فيه الشعب الجزائري وتحلل قتله وسبي نسائه وتحصيل الفبيء منه، وهي ممارسات عنفية ارتبطت بالايديولوجيا التي تنتهجها الحركة الاجتماعية الدينية متمثلة في "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، ايديولوجيا سلفية وهابية (مستوردة من شبه الجزيرة العربية) تتبنى أفكارا متشددة وتنتهج أطروحات السيف وقطع الرقاب والإفتاء بتكفير المجتمع والدولة ووجوب محاربتهما.

إن دلائل العنف في خطابات وأفعال المناضلين بالحركة الاجتماعية الدينية تشير إلى حدة نفي الطرف الآخر في فكر الحركة، وعجزها عن تحليل واقع المجتمع بأطيافه وفئاته المتعددة، وفقدانها لقوة الاقتراح للسلطات بهدف التغيير وتوجيه القوى الاجتماعية لبناء أسس واضحة للنضال السلمي، ذلك أنه من "أهم الثغرات المنهجية في الفكر السياسي بالحركات الإسلامية في العقود القليلة الماضية، هو منهج التغيير الاجتماعي الذي كان يعاني غموضا وإبهاما عند البعض، وعدم التكامل وترتيب الأولويات عند البعض الآخر، وعدم دقته وتناسبه بلحظ خصوصيات المجتمع ومكونات المرحلة وشروط الواقع عند طرف ثالث"<sup>(1)</sup>.

عبرت الحركات الاجتماعية الدينية (الإسلاموية) نتيجة عجزها لتحقيق برامجها لاسيما في إطار العملية الانتخابية، عن مشاريع برامجها الخفية التي لم تعلن عنها، باللجوء للعنف ضد المجتمع والدولة، و إبراز ذلك بأدبيات التراث، وهو مؤشر على عدة عوامل اجتماعية ثقافية ساهمت في تكوين الفكر العقائدي لتلك الحركات، والتي جعلت النصوص التراثية موجهة لفكرها الحركي، مستلهمة صور الماضي بما فيه من صراعات اجتماعية حادة بين مختلف المذاهب والفئات، لذلك تحاول الحركة الاجتماعية الدينية في حالة اليأس -كما وقع في الجزائر- تحقيق مطالبها وبرامجها وتغذية شعور مناضليها بالتراث الإسلامي

<sup>1</sup> - زكي، أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، في حماد، مجدي وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001) ص، 240.

والمحن التي لحقت بالصحابة والسلف، وهي بذلك تفسر الحرمان من زاوية الماضي، ما فتئت تستغله بتبرير عجزها عن إقناع فئات المجتمع ببرامجها وطموحاتها واقتراحاتها.

## 2- الدولة والمجتمع في مواجهة عنف الحركات الاجتماعية الاحتجاجية (الحركات الإسلامية نموذجاً)

يعد مطلب التغيير الاجتماعي أحد المتغيرات الهامة في الاجتماع الإنساني، لما يحققه من انتقال وتبدل في ظروف معيشة الكائن الاجتماعي المادية والمعنوية، والحركات الاجتماعية بوصفها مصدراً هاماً من مصادر ذلك التغيير، فإنها في الجزائر وعلى اختلاف أنواعها كما سبق ذكره، قد مارست أساليب متعددة لتحقيق مطالب التغيير الاجتماعي، بالضغط على الدولة وحتى المجتمع لتحقيق مطالبها وبرامجها، ولعل من أبرز تلك الحركات الاجتماعية: الحركات الإسلامية التي مارست العنف لتغيير النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي للدولة والمجتمع، فالواقع "أن الحركات الإسلامية حركات اجتماعية تخضع لقانون التطور وتحمل خصوصيات المجتمعات التي تنشأ فيها وتتأثر ببيئتها وتعمل فيها، وهي كذلك حركات تفتقر إلى التجانس في مرجعيتها وبرامجها وأساليب عملها السياسي"<sup>(1)</sup>، "غير أن السمة الغالبة على نشاط هذه الجماعات هي لجونها إلى استخدام العنف، الأمر الذي يثير التساؤل حول العوامل التي تدفع هذه الجماعات إلى تفضيل استخدام العنف كأداة من أدوات الممارسة السياسية"<sup>(2)</sup>.

إن تحليل بنية الحركات الاجتماعية الدينية التي واجهت الدولة والمجتمع بأساليب نضالية عنفية "حادة" دون غيرها من الحركات الاجتماعية، والتي لم تعرض ذلك الكيانيين إلى خطر الزوال والتفكك، رغم مظاهر العنف التي طبعت بعضها من ممارساتها الاحتجاجية، يبين ذلك طبيعة البنية التنظيمية والهيكلية للحركات الاجتماعية الدينية التي هي

<sup>1</sup> - الهرماسي، عبد اللطيف، الحركة الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارنة في عماد، مجدي وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001) ص، 297.

<sup>2</sup> - أبو عامود، محمد سعد، البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات (مصر كحالة للدراسة) في حماد، مجدي وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001) ص، 271.

مزيج من عناصر مختلفة وتيارات فكرية عديدة تختلف منهجيا في نظرتها وتقييمها لأداء الدولة كجهاز للحكم، وللمجتمع كخاضع لإرادة تلك الجهاز البيروقراطي، ففي الجزائر، تناحرت حتى تيارات الحركة الاجتماعية الدينية فيما بينها حول تلك النظرة للدولة والمجتمع، فقد تصارع التيار الإخواني مع التيار السلفي، كما تصارع الأخير مع تيار الجزائر، كما شهدت الشوارع والساحات عدة إشتباكات بين مناضلي تلك الحركات عدة مرات، بغرض السيطرة على الساحات العمومية البارزة في مشهد إستقطاب الفاعلين الاجتماعيين خلال المناسبات المختلفة لاسيما خلال إلقاء عروضها كالخطب الحماسية وغيرها، وذلك من أجل الدعاية والاستعراض، أما تيار الهجرة والتكفير، فقد سيطر على تفكير عديد قادة التيار السلفي، الشيء الذي يفسر حدة الفتاوى التي صدرت ضد الشعب الجزائري ودولته، والتي تنص صراحة على تكفيرهما ووجوب الجهاد فيهما، كما إنتقل ذلك الصراع بحدة (مسلح) حتى إلى الجبال معقل الجماعات الدينية المسلحة، بغرض السيطرة على مناطق النفوذ.

إن محاولة تفسير السلوك الاجتماعي للجماعات المحتجة، والتي تتبنى الدين كألية للاحتجاج ضد الدولة والمجتمع، بما يحمل من قيم ومبادئ قد حرفت تلك الجماعات عن مقاصدها الأصلية، يجد ذلك حواجز فكرية قد وضعها قادة ومنظرو تلك الحركات، والتي ستفسر سلوك تلك الجماعات، فالتاريخ الوطني للشعب الجزائري بما يحمله من حضور في الوجدان العالمي لتحرره من الاحتلال الفرنسي، قد وجد عالما كعبد اللطيف سلطاني يطعن في تاريخ الشهداء، إذ أنه لا يعد عنده شهيدا كل "من مات في أيام حرب التحرير الجزائرية من أجل تحرير الوطن من قبضة المستعمرين... فالإسلام لم يأمر المسلمين بأن يحاربوا عدوهم من أجل قطعة من التراب أو من الحجر أو من الشجر وكسب الدنيا"<sup>(1)</sup>، هذا الخطاب الموجه لعامة الجزائريين في ظاهره ولفئة خاصة في باطنه، والذي سيؤسس لاحقا نواة الحركة الاجتماعية الإسلامية، صدم عديد الفئات وألغى مسيرة كفاح دفع الشعب ملايين الشهداء من أجل تحرير الوطن وإقامة الدولة في إطار المبادئ الإسلامية كما جاء في بيان أول نوفمبر 1954، ولم ستوعب تلك الفئات، الدوافع التي جعلت عالما دينيا يطلق

<sup>1</sup> - سلطاني، عبد اللطيف بن علي، سهام الإسلام (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980) ص، 181.

فتوى تتناقض مع الموروث الديني للجزائريين من الإسلام الذي إمتد في البلاد منذ عشرات القرون.

إن ما يفسر الجذور الفكرية للعنف الإسلاموي ضد الدولة والمجتمع في الجزائر هو "هذه المراجعة التحريفية للتاريخ الوطني... إذ أنها قادت إلى تجريد الحرب التحريفية الوطنية من قدسيته وبذلك دمرت كل فكرة عن "الشرعية التاريخية" كما أدت إلى نفي الدولة الأمة الإقليمية وذلك لمصلحة الدولة العابرة للقوميات التي تضم مجمل الأمة "أمير المؤمنين" (1).

إن هذا التحريف التاريخي غذى فكر الفئات الواسعة التي قادت الحركات الاحتجاجية باسم الدين ضد الدولة والمجتمع، والانتقال بعد ذلك للأعمال الإرهابية، وإن كانت تلك "الجذور الفكرية للعنف، المشتركة بين كل أشكال الحركة الاجتماعية فهي:

- القطع مع الإدراك المشترك والنظام القيمي القائم.
- بناء هوية ميتا أو انفر- اجتماعية.
- حصر المجال السياسي في مجال القوة.
- بناء طوبى (البعد المسيحاني): يرى سلطاني أن الأمر لا يتعلق بضبط المجتمع الحالي، بل يتعلق بتدميره باسم طوبى جماعية، فجاءت من هنا الدعوة إلى المطلق إلى الضرورة الملحة لكسر النظام القائم" (2).

لقد أثر هذا الفكر على جيل الشباب سيما الجامعيين في سنوات الثمانينات، بانتهاجه أسلوب في التعامل مع الدولة والمجتمع باحتجاجات مطلبية لتطبيق الشريعة، واعتماد العنف في طرح مطالبهم، الشيء الذي دفع فئات أخرى من المجتمع للتأثر بالجامعيين، واتساع رقعة الاحتجاج المطلبي العنفي إلى أوساط الفئات المهمشة والمحرومة المشحونة بالفكر الديني المعارض لقيم الدولة (الاشتراكية)، والذي وجد في نقدها والتشكيك في القائمين عليها فرصة لجذب مناضلين جدد ومتعاطفين مع الحركة الاجتماعية الإسلامية، هذا ما

1- بوكراع، مرجع سابق، ص، 229.  
2- نفس المرجع ص ص، 229.230.

يبرر تصاعد أعمال العنف المنفذة من حركة بويعلبي خلال سنوات الثمانينات، والتي كانت تخطط لضرب الدولة في جميع مؤسساتها الرسمية لإضعافها وإسقاطها، ما مهد لبروز حركات إحتجاجية دينية أكثر عنفا فيما بعد وبرزت ظاهرة العنف (الإرهاب) الاسلاموي خلال عقد التسعينات.

لقد كان عنف الاسلامويين ضد الدولة والمجتمع خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ممنهجا، من خلال استهداف ركائز الاقتصاد الوطني، وتدمير البنية التحتية واغتيال وقتل مسؤولين حكوميين وعلماء وفنانين وصحفيين ورجال الأمن والجيش الوطني الشعبي وفئات واسعة من الشعب...، مع تشكيل عدة فاعلين إجتماعيين وسياسيين محليين وأجانب في قدرة الدولة على ضمان أمن المواطنين، والتنبؤ بسقوط الجمهورية، فعلى سبيل المثال "بلغت أعمال التخريب للبنية التحتية سنة 1994، 2725 عملا، وطالت كل قطاعات النشاط وتسببت بخسارة أكثر من ملياري دولار"<sup>(1)</sup>، إضافة إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا على أيدي الجماعات الاسلاموية المسلحة، لذا تساءل الشعب: "ماذا تعني هذه المحاسبة المقبرية سوى أن الإرهاب الاسلاموي قد اختار سياسة "الأرض المحروقة" و"التطهير الإيديولوجي"<sup>(2)</sup>.

لم يعبر بذلك الاحتجاج للحركة الاجتماعية الدينية عن مطالب تغيير لفائدة الدولة والمجتمع الجزائري، بل إن نتائج تلك الحملات كانت عنيفة، والقصد منها البحث عن التمويع السياسي لفائدة أفراد ببرنامج أقصى التعددية السياسية والثقافية الموجودة، وهو ما كانت له آثار سلبية على الدولة والمجتمع سواء.

### 3- الحركات الاجتماعية وأزمة الانتقال للمجتمع المدني

"تعددت أشكال الحركات الاجتماعية وأنواعها وحجومها ومجالات انتشارها...، وفيما تستطيع بعض هذه الحركات أن تزاوّل أنشطتها في ظل القوانين السائدة في دولة أو أكثر، فإن بعضها الآخر يضطر إلى العمل بصورة سرية... ومن الخصائص التي تميز

1- نفس المرجع، ص، 292.

2- نفس المرجع، ص، 293.

الحركات الاحتجاجية، على سبيل المثال قدرتها على النشاط في الهامش الذي تسمح الحكومة من الواجهة القانونية بالنشاط فيه، في أماكن وأوقات معينة داخل البلاد"<sup>(1)</sup>.

لقد تأسست بذلك عدة حركات اجتماعية في الجزائر بأطراف وبرامج متعددة وذات مطالب مختلفة، إلا أن العديد منها يشترك في الدفاع عن المواطن الجزائري الذي "هو قبل كل شيء، مستهلك عدواني ينتظر من الدولة الوطنية أن توفر له بهذا المعنى كل ما حرّمته منه الدولة الكولونيالية، هذا المطالب ليس له المحتوى نفسه ولا المعنى عينه بحسب الفئات الاجتماعية التي تعبر عنه"<sup>(2)</sup>، وهو ما يدفع بالعديد منها إلى الانخراط في الحركات الاحتجاجية التي تعتقد فيها أنها تحمل مشروعاً يجسد طموحاتها ومطالبها.

لقد أفرز الواقع الاجتماعي في الجزائر تحولات جذرية بعد إنتفاضة 05 أكتوبر 1988 لاسيما في المجال القيمي، من خلال اللجوء للعنف كخيار لتلبية المطالب، وهو ما يعكس ضعف التجربة النضالية السلمية في إطار الديمقراطية بين جميع مكونات المجتمع الجزائري، كما يعزز إشكالية الانتقال للمجتمع المدني برؤى تصورية عن الحياة الاجتماعية لكل الفئات دون إقصاء، ذلك أن العنف الذي مارسته الحركات الإسلامية وبدرجة ضئيلة حركة العروش ضد الدولة والمجتمع، قد عطلا مشروع المجتمع المدني الذي عرف انطلاقته الأولى بعد 05 أكتوبر 1988 والذي "تعددت تنظيماته وتكاثفت أنشطتها لبلورة المطالب الاجتماعية لكنها ظلت محل تجاذبات قوية جعلت منها كيانات هشة عجزت عن تجسيده المطالب الاجتماعية والثقافية"<sup>(3)</sup>.

إن عجز الحركات الاجتماعية في الجزائر على الانتقال للمجتمع المدني، لي طرح تساؤلات حول طبيعة النضال الاجتماعي الذي تعتمد عليه برامج تلك الحركات، والغاية من مظاهر الاعتصامات والتظاهرات إن كانت لا تحقق لها شيئا من برامجها، وعدم ممارسة العمل التطوعي لمناضليها، مع حشدهم في أطر تنظيمية لكي تمارس بعقلانية إدارة مشروع

<sup>1</sup> - غدنز، أنتوني، ترجمة الصياغ، فايز، علم الاجتماع (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005)، ص، 487.

<sup>2</sup> - بوخريسة، مرجع سابق، ص، 140.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص، 153.

دولة أو مجتمع، إن ذلك يعبر عن إخفاقات في تصورات أي حركة، و يدفع للاعتقاد بغياب رؤية تنظيمية محددة المعالم تسمح للانتقال وفق تطور زمني للمجتمع المدني.

إن ما يعزز تلك النظرة هو بقاء سيطرة فئات "المجتمع المدني" في الجزائر على فضاء رمزي وهو الشارع، مع ما يحتوي من مظاهر الفوضى وغياب التنظيم واللاعقلانية في تصرف المحتجين، إن ذلك يعد كمحاولات لإنشاء مجتمع مدني في ظل عجز تلك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية عن الانتظام في سياقات تؤهلها لممارسة أصول الديمقراطية الحديثة، وتدفع ببرامجها إلى تبنيها من طرف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، فرغم أن المجتمع المدني في الجزائر هو استمرار "للمجتمع الأهلي" المفعم بالتقاليد والعادات والقيم التي تتجذر في مفاهيم ومعاني التآزر والوحدة...، إلا أن ذلك قد عُيِّبَ من برامج الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وحلت مكانها قيم العنف والتخريب وعدم التواصل مع الماضي، وهي ممارسات أدت إلى عرقلة تحقيق إنجاز المجتمع المدني رغم توفر المؤهلات النضالية والتشريعات القانونية، والتي تنص على الحق في تأسيس جمعيات ذات برامج متعددة، ومع الحق في النشاط عبر ولايات الوطن وفي جميع الساحات العمومية.

#### 4- الأنماط الجديدة للحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر

إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر منذ 1989 (تاريخ فتح التعددية السياسية وإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني)، قد أحدثت تحولات عميقة في المجتمع الجزائري سيما بروز ظواهر كالبطالة وتسريح العمال والإرهاب...، الشيء الذي أحدث تخلصا عميقا في بنى المجتمع، وصعد الإحتجاج المطلبي لعديد الفئات المهمشة والمحرومة، كالمطالب الاجتماعية (السكن، التمدرس، المنحة الدراسية...)، المطالب الاقتصادية (حق العمل، حقوق العمال المسرحين وتعويضهم، ترقية شروط العمل...)، إحياء المطالب الثقافية (مسألة الإعتراف وترقية الأمازيغية)، وغيرها من المطالب التي تجددت مع بداية الألفية الجديدة (2000-2014)، حيث كان لبروز ظاهرة الحركات الاجتماعية الإحتجاجية العالمية بعديد الدول، في إعطاء بعض النماذج الجديدة لتنظيم

الإحتجاجات في الجزائر من خلال العروض التي تقام في الساحات والشوارع العامة، وقد تزامن ذلك مع ظهور وسائل التواصل الإجتماعي، ما سمح بتبادل المعلومات بين الفاعلين في مختلف البلدان حول تنظيم الوقفات الإحتجاجية خاصة مع ما شهدته الدول العربية منذ 2011، والتي ساهمت فيها تلك الوسائل بشكل رئيسي في نقل صور المحتجين وإعتصاماتهم بالساحات وإحتلالهم لمقرات حكومية وإسقاط أنظمة سياسية.

لقد كانت إعتصامات يوم السبت من كل أسبوع منذ بداية سنة 2011 بساحة أول ماي بالجزائر العاصمة التي نظمها لشهور حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مع نشطاء حقوقيون وسياسيون، تحولا جديدا في الوقفات الإحتجاجية ببلادنا من حيث إستعمال شبكات التواصل الإجتماعي والتغطية الإعلامية الوطنية والدولية، كما دفعت مواقع الفيسبوك وتويتر إلى التعليق على تلك الوقفات وتبادل الآراء حول المشهد السياسي والإجتماعي ببلادنا بين مختلف الفاعلين الإجتماعيين.

لذا ومع التغيرات التي شهدتها الجزائر في العقدين الأخيرين، وما عرفته من تحولات عميقة في المجتمع ومن خلال الملاحظة والتحليل لأنماط الحركات الإجتماعية الإحتجاجية، ومع "تزايد الثورة التكنولوجية، بدأت هذه الحركات في إبتكار أشكال للتواصل والعمل المشترك"<sup>(1)</sup>، بهدف تحسين شروط نضالها وتقديم عروض أفضل لمحاولة الضغط على النسق السياسي لتلبية مطالب المحتجين ونيل حقوقهم.

إن طبيعة النضال التي إتبعها تلك الحركات في العقدين الأخيرين في الجزائر، ورغم إبتعادها عن المشاركة السياسية الحزبية، إلا أن من أشكالها الجديدة، أنها مازالت:

- حركات إحتجاجية عفوية ذات مطالب إجتماعية وإقتصادية راهنة، حيث عرفت الجزائر في عدة مناطق من الوطن خلال العشرية الأخيرة (2004-2014)، كوارث طبيعية وزلازل أدت إلى وفاة مئات الجزائريين وتشرد آخرين، ورغم معالجة الدولة لهذه المشكلات المستجدة بإيواء مؤقتة وتعويض الضحايا ماديا، إلا أن إستمرار معاناتهم يدفعهم للإحتجاج والمطالبة بتوفير أوضاع معيشية لائقة، وقد كان لإستخدام مواقع التواصل الإجتماعي ووسائل الإعلام، صدى لنقل معاناتهم وأوضاعهم المزرية.

<sup>1</sup> - الشوبكي، عمرو وآخرون، الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب- لبنان- البحرين)،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011) ص، 29.

- منذ سنوات عديدة لم تنقطع الإضرابات العمالية سيما في قطاع التربية، إذ مع كل دخول مدرسي تتجدد الإضرابات والوقفات الاحتجاجية لنقابات القطاع، كما قابلتها إحتجاجات لأولياء التلاميذ تحتج على ضياع مستقبل أبنائهم الدراسي.
- ظهور أنواع جديدة من الإحتجاج، إذ بعد سلسلة إحتجاجات فاشلة لم تحقق نتائج لمطالب الشخص المحتج، يقرر ذلك الشخص الدخول في إضراب عن الطعام، أو حرق نفسه، أو محاولة الإنتحار في المقرات الرسمية أو في الشوارع للفت نظر الجهات الوصية.
- إنتقال الإحتجاج إلى الهوية، وهو مؤشر خطير على النسيج الإجتماعي في الجزائر، وهو ما سنعالجه في الفصل الخامس.

## خاتمة

بين هذا الفصل أهمية دراسة الحركات الإجتماعية الإحتجاجية في الجزائر بجميع أنواعها ومكوناتها، وأثر نضالاتها على الدولة والمجتمع، والأهمية التي تحتلها في الدراسات السوسولوجية، باعتبارها محرك للتغيير وأداة لتحقيق مطالب فئات واسعة من المجتمع، كما تبين بالدراسة أن طريقة تحقيق تلك المطالب لفئات مجتمعية عديدة قد حملت معها الكثير من العنف وهو ما يترجم العلاقة المتوترة بين المجتمع والدولة سيما بعد الإفتتاح الديمقراطي بعد 1989، أين عرف المجتمع تنوعا في المطالب المرفوعة (المدخلات) للنسق السياسي الذي حاول في كل مرة تلبيتها بالإمكانيات المتاحة للدولة.

كما تجلى خلال الفصل أثر العولمة الذي كان واضحا على فكر وتكوين الفاعلين الإجتماعيين المكونين للحركات الإجتماعية الإحتجاجية في الجزائر سواء كانت دينية، عمالية، ثقافية...، سيما مع تطور وسائل التواصل الإجتماعي، وهو ما سمح بتبادل المعلومات والأفكار حول نشاطات حركات مشابهة في العالم، ونقل حتى تجارب عالمية ومحاولة تطبيقها في الجزائر.

**الفصل الخامس**  
**تحليل الخطاب الصحفي**  
**"إحتجاجات غرداية"**

من خلال تحليل الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي، تبين أن القضية التي شغلت وسائل الإعلام ومنها الجريدة محل الدراسة والرأي العام الوطني وحتى الدولي، في الفترة الممتدة من 01 نوفمبر 2013 حتى 31 جانفي 2014، هي قضية احتجاجات مدينة غرداية.

هذه الاحتجاجات التي خلفت قتلى وجرحى، وتخریب مئات البيوت والمحلات التجارية وحرقتها ونهبها، وتشريد عشرات العائلات داخل المنطقة وخارجها، وتكبيدهم خسائر مالية كبيرة، وحرمان آلاف التلاميذ من مزاولة دراستهم وتعطيل برامجهم التربوية وامتحاناتهم الموسمية، قد وجدت لها عوامل وأسباب لإندلاعها، فمنذ الفترة الاستعمارية، عرفت المنطقة حركات وصدّامات بفعل سياسة "فرق تسد" التي انتهجتها فرنسا ضد أبناء الشعب الواحد، ومع اقتراب تحقيق الاستقلال الوطني، أحييت فرنسا النعرة العرقية "ميزابي-عربي"، رغم أن سكان المنطقة تربطهم علاقات اجتماعية وثيقة منذ قرون، ومثال ذلك أحداث ورقلة سنة 1961، وبعد الاستقلال، أدى عدم استفادة المنطقة من برامج تنمية كافية - مثل عدة جهات من الوطن- إلى زيادة معاناة السكان وتذمرهم ومطالبتهم في عديد المرات بتحقيق برامج التنمية، التي تتجدد خصوصا مع المواعيد الانتخابية.

إن التغييرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري منذ سنة 1988، قد دفعت بالفاعلين الاجتماعيين في مدينة غرداية إلى تغيير أساليب احتجاجهم وتنويعها ومقاومة وعود الهيئات السياسية المحلية، وقد دفعت عدة عوامل بعض الفاعلين للإستغلال الهوياتي لتلك الاحتجاجات، كما تداخلت عوامل خارجية أذكت بدورها تلك النزعة لتأجيج الصراع الطائفي والمذهبي في الجزائر، في محاولة لضرب استقرارها الاجتماعي والأمني، كما حدث لدول عربية.

في هذا الفصل، سيقوم الباحث بتحليل مواد رأي من جريدة الشروق اليومي، وسيقف بالتحليل والتفكيك لتلك المواد، على عوامل وأسباب حدوث ظاهرة الاحتجاج في غرداية وتأثيرها على المجتمع، ودور الهوية فيها.

## المبحث الأول: تحليل الخطاب الصحفي

### جريدة الشروق اليومي:

فيما يلي توضيح لأهم القضايا والأطروحات التي أبرزتها جريدة الشروق اليومي.

#### 01- قضية أسباب إحتجاجات غرداية

تدرج تحت هذه القضية أطروحة واحدة مركزية وهي أطروحة أسباب أزمة غرداية وشروط حلها.

##### 01-01- أطروحة أسباب أزمة غرداية وشروط حلها

قدم خطاب جريدة الشروق اليومي هذه الأطروحة بما يدفع إلى تأكيد نظرية الفعل/ الهوية، وبما يعزز طرح الإستغلال الهوياتي لإحتجاجات غرداية.

يؤكد هذا المنحى ما ذهب إليه الكاتب الصحفي عبد الرزاق قسوم في معالجته لظاهرة الإحتجاجات بغرداية والتي تحولت في نظره إلى أزمة، وهذا باستناده إلى حجة مبررة هي: "ما كنت أحسبني أن أحياء إلى زمن يتناوب فيه الساكنون من أحياء غرداية أو غيرها، بالطائفية والمذهبية والألقاب، وما كنا نتوقع أن يخرج على الناس بعض الجهلة الحمقى، رافعين شعارات الجاهلية المنتنة هذا عربي، وهذا ميزابي، هذا مالكي وهذا إباضي"<sup>(1)</sup>.

يتضح مما سبق أن منتج الخطاب أشار إلى الطائفية والمذهبية من خلال نعته لعربي وميزابي، مالكي وإباضي، وما يشكله ذلك من تهديد للنسيج الاجتماعي في الجزائر، لذلك وبسبيل إبراز وجهة نظره في قضية إحتجاجات غرداية، أكد الكاتب الصحفي أن الجيل الجديد نشأ على مفاهيم خاطئة أدت به إلى تبني أفكار ومصطلحات لا علاقة لها بالواقع الاجتماعي، وسبب ذلك في نظره المنظومة التربوية، يبرر ذلك بقوله أن الجيل الجديد إنما ينشأ: "على لوك مصطلحات مظلومة، وتشويه مفاهيم من الدين ومن الوطن بالضرورة

1- قسوم، عبد الرزاق، نبيل المقاصد والنوايا في الوقوف مع أهل غرداية، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4256، بتاريخ 2014/01/14، ص، 13.

معلومة، بالحديث عن الهوية الميزابية وما أسسها، وما ذلك إلا لأن منظومتنا التربوية الموهومة قد فشلت في مهمتها، فصارت تعلم ولا تربي، وتعاكس طموح شعبنا ولا تلبى" (1).

لذلك، فقد حدد الكاتب الصحفي أسباب إندلاع إحتجاجات غرداية، وحصرها في سبب "سياسي" كضعف التطبيق الديمقراطي، وغياب العدل، وهو موقف نقدي للبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي اتخذتها سابقا الدولة، ولم تحقق في نظره التنمية المرجوة بالمنطقة، مما سمح بنمو أفكار التعصب والتشدد لدى السكان في التعامل مع برامج الدولة في العقود الأخيرة ومقاومتها، لإعتقادهم أنها لا تحقق طموحاتهم، كما غدت تلك الأفكار المتعصبة دعاة الطائفية والمذهبية، أي دعاة "الهوية الميزابية الأمازيغية" و"حقوق الأقلية" أو "الحقوق الثقافية لميزاب"، لذلك عادة ما يكون الإحتجاج هو الأداة التي يعبر بها السكان عن تذرهم للمطالبة بحقوقهم.

بين الكاتب عبد الرزاق قسوم، أن الإحتجاج الهوياتي في مدينة غرداية لا يمت "إلى واقع السكان بصلة"، بل هناك عوامل أخرى ساعدت على بروز تلك الظاهرة وأجبتها، أبرزها الاختلاف الحزبي والايديولوجي والذي أدى إلى التعصب لأفكار الحزب، وتقسيم الكتلة الانتخابية (المواطنين)، وما يتبعه ذلك من منح لامتيازات خلال المواعيد الانتخابية، كتوزيع قطع الأراضي للبناء والفلاحة، والمساعدات الاجتماعية...، وحرمان آخرين، الشيء الذي ينتج عنه تجذر الشعور بالإقصاء والتهميش لدى فئات أخرى محرومة من السكان.

أمام هذه الوضعية التي وصل إليها حال المجتمع، يبين منتج الخطاب أن هناك عوامل خارجية تساعد كذلك على بروز ظاهرة الإنقسام الهوياتي باستغلالها لتلك الإحتجاجات، وذلك بغية زعزعة استقرار المجتمع وأمنه، حجة ذلك: "فستجدون من ينضح

---

1- نفس المرجع، ص، 13.

في الرماد لإشعال الفتنة، ومن يؤلمه استقرار الوطن، وتعايش المتساكنين فيه، فيلجأ إلى "التخلاق" عساه يحقق مأربه الخبيث، في هدم البيت على ساكنيه"<sup>(1)</sup>.

إن مظهر الاحتجاجات التي عمت مدينة غرداية وشارك فيها الفاعلون المتساكنون منذ قرون، قد عمقت روح الإختلاف وجذرت العداوة بعد استغلال هوياتي لمطالب المحتجين، ما أدى لسقوط ضحايا وتخريب ممتلكات المواطنين وفقد عنصر مهم وهو "الأمن" الاجتماعي والنفسي، فرغم أن ظاهرة الاحتجاج هي ظاهرة صحية في أي مجتمع، إلا أن اقترانها بالهوية في احتجاجات غرداية، قد أضفت عليها طابعا آخر، تمثل في تحريف المطالب الحقيقية للمواطنين المحتجين والتي إندلعت من أجلها تلك الاحتجاجات.

لذلك يرى الكاتب الصحفي عبد الرزاق قسوم، أن السبيل إلى وأد "الفتنة المذهبية والطائفية" المندلعة عقب الإحتجاجات في غرداية، يكمن في معالجة تلك الظاهرة باجتماع أهل الحل والعقد في المنطقة، حجتة في ذلك: "نحن نعتقد بأن الفتنة أشمل من أن نعتد فيها على الجانب الأمني أو الإقتصادي أو الجانب المادي، بل يجب أن يتعاون على حلها أهل الحل والعقد، وهم العلماء والخطباء والعقلاء والحكماء من كل الفئات، الذين هم مزودون بنبل المقاصد والنوايا ليضموا جهودهم النبيلة إلى جهود السلطات الإدارية والعدلية، فذلك وحده هو الحل الأسلم والأدوم للقضاء على الداء الأقدم"<sup>(2)</sup>.

## 02- قضية أزمة هوية مفتعلة

وتندرج تحت هذه القضية ثلاث أطروحات مركزية وهي: "أطروحة انتهاج فرنسا سياسة "فرق تسد" لتمزيق وحدة الشعب الجزائري، أطروحة توظيف فرحات مهني لاحتجاجات غرداية دوليا، وأطروحة تهميش الشيخ بيوض كمرجع ديني في الجزائر".

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص، 13.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص، 13.

## 02-01- أطروحة انتهاج فرنسا سياسة "فرق تسد" لتمزيق وحدة الشعب الجزائري

دأبت فرنسا الاستعمارية منذ احتلالها للجزائر 1830-1962، على تبني سياسة "فرق تسد" تجاه الشعب الجزائري، باعتماد سياسة التفرقة بين أبناء الشعب الواحد ومحاربة كل مظاهر الوحدة والتماسك في النسيج الاجتماعي، وتكريس فكرة اختلاف الجنس واللغة "عربي أمازيغي".

في هذا السياق أبرز الكاتب الصحفي عبد العالي رزاق، ما يدعم هذا الطرح استنادا إلى المعطى السابق المتعلق بسياسة فرنسا الاستعمارية "فرق تسد"، من خلال: "فصل هذه المناطق عن بعضها البعض وتحويلها إلى دويلات وإقامة حاجز نفسي بين المواطنين"<sup>(1)</sup>.

اتضح من خلال الخطاب المذكور، أن الكاتب الصحفي ركز على مسألة سياسة فرنسا الاستعمارية تجاه الشعب الجزائري، الهادفة إلى خلخلة تماسك بناء الاجتماعية ووحدته الطبيعية، من خلال محاولة فصل السكان الأمازيغ عن السكان العرب لإقامة دويلات يسهل فيما بعد التحكم بها، وأوضح منتج الخطاب أن سياسة الاستعمار لخلق دويلات داخل الجزائر هدفه إقامة حاجز نفسي بين مكونات المجتمع الجزائري، وقطع الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، ومن ثم تفكيكه إلى تجمعات بشرية غير مترابطة عضويا.

في هذا الإطار، بين منتج الخطاب أن فرنسا شرعت في تنفيذ سياستها في منطقة القبائل، من خلال تحديد مواصفات إثنية لسكان المنطقة وتمييزهم عن السكان العرب، بغية فصلهم عن إنتمائهم الاجتماعي والثقافي ونسبهم إلى حضارة الغرب، وبرر ذلك بحجة هي: "فوصفوا العرب بأنهم يمتنون الفروسية ومتدينون وذوو شعر وعيون سوداء وبشرة أكثر

1- رزاق، عبد العالي، بربرة "ميزاب" و"أمزبة" تيزي وزو، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4273، بتاريخ 2014/01/31، ص، 13.

سمره، فيما القبائل مشاة وفلاحين قليلو التدين، شقر الشعر وزرق العيون، مع أن هذه الأحكام في أساسها منافية لكل منطق علمي وحقيقة تاريخية"<sup>(1)</sup>.

إضافة على ما تقدم، نجد أن منتج الخطاب يعمد إلى الكشف عن الدور السلبي لسياسة "فرق تسد" الاستعمارية تجاه المجتمع الجزائري، والتي تركت آثارا ظهرت نتائجها في تكوين نخبة من المثقفين المتأثرين بالفكر الكولونيالي، والذين يسعون لتطبيق المخطط السابق للاحتلال الفرنسي في منطقة القبائل.

هذا ما نستقرئه من الخطاب الصحفي وهو بمثابة المسكوت عنه، والذي يتمثل في أن النخبة التي تكونت بالأكاديمية البربرية بفرنسا قد تأثرت وأثرت في أوساط مثقفة أخرى، وحاولت أن تجسد ميدانيا تلك الأطروحات الهدامة لوحدة النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري، يبرر الكاتب الصحفي ذلك بحجة مفادها: "فرنسا نجحت في نقل البربرية من أدرج الإدارة الفرنسية ومكاتب الدراسات إلى شريحة من المثقفين انطلاقا من إعتبار القبائلية لغة جميع الناطقين بالبربرية"<sup>(2)</sup>.

يبرز منتج الخطاب فكرة جوهرية، وهي أن هذه الفئة بعد الاستقلال لم تستطع تحقيق أهدافها الرامية لتقسيم المجتمع، فظلت تعمل في الخفاء مستغلة الوضع بعد الاستقلال والذي كانت الدولة الحديثة تحتاج فيه لمثقفين وإداريين....، يتقنون لغة المستعمر لإدارة شؤونها وتنفيذ برامج التنمية، ومع بدء تطبيق سياسة التعريب، اصطدمت الفئات الفرنكوفونية مع فئات المجتمع الأخرى، واستغلت الربيع الأمازيغي لتصدّم بالدولة، في محاولة لتطبيق نموذج لحركات إنفصالية دولية في الجزائر.

لقد بين الخطاب أن سياسة فرنسا التفريقية قد تركت آثارا سلبية تجاه المجتمع الجزائري، ومن تلك النتائج تكوين نخبة تدعو إلى إقامة مناطق ذاتية الحكم ناطقة باللغة الأمازيغية، وهو ما يحدث اليوم عبر محاولات تلك الحركات في منطقة غرداية، بغرض إحداث شرخ اجتماعي بين سكان المنطقة وإستغلال الاحتجاجات المطالبة للمحتجين،

1- نفس المرجع، ص، 13.

2- نفس المرجع، ص، 13.

وتحويلها إلى احتجاجات هوياتية ذات طابع عنفي، ذلك ما يبين بوضوح العلاقة بين دعاة البربرية واحتجاجات غرداية، مثلما وقع قبل ذلك في مظاهرات جوان 2001 بالجزائر العاصمة.

ويرى منتج الخطاب، أنه رغم دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، إلا أن لدعاة البربرية مشروع استعماري قديم يطرحونه في المناطق الناطقة بالأمازيغية، والتي تشهد احتجاجات مطلية عديدة كبقية مناطق الوطن، لذلك وإن كانت ظاهرة الفعل الاحتجاجي ظاهرة تتجدد في المجتمعات، إلا أن تحريفها من ظاهرة احتجاجات مطلية، تسعى لتحسين شروط الحياة الاجتماعية ونيل المطالب المرفوعة للنسق السياسي، إلى ظاهرة احتجاجات هوياتية تهدف لفصل جزء من المجتمع عن باقي أعضائه، فذلك يطرح إشكالا خطيرا للدولة والمجتمع في الجزائر، سيما وأن دعاة البربرية مثلما أوضح منتج الخطاب لهم علاقة بفاعلين أجنب، وهو ما يسمح بتغلغل الفكر المتطرف للفئات الضعيفة والهشة، التي تبحث في احتجاجاتها عن عمل، سكن، قطعة أرض...، وهو ما يهدد كذلك مستقبلا التماسك الاجتماعي واستقرار البلد وأمنه.

## 02-02- أطروحة توظيف فرحات مهني لاحتجاجات غرداية دوليا

شكل الطرح الهوياتي لدعاة البربرية داخل الجزائر وخارجها، تهديدا لوحدة المجتمع وتماسكه الاجتماعي والثقافي الممتد عبر مئات السنين، وتحديا حقيقيا لاستقراره السياسي، سيما مع دعوة فرحات مهني للحكم الذاتي في منطقة القبائل.

تناولت جريدة الشروق اليومي هذه الأطروحة بشكل مباشر، والتي تعرض لها الكاتب الصحفي حسين لقرع، حيث تطرق بوصفه منتجا للخطاب لاحتجاجات غرداية وأسباب منشئها بحجة مدعمة هي: "وكانت نتيجة هذه السياسات القاصرة أن بدأت الأوضاع تتعفن، فسقط أول قتيل في المواجهات، والثاني بسكتة قلبية حينما هاجم منحرفون بيته

ليحرقوه وأطفاله داخله، والثالث منذ 3 أيام، فتصاعدت مشاعر الاحتقان والتوتر والبغضاء والتوجس من الآخر وتراجعت أصوات العقل والحكمة ومحاولات الصلح"<sup>(1)</sup>.

وقد بين منتج الخطاب حالة الشعور بالإحتقان لدى عدة فئات من سكان غرداية التي وجدت من يؤججها بالتحريض وزرع الشقاق في النفوس والتعصب للهوية، وما ذلك إلا دعاة البربرية بقيادة فرحات مهني، الذي ساهم بأطروحاته الهوياتية في تأجيج تلك الاحتجاجات المطلوبة، واستغلالها لتوظيفها في مشروعه الانفصالي الرامي لضرب وحدة المجتمع الجزائري.

يؤكد الكاتب حسين لقرع لدى إستدلاله في سياق غير مختلف في عموده الصحفي: "فوجد مهني وغيره من رؤوس الفتنة الجو مناسباً لنفث سمومهم والترويج لأطروحاتهم العرقية البغيضة التي طالما حاولوا تسويقها طيلة 10 سنوات وفشلوا، فبدأوا يصورون الفتنة على أنها صراع عرقي تفجر بين الميزابيين والعرب، وأن الأمر يتعلق بمذابح وأعمال "إبادة" ويدعون دون خجل إلى تدويلها"<sup>(2)</sup>، لذلك، نستقرئ مما سبق، أن منتج الخطاب عمد إلى إبراز الدور الخفي والسلبي الذي يؤديه دعاة البربرية في احتجاجات غرداية، وعرقلة أي جهد للدولة ودعاة الصلح لتهدئة المحتجين، وإقامة الحوار بين الفاعلين في المشهد الاحتجاجي بغرداية، وهو دور قد أوضح منتج الخطاب أنه باعث للفتنة بين سكان المنطقة، ومهدد للتماسك الاجتماعي بينهم.

لذلك يقترح الكاتب الصحفي على السلطة، أن يكون لها موقف صارم تجاه ما يحدث في غرداية، بعدما تحولت الاحتجاجات من مطلبية سلمية إلى احتجاجات هوياتية عنفية، ما دفع بسكان المدينة إلى التشرّد وهجرة بيوتهم ومحلاتهم، حجة الكاتب قوله: "وأن تضاعف الجهد للقبض على محركي الفتنة ومؤججي الشغب والمواجهات لقطع الطريق على مهني وغيره من الذين ينفخون في نار الفتنة"<sup>(3)</sup>.

---

1- لقرع، حسين، دموع التماسيح تذرّف على غرداية، عمود صحفي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4267، بتاريخ 2014/01/25، ص، 02.  
2- نفس المرجع، ص، 02.  
3- نفس المرجع، ص، 02.

يفصح منتج الخطاب أن احتجاجات غرداية قد أحدثت فتنة داخلية، وقد زاد تأزم الوضع الاجتماعي في المدينة في تعقيد الأزمة، وانتقلت تلك الاحتجاجات بعد دخول عوامل خارجية (دعاة البربرية) وتأجيجها لها، إلى صراع طائفي- مذهبي، أي أصبح الاحتجاج على الهوية، والقتل على الهوية، وحرق وتخريب البيوت والمحلات على الهوية، لذلك يبين الكاتب أن فقدان عنصر الأمن بالمدينة محل بالنظام والاستقرار، ونتائجه سلبية على المجتمع في وحدته وتماسكه الاجتماعي، ذلك هو المسكوت عنه في الخطاب الصحفي للكاتب، لذلك يرى حسين لقرع أن مضاعفة القوات الأمنية سبيل لتحقيق شرط الأمن بعدما فقده سكان غرداية.

لذلك، فإن تراكم العوامل الداخلية (اجتماعية، إقتصادية، ثقافية، سياسية) التي أدت لاندلاع الاحتجاجات بغرداية، زادت تأجيجا استغلالها من قبل أطراف مرتبطة عضويا ببرامج لفاعلين خارج الجزائر، تلك العوامل الخارجية تتمثل في محاولة فصل المناطق الناطقة باللغة الأمازيغية عن الوطن، ويرى حسين لقرع بوصفه منتجا للخطاب الصحفي، أن فشل فرحات مهني في تنفيذ مشروعه في منطقة القبائل، أدى به إلى استغلال احتجاجات غرداية وإعطائها بعدا هوياتيا، والمناداة بفصل الأمازيغ عن العرب في مناطق ذات حكم ذاتي، وهو يجسد بذلك ما عجزت عن تحقيقه فرنسا الاستعمارية، لذلك يعتقد الكاتب أن ذلك لن يتحقق بحجة مفادها: "يخطئ مهني أنه يستطيع أن يحقق في غرداية ما عجز عنه في منطقة القبائل"<sup>(1)</sup>، فرغم أن الإحتجاجات في غرداية ذات مطالب واضحة ومحددة الأهداف، إلا أن إرتباطها بالهوية كما يعتقد دعاة البربرية هو نقيض للواقع الاجتماعي والثقافي للمنطقة، وأن فرحات مهني لن يحقق حسبما يرى الكاتب الصحفي مشروعه الانفصالي الذي يهدف إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري وضرب وحدته الوطنية، وهو الذي رغم المحن والأزمات الاجتماعية التي ألمت به، استطاع أن يتجاوزها، ويثبت أنه كيان اجتماعي، ثقافي، سياسي واحد.

---

1- نفس المرجع، ص، 02.

## 02-03- أطروحة تهميش الشيخ بيوض كمرجع ديني في الجزائر

قدم خطاب جريدة الشروق اليومي هذه الأطروحة بما يدفع إلى إبراز التهميش الذي تعرض له الشيخ إبراهيم بيوض في الجزائر بعد الإستقلال، وهو الذي يعد أحد المراجع الدينية الإباضية الهامة في الوطن، ومجاهد خلال الثورة التحريرية.

يعزز هذا المنحى ما ذهب إليه الكاتب الصحفي عدة فلاحي في معالجته لقضية تهميش دور الشيخ بيوض بعد الإستقلال، بوصفه مرجعا دينيا إباضيا، نظرا لعلمه ومكانته في وادي ميزاب والجزائر، وهذا بالرجوع إلى ما كتبه أحد أبناء المنطقة "الدكتور ناصر" في حق الشيخ بيوض.

يستند الكاتب إلى حجة مبررة مفادها أن الدكتور ناصر قد تحدث وبوضوح عن: "تجاهل السلطات لمرجع إباضي مهم في مقام الشيخ بيوض الذي كانت له مواقف بطولية وثورية ضد الإستعمار الفرنسي"<sup>(1)</sup>، وهو في سبيل إبراز وجهة نظره، أشار الكاتب أن ذلك التهميش قد طال واد ميزاب ككل ولم تستثن أحدا، علما أن تلك المنطقة لها خصوصيات ثقافية ودينية، ما أدى إلى عدم تقبل السكان فرض الدولة لنموذج معمم في الثقافة والتعليم والدين...، وقد كانوا لقرون يتمتعون بنموذج فريد في النظام الاجتماعي، لذلك فقد مارس سكان واد ميزاب احتجاجات عديدة رفضا لتطبيق ذلك النموذج، ويعدد الكاتب أبرز تلك الاحتجاجات المطالبة خلال سنوات: 1964، 1975، 1985، 1989، تلك الاحتجاجات تتعلق بالمرجعية الدينية "الإباضية" للسكان والأمازيغية كهوية، يبرر الكاتب ذلك بقوله: "لقد ثبت لدينا بعد الاطلاع والدرس أن أغلب ما أثير من المشاكل والمنازعات إنما كان منشؤها أمورا شخصية وحزازات نفسية هي مخلفات الماضي، وهي أيضا نتيجة لتصرفات بعض المنتسبين للحزب الذين يريدون باسمه أن يستولوا على كل نفوذ في واد ميزاب بما في ذلك النفوذ الديني"<sup>(2)</sup>.

1- فلاحي، عدة، الإباضية.. من صحراء الجزائر إلى مسجد باريس؟!، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4262، بتاريخ 20/01/2014، ص، 21.

2- نفس المرجع، ص، 21.

بناء على ذلك، اعتبر الكاتب الصحفي أن الصراع على النفوذ والمصالح، وتهميش أهم مرجعية دينية في المنطقة "الشيخ بيوض"، هي من عوامل تأزيم الوضع في واد ميزاب، وهي عوامل تؤدي لخلخلة التماسك الاجتماعي، بحجة مفادها: "هذه المشاكل ورثناها من الماضي ولا زالت قائمة تهدد استقرار البلاد والانسجام والسلم الاجتماعي"<sup>(1)</sup>.

يبرز منتج الخطاب العوامل التي ساعدت على تهميش الشيخ بيوض، من خلال عرض صور الصراع الذي حل بالمنطقة خلال السنوات الأولى للإستقلال، وأثناء تنفيذ المشاريع الكبرى للدولة، ما دفع ممثلي الحزب الواحد لاستغلال ذلك الوضع لفرض سلطتهم ونفوذهم على سكان المنطقة، الشيء الذي أدى لتنامي الشعور بالجفاء تجاه ما هو دولوي "étatique"، والنفور من السياسات التي تم تنفيذها خاصة في مجال الثقافة والتعليم والتدين، ورغم أن الشيخ بيوض في ذلك الوقت يعد مرجعا دينيا وعلميا لسكان المنطقة، وهو ما يبينه منتج الخطاب من خلال إبراز دوره الريادي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وجهاده ضد الاستعمار، إلا أنه تم تجاهل ذلك الدور بعد الإستقلال.

لقد أشار الكاتب الصحفي عدة فلاح، إلى أن غياب ذلك الدور الفعال لمرجعية دينية وثقافية مهمة بحجم الشيخ بيوض والتي لها تأثير في المجتمع، أدى إلى تنامي ظاهرة "السلفية الدينية"، والتي استطاعت حسب الكاتب أن تخلق صراعا مذهبيا وطائفيا بالمنطقة، حجته في ذلك: "كيف لا وهو يؤصل ويفتي بإخراج الإباضية من زمرة أهل السنة والجماعة؟ أليس في ذلك دعوة صريحة للفتنة والفتنة أكبر من القتل، وهل يمكن أن نعفي السلفيين من مسؤولية ما يحدث من فتن في بلاد واد ميزاب"<sup>(2)</sup>.

بناء على ما تقدم، يعمد منتج الخطاب إلى إظهار الدور الايجابي الذي كان يؤديه الشيخ بيوض في منطقة غرداية، لحماية تماسك المجتمع والانسجام بين مكونات أفراد، وبتهميشه أولا ثم وفاته ثانيا، ظهرت بوادر الاستغلال الطائفي والمذهبي بالمنطقة، ويرى عدة فلاح أن سياسة "فرق تسد" مازالت قائمة لخلخلة التماسك الاجتماعي الجزائري سيما بغرداية، حجته في ذلك: "إن اللعب على ورقة "فرق تسد" لا زالت تستخدم من أعداء

1- نفس المرجع، ص، 21.

2- نفس المرجع، ص، 21.

الداخل والخارج"<sup>(1)</sup>، وإستغلال ظاهرة الإحتجاجات بها، يبين خطورة مشروع التفرقة بالمنطقة على أساس الهوية، وهو مشروع ذو أبعاد تفكيكية لنسيج المجتمع الجزائري، وهو يستهدف وحدته وتماسكه وزرع الخوف من الآخر، وهدف ذلك خلخلة البنى الإجتماعية والثقافية والدينية للمجتمع الجزائري ككل.

### 03- قضية السلطة وإحتجاجات غرداية

تندرج تحت هذه القضية ثلاث أطروحات: "الإستغلال السياسي لإحتجاجات غرداية، فشل السلطة في إحتواء الإحتجاجات بغرداية، التشخيص الخاطئ لمعالجة أزمة غرداية".

#### 03-01- أطروحة الإستغلال السياسي لإحتجاجات غرداية

قدم خطاب جريدة الشروق اليومي هذه الأطروحة، بما يدفع إلى تأكيد وجود فاعلين إجتماعيين وسياسيين يستغلون الإحتجاجات المطالبة بغرداية لفائدة إتجاهاتهم الفكرية والحزبية ومصالحهم الفئوية.

يعزز هذا المنحى ما ذهب إليه الكاتب الصحفي رشيد ولد بوسيافة في معالجته لإحتجاجات غرداية بوصفها القضية الأكثر إهتماما لدى الرأي العام الوطني والدولي، وبوصفها قضية مؤثرة في الحقل السياسي والإجتماعي والثقافي والديني بالجزائر، وهو ما دفع إلى إستغلالها من طرف فاعلين سيما في الحقل الإعلامي، وهذا بإستناده لحجة مبررة: "لقد ركبت العديد من الجهات المشبوهة موجة ما يحدث وحاولت إستغلال الخلاف الموجود، بل إن إحدى الفضائيات الأجنبية حاولت تليفق قصة مفادها أن قوات الأمن وقفت مع جهة معينة ضد جهة أخرى في المواجهات، وحاولت تقديم صور تثبت إدعاءاتها بشكل يخفي الرغبة في تعكير الأوضاع أكثر"<sup>(2)</sup>.

1- نفس المرجع، ص، 21.

2- ولد بوسيافة، رشيد، وقع المحذور في غرداية!، مقال إفتتاحي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4262، بتاريخ 2014/01/20، ص، 02.

أوضح الكاتب الصحفي وهو بسبيل إبراز وجهة نظره مما يحدث من إحتجاجات في غرداية، أن هناك أطرافاً خارجية تسعى لإستدامة الإحتجاجات في مدينة غرداية، بهدف زعزعة إستقرار الجزائر، إذ ومن خلال إستهداف المؤسسة الأمنية وتشويه دورها الإيجابي في حماية السكان والممتلكات، يتم تلفيق وفبركة الصور لإتهامها بالإنحياز لجهة واحدة من سكان غرداية دون غيرهم (أي العرب الشعابنة)، وفي هذا الخطاب يبرز الكاتب الدور العلني لتلك الجهات الأجنبية الساعية لضرب التماسك الإجماعي للجزائريين من خلال التفرقة بينهم.

بناء على ذلك، وجه منتج الخطاب إنتقاداً لسياسة الدولة في معالجة الإحتجاجات بغرداية بوصفها معالجة غير جذرية للأزمة، يبرر ذلك بقوله: "لقد أثبتت التطورات الخطيرة في أحياء المدينة، المنهجية التي اتبعت من قبل السلطة فشلت في إطفاء فتيل الأزمة"<sup>(1)</sup>، وقد أدى فشل تلك السياسة حسب الكاتب، لإستغلال الإحتجاجات من بعض القوى الإجماعية والسياسية الداخلية وحتى الأجنبية، وإستهداف الوحدة الوطنية والتماسك الإجماعي في منطقة غرداية، من خلال خلخلة بناه عبر التحريض والتلفيق، الشيء الذي أدى إلى حدوث شرخ اجتماعي بين سكان غرداية، لم تنجح معه بصفة جذرية محاولات الحوار والصلح، لذلك فإن الكاتب الصحفي يعتبر أن ما يحدث في غرداية إنما هي فتنة، والفتنة تتضمن عدم التجانس في الأفكار والمواقف لحل الأزمة التي نتجت عن الإحتجاجات، وهي تحمل بعداً طائفياً ومذهبياً خطيراً بالمنطقة.

لذلك يقترح الكاتب على الدولة، تبني أدوات وآليات فعالة لمعالجة الإحتجاجات وواد الفتنة القائمة في غرداية، وحماية التماسك الإجماعي، بمعاقبة المتسببين في تهديده.

يضيف الكاتب في طرحه القائل: "نعم هناك فتنة، وهناك محركين لهذه الفتنة، وهؤلاء يجب توقيفهم ومحاسبتهم ومعاقبة كل من يتبنى ويمارس الاعتداء على الأشخاص والممتلكات مهما كان انتماءه"<sup>(2)</sup>.

1- نفس المرجع، ص، 02.

2- نفس المرجع، ص، 02.

ويرجع منتج الخطاب السبب لاستمرار الاحتجاجات، لعدم جدية الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لحل أزمة غرداية، واستغلالها لصالحهم، وهو ما يعبر عن لاوعي تلك الفئة للمصلحة العليا للبلاد ولتماسك مجتمعها، وعدم فهمهم للواقع الاجتماعي المتداخل البنى، والذي به تناقضات هيكلية وجوهرية، كانت ولا زالت تعد من العوامل المسببة لظاهرة الاحتجاجات بالمنطقة.

إن عدم معرفة الفاعلين بواقع المنطقة، جعل منتج الخطاب يصور تحليلهم للإحتجاجات على أنه "نزاع طائفي"، وفي هذا حكم مسبق على واقع احتجاجي مطلبى لم تدرس أسباب وعوامل تكونه في بيئة كغرداية، حجة ذلك: "وحتى الوفود والقوافل التي تعاقبت على المنطقة لم تنجح في وضع حد للمواجهات بين السكان، لأن هذه الوفود تحولت مع الوقت إلى ما يشبه الفعاليات الفلكورية، لأنها انطلقت ربما من معطيات خاطئة هي أن ما يحدث هو "نزاع طائفي"، وأنهم بصدد تقريب وجهات النظر وتذكير الطرفين بالعناصر المشتركة بينهما"<sup>(1)</sup>.

يتبين من خلال ما أورده منتج الخطاب، أن مستوى الإحتجاجات إنتقل من مستوى مطلبى إلى مستوى عنفي بين السكان، وهو ما يؤشر على فشل الهيئات الرسمية بالمنطقة في إحتواء تلك الإحتجاجات والإستجابة لها أولاً، ثم محاربة العنف وإنتقاله إلى السكان بين أحيائهم ثانياً، ذلك ما سمح بتداخل عوامل إضافية في إحتجاجات غرداية عقدت المشهد الإقتصادي والسياسي والأمني بالمنطقة.

### 02-03- أطرحة فشل السلطة والمجتمع المدني في معالجة الإحتجاجات بغرداية

قدم خطاب جريدة الشروق اليومي هذه الأطروحة بما يؤكد تجذر الإحتجاجات بغرداية وعدم قدرة السلطات وممثلي المجتمع المدني على معالجتها، وإيجاد الحلول الاجتماعية والسياسية الملائمة لها، وهو ما يقوي موقف المحتجين في عدم اقتناعهم بالحلول المقدمة لتلبية مطالبهم، ويضعف موقف الطرف الآخر لعدم قدرته على تقديم حلول مقنعة ووقف الإخلال الأمني وحماية النسيج الإقتصادي بالمنطقة.

1- نفس المرجع، ص، 02.

يعزز هذا المنحى ما ذهب إليه الكاتب الصحفي حفيظ دراجي في معالجته لقضية إحتجاجات غرداية وفشل السلطات والمجتمع المدني في حلها، بحجة مبررة هي: "السلطات لم تقدر على إحتواء الأزمة رغم جهود الوزير الأول بصدقه وعفويته وجهود أعيان المنطقة الذين تجاوزتهم الأحداث في الإستجابة لمتطلبات الجيل الجديد بهومومه ومشاكله"<sup>(1)</sup>.

يتضح مما سبق، أن منتج الخطاب أشار إلى الفشل الذي أصاب جهود السلطات وممثلي المجتمع المدني في تحقيق مطالب المحتجين، بحلول تستجيب للمطالب التي رفعت خلال الاحتجاجات.

يعبر فحوى الخطاب الصحفي، عن نقد للدور الذي تؤديه السلطات وممثلي هيئات المجتمع المدني في التعامل مع الاحتجاجات، مما يحيله إلى دور فاشل لعدم قدرته على فهم المطالب الحقيقية للمحتجين.

بناء على ذلك، وجه الكاتب الصحفي انتقادا شديدا لممثلي هيئات المجتمع المدني التي تحاول الاستفادة كل مرة من الانتخابات التي يتم تنظيمها، دون تأدية دورها الحقيقي في الحقل السياسي والاجتماعي لخدمة المجتمع والتكفل برصد وحل المشاكل التي يعاني منها، عبر آليات العمل الحزبي والنشاطات الجوارية، والمداومات في الدوائر والولايات، لذلك فقد عبر منتج الخطاب عن خيبة أمله في الأحزاب والجمعيات والشخصيات الوطنية التي تعمل لبسط هيمنتها على الحقل السياسي دون معالجة لمشاكل المجتمع، على غرار احتجاجات غرداية التي تجاهلتها ولم تنل الاهتمام الذي يسمح بمعالجتها، حجة الكاتب في ذلك: "فلم نسمع منها عن مبادرة لتقريب وجهات النظر أو حتى بيان يندد بالصمت والتعقيم ويدعو إلى التهدئة"<sup>(2)</sup>.

عمد منتج الخطاب إلى إظهار الدور السلبي الذي تؤديه الأحزاب والجمعيات والشخصيات الوطنية في معالجة إحتجاجات غرداية، بالنظر للدور السياسي والاجتماعي الذي تحتله في الدولة والمجتمع بالجزائر، وهو دور يتيح لها في ظل القانون ممارسة

1- دراجي، حفيظ، غرداية...فعلا عقدة رابعة!!، عمود صحفي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4268، بتاريخ 2014/01/26، ص، 22.

2- نفس المرجع، ص، 22.

نشاطها الطبيعي الذي تأسست من أجله، وهو خدمة المجتمع الذي منحها عبر صناديق الانتخابات أصواته، لذلك نجد أن منتج الخطاب يكشف عن غياب ولا مبالاة تلك الهيئات لإحتجاجات غرداية، وهي التي تستطيع مساعدة السلطات في معالجة تلك الظاهرة.

في نفس السياق، أوضح الكاتب الصحفي حفيظ دراجي، أن دور نواب البرلمان لا يختلف عن دور الأحزاب والجمعيات والشخصيات الوطنية في عدم إهتمامها بمعالجة إحتجاجات غرداية، مبررا ذلك بحجة هي: "أما نواب الشعب فلا أثر لهم في البرلمان ولا في الميدان، ولم نسمع لهم أصواتا صادقة...، ولا يدركون حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، بإعتبارهم ممثلين للشعب قبل أن يكونوا ممثلين لأنفسهم وأحزابهم، والتاريخ سيسجل عليهم إخفاقا كبيرا في التكفل بإنشغالات فئة من أبناء شعبنا، وجزء من وطننا الذي صمد عبر التاريخ في وجه كل محاولات تقسيمه من الخارج وتقزيمه من الداخل"<sup>(1)</sup>.

كما عالج الكاتب الصحفي ظاهرة الفقر السياسي، وما أصاب الأحزاب والجمعيات ونواب البرلمان في الجزائر من إفلاس سياسي، جعلهم غير قادرين على معالجة ظاهرة الإحتجاجات بغرداية، وإيجاد الحلول المناسبة، من خلال إدارة التفاوض والحوار مع المحتجين ومعرفة المطالب المرفوعة، وأسباب تجذر الأزمة في المنطقة، وأسباب الإقتتال بينهم، وهو ما يؤشر عن عجز سياسي للطبقة السياسية في الجزائر، وإنفصال عن واقع مجتمعي أفرز وأنتج -رغم ما فيه من تناقضات- الفاعلين السياسيين والإجتماعيين لتلك الطبقة، والعاجزين عن معالجة تلك الإحتجاجات وعدم سعيهم الجدي لحلها.

### 03-03- أطروحة التشخيص الخاطئ لمعالجة أزمة غرداية

مَثَل عدم فهم مطالب المحتجين والعمق الإجتماعي والثقافي لإحتجاجات غرداية، عنصرا ذو تأثير بالغ، وكان التشخيص الخاطئ لمعالجة أزمة غرداية كبير الأثر في ديمومة الإحتجاجات وإتساعها من منطقة لأخرى بالولاية.

---

1- نفس المرجع، ص، 22.

في هذا السياق، أبرز الكاتب الصحفي عبد الناصر ما يدعم هذا الطرح إستنادا إلى المعطى السابق المتعلق بعدم فهم مطالب المحتجين وعوامل حدوث ظاهرة الإحتجاجات بغرداية، حجة ذلك هي: "أضاعت الدولة الكثير من الوقت، في تكليف بعض الرجال -ربما من أصحاب النوايا الحسنة- لتقديم التشخيص وحتى العلاج"<sup>(1)</sup>.

ركز الكاتب الصحفي من خلال الخطاب المذكور، على مسألة هامة وهي عدم القدرة على التشخيص الجيد لأزمة غرداية، والتي هي أزمة إحتجاجات مطلبية لم تستطع الهيئات والفاعلين المكلفين من طرف الدولة تحديد عوامل حدوثها وأسباب إندلاعها، وعدم معرفة ذلك يؤدي حتما إلى تبني وإعتماد آليات خاطئة لمعالجة الظاهرة، وتقديم حلول لا علاقة لها بالواقع الإجتماعي.

أوضح منتج الخطاب أن أساس معالجة الدولة لإحتجاجات غرداية، هي تقارير خاطئة، وهو ما أحدث خلطا في فهم سبب حدوث الظاهرة، حجته في ذلك: "فظنت أولا أن ما يحدث هو فتنة مذهبية بين المالكيين غالبيتهم لم يقرأوا للإمام مالك جملة واحدة، ولا نقول كتابا واحدا، لأنهم مسلمون من أهل السنة، وبين إباضييين نعلم جميعا أنهم لم يقولوا أبدا أنهم مختلفون عن المذهب المالكي وغيره من مذاهب أهل السنة"<sup>(2)</sup>.

لقد بين الكاتب الصحفي أن الدولة تم تغليطها بتقارير تتحدث عن فتنة مذهبية وطائفية بين العرب المالكيين والأمازيغ الإباضييين، ومعالجة الإحتجاجات على أساس التفرقة الهويةائية، بسبب تقارير لا تمت إلى واقع السكان بصلة، يؤشر على أن الفاعلين السياسيين والإجتماعيين المكلفين برفع تلك التقارير، إنما عالجوا الإحتجاجات بتقارير لا علاقة لها بواقع الإحتجاجات بغرداية، كما يؤشر على محاولة خلخلة بنى المجتمع الجزائري، بإيهام الرأي العام الوطني أن ما يحدث بغرداية هو صراع طائفي ومذهبي، وهذا تهديد للنسيج الإجتماعي والوحدة الوطنية، لذلك يرى الكاتب الصحفي أن تلك التقارير

---

1- عبد الناصر، التشخيص الخاطئ على الدوام، مقال إفتتاحي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4263، بتاريخ 2014/01/21، ص، 02.  
2- نفس المرجع، ص، 02.

تفتقد إلى الحقيقة الواقعية التي تبني عليها الدولة إستراتيجيتها لمعالجة ظاهرة الإحتجاجات بغيرادية.

من جهة أخرى، يرى منتج الخطاب أن تلك التقارير، بينت أن أطرافا خارجية تحرك تلك الإحتجاجات المطالبة بغرض الإستغلال الهوياتي للمنطقة، حجة ذلك: "ظنت ثانيا أن أياد أجنبية هي ما يحرك هاته النعرات التي تلونت للأسف بلون الموت"<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى ما تقدم، نجد أن الكاتب الصحفي عبد الناصر، يعمد إلى إبراز الدور السلبي الذي يؤديه الفاعلون السياسيون والإجتماعيون بغيرادية، في تشويه الواقع الإحتجاجي بالمنطقة وعدم التركيز على المشكلات الحقيقية والمطالب التي إندلعت من أجلها الإحتجاجات، وهو ما سمح بإعطاء تفسير غير واقعي للظاهرة، وأدى إلى عدم المعالجة الجذرية لها، مع إعطاء تأويلات مغلوطة لكل ما يقوم به المحتجون، مما تسبب في تحول ظاهرة الإحتجاجات إلى العنف، وهو ما يزيد من تعقد الظاهرة وإطالة عمر الأزمة.

#### 04- قضية معالجة إحتجاجات بغيرادية

تندرج تحت هذه القضية ثلاث أطروحات: "دور العلماء في إعادة التعايش في بغيرادية ونبذ الفتنة، الوحدة الوطنية في نظر العلماء الإباضيين، والشروط الموضوعية لحل أزمة بغيرادية".

#### 04-01- أطروحة دور العلماء في إعادة التعايش في بغيرادية ونبذ الفتنة

مَثَل التعايش في بغيرادية بين الأمازيغ الإباضيين والعرب المالكيين منذ مئات السنين، سمة بارزة في المجتمع الجزائري، ودليلا على وحدته الوطنية وتماسكه الإجتماعي، ولم يوجد عبر مختلف الحقب التاريخية، أي عامل مثير للفتنة بين السكان، سيما مع وجود ثلة من علماء المذهبين بينهم.

تناولت جريدة الشروق اليومي هذه الأطروحة بشكل مباشر، حيث إستند الكاتب حسين لقرع إلى حجة مدعمة في مقاله التحليلي مفادها: "دور العلماء والدعاة والخيرين في

1- نفس المرجع، ص، 02.

البلد الآن هو تحقيق هذه الغاية النبيلة، وهي كيفية إرساء الأسس للعودة إلى ما كان عليه الأجداد من تعايش وتعاون وألفة"<sup>(1)</sup>.

يبين منتج الخطاب الغاية من دور العلماء في غرداية، وهي تحقيق الصلح بين المحتجين من العرب والأمازيغ، ووآد الفتنة التي يحاول البعض تسويقها على أنها صراع طائفي مذهبي، لذلك فإن دور العلماء يعتمد على تمتين أواصر بنى المجتمع والتماسك الاجتماعي، ومحاربة الاستغلال الهوياتي للمنطقة، ذلك أن الاحتجاجات وإن كانت من الفاعلين في غرداية "عربا وأمازيغ" إلا أنها تبقى إحتجاجات مطلبية.

يؤكد الكاتب الصحفي حسين لقرع على أهمية دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين -بوصفها جامعة لعلماء المذهبين المالكي والإباضي- في نبذ الخلاف بين المحتجين، بحجة هي: "من المهم أن تستمر وساطة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وغيرها من الخيرين هذه الأيام، وأن يواصلوا الإستماع إلى كل طرف بتأن وصبر شديدين، فذلك يساعدهم ليس فقط على تهدئة الخواطر ومنع تجدد المواجهات، بل يعينهم أيضا على إقناع العقلاء من الطرفين بضرورة فتح حوار دائم لإيجاد حلول دائمة للقضايا العالقة التي تساهم في تأجيج الأوضاع كل مرة"<sup>(2)</sup>.

في نفس السياق، أبرز منتج الخطاب أن معالجة إحتجاجات غرداية لا بد أن تتم بالحوار وتبادل وجهات النظر مع إبداء الحلول المقترحة بين الطرفين، وهي طريقة فعالة لمعالجة الاحتجاجات التي تأججت بين العرب والأمازيغ، مع تلبية المطالب الاجتماعية، الثقافية والإقتصادية للطرفين، ويبرز الكاتب أن دور الوسيط مهم لحل الخلافات القائمة بين المحتجين وتقريب وجهات النظر وإزالة الإحتقانات المترسبة، التي تساهم في ترسيخ العداوة والتنافر في النسيج الاجتماعي بغرداية، وهو ما يهدد التماسك الاجتماعي وأمن المنطقة ككل، لذلك فقد ركز الكاتب حسين لقرع على دور العلماء والوسطاء لما لهم من تأثير فعال في المجتمع كقادة رأي أولاً، والكاريزما التي يتحلون بها في إقناع الفاعلين

1- لقرع، حسين، يا أهل غرداية... دعوها فإنها منتنة، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4247، بتاريخ 2014/01/05، ص، 21.

2- نفس المرجع، ص، 21.

الاجتماعيين ثانيًا، حجة ذلك: "حل الخلافات العميقة المتراكمة هي مسؤولية العلماء بالدرجة الأولى"<sup>(1)</sup>.

أوضح منتج الخطاب، الدور الحيوي للعلماء في فض الخلافات بين المحتجين، عن طريق الإقناع لتهدئة النفوس وعدم الإندفاع للعنف (حرق ممتلكات، تخريب، قتل..)، وفي هذا السياق فقد بين الدور الفعال الذي دأبت على تأديته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لما لها من إرث تاريخي، من خلال التأسيس لثقافة الصلح ونبذ الخلاف والحفاظ على الوحدة الوطنية والتماسك الإجتماعي ومحاربة مظاهر التفرقة والتعصب وتدعيم التماسك الإجتماعي، وقد أكد ذلك بحجة هي: "نحسب أن وساطة جمعية العلماء في هذا الإطار ستأتي بكل خير إذا تميزت بالديمومة والصبر والإصرار على تذليل كل عقبة وتجاوز كل خلاف"<sup>(2)</sup>.

بناء على ما تقدم، أبرز منتج الخطاب الدور الرئيسي للعلماء سيما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال فض النزاعات ومعالجة الإحتجاجات، وقد أبرز الكاتب نشاط الجمعية في معالجة إحتجاجات غرداية بالحوار والتهدئة، وجمع شيوخ وعلماء المذاهبين، إقتناعا منها أن التفرقة تؤدي إلى التعصب والفتنة تهدد التماسك الإجتماعي، ما يسمح بالإستغلال الهوياتي لاحتجاجات المنطقة، وهو ما يهدد الأمن الوطني وإستقرار البلاد.

#### 04-02- أطروحة الوحدة الوطنية في نظر العلماء الإباضيين

قدم خطاب جريدة الشروق اليومي هذه الأطروحة بما يدفع إلى تأكيد أهمية الوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع الجزائري عربا وأمازيغ، بوصفها قضية جوهرية في التماسك الإجتماعي الوطني وعاملا فعالا في تحقيق الأمن والإستقرار.

يعزز هذا المنحى ما ذهب إليه الكاتب الصحفي عبد العالي رزاق في معالجته لقضية الوحدة الوطنية في نظر العلماء الإباضيين، حجته في ذلك هي: "الجواب نعم، نعتقد

1- نفس المرجع، ص، 21.

2- نفس المرجع، ص، 21.

ذلك إذا أظهرت الأمة الجزائرية المسلمة إستعدادها للرجوع حقا إلى منبع الإسلام الصافي، فإنها مهما بلغت من الجهل وتفرق الكلمة وتعدد الطوائف وكثرة العناصر والأحزاب... ستحقق هذا الإتحاد"<sup>(1)</sup>.

يتضح من خلال ما سبق أن منتج الخطاب أشار إلى شروط الوحدة الوطنية في نظر علماء الإباضية، الذين عالجوا هذا الطرح قبل تحقيق الإستقلال الوطني سنة 1962، وقد بين الخطاب حالة المجتمع الجزائري الذي طبقت فيه فرنسا سياسة "فرق تسد"، بإستغلال النعرات الطائفية والخلافات المذهبية.

بين الكاتب الصحفي أن نظرة علماء الإباضية للإتحاد بين مكونات المجتمع الجزائري ممكنة، وهي قائمة أصلاً، رغم سياسة الإحتلال التفريقية، وأن تحقيق الوحدة الوطنية، إنما يخضع لشروط إجتماعية صارمة يجب أن يتحلى بها المسؤولون لتأدية وظائفهم وفق تحقيق المصلحة العليا للمجتمع، حجة ذلك: "أن يجعل المسؤولون أنفسهم أمام العامة مثلاً علياً في النزاهة والإستقامة وكمال الخلق"<sup>(2)</sup>.

من جهة أخرى، بين الكاتب الصحفي عبد العالي رزاق، أن الصحافة في نظر العلماء الإباضيين لها دور بالغ الأثر في المجتمع، من خلال إحتلالها دوراً بارزاً في توجيه الفاعلين الإجتماعيين نحو بناء قيم الوحدة الوطنية في المجتمع.

إضافة إلى ذلك، بين منتج الخطاب أن تحقيق الوحدة الوطنية في نظر العلماء الإباضيين لا تتم دون تأدية المجتمع المدني دوراً بارزاً في ترسيخ التلاحم والتماسك الإجتماعيين، والغاية من ذلك هو الحفاظ على وحدة المجتمع من الإختراق الذي يمارسه الإحتلال الفرنسي، حجة ذلك: "أن يؤلف رؤساء الأحزاب والجمعيات (جهة واحدة مترابطة يجمعها في إطار واحد ميثاق واحد مهما إختلفت وسائلهم في العمل)... إلى جانب مكافحة

1- رزاق، عبد العالي، من وراء إشعال نار الفتنة في غرداية؟، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4258، بتاريخ 2014/01/16، ص، 22.

2- نفس المرجع، ص، 22.

الآفات الإجتماعية المفرقة للجماعات والخرافات والأوهام، وتحرير النفوس من الأهواء والأغراض والأنانية"<sup>(1)</sup>.

يكشف الخطاب عن تعاطي سلبي مع الواقع، ونزعة تشاؤمية تغطي على محتوى كامن في الخطاب، هو بمثابة المسكوت عنه في الخطاب، ويتمثل في أن الإباضيين قبل الإستقلال وبعده، قدموا نموذجا مميزا في الوحدة الوطنية بالسلوك والأفعال، وترجم ذلك من خلال الكتابات الصحفية والخطب... "كما جاء في ثنايا الخطاب" وبالممارسة العملية "رفض مقترح ديغول لفصل الصحراء الجزائرية"، كما أثبتوا بعد الإستقلال تعلقهم بالوطن "الجزائر" مع المحافظة على العادات والتقاليد الإجتماعية الجزائرية الأصيلة في وادي ميزاب، يبرر الكاتب ذلك بحجة هي ما قاله فيهم الدكتور أبو القاسم سعدالله: "إن ميزاب ما تزال محافظة على تقاليد الإجتماعية بينما نفس هذه التقاليد أخذت تتلاشى في أماكن أخرى من الوطن تاركة مكانها لعادات غريبة، فأهل ميزاب الذين هم جزء من الشعب الجزائري مترابطون ترابطا إجتماعيا وثقافيا بحيث ينطبق عليهم الحديث الشريف "كالبنيان المرصوص يشد بعضه البعض"، فلكل قرية (عزابة) أو جماعة تسهر على مصالحها وتنظم شؤونها وتقرر حتى في المسائل الحساسة أو الشائكة أو الخلافية"<sup>(2)</sup>.

يتضح أيضا من إستقراء ما كتبه منتج الخطاب، أن مجتمع وادي ميزاب "عربا وأمازيغ" وهم جزء من المجتمع الجزائري الكلي، قد قدموا نموذجا مميزا في التعايش بينهم، يقوم على الترابط الإجتماعي والتكافل وإحترام الحريات والمذهب الديني، والتآزر بين بعضهم البعض لمواجهة مختلف التحديات، بينما يتم اليوم إستغلال تلك الإحتجاجات المطالبية التي إندلعت بغرداية لضرب الوحدة بين الطرفين، وخلخلة البنية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمنطقة، لتهديد الإستقرار والسلم الإجتماعي بها، وهي عوامل مثبطة للأمن الوطني ومؤشر على إستهداف الجزائر مجتمعا ودولة.

1- نفس المرجع، ص، 22.

2- نفس المرجع، ص، 22.

### 03-04- أطروحة الشروط الموضوعية لحل أزمة غرداية

قدم خطاب جريدة الشروق اليومي هذه الأطروحة بما يدفع إلى تأكيد أهمية توفير الأمن والتنمية بغرداية، بوصفهما عاملين جوهريين لتلبية المطالب الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية للمحتجين، وهذا لوقف العنف المتبادل بالمنطقة بين المحتجين.

يعزز هذا المنحى ما ذهب إليه الكاتب الصحفي فوزي أوصديق في مقاله التحليلي، خلال معالجته لقضية إحتجاجات غرداية بوصفها عاملا ذو تأثير بالغ على الأمن والإستقرار بالجزائر، وهذا بإستناده لحجة مبررة هي: "غرداية تريد أمنا، تنمية، بيئة صالحة، كي لا تنمو فيها الفطريات بقدر ما ينمو فيها الأمل المولد للأمن والسلام الإجتماعي"<sup>(1)</sup>.

يتضح من خلال ما سبق أن منتج الخطاب أشار إلى أهمية عاملي الأمن والتنمية في إستقرار المجتمعات، وأن الإحتجاجات إن هي إلا ظاهرة معبرة عن مطالب إجتماعية، أخفقت البرامج في تحقيقها، لذلك فقد أبرز الكاتب الصحفي وجهة نظره مما يحدث من إحتجاجات في غرداية، حجة ذلك: "فحصر ما يحدث في غرداية على أساس مشكلة بين المالكية والإباضية أو أيادي خارجية تحاول زعزعة المنطقة، يعتبر إجحافا للحقيقة، وتعد "صارخ" على المطالب الشرعية"<sup>(2)</sup>.

بناء على ذلك، ومما ورد في خطاب الكاتب الصحفي، يتضح أن من بين عوامل حدوث الإحتجاجات في غرداية عدم تلبية "مطالب مشروعة"، وهي مطالب إجتماعية، إقتصادية وثقافية طالب بها المحتجون، إلا أن عدم تلبيتها، زاد الوضع الإجتماعي تعقيدا، وسمح ب بروز التفاوت الإجتماعي من حي لآخر في غرداية، الشيء الذي رسخ التنافر بين الفاعلين الإجتماعيين، وتعدى لحدوث مصادمات بينهم، وهو ما دفعهم للمطالبة بوقف العنف وفرض الأمن، بعدما كانت إحتجاجاتهم مطلبية.

1- أوصديق، فوزي، غرداية..تناديكم، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4251، بتاريخ 2014/01/09، ص، 21.

2- نفس المرجع، ص، 21.

في نفس السياق، أوضح الكاتب الصحفي ما يدعم به هذا الطرح بحجة مفادها: "غرداية.. تناديكم لإيجاد حلول مشكلة البطالة، وتناديكم للتفكير في إشكاليات التنمية، وغرداية تناديكم لإحلال الأمن وتداعياته على المنطقة"<sup>(1)</sup>.

اتضح من خلال الخطاب المذكور، أن منتج الخطاب ركز على مسألة الأمن وتحقيق المطالب المشروعة للمحتجين (البطالة، التنمية...)، وهو بذلك يعمد إلى الكشف عن أن المنطقة تعاني من سياسة التهميش، ذلك ما أدى إلى الإحتقان الإجتماعي سيما لدى فئة الشباب، هذا الجيل الذي يحمل قيما وأفكارا ذات بعد إجتماعي وثقافي غير الذي يحمله الآباء والأجداد، بالنظر للحدثة في مجتمعات اليوم وتطور الحياة الإجتماعية ككل، وهو ما جعل مستوى الإحتجاجات يتصاعد ويزداد، وهي الوسيلة الأكثر تعبيرا للضغط على الدولة للإستجابة لهم.

ركز الكاتب الصحفي فوزي أوصديق على هذه المسألة باعتبارها تهديدا للأمن الإجتماعي للمنطقة، بعد دخول عوامل جديدة على ظاهرة الإحتجاج بغرداية وإستغلالها لتحقيق مطالب أخرى، وإنتقالها إلى مستوى العنف بين المحتجين.

لذلك، يقترح الكاتب الصحفي شروطا موضوعية لحل أزمة غرداية، تركز على "الفعل" وتطبيق الحلول الممكنة تلبية لمطالب المحتجين مع فرض الأمن بالمنطقة، حجة ذلك: "فالمنطقة تحتاج أفعالا لا خطابات أو كلام، فالكلام ينخل الدفيئ، والعمل يؤكد صدقيته وصفاءه ونجاعته"<sup>(2)</sup>.

---

1- نفس المرجع، ص، 21.

2- نفس المرجع، ص، 21.

## المبحث الثاني: تحليل القوى الفاعلة في خطاب جريدة الشروق اليومي بشأن

### ظاهرة إحتجاجات غرداية

نحلل في هذا المبحث، التصور الخاص بخطاب جريدة الشروق اليومي لمجموعة من القوى الفاعلة، التي وردت في تحليل خطاب الجريدة إزاء ظاهرة إحتجاجات غرداية، حيث أن التصور يمثل المؤشر المركزي على حقيقة توجهات الخطاب العام للجريدة، سيما إذا ما لاحظنا أن هذه القوى (الفاعلة) يوجد فيها ما يفسر تباين طبيعة الأدوار تجاه إحتجاجات غرداية، حيث يمكن أن يعطي مؤشرات عن توجهات الخطاب ومدى ملاءمته مع موقف الجريدة.

من خلال ما تقدم، يمكن دراسة التصورات التي قدمتها جريدة الشروق اليومي عن الإحتجاجات من خلال تحليل يعتمد بالدرجة الأولى على رصد الأدوار المنسوبة لمختلف الفاعلين وتصنيفها إلى سلبية وإيجابية.

### 01- التصور الخاص بغرداية

يلاحظ الباحث من خلال ما أسفر عنه تحليل الخطاب، أن القوى الفاعلة التي جاءت تحت مسميات هذا التصور هي كالآتي: "سكان غرداية، الشيخ إبراهيم بيوض، الإباضيون"، فالأدوار التي قام بها التصور الخاص بغرداية بمختلف مسمياتها التي طرحها تصور الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي كانت كالآتي:

### 01-01- التصور الخاص بسكان غرداية في خطاب جريدة الشروق اليومي

أبرز الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي الأدوار الإيجابية والسلبية لسكان غرداية كأكثر القوى الفاعلة ضمن موضوع الدراسة.

ففي منحى الأدوار الإيجابية، أكد الكاتب الصحفي حسين لقرع في طرحه أحد هذه الأدوار حيث يقول: "لقد تعايش سكان غرداية سلميا قرونا طويلة، أمازيغ ميزابيون

وعرب، إباضيون ومالكيون، وضربوا أمثلة رائعة في التسامح وقبول الآخر<sup>(1)</sup>، كما أكد من جانب آخر، الدور الإيجابي لعلماء ووسطاء المنطقة في حل أزمة غرداية بقوله: "ينبغي للوسطاء أن يواصلوا جمع شيوخ المالكية والإباضية وأعيانهم وعقلائهم وشباب أحيائهم، لطرح أي قضية للمناقشة وتبادل وجهات النظر والحلول المقترحة لها"<sup>(2)</sup>، ليضيف قائلاً: "حل الخلافات العميقة المتراكمة هي مسؤولية العلماء بالدرجة الأولى"<sup>(3)</sup>.

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن هذه الأدوار التي إتسمت بالإيجابية، التي إستعرضها الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي، تعد بمثابة مؤشرات جوهرية، إذ يبين فحوى الخطاب فيما يعتقد الباحث درجة التماسك الإجتماعي بين مكونات المجتمع الجزائري، والتناسق الطبيعي بين بنائه، وهو ما أسهم في إنتاج تلاحم وطني إستمر منذ مئات السنين، ومعبراً من جهة أخرى عن التشبث بالهوية الوطنية بين تلك المكونات.

أما في منحى الأدوار السلبية، فقد أشار الكاتب الصحفي حفيظ دراجي إليها بقوله: "الجزائريون في غرداية يتقاتلون"<sup>(4)</sup>، وهو ما يؤكد على تحول إحتجاجات القوى الفاعلة "سكان" غرداية إلى صراع عنيف، فيما يتساءل الكاتب الصحفي حسين لقرع عن الدور السلبي لأحفاد سكان غرداية بقوله: "فما الذي تغير اليوم حتى يعجز أحفادهم عن الإستمرار في ذلك، ويستسلموا للفتن العرقية أو المذهبية المنتنة التي تهدد وحدة البلد ونسيجه الإجتماعي؟ هل أصبحت صدور أبناء اليوم ضيقة حرجة لا تستوعب الرأي الآخر ولا تقبل التعدد المذهبي والعريقي؟"<sup>(5)</sup>.

يتبين من خلال ما سبق، أن هذه الأدوار التي اتسمت بالسلبية والتي استعرضها خطاب الجريدة، تعد بمثابة مؤشرات فيما يعتقد الباحث، دالة على وجود "فاعلين" يحاولون خلخلة بني المجتمع الجزائري وزرع التفرقة المذهبية والطائفية، عبر إستغلال الإحتجاجات المطالبية وتحويلها إلى مطالب هوياتية.

1- لقرع، حسين، يا أهل غرداية... دعوها فإنها منتنة، مرجع سابق، ص، 21.

2- نفس المرجع، ص، 21.

3- نفس المرجع، ص، 21.

4- دراجي، مرجع سابق، ص، 22.

5- لقرع، حسين، يا أهل غرداية... دعوها فإنها منتنة، مرجع سابق، ص، 21.

هكذا يقدم الخطاب الصحفي تصوره لسكان غرداية، الذين يعدون من القوى الفاعلة المركزية في موضوع الدراسة، وهو خطاب إيجابي يدل على إتجاه الجريدة العام المدافع عن التماسك الإجتماعي والوحدة والهوية الوطنية.

## 01-02- التصور الخاص بالشيخ بيوض في خطاب جريدة الشروق اليومي

أبرز الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي، الدور الإيجابي للشيخ بيوض كأبرز القوى الفاعلة ضمن موضوع الدراسة، وفي هذا المنحى يؤكد الكاتب الصحفي عدة فلاح في طرحه أحد هذه الأدوار حيث يقول: "لقد وقف الشيخ بيوض موقفا بطوليا ضد مشروع ديغول بخصوص فصل الصحراء الجزائرية وإحاقها بفرنسا ولم يستجب لا للترهيب ولا للترغيب الذي تقدمت به سلطات المستعمر"<sup>(1)</sup>، كما أكد من جهة أخرى على الدور الإيجابي للشيخ بيوض الذي: "كانت له مواقف بطولية وثورية ضد الاستعمار الفرنسي"<sup>(2)</sup>.

من جانب آخر، أكد الكاتب عبد العالي رزاقى على الدور الإيجابي الذي قام به الشيخ بيوض، حيث يقول: "عندما أنشئت جمعية العلماء المسلمين في 05 ماي 1931 برئاسة الفقيه الشيخ عبد الحميد بن باديس، كان الإسم السادس فيها هو الشيخ إبراهيم بيوض"<sup>(3)</sup>، كما يستعرض الكاتب الدور الإيجابي الذي أداه الشيخ بيوض خلال الثورة التحريرية بقوله: "عين الشيخ بيوض مندوبا للشؤون الثقافية في الهيئة التنفيذية المكلفة بتسيير الشؤون العامة في الجزائر في فترة ما بين توقيف إطلاق النار والاستقلال"<sup>(4)</sup>.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن هذه الأدوار التي إتسمت بالإيجابية، من خلال ما إستعرضه الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي، تعد بمثابة دلالات قيمة على الدور الإيجابي والفعال الذي أداه الشيخ بيوض في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثم خلال الثورة التحريرية، بتصديه لمحاولات الاحتلال الفرنسي فصل الصحراء الجزائرية

1- فلاح، مرجع سابق، ص، 21.

2- نفس المرجع، ص، 21.

3- رزاقى، عبد العالي، من وراء إشعال نار الفتنة في غرداية؟، مرجع سابق، ص، 22.

4- نفس المرجع، ص، 22.

عن باقي الوطن، وهو ما يؤشر على مستوى وعي كبير لدى أهل وادي ميزاب وتعلقهم الشديد بالوطن، ونبذ سياسة التفرقة التي حاولت فرنسا غرسها بين الجزائريين، كما يدل ذلك على القيمة الرمزية لأحد أقطاب المذهب الإباضي في الجزائر، المتسم بالوسطية في معالجة المشكلات بالحوار، ونبذ العنف، ذلك ما يؤكد الكاتب الصحفي عدة فلاح - تعليقا على أزمة ورقلة سنة 1961 بين العرب والميزابيين والتي تدخل فيها الشيخ بيوض - بقوله: "المتمعن في كلام الشيخ بيوض يجد أنه قال "أبتلي المؤمنون" ولم يستخدم تعبيراً آخر يفرق به وحدة الجماعة"<sup>(1)</sup>.

### 03-01- التصور الخاص بالإباضيين في خطاب جريدة الشروق اليومي

إتضح من خلال رصد وتحليل هذا التصور، مجموعة من الأدوار الإيجابية التي قدمها الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي المنسوبة إلى سكان غرداية وبالتحديد الإباضيين، إذ يؤكد الكاتب الصحفي عبد الرزاق قسوم على هذا الدور بقوله: "فما وجدنا لديهم إلا إستماتة في الدفاع عن الدين وعن الثقافة، منذ الشيخ بيوض، والشيخ أبو اليقظان..."<sup>(2)</sup>، كما قدم الكاتب الصحفي عدة فلاح في طرحه أحد هذه الأدوار بقوله: "فترائهم التاريخي والفقهية كله يذكر حرصهم على الوحدة وعدم الإستعراض بالقوة على الآخر وبالتسامح والتعايش مع غيرهم من أتباع المذاهب والطرق"<sup>(3)</sup>، كما أكد الكاتب الصحفي حسين لقرع، أن سكان غرداية تعايشوا: "سلميا لقرون طويلة، أمازيغ ميزابيون وعرب، إباضيون ومالكيون، وضربوا أمثلة رائعة في التسامح وقبول الآخر"<sup>(4)</sup>.

هكذا يقدم الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي تصوره للإباضيين في غرداية الذين يعدون من القوى الفاعلة في موضوع الدراسة، وتأسيسا على ما سبق، يتضح أنه رغم التماسك الإجتماعي في المنطقة الغنية بموروثها الثقافي والديني بين مكونات المجتمع في غرداية، إلا أن الإحتجاجات المطلوبة التي إندلعت بها، قد وجدت فاعلين قاموا بإستغلالها وتحريف المطالب الحقيقية للسكان إلى مطالب مذهبية وطائفية، وهو ما ساهم في تأجيج

1- فلاح، مرجع سابق، ص، 21.

2- قسوم، مرجع سابق، ص، 13.

3- فلاح، مرجع سابق، ص، 21.

4- لقرع، حسين، يا أهل غرداية... دعوها فإنها منتنة، مرجع سابق، ص، 21.

العنف بالمنطقة بين الأمازيغ الإباضيين، والعرب المالكيين، لذلك فقد أكد الكاتب الصحفي حسين لقرع على الدور الإيجابي الفعال الذي يجب على الوسطاء والأعيان القيام به بقوله: "ينبغي للوسطاء أن يواصلوا جمع شيوخ المالكية والإباضية وأعيانهم وعقلاءهم وشباب أحياءهم، لطرح أي قضية للمناقشة وتبادل وجهات النظر والحلول المقترحة لها"<sup>(1)</sup>.

## 02- التصور الخاص بالجزائر

يلاحظ الباحث من خلال ما أسفر عنه تحليل الخطاب أن القوى الفاعلة التي جاءت تحت مسميات هذا التصور هي كالاتي: "السلطة، الهيئات الوطنية والمجتمع المدني"، والأدوار التي قام بها التصور الخاص بالجزائر بمختلف مسمياتها التي طرحها تصور الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي كانت كالاتي:

### 01-02- التصور الخاص بالسلطة في خطاب جريدة الشروق اليومي

أبرز الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي الأدوار الإيجابية والسلبية للسلطة كأكثر القوى الفاعلة ضمن موضوع الدراسة.

ففي منحى الأدوار الإيجابية، أكد الكاتب الصحفي عبد العالي رزاقى أن الجزائر "كانت مدركة لأهمية منطقة غرداية وخاصة بني ميزاب ودورهم في التماسك الاجتماعي والبناء الثقافي للدولة الجزائرية"<sup>(2)</sup>، لذلك فإن الاحتجاجات التي اندلعت بغرداية وثار بسببها السكان، تحولت بعد استغلالها إلى احتجاجات عنفية، هذا العنف الذي تسبب في شرخ هوياتي وتخلخل للبنية الاجتماعية بغرداية والخوف من الآخر، جعل من الكاتب الصحفي حسين لقرع يرى أن: "جزء من مفاتيح الحل موجود بيد السلطة وأن الوضع لم يفلت من يدها بعد"<sup>(3)</sup>، وذلك في إشارة إلى العنف الاحتجاجي بمدينة غرداية والذي استغله البعض للفرقة المذهبية والطائفية بالمدينة، لذلك يقترح على السلطة في أحد أدوارها الإيجابية: "أن تضاعف الجهد للقبض على محركي الفتنة ومؤججي الشغب والمواجهات"<sup>(4)</sup>، كما أكد الكاتب على أهمية أن تقوم الدولة: "بضمان الأمن للجميع والعمل على منع الاحتكاك بين

1- لقرع، حسين، يا أهل غرداية... دعوها فإنها منتنة، مرجع سابق، ص، 21.

2- رزاقى، عبد العالي، من وراء إشعال نار الفتنة في غرداية؟، مرجع سابق، ص، 22.

3- لقرع، حسين، دموع التماسيح تذرف على غرداية، مرجع سابق، ص، 02.

4- نفس المرجع، ص، 02.

غلاة الجانبين، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية بالمنطقة لمعالجة شعور البعض بالتمييز والإقصاء"<sup>(1)</sup>.

من جانب آخر قدم الكاتب الصحفي عبد العالي رزاقى أحد هذه الأدوار الإيجابية المتعلقة بالسلطة والتي يجب عليها: "محاكمة المتسببين في إشعال نار الفتنة وتطبيق العدالة بصرامة بغض النظر عن الطرف الذي ينتمون إليه"<sup>(2)</sup>.

أما في منحى الأدوار السلبية للسلطة، فيبرز الكاتب الصحفي عدة فلاحى، أن من بين عوامل اندلاع الاحتجاجات في غرداية شعور السكان بالتهميش، سيما: "تجاهل السلطات لمرجع إباضي مهم في مقام الشيخ بيوض الذي كانت له مواقف بطولية وثورية ضد الإستعمار الفرنسي"<sup>(3)</sup>.

أما الكاتب الصحفي رشيد ولد بوسيافة، فيؤكد أن السلطة: "فشلت في إطفاء فتيل الأزمة"<sup>(4)</sup>، وذلك ناتج عن دور سلبي آخر يؤكد الكاتب الصحفي عبد الناصر حيث يقول: "أضاعت الدولة الكثير من الوقت، في تكليف بعض الرجال وربما من أصحاب النوايا الحسنة، لتقديم التشخيص وحتى العلاج"<sup>(5)</sup>.

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن الأدوار التي إتسمت بالإيجابية التي إستعرضها الخطاب الصحفي للجريدة، تعد بمثابة دلالات قوية على إهتمام الدولة بالبناء الإجتماعي في أشكاله المتعددة، وأن ظاهرة الإحتجاجات بغرداية ما هي إلا مدخلات في النسق السياسي العام للنظام، ذلك أن طبيعة المجتمع غير ساكنة، بل تتحرك بإستمرار نحو التغيير من وضع لآخر، لذلك فإن إهتمام الدولة بمنطقة غرداية كبقية مناطق الوطن الأخرى، هو سابق في التخطيط عن إندلاع الإحتجاجات الأخيرة، وإن تم زيادة الإهتمام بالمنطقة بتكثيف الزيارات لمسؤولين وبعث برامج تنموية، فهي لتطبيق برامج متأخرة وإستجابة أيضا لمطالب المحتجين، كما أن الظروف التي إندلعت في سياقها الإحتجاجات، والتي جعلت من

1- لقرع، حسين، يا أهل غرداية... دعوها فإنها منتنة، مرجع سابق، ص، 21.

2- رزاقى، عبد العالي، من وراء إشعال نار الفتنة في غرداية؟، مرجع سابق، ص، 22.

3- فلاحى، مرجع سابق، ص، 21.

4- ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص، 02.

5- عبد الناصر، مرجع سابق، ص، 02.

إستغلالها هوياتيا ومحاولة تدويلها، باعثا آخر لإجراءات أكثر حزما من طرف الدولة في معالجتها وفق مطالب سكان المنطقة.

أما فيما يخص الأدوار السلبية التي إستعرضها الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي، فيعتقد الباحث أن تلك الأدوار عبارة عن نقد موجه للسلطة في عدم معالجتها للإحتجاجات وتلبية مطالب السكان، وبلوغ تلك الإحتجاجات مستوى العنف والإقتتال بين الفاعلين، ويتضح من خلال الخطاب الصحفي أن تداعيات خلخلة المجتمع قد نبهت عديد الفاعلين إلى مخططات قد تحاك من وراء الحدود ضد الجزائر، سيما مع بروز أبواق ومنابر إعلامية خصصت لتلك الظاهرة في فضائيات أجنبية، لذلك يتضح من خلال الأدوار السلبية، بطء تنفيذ الدولة لإجراءات ردعية للمتسببين في الفتنة ومثيري المواجهات بين سكان غرداية.

## 02-02- التصور الخاص بالهيئات الوطنية والمجتمع المدني في خطاب جريدة

### الشروق اليومي

أبرز الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي الأدوار الإيجابية والسلبية للهيئات الوطنية والمجتمع المدني كأكثر القوى الفاعلة ضمن موضوع الدراسة.

ففي منحي الأدوار الإيجابية، أكد الكاتب الصحفي حسين لقرع على الدور الإيجابي الذي تقوم به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لحل أزمة غرداية بقوله: "من المهم أن تستمر وساطة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وغيرها من الخيرين هذه الأيام، وأن يواصلوا الاستماع إلى كل طرف بتأن وصبر شديدين، فذلك يساعدهم ليس فقط على تهدئة الخواطر ومنع تجدد المواجهات، بل يعينهم أيضا على إقناع العقلاء من الطرفين بضرورة فتح حوار دائم لإيجاد حلول دائمة للقضايا العالقة التي تساعدهم في تأجيج الأوضاع في كل مرة"<sup>(1)</sup>، كما ركز على الدور الإيجابي الذي يؤديه العلماء حيث يقول: "دور العلماء والدعاة والخيرين في البلد الآن هو تحقيق هذه الغاية النبيلة، وهي كيفية إرساء الأسس

1- لقرع، حسين، يا أهل غرداية... دعوها فإنها منتنة، مرجع سابق، ص، 21.

للعودة إلى ما كان عليه الأجداد من تعايش وتعاون وألفة، وليس فقط تهدئة الخواطر والنفوس"<sup>(1)</sup>.

بناء على ما سبق، يتضح من خلال هذه الأدوار الإيجابية أن إحتجاجات غرداية بعدما انتقلت من إحتجاج مطلبى إلى إحتجاج عنفي، إستغله فاعلون لمحاولة التفرقة بين مكونات المجتمع في واد ميزاب، قد دفع عدة هيئات وطنية وممثلين للمجتمع المدني للمساهمة في عقد إجتماعات بين أعيان المنطقة من مالكية وإباضية، لإزالة مشاعر الإحتقان المترسبة عن تصرفات الفاعلين في غرداية، والتي نتج عنها خلخلة في البناء الإجتماعي بالمنطقة، من خلال الشرخ الذي أصاب العلاقات البينية بين الفاعلين أنفسهم وعدم الثقة في الطرف الآخر.

أما في منحى الأدوار السلبية، فقد ركز الكاتب الصحفي حفيظ دراجي على سلبية دور وموقف فاعلين سياسيين وإجتماعيين مما يحدث في غرداية، رغم أن دورهم الفعلي يكمن في معالجة تلك الظواهر بالمجتمع، يقول الكاتب: "تراجع دور الأحزاب والجمعيات والشخصيات الوطنية التي أثبتت فشلها وصارت "خارج مجال التغطية" لا تقدر على القيام بواجباتها تجاه منطقة تأكلها نار هادئة قد تمتد شرارتها لتحرق ما تبقى من هذا الوطن"<sup>(2)</sup>.

يتضح من خلال ما سبق، أن هذه الأدوار السلبية التي مارسها الفاعلون، قد دفعت بكُتّاب الخطاب الصحفي إلى محاولة فهم سلوك هذه الممارسة، والتخلي عن التأثير في المجتمع لإيجاد حلول لأزمة غرداية، التي يحاول بعض الفاعلون إستغلالها.

تأسيسا على فحوى الخطاب، يعتقد الباحث أن إحتجاجات غرداية قد أحدثت إرتباكا في كيفية معالجتها، سيما بعد إنتقالها إلى العنف والإقتتال بين السكان، كما تدل من جهة أخرى على ضعف الوعي السياسي للمجتمع المدني في الجزائر.

1- نفس المرجع، ص، 21.

2- دراجي، مرجع سابق، ص، 22.

### 03- التصور الخاص بالمرضين على التفرقة والفتنة

أبرز الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي، الأدوار السلبية للمرضين على التفرقة والفتنة، كأكثر القوى الفاعلة ضمن موضوع الدراسة.

أوضح الكاتب الصحفي عبد العالي رزاق، أن فرنسا عملت: "منذ إحتلالها الجزائر على تكريس فكرة إختلاف الجنس واللغة والدين بين الجزائريين الذين يستخدمون لهجاتهم الأمازيغية في كل من ميزاب والهقار والأوراس والقبائل وغيرهم وبين الذين يستخدمون اللغة العربية سعياً إلى فصل هذه المناطق عن بعضها البعض وتحويلها إلى دويلات وإقامة حاجز نفسي بين المواطنين"<sup>(1)</sup>، كما أكد نفس الكاتب على الدور السلبي الذي تؤديه حركة دعاة البربرية الذين يعملون في الخفاء بمنطقة وادي ميزاب، ويسعون كما يقول الكاتب: "للتواصل مع حركات إنفصالية في الخارج"<sup>(2)</sup>.

من جهة أخرى، بين الكاتب الصحفي حسين لقرع الدور السلبي لفرحات مهني رئيس "الحركة من أجل الحكم الذاتي في بلاد القبائل" الذي لم يجد: "سوى الإصطياد في المياه العكرة وركوب موجة الفتنة الخطيرة التي تعصف بغرداية"<sup>(3)</sup>، وأوضح الكاتب أن فرحات مهني، زعم أن سكان غرداية الميزابيين: "يتعرضون لأعمال"إبادة؟" على يد العرب وقوات الأمن معا، وبالتالي لا بد أن تتدخل الأمم المتحدة وترسل "قبعاتها الزرق" لـ "حمايتهم" "<sup>(4)</sup>، ويضيف الكاتب، أن فرحات مهني ودعاة البربرية: "بدأوا يصورون الفتنة على أنها صراع عرقي تفجر بين الميزابيين والعرب، وأن الأمر يتعلق بمذابح وأعمال "إبادة" ويدعون دون خجل إلى تدويلها"<sup>(5)</sup>.

من جانب آخر، يوضح الكاتب الصحفي عبد الرزاق قسوم، الدور السلبي لدعاة التعصب المذهبي، والتطرف السياسي، والغلو الحزبي أو الديني بقوله: "فبتوا سمومهم، ونفثوا أحقادهم في عقول الناشئة الفجة، أو صدور الأميين الجهلة، تحت أسماء مختلفة مثل

1- رزاق، عبد العالي، بربرة "ميزاب" و"أمزبة" تيزي وزو، مرجع سابق، ص، 13.

2- نفس المرجع، ص، 13.

3- لقرع، حسين، دموع التماسيح تذرف على غرداية، مرجع سابق، ص، 02.

4- نفس المرجع، ص، 02.

5- نفس المرجع، ص، 02.

”الهوية الميزابية“ أو ”حقوق الأقلية“ أو ”الحقوق الثقافية“ وهي كلها لا تمت إلى واقع السكان بصلة<sup>(1)</sup>.

كما يركز الكاتب الصحفي عدة فلاحي على الدور السلبي للتيار السلفي الوهابي، بقوله: ”فشلنا في القضاء على آفة العنصرية والقبلية والطائفية التي يغذيها التيار السلفي الوهابي في أوطاننا، كيف لا وهو يؤصل ويفتي بإخراج الإباضية من زمرة أهل السنة والجماعة“<sup>(2)</sup>، ليضيف: ”أليس ذلك دعوة صريحة للفتنة والفتنة أكبر من القتل، وهل يمكن أن نعفي السلفيين من مسؤولية ما يحدث من فتن في بلاد وادي ميزاب“<sup>(3)</sup>.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن هذه الأدوار التي إتسمت بالسلبية التي إستعرضها الخطاب الصحفي لجريدة الشروق اليومي، تعد دلالات قوية على الدور السلبي الذي مارسه بعض الفاعلون داخل البلاد وخارجها، وهو يبين مدى تشابك المصالح الإقليمية والدولية في محاولة لخلخلة بنى المجتمع الجزائري، من خلال الاستغلال الهوياتي للمسائل الثقافية في الوطن، وتنمية الشعور بالإغتراب لطائفة دون أخرى، وهو سلوك دأب عليه المحرضون للفتنة في الجزائر قولا وممارسة، سيما بعد إندلاع ما يسمى بـ”الربيع العربي“ سنة 2011.

وقد عايش الباحث طيلة سنوات حتى إعداد هذه الرسالة، وشاهد أساليب التحريض في الفضائيات الإعلامية الأجنبية، والجرائد، ووسائل التواصل الإجتماعي، والتي كانت تهدف – سيما خلال إحتجاجات غرداية – إلى زعزعة إستقرار المجتمع الجزائري وخلخلة بناه، وإرباكه والتأثير على نفسيته وأمنه.

1- قسوم، مرجع سابق، ص، 13.

2- فلاحي، مرجع سابق، ص، 21.

3- نفس المرجع، ص، 21.

عالج هذا الفصل بالتحليل لمواد الرأي عبر منهج تحليل الخطاب الصحفي، ظاهرة إحتجاجات غرداية التي شغلت الرأي العام الوطني وعديد الباحثين في الحقل الإجتماعي والسياسي، وهي ظاهرة تختلف في تحليلها عن ظاهرة الإحتجاج في مناطق الوطن الأخرى، لإرتباطها بالهوية، ذلك أن المطالب المرفوعة إلى السلطات ونظرا لعدم تلبيتها حسب المحتجين بطريقة مشروعة وعادلة، قد سمحت بنمو معارضات داخلية في الأحياء المهمشة التي لم تستفد من برامج التنمية المحلية والوطنية، سيما مع توفر الجزائر على مداخيل هامة من البترول (إحتياطي 200 مليار دولار في البنوك الدولية)، وهو ما طالب المحتجون من الإستفادة منه لتنمية أحيائهم وتوفير فرص العمل وقطع الأرض للبناء....

تلك الإحتجاجات التي نادى بها المحتجون، قد إنحرفت في توجهها، فبينما كانت السلطات تنتظر عروض تلك الحركات الإحتجاجية، وبعد إختراق بعض الأطراف الداخلية والخارجية لحركة المحتجين، تحولت تلك الإحتجاجات المطالبية إلى إحتجاجات على الهوية، وظهرت بغرداية جماعات المثلثين (حتى لا تترصد لهم كاميرات المراقبة الأمنية) التي تقوم بزرع الرعب في أوساط السكان بحرق البيوت والمحلات وسرقتها ونهبها، وقتل الأشخاص داخلها، مع حرمان التلاميذ من مزاولة دراستهم والتعرض لهم وحرق مؤسساتهم التعليمية، وهو مؤشر خطير لوصف ظاهرة إحتجاج.

وبالتحليل لمواد الرأي، تبين أن هناك عدة عوامل ساعدت على بروز تلك الظاهرة وإتساع مداها في غرداية، أهمها:

- ضعف المجتمع المدني (هيئات، ممثلين لأحزاب، جمعيات ثقافية ودينية...)
- غياب الوازع الديني في منطقة تعتبر منطقة محافظة.
- غياب العدل في تنفيذ البرامج التنموية، وهو ما أدى بالحكومة لمراجعة التدابير التي إتخذت سابقا بالمنطقة.

- تأثير الحركة البربرية على ناشطين بالمنطقة، وإستغلال تلك الإحتجاجات لربطها بالهوية الأمازيغية وتصوير بني ميزاب كأقلية مضطهدة.

- تهمة فئات الشباب وعدم إستفادتهم الكافية من برامج التنمية كقطع الأرض للبناء.

إن ظاهرة الإحتجاج بغرداية وإن كانت في ظاهرها تحمل عنف جيل الشباب تجاه موروث المجتمع من عادات وتقاليد، إلا أنها تشير إلى عمق تصدع النسيج الإجتماعي في غرداية ومنه الجزائر، والذي سمح ب بروز إنقسام في الهوية، وهو مؤشر خطير في العلاقة الإجتماعية التي تربط أفراد المجتمع الكلي، وينذر بإتخاذ إجراءات وقائية تتيح حماية المجتمع من مثل هذه الظواهر السلبية.

## الخاتمة العامة

تعد ظاهرة الإحتجاج ظاهرة عابرة للنظم السياسية في العالم باختلاف أنواعها، وهي تسمح خلال تواجدها في حركات إجتماعية، بتحقيق مطالب المحتجين الذين ناضلوا من أجلها، كما تسمح للنظم السياسية بمراجعة عديد البرامج السياسية والاجتماعية قصد تكييفها مع واقع مجتمعاتها، وفي حالة عدم تلبية تلك النظم لمطالب المحتجين، فقد يزيد ذلك من معاناتها في مواجهتهم، مما قد يؤدي إلى إنتفاضات عنيفة داخل تلك المجتمعات.

في الجزائر، كانت مسارات الحركات الإجتماعية الإحتجاجية مفعمة بالحوية والنشاط، متنوعة المطالب وثرية في النضال، وهي مزيج بين السياسي الإجتماعي وحتى المذهبي، وطبيعي أن تعبر عن مطالب فئات واسعة من الشعب الجزائري الذي خرج لتوه من حرب ضروس سنة 1962، كانت حينها الطموحات وما زالت، في بناء دولة وطنية تلبى فيها جميع مطالبه السياسية الاجتماعية...، وينعم فيها بالرفاهية، سيما وأن الجزائر تتمتع بثروات طبيعية ومواد أولية كافية.

إن حداثة العهد بالاستقلال، وما خلفه الاحتلال الفرنسي من استعمار للبنية التحتية، وتوجه أغلب الجزائريين لبناء دولتهم، لم يسمح آنذاك ب بروز مطالب إجتماعية كبيرة، لعلمهم بأن الدولة لا تستطيع تلبية مطالبها، لكن بعد مرور سنوات برزت حركات إجتماعية إحتجاجية عبرت عن مطالب عدة فئات من المجتمع، وهو ما تناولناه بالدراسة السوسيولوجية والتحليلية في رسالتنا التي كان موضوعها: "الحركات الإجتماعية الإحتجاجية في الجزائر دراسة سويولوجية تحليلية -إحتجاجات غرداية نموذجا".

إن تحليل السلوك الإحتجاجي للفئات المحتجة في الجزائر، يلاحظ أنها عمدت إلى إحتلال الفضاءات العامة كالشوارع والساحات (إضراب، وقفات، مسيرات...)، كما مارست الإحتجاج المتجول بين الأحياء الكبيرة ومن المدن إلى أخرى (من تيزي وزو إلى الجزائر في أحداث 2001، ومن البليدة إلى الجزائر في إحتجاجات الحرس البلدي 2012...)، وكثيرا ما تم التصدي لتلك الإحتجاجات وأحيانا أخرى مراقبتها ومحاصرتها في المكان (إحتجاجات ساحة أول ماي كل يوم السبت 2011 لنشطاء حقوقيون وسياسيون)،

وقد طور المحتجون أساليب الإحتجاج كالإنتحار وحرق الجسد داخل أو خارج المقرات الرسمية للدولة، وهي طريقة للضغط وممارسة نوع من الإكراه على السلطات وحتى تحميلها في عدة مرات مسؤولية وفاة المحتج بذلك الأسلوب لعدم تلبية مطالبه.

## الإستنتاجات

إنطلاقاً من سؤالنا الرئيسي الذي طرحناه في الإشكالية " لماذا تلجأ الحركات الاجتماعية الإحتجاجية في الجزائر إلى تبني أشكال تعبيرية تعادي وتهدد الدولة الوطنية؟"، فقد طرحنا فرضية رئيسية للإجابة عن ذلك السؤال "تتبنى الحركات الاجتماعية في الجزائر الإحتجاج والعنف كشكل تعبيرية لها، وكعدائية للدولة لتحقيق المطالب، كظاهرة عميقة وممتدة تاريخياً في المخيال الإجماعي للمجتمع الجزائري"، وحاولنا في هذه الدراسة الإجابة عن السؤال وإختبار الفرضية في الميدان وبالدراسة السوسيولوجية والتحليل، لذلك فإننا في ختام دراستنا نستنتج مايلي:

- التأثير الكبير للحقبة الإستعمارية (132 سنة) على الشعب الجزائري والتي خلفت فيه آثاراً تجلت في :

■ **نفسية** بتبني الجزائريين وسيلة العنف لتحقيق مطالبهم خلال رفعها للسلطات وإن كانت أحيانا بسيطة، وهي الصفة المميزة لنفسية مناضلي الحركات الاجتماعية الإحتجاجية في الجزائر، أي أن الكثير من المطالب لا تحتاج إلى إستعراض "للقوة" من طرف المحتجين، إلا أن وقوع الإستفزاز يؤدي في كثير من الأحيان إلى صدمات بين المحتجين أنفسهم أو مع قوات مكافحة الشغب.

■ **سياسية** حيث لم يثق الجزائري يوماً في الدولة الإستعمارية، لذا كان تعامله معها يسوده الريبة والشك وعدم الطاعة لقوانينها ومعاداتها، وانتقل ذلك السلوك بعد الإستقلال مع الجزائري، فكلما طرحت الدولة برامج تنموية إلا وساد الشك في الأهداف المرجوة منها، وكثيراً ما تمت عرقلة السكان لتوسيع طريق أو بناء سكنات...، كما أن العجز في تحقيق بعض البرامج التنموية يدفع السكان إلى التجمع في وقفات والإحتجاج أمام البلديات والدوائر

والولايات، وقد رافق تلك الإحتجاجات عدة مرات عمليات تخريب وحرق وإتلاف لعدة مؤسسات رسمية، رغم أنها ملك للشعب.

■ **إجتماعية** خلفت الحقبة الإستعمارية أثارا كبيرة على المجتمع الجزائري، وهو ما إنعكس في المخيال الإجتماعي: صور القتل والتعذيب والتشريد، والتي رسخت عدائية كبيرة تجاه الدولة الكولونيالية، التي حاولت مسح الهوية الوطنية، الشيء الذي عزز تبني نهج المقاومة ضد تلك البرامج الإستعمارية، لذلك فإن تلك العدائية لدولة الإحتلال قد انتقلت بعد الإستقلال في لاوعي السكان، وتجسدت في مواجهة الدولة الوطنية عند عدم تنفيذها لبرامج تنموية، سيما خلال الحملات الانتخابية، أين يزور المسؤولون فئات واسعة من الشعب لطلب الدعم لترشيحهم، في تلك المناسبات تتجدد العدائية لرموز الدولة، وتحمل في بعض الأحيان تلك العدائية الكثير من العنف.

لذلك، فإن الحركات الإجتماعية الإحتجاجية في الجزائر وهي تمثل فئات واسعة من الشعب، قد تجلت فيها تلك الآثار الهدامة من الحقبة الاستعمارية، وارتبطت ممارساتها بالمخيل الاجتماعي عن الدولة، والتي طبع مسارها الممتد في التاريخ كثير من العنف، نتيجة تعرضها لعدد الحملات الأجنبية، ودافع الشعب لقرون لحماية بلاده من أطماع الغزاة، وكانت تلك ضريبة باهظة في الأرواح، ثم في المخيال الإجتماعي عن حظوظ الدولة في البقاء والوجود.

- يمكن القول أن فكرة الجيل قد ميزت الممارسة الإحتجاجية في الجزائر، ذلك أن الشباب الذي يمثل أكثر من 70 بالمئة من السكان في الجزائر، كان المحرك الرئيسي للحركات الإجتماعية الإحتجاجية في البلاد، غير جيل ما بعد الإستقلال يحمل الكثير من القيم والسلوكات التي تختلف عن جيل الثورة، لذلك كثيرا ما حملت الممارسة الإحتجاجية لذلك الجيل الكثير من الإنتقاد لجيل الثورة وممارسة العنف لرموز الدولة، سيما في العقدين الأخيرين، وهو ما يعبر من جهة عن تغير في القيم المجتمعية، ومن جهة أخرى التغير في العلاقات الدولية على صعيد العولمة وما بعد الحداثة.

- بينت الدراسة أن أغلب الحركات الإجتماعية الإحتجاجية تبنت العنف كوسيلة للضغط لتحقيق مطالبها، والأحداث التي عرفتها الجزائر تدل على ذلك (الربيع الأمازيغي 1980، انتفاضة 05 أكتوبر 1988، أحداث جوان 1991....)، والعنف بما يحمله من معاني ودلالات سلوكية وقيمية في المجتمع، قد ترسخ كمارسة في سلوك تلك الحركات، وأصبح يهدد الدولة والمجتمع، فأحداث غرداية مثلا التي تمذهبت فيها تلك الحركات، إنما يعبر عن عدم إلتزام أخلاقي تجاه القوانين والنظم التي تحكم وجود الدولة والمجتمع التي يسعى أي فرد للحفاظ عليهما، فهما غاية العمران البشري، وبزوالهما يصبح الوجود الإنساني مهددا، كما عبر من ناحية اخرى عن غياب الرؤية والهدف من استعمال العنف لتهددهما.

- إن العنف الممارس في عقد التسعينات بالخصوص، والممارس في غرداية 2013-2014، والذي قتل بسببه الجزائريون باسم الاحتجاج، دل ذلك العنف عن فقر سياسي للحركات الإحتجاجية وفساد أخلاقي للمناضلين في تلك الحركات، وعجز لهيئات المجتمع المدني والأحزاب في التحكم في مستويات العنف أولا ومعالجة أسباب الظاهرة ثانيا.

- عبرت إحتجاجات غرداية عن شرخ عميق في المجتمع الجزائري، وبانحراف لمسار الحركات الإجتماعية الإحتجاجية، تعلق الأمر بالهوية، فتمذهب الاحتجاج في غرداية كانت له آثار سلبية على النسيج الإجتماعي للمجتمع، وحتى استقرار الجزائر، ذلك أن تلك الإحتجاجات المذهبية جسدت مشاريع فرنسا الاستعمارية في المنطقة من خلال تمزيق المجتمع الجزائري وضرب وحدته الوطنية والجغرافية، سيما وأن التغيرات الاجتماعية والسياسية الاقليمية والدولية، تتربص بالجزائر لخلخلة بناها الاجتماعية وزعزعة استقرارها الأمني وإضعافها بهدف السيطرة على ثرواتها الطبيعية.

- لا يمكن مقارنة الحركات الاجتماعية الإحتجاجية في مجتمع مثل الجزائر مع المجتمعات التي عرفت الثورة الصناعية والحداثة، ذلك أن مطالب الحركات الإجتماعية الإحتجاجية بها تختلف في مضمونها عن مطالب مجتمع خرج لتوه من أتون ثورة تحريرية لنيل استقلاله بعد 132 سنة إحتلال.

## التوصيات

في ختام دراستنا، نقترح جملة من التوصيات:

- الإهتمام أكثر بدراسة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، فهي ظاهرة متجددة في المجتمع، وتستطيع أن تعطي الفرص لأصحاب القرار لمعالجة المسائل المرتبطة بالحياة الاجتماعية للأفراد، ومعالجة المشاكل الاجتماعية، السياسية...، التي يعانون منها، والتي يحتاجون فيها إلى تدخل مباشر للدولة.
- يساعد تحقيق المطالب وإن بطريقة متدرجة في تخفيف التوترات على النسق السياسي، كما يقلص من حدة الاحتجاجات في المجتمع.
- يساهم تحقيق المطالب في شعور المواطن بروح المسؤولية تجاه دولته التي تقوم بواجباتها تجاه مواطنيها، ويجعله ذلك فعالا في بنائها والمحافظة على وحدتها واستقلالها.
- معالجة الإحتجاجات بالحوار وتدعيم جهود المجتمع المدني وحتى التقليدي في حل المشاكل المرتبطة بحياة المواطنين.
- تعد ظاهرة الإحتجاجات ظاهرة صحية في المجتمعات، وهي ظاهرة معبرة عن مطالب مشروعة لفئات واسعة من المجتمع، غير أن الذي حدث في بعض بلدان "الربيع العربي"، وتحول تلك الإحتجاجات إلى وسيلة لتدمير المجتمعات والدول، ينبئ عن تفكك الروابط الاجتماعية وضياع قيم المواطنة، لذا نوصي بضرورة المحافظة على الدولة والمجتمع من التفكك، وحماية أمنهما، وعدم الإنسياق وراء أشكال تعبيرية عنيفة، تخرب العمران البشري الذي ضحى الشعب الجزائري من أجله بتضحيات جسام.

## قائمة المراجع

<b>القرآن الكريم</b>	
01	سورة البقرة
<b>وثائق رسمية</b>	
01	بيان أول نوفمبر 1954.
02	جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976.
<b>المراجع باللغة العربية</b>	
01	أبو عامود، محمد سعد، <u>البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات (مصر كحالة للدراسة)</u> في حماد، مجدي وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001)
02	أبو رزاق، أحمد بن محمد، <u>الأدب في عصر دولة بني حماد (الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش، 2007)</u>
03	أبو عمران، الشيخ وآخرون، <u>معجم مشاهير المغاربة (الجزائر: منشورات دحلب، 2007)</u>
04	أبو عبد الله ابن الأزرق، تحقيق د. النشار، علي سامي، <u>بدائع السلك في طبائع الملك، ج 1 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط 1، 2006)</u>
05	ابن خلدون، عبد الرحمن، <u>العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون الجزء الأول (الجزائر: موفم للنشر، 2007)</u>
06	أجيتون، كريستوف، ترجمة: كامل، طارق، <u>العالم لنا: العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)</u>
07	اسماعيل، محمود، <u>الحركات السرية في الإسلام (مصر: سينا للنشر، ط 5، 1997)</u>
08	أشتي، فارس، <u>الحركات الاحتجاجية في لبنان: بين السياسي والاجتماعي، في عمرو الشوبكي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011)</u>
09	الأشرف، مصطفى، ترجمة د.حنفي بن عيسى، <u>الجزائر: الأمة والمجتمع (الجزائر: دار القصبه للنشر، 2007)</u>
10	الجابري، محمد عابد، <u>فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 7، 2001)</u>
11	الجابري، محمد عابد، <u>العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، 2000)</u>
12	الجابري، محمد عابد، <u>فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 7، 2001)</u>
13	الجزائري، الأميرة بديعة الحسني، <u>الأمير عبد القادر: حقائق ووثائق بين الحقيقة والتحريف (الجزائر: دار المعرفة، 2008)</u>
14	الراسي، جورج، <u>الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر (الجزائر: دار القصبه للنشر، 2008)</u>
15	العياشي، عنصر، <u>التصنيع وتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر، في الرياشي، سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1995)</u>
16	-----، سوسولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون: <u>الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999)</u>
17	الميلي، مبارك بن محمد، <u>تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج 1 (الجزائر: دار الكتاب العربي، 2007)</u>

18	الهرماسي، عبد اللطيف، <u>الحركة الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارنة</u> ، في عماد، مجدي وآخرون، <u>الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2001)
19	الهرماسي، محمد عبد الباقي، <u>المجتمع والدولة في المغرب العربي</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، 1999)
20	الهوراري، عدي، ترجمة جوزيف عبد الله، <u>الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي-الاجتماعي 1830-1960</u> (بيروت: دار الحداثة، ط.1، 1983)
21	بادي، برتران وسموتس، ماري كلود، ترجمة خليل، سوزان، <u>انقلاب العالم: سوسولوجيا المسرح الدولي</u> (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)
22	برو، فيليب، ترجمة: صاصيلا، محمد عرب، <u>علم الاجتماع السياسي</u> (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 1998)
23	بشارة، عزمي، <u>المجتمع المدني: دراسة نقدية</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2000)
24	-----، في المسألة العربية: <u>مقدمة لبيان ديمقراطي عربي</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2007)
25	بوكراع، لياس، ترجمة أ.د.خليل أحمد خليل، <u>الجزائر، الرعب المقدس</u> (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر لإشهار، ط.1، 2003)
26	بوزيد، بومدين، سلطة الرمز و"خطاب العنف" في حسن الترابي وآخرون، <u>الإسلاميون والمسألة السياسية</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2004)
27	بوعزيز، يحيى، <u>ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزء الأول: ثورات القرن التاسع عشر</u> (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط.2، 1996)
28	بن عروس، زهرة، وآخرون، ترجمة: البيطار، غازي، <u>الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية</u> (بيروت: دار الفارابي، ط.1، 2002)
29	بلحسن، عمار، <u>المشروعية التورات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر</u> ، في سليمان الرياشي وآخرون، <u>الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999)
30	تاوتي، الصديق، <u>المبعدون إلى كاليديونيا الجديدة مأساة هوية منفية: نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد</u> (الجزائر: الشركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2007)
31	تلي، تشارلز، ترجمة: وهبة، ربيع، <u>الحركات الاجتماعية 1768-2004</u> (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2005)
32	تورين، آلان، ترجمة كاسوحة، عبود، <u>ما الديمقراطية</u> (سورية: وزارة الثقافة، 2000)
33	-----، ترجمة مغيث، أنور، <u>نقد الحداثة</u> (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة، 1997)
34	-----، ترجمة: سليمان، جورج، <u>براديجما جديدة لفهم عالم اليوم</u> (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ط.1، 2011)
35	جابي، عبد الناصر، <u>الانتخابات: الدولة والمجتمع</u> (الجزائر: دار القصبه للنشر، 1998)
36	-----، <u>الجزائر، الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية</u> (الجزائر: منشورات الشهاب، 2008)
37	-----، <u>الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية</u> (الجزائر: طبع بالرهان الرياضي الجزائري، 2001)
38	-----، <u>الجزائر تتحرك</u> ، دراسة سوسيو سياسية للإضرابات العمالية في الجزائر (الجزائر: دار الحكمة، 1995)
39	-----، والكنز، علي، <u>الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة</u> ، في الرياشي، سليمان وآخرون، <u>الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999)
40	حبيب، رفيق، <u>الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر</u> (القاهرة: سينا للنشر، ط.1، 1989)

41	حرب، علي، <u>التأويل والحقيقة: قراءات تأويلية في الثقافة العربية</u> (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ط1، 1985)
42	حربي، محمد، ترجمة نجيب عياد وصالح الماثوثي، <u>الثورة الجزائرية: سنوات المخاض</u> (الجزائر: موفم للنشر، 2007)
43	حمادي، عبد الله، <u>الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962</u> مشارب ثقافية وإيديولوجية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ط2، 1995)
44	خليل، خليل أحمد، <u>المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع</u> (بيروت: دار الحدائق، ط1، 1984)
45	دبوز، محمد علي، <u>نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة الجزء الأول</u> (الجزائر: وزارة الثقافة، 2007)
46	دراج، فيصل، <u>الوعي الديني والوعي الطائفي</u> ، في غالي شكري وآخرون، <u>الإسلام والسياسة</u> (الجزائر: موفم للنشر، 1995)
47	دوران، جان بيار، فايل، روبير، ترجمة طواهري ميلود، <u>علم الاجتماع المعاصر</u> (لبنان: دار الروافد الثقافية، ط1، 2012)
48	دوفرجيه، موريس، ترجمة: حداد، سليم، <u>علم اجتماع السياسة</u> (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2001)
49	ذياب، محمد حافظ، <u>علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال</u> ، في سليمان الرياشي وآخرون، <u>الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999)
50	روسو، جون جاك، ترجمة: غانم، بطرس، <u>أصل التفاوت بين الناس</u> (الجزائر: موفم للنشر، 2007)
51	زايد، أحمد، <u>علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية</u> (مصر: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006)
52	زكي، أحمد، <u>تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير</u> ، في حماد، مجدي وآخرون، <u>الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسات</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001)
53	سعد الله، أبو القاسم، <u>أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر</u> (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978)
54	----، ---، ---، <u>تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول 1500-1830</u> (الجزائر: دار البصائر، 2007)
55	----، ---، ---، <u>تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الثالث 1830-1954</u> (الجزائر: دار البصائر، 2007)
56	----، ---، ---، <u>تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الرابع 1830-1954</u> (الجزائر: دار البصائر، 2007)
57	سلطاني، عبد اللطيف بن علي، <u>سهام الإسلام</u> (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980)
58	شرف، محمد جلال، <u>نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام</u> (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1982)
59	شرفي، عاشور، ترجمة: عالم، مختار، <u>قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)</u> (الجزائر: دار القصبه للنشر، 2007)
60	شوفالبيه، جون جاك، ترجمة: صاصيلا، محمد عرب، <u>تاريخ الفكر السياسي: من المدنية الدولة إلى الدولة القومية</u> (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، 1998)
61	عباس، فرحات، ترجمة: منور، أحمد، <u>الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم: الشباب الجزائري 1930</u> (الجزائر: وزارة الثقافة 2007)
62	عباس، محمد، <u>نصر بلا ثمن: الثورة الجزائرية 1954-1962</u> (الجزائر: دار القصبه للنشر، 2007)
63	عبد الخطيب، سلوى عبد الحميد، <u>نظرة في علم الاجتماع المعاصر</u> (القاهرة: مطبعة النيل، ط1، 2002)
64	عبد الرحمن، عبد الله محمد، <u>النظرية في علم الاجتماع: النظرية الكلاسيكية</u> (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006)
65	-----، ----، ----، <u>النظرية في علم الاجتماع: النظرية السوسولوجية المعاصرة</u> (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006)

66	عروس، الزبير، الدين والسياسة في الجزائر "انتفاضة أكتوبر 88 نموذجاً"، في غالي شكري وآخرون، الإسلام والسياسة (الجزائر: موقف للنشر، 1995)
67	عنصر، العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون <u>الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999)
68	غدنز، انتوني، ترجمة: الصياغ، فايز، <u>علم الاجتماع</u> (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط 1، 2005)
69	-----، -----، ترجمة: محي الدين، محمد، "قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع" : نقد ايجابي للاتجاهات التقليدية في علم الاجتماع (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)
70	غربي، علي، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، في الرياشي، سليمان وآخرون، <u>الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1995)
71	غير، تيد روبرت، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، <u>لماذا يتمرّد البشر</u> (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)
72	غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006)
73	صافي، لؤي، "الدولة الإسلامية بين الإطلاق المبدئي والتقييد النموذجي" في: مجدي حماد وآخرون، <u>الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2001)
74	فرانز، فانون، ترجمة: السيدة منور، معذبو الأرض (الجزائر: وزارة الثقافة، 2007)
75	-----، -----، ترجمة: ذوقان قرقوط، <u>سوسيولوجية ثورة</u> (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1، 1970)
76	فيلاي، صالح، <u>إيديولوجيات الحركة الوطنية</u> ، في الرياشي، سليمان وآخرون، <u>الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية</u> (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1995)
77	كريب، إيان، ترجمة: غلوم، محمد حسين، <u>النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس</u> (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)
78	لوبون، غوستاف، ترجمة: زغلول باشا، أحمد فتحي، <u>روح الاجتماع</u> (الجزائر: موقف للنشر، 2007)
79	مراح، أحمد، قضية بويعلی (الجزائر: مطبعة النور، ط 1، 1998)
80	مراد، علي، ترجمة محمد يحياتن، <u>الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940 بحث في التاريخ الديني والاجتماعي</u> (الجزائر، دار الحكمة، 2007)
81	ملحم، حسن، <u>التحليل الاجتماعي للسلطة</u> (الجزائر: منشورات دحلب، بدون تاريخ)
82	مهنا، محمد نصر، في <u>النظم الدستورية والسياسية</u> (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2005)
83	-----، -----، مولود قاسم، <u>شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 جزء 2</u> (الجزائر: دار الأمة ط 2، 2007)
84	ونت، الكسندر، ترجمة د. العتيبي، عبد الله جبر صالح، <u>النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية</u> (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 2006)
85	بدون مؤلف، ترجمة: طنوس، شلهوب، <u>من تاريخ الحركات الاجتماعية والفكر الاجتماعي: مجموعة مقالات، أكاديمية العلوم السوفياتية معهد التاريخ العام</u> (بيروت: دار الفارابي، 1987)
<b>المجلات</b>	
01	القاضي، وداد، <u>النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني الثاني ومكانها بين النظريات السياسية المعاصرة له</u> ، في: الأصالة مجلة ثقافية، السنة الرابعة، العدد 4 (الجزائر مطبعة البعث، 1975)
02	المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ، <u>الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية</u> ، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 29 شتاء 2011
03	العدوني، عصام، <u>السوسيولوجيا والمجتمع لدى آلان تورين وببير بورديو</u> ، في مجلة إضافات العدد 18 / خريف 2010
04	بوخريسة، بوكري، <u>الدولة الجزائرية الحديثة</u> ، بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي، في مجلة إضافات العدد الثاني عشر / خريف 2010

05	زام، نورالدين، <u>حول سوسولوجية المتقف الجزائري</u> / مجلة إضافات، العدد الأول شتاء 2008
06	سموك، علي، <u>المشكلة التوزيعية وعلاقتها بالعنف في المجتمع الجزائري</u> ، في أ.د. محمد عبد الله المطوع، مجلة شؤون إجتماعية (الإمارات العربية المتحدة: طبع جامعة الشارقة، عدد 99، خريف 2008
07	شريف، أحمد، <u>تجربة التنمية في الجزائر</u> مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة العدد 40 شتاء 2009
08	عروس، الزبير، <u>التيارات السلفية بين عمق المسار التاريخي وواقع التجربة المعاصرة</u> ، في رانابير سامادا وآخرون، الرعب والإرهاب: الدولة والمجتمع، مجلة نقد عدد 24 خريف/ شتاء 2007
09	كريستلو، آلان، <u>المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية في القرن التاسع عشر</u> ، في مجلة الثقافة، السنة 11 عدد 61 (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)
10	نايت بلقاسم، مولود قاسم، <u>مفاهيم وصيغ خاطئة عن تاريخنا</u> ، في: الثقافة- مجلة السنة 16 العدد 94(الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986)
<b>الجرائد</b>	
01	أوصديق، فوزي، <u>غرداية...بتناديكم</u> ، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4251، بتاريخ 2014/01/09، ص، 21 .
02	دراجي، حفيز، <u>غرداية...فعلا عقدة رابعة!!</u> ، عمود صحفي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4268 ، بتاريخ 2014/01/26، ص، 22 .
03	رزاق، عبد العالي، <u>من وراء إشعال نار الفتنة في غرداية؟</u> ، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4258، بتاريخ 2014/01/16، ص، 22 .
04	-----، بريرة "ميزاب" و"أمزبة" تيزي وزو، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4273، بتاريخ 2014/01/31، ص، 13 .
05	عبد الناصر، <u>التشخيص الخاطيء على الدوام</u> ، مقال إفتتاحي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4263، بتاريخ 2014/01/21، ص، 02 .
06	فلاحي، عدة، <u>الإباضية.. من صحراء الجزائر إلى مسجد باريس؟!</u> ، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4262، بتاريخ 2014/01/20، ص، 21 .
07	قسوم، عبد الرزاق، <u>نيل المقاصد والنوايا في الوقوف مع أهل غرداية</u> ، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4256، بتاريخ 2014/01/14، ص، 13 .
08	لقرع، حسين، <u>دموع التماسيح تذرف على غرداية</u> ، عمود صحفي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4267، بتاريخ 2014/01/25، ص، 02 .
09	-----، <u>يا أهل غرداية...دعوها فإنها منتنة</u> ، مقال تحليلي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4247، بتاريخ 2014/01/05، ص، 21 .
10	ولد بوسيافة، رشيد، <u>وقع المحظور في غرداية!</u> ، مقال إفتتاحي، جريدة الشروق اليومي، العدد 4262، بتاريخ 2014/01/20، ص، 02 .
<b>المراجع باللغة الفرنسية</b>	
01	Amar Amour, <u>Résumé de l'Histoire de l'Algérie</u> (Algérie: Edition RAIHANA, 2007)
02	Boudon, Raymond et Autres, <u>Dictionnaire de Sociologie</u> (France : impression buissière, 2005)
03	Boutefnouchet, Mostefa, <u>Société et modernité, les principes du changement social</u> (Alger, office de publication universitaire, 2004)
04	Guy Vaillancourt, Jean, <u>Mouvement ouvrier et mouvements sociaux : l'approche D'Alain Touraine. Note critique</u> (Montréal : Revue cahiers de recherche sociologique, N° 17 ? 1991)
05	Neveu, Erik, <u>Sociologie Des Mouvements Sociaux</u> (France : La Découverte,2002)

Ouerdane, Amar, <u>La « Crise Berbériste » de 1949, un conflit à plusieurs faces</u> , in Revue de l'occident musulman et de la méditerranée n° 44, 1987, Berbères, une identité en construction, <a href="http://www.remmm.revues.org/persee.178984">www.remmm.revues.org/persee.178984</a> .	06
Raymond Boudon et Autres : <u>Dictionnaire de Sociologie</u> (France : impression Bussières, 2005)	07
Salem Chaker, <u>La question berbère dans le Maghreb contemporain ; éléments de compréhension et de prospective</u> . <a href="http://www.tamazgha.fr">www.tamazgha.fr</a>	08
Touraine, Alain, <u>Le Communisme Utopique : le mouvement de mai 1968</u> (France : Editions du Seuil, 1972)	09
-----,-----, <u>Théorie et pratique d'une sociologie de l'action</u> , in revue de Sociologie et société, vol.10 n°2, 1978,p.149-188.Montréal. Canada.	10
-----,-----, <u>Sociologie de l'action</u> (paris : Editions du Seuil, 1965)	11
Jacques Boucher, <u>Les mouvements sociaux Réflexion à partir des théories de l'action collective et de la régulation in : mouvement sociaux</u> <a href="http://www.crisis.uqam.ca/uploadfilespublicationsetudes...et 9003.pd">www.crisis.uqam.ca/uploadfilespublicationsetudes...et 9003.pd</a>	12